دور الأجهزة الإستخباراتية الأمريكية
في ظل التحولات الجديدة
للأمن القومي الأمريكي

اللواء الدكتور
نصير مطر الزبيدي

دور الأجهزة
الاستخبارية الأمريكية
في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي

اللواء الدكتور نصير مطر الزبيدي

دور الأجهزة الاستخبارية الأمريكية

في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي

اللواء الدكتور نصير مطر الزبيدي

الطبعة الأولى ٢٠١٣

دار الجنان للنشر والتوزيع

المركز الرئيسي(التوزيع – المكتبة)

٠٠٩٦٢٧٩٥٧٤٧٤٦٠ – ٠٠٩٦٢٧٩٦٢٩٥٤٥٧

هاتف ٠٠٩٦٢٦٤٦٥٩٨٩١ فاكس ٠٠٩٦٢٦٤٦٥٩٨٩٣

ص. ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ عمان

مكتب السودان . الخرطوم

٠٠٢٤٩٩١٨٠٦٤٩٨٤

E-mail:dar_jenan@yahoo.com

دور الأجهزة
الاستخبارية الأمريكية
في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي

اللواء الدكتور نصير مطر الزبيدي

المحتويات

((الإهــداء))

((للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً))
سورة القصص الآية (83)

ويؤمنون بأن الناس متساوون
فهم إمّا أخٌ لك في الدين أو نظيرٌ لك في الخلق
إليهم أهدي هذا الجهد المتواضع .

المؤلف

الشكر والتقدير

إلى من مد يد العون للذين كان لي التعلم والنهل من علمهم وأخص منهم الأستاذ الدكتور حسن عبد اللطيف البزاز والأستاذ الدكتور وائل محمد إسماعيل والأستاذ الدكتور حميد شهاب أحمد، والأستاذ الدكتور صالح عباس ، والأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي ، والأستاذ الدكتور قحطان أحمد سليمان الحمداني، والأستاذ الدكتور ليث عبدالحسين الزبيدي والدكتور طارق حسين داود البياتي ، والدكتور علي نيسان ، والدكتور ياسين محمد العيثاوي .

والشكر موصول إلى كل من آزرني ودعمني الصديق والأخ والزوجة والأبناء .

المؤلف

تقديم:

يبقى هاجس الأمن القومي الأمريكي، أكبر الهموم التي تؤرق الإدارات الأمريكية المتعاقبة والمختلفة، وترسخت أفكار لدى النخب السياسية الأمريكية، مفادها أنه لا مستقبل ولا رفاهية ولا تقدم اقتصادياً من غير ضمان هذا الأمن وحمايته وديمومته، لذلك تسعى الإدارات الأمريكية وصناع قراراتها للسياسة الخارجية دائماً إلى تبني إستراتيجيات عدة لتحقيق هذا الهدف الأسمى، وبحيث تكون هذه الإستراتيجية تتلاءم وتتكيف مع مرحلتها والظروف المحيطة بها، لتلافي الأخطار التي تحدق بهذا الأمن، ووسيلة هذه الإستراتيجيات هي السياسة الخارجية التي تنتقل فيما بعد من وسيلة إلى هدف .

ولقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية أحدى الوسائل المهمة التي أوصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة الهرم في النظام السياسي الدولي، وكانت فعاليتها وتأثيرها أكبر وأهم من الحروب التي فشلت الولايات المتحدة الأمريكية بوساطتها تحقيق أهدافها عالمياً، سواء أكانت حروب الهند الصينية وفيتنام أم الحرب على أفغانستان والعراق، كما أن تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة التي أفزعت العالم لعقود عدة، لم يكن للحرب بوصفها أداة دور الحسم في إنهائها، وإنما كان الفضل يعود لأدوات أخرى، ومنها الأداة المتمثلة بالأجهزة الاستخبارية الأمريكية، التي كانت أحدى الأدوات الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية في تفكيك الدولة العظمى الوحيدة المناظرة لها ثم تفكيك يوغسلافيا وغيرها، وسنحت الفرصة التاريخية التي خططت لها إستراتيجياً منذ عقود لتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام السياسي الدولي وتحقق حلمها بالهيمنة العالمية وسعيها إلى فرض النظام الرأسمالي عقيدة حياةٍ لا مناص لشعوب دول العالم من الأخذ بها، وسوف يبقى دور الأجهزة الاستخبارية الأمريكية مهماً في استمرار الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، وإن حدث مستقبلاً تراجع لهذه الهيمنة، عُزِيَ ذلك الى فشل أو تقصير من تلك الأجهزة الاستخبارية في إنجاز مهامها وأدوارها وهذا يشكل تهديداً ونخراً للأمن القومي الأمريكي .

ومن جانب آخر تكمن أهمية الأجهزة الاستخبارية في كونها أحد المصادر الرئيسة والأساسية لرفد صانع القرار الأمريكي بالمعلومات التي تسهم في عملية صنع القرار السياسي بشقيه الداخلي والخارجي، وفي بعض الأحيان يكون لهذه الأجهزة القول الفصل في الأحداث، كما حدث في المعلومات التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (C.I.A) عن العراق وأعتمدها صانع القرار السياسي الأمريكي في إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) .

ولمّا كانت هذه الأجهزة أحدى الأدوات التي أدت الى وصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى مكانتها الدولية هذه، كانت جديرة بالدراسة والاطلاع على مفاصلها وتشكيلاتها وطرق عملها وآلياته، مع ضرورة معرفة دورها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي والكيفية التي تسير في هديها، ولاسيمّا أن أمام أجهزة الاستخبارات الأمريكية تحديات آنية ومستقبلية تتجسد في كيفية حفاظ الولايات المتحدة الأمريكية على هيمنتها العالمية، فصناع القرار الأمريكي يدركون جيداً أن الانتصار لا يتمثل فقط في الانفراد والتربع على قمة الهرم في النظام السياسي الدولي، وإنما في المحافظة على هذه المكانة .

وقد جاء هذا الكتاب ليسلط الضوء على الأمن القومي الأمريكي مفهومه وجذوره وتحدياته وإستراتيجيات تحقيقه، كذلك يسلط الضوء على الأجهزة المهمة الموكولة إليها حماية هذا الأمن وصيانته، كما يرفد الباحثين بما هم بأمس الحاجة إليه، كما يُهَيّئ هذا الكتاب خزيناً معلوماتياً كبيراً عن هذا المفصل المهم من مفاصل السياسة الخارجية الأمريكية .

فالكتاب يغور بنا في عمق التأريخ القريب لنشأة هذه الأجهزة، ويعرفنا الأهداف والغايات التي كانت وراء ولادتها، كما يفصل لنا الكتاب أهم الأجهزة الاستخبارية في الولايات المتحدة الأمريكية ويتناول موضوع الأمن القومي الأمريكي في مُدّة الحرب الباردة وما بعدها، ودور هذه الأجهزة في ظل هاتين المدَّتينِ . ولم يفت الكاتب التطرق إلى دور هذه الأجهزة في التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة العالمية، من حيث تناول المقومات الأساسية لهذه الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، أو تناول تحديات هذه الهيمنة، زيادةً على تناول أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001، واحتلال العراق وأثر ذلك في الأجهزة الاستخبارية الأمريكية، كما تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه يتناول موضوعاً مهماً، يندر ما كتب عنه عربياً بهذا الشكل الجامع، وقد يكون السبب في هذه الندرة هو العمل السري لهذه الأجهزة، إلا أن الكاتب أستطاع توظيف مصادره ومعلوماته بشكل متميز ونادر ليصل بنا إلى نتاج علمي نحن بأمس الحاجة إليه.

فهذا الكتاب جدير بالثناء والتقدير . نتمنى للمؤلف التوفيق لرفد الباحثين بكتب قيمة أخرى

.د حميد شهاب أحمد

أستاذ السياسة الخارجية في كلية

العلوم السياسية

جامعة بغداد

آذار 2012

المقدمة

منذ زمن موغل في القدم عرف الإنسان الأنشطة الاستخبارية وتزايدت الحاجة إليها مع ظهور الأمم التي قامت وتقوضت دعائمها اعتمادا على مدى إتقانها لفنون الحصول على المعلومات وكيفية استخدامها في المكان والزمان المناسبين بغية ديمومة بقائها وقهر أعدائها في إطار الصراع الدائم منذ خلق البشرية .

ويرد في العهد القديم من التوراة كيف نفذ النبي موسى (ع) ما أمره الله تعالى بأن يرسل رجاله ليستطلعوا أراضي كنعان، فضلاً عن ذلك أولى الإسلام أهمية استثنائية لجمع المعلومات الاستخبارية عن العدو، فكان رسول الله محمد (صلعم) يؤكد دائماً (التثبت وعدم التعجل في القرار) على وفق تعامله مع الواقعة الوارد ذكرها في الآية المباركة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) سورة الحجرات الآية "6"، وقد أبدع القائد المغولي (سويوتاي) باستخدام الرجال والنساء والأطفال لكي يخترق أقوى أعدائه وجيوشهم من خلال جمع المعلومات فكان نادراً ما يهزم بوصفه قائداً عسكرياً وكان يعزو انتصاراته إلى التجسس وليس إلى البسالة أو الشجاعة العسكرية على الرغم من أهميتها.

لقد وصف (صن توز) أهمية المعلومات في الحرب بقوله (إن معرفتك للعدو ومعرفتك لنفسك في مئات المعارك لن تجعلك تخسر أو تتعرض للخسارة وعندما تتجاهل عدوك وتعرف نفسك فأن فرصتك في النصر أو الهزيمة متساوية، أما إذا تجاهلت نفسك وعدوك، فتأكد أنك ستكون الخاسر في كل معركة)، وبهذا الصدد يقول القائد العسكري الفرنسي (نابليون):(إن القائد الذي يدير عملية حربية دون أن تكون لديه معلومات عنها رجل لا يعرف صناعته) .

وفي أتون الحرب العالمية الثانية تنامت الحاجة للمعلومات الاستخبارية عن الأعداء فقد تعاظمت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من المعلومات الأستخبارية التي حصلت عليها، والتي أشارت إلى قيام مجموعة من العلماء الذين كانوا يعملون لدى (هتلر) بتطوير سرعة الطائرات النفاثة والصواريخ البالستية العابرة للقارات، وأنهم على مقربة أشهر قليلة من صناعة القنبلة الذرية التي يمكن وضعها في الصواريخ أو الطائرات

وإسقاطها على الحلفاء وجيوشهم في إنجلترا وفرنسا وروسيا، فضلاً عن ضرب مدينة نيويورك، وهذا ما دفع الحلفاء إلى إيقاف هذا النشاط بضربة جوية استهدفت مصانع هذه الأسلحة .

لقد تضاعفت أهمية الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين بصورة مذهلة وسريعة فلم يعد دورها مقصوراً على جمع المعلومات عن القوات المسلحة وتحركاتها وأساليب قتالها ومقومات تسليحها ودراسة شخصيات قادتها والصفات العامة لجنودها، بل أتسع هذا الدور مع اتساع وتطور العالم والتكنولوجيا وشمل دراسات سياسية واقتصادية إلى جانب الدراسات العسكرية عن الشعوب المعادية والصديقة على السواء وتحليل المواقف واستنباط النتائج بسرعة ودقة في الوقت نفسه لتخدم الأغراض المحددة لها وتحقق الأهداف التي تسعى إليها في الزمان والمكان المطلوبين .

إن خشية الدول من المجهول تدفعها لإيلاء الأجهزة الاستخبارية أهمية استثنائية ، فكيف إذا كانت الدول تمتلك مقومات القوة والريادة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي أدت أجهزتها الاستخبارية أدواراً لا يمكن تجاهلها في أي تحليل موضوعي للأمن القومي الأمريكي فمن خلال كونها مستودعاً ضخماً ومهماً للمعلومات الحساسة كانت في أحيان كثيرة الفيصل والمرجع في القرار المهم الصائب والدقيق والسريع، وعلى الرغم من الفضائح التي طالت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وأجهزة استخبارية أخرى فأن الذي لا يمكن إنكاره، أن كل رئيس للولايات المتحدة ربما لا يجد صورته إلا من خلال الأجهزة الاستخبارية، فهي لغته في العمل وهي أداؤهُ السري الغامض، ودعامته في تعزيز سلطاته الداخلية أمام الكونغرس لتسويغ السياسة الخارجية في العالم، كما أن الأجهزة أدت دوراً بارزاً في خلق أسطورة الدولة العظمى من خلال دعم دول حليفة وتشكيل دول أخرى وإنهاء دول متميزة وأساسية وإسقاطها .

لقد مرت الأجهزة الاستخبارية الأمريكية بمسارات مختلفة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وعقود الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وحلفائهما فتصاعدت عمليات الاختراق المتبادلة بين الطرفين وحرب الأفكار، والظهور العنيف للدولة وكان لجمع المعلومات والحصول عليها أهمية كبيرة في الكثير من الأزمات الدولية التي

اجتاحت العالم آنذاك ، فبرعت الأجهـزة الاسـتخبارية الأمريكيـة في المعرفـة المـسبقة في إعـداد التـصور الـدقيق للموقف السياسي الدولي وبناء إستراتيجيات صائبة وناجحة .

وبانتهاء الحرب الباردة ازداد الاهتمام بالأجهزة الاستخبارية الأمريكية لمعالجة التهديدات الجديـدة التـي بـرزت بعد زوال تأثير القطب الموازن آنذاك (الاتحاد السوفيتي) والمتأتية من تأثير العامل الجيـو إسـتراتيجي والتغـيرات الديموغرافية والسكانية والاقتصادية والسياسية والعـسكرية في العـالم، فقـد أصـبح دور الأجهـزة الاسـتخبارية في السياسة الخارجية يتنامى طردياً مع التهديدات والمخاطر التي تواجـه الهيمنـة الأمريكيـة فيـزداد دورهـا والأمـر بالعكس إذا ضعفت أو تلاشت تلك التهديدات والمخاطر .

إن كل ذلك يفسر ما للأجهزة الاستخبارية الأمريكية من دور وتـأثير في عمليـة صـنع الـسياسة واتخـاذ القـرار في الولايات المتحدة الأمريكية، إن الهدف من وراء هذا الكتاب هو تسليط الضوء على دور أقوى دولة في العالم من حيث المقومات والنفوذ والمقدرة ، التي تملك أقوى الأجهزة الاستخبارية في العالم وتـروج لهـا في وسـائل إعلامهـا بأنها تدرك قبل أن يفكر الناس وتعلم قبل أن يتصور الآخرون وتسبق الجميع بعقود بل أنها تعرف دبيب النمل، تلك الصورة التي تصدعت بعد أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 فأجبرت الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة التنظيم الشامل للمجتمع الاستخباري بشكل غير مسبوق منذ تشكيله سنة 1947، وبمـا يتناسـب مـع متطلبـات الأمن القومي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين، وانعكاس تأثيراته على الأمن والسلم الدوليين .

ونأمل أن يلقى هذا الجهد المتواضع رضا القارئ الكريم ، والحمـد لله رب العـالمين والـصلاة والـسلام عـلى أفـضل الخلق محمد وآله وصحبه المنتجبين و الـلـه من وراء القصد .

المؤلف

اللواء الدكتور نصير مطر الزبيدي

2012

الفصل الأول
التعريف بالأجهزة الاستخبارية والأمنية
للولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد

المجتمع الاستخباري اصطلاح يطلق على البوتقة أو الإطار الذي يضم بين دفتيه الأجهزة الاستخبارية ويتكون في الولايات المتحدة الأمريكية من تحالف ثماني عشرة وكالة وأجهزة استخبارية اتحادية مرتبط بالسلطة التنفيذية، وبعضها يعمل بصورة مستقلة أو بالصيغة المشتركة لجمع المعلومات الاستخبارية المعنية بالشؤون الداخلية وشؤون العلاقات الخارجية، التي تؤدي إلى حماية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وتكاد المهمة الأساسية للأجهزة تكون جمع المعلومات الأستخبارية وتحليلها ونشرها التي يحتاجها كل من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والأعضاء المسهمين في صنع القرار وسلطات إنفاذ القانون والعسكريين، لغاية مفادها حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية من التحديات والتهديدات والمخاطر كافة المضرة بها، وعلى الرغم من أن تحديد اختصاص وساحة عمل ومهمة كل جهاز على المستوى الداخلي أو الخارجي يحول دون التداخل بينهما، إنّ التنسيق والتعاون والتكامل تجري من خلال المجالس العليا للاستخبارات وأحياناً يقوم مجلس الأمن القومي شكلياً بتلك الوظيفة لسد الثغرات في النظام الاستخباري الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية، ومن نافلة القول أن الأجهزة الاستخبارية لا تؤدي وظائف سياسية، إلا أن أداءها يصب في صميم العمل السياسي، وإن المتتبع لها يلاحظ أن هناك أجهزة لامست العمل السياسي الخارجي أكثر من غيرها، ومن أبرزها وكالة الاستخبارات المركزية[1].

لقد أدت أجهزة الاستخبارات المذكورة آنفاً أدواراً حيوية صبت في خدمة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وكرست تقاليد وسلوكاً لا يمكن لأي رئيس للولايات المتحدة الأمريكية تجاهلها، إذ عليه أن يتعاطى يومياً مع تقاريرها، وأن يضعها أولوّيةً عند اتخاذ

---

[1] فرانك دايتنو . وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، حكاية سياسية (1947 – 2007) ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ،الطبعة الأولى ، 2009 ، ص142 .

القرارات، ولاسيما عند الأزمات والحروب، وإن الدور الذي جسدته تلك الأجهزة يقترب من مفهوم حكومة الظل المعارضة للحكومة الرسمية، وكأن الأجهزة الاستخبارية تتصرف أحياناً كبديل للحكومة الرسمية .

وكان للصراع السياسي الدولي للقرن العشرين سبب لاستحداث وتحديد مهام وتطوير تلك الأجهزة الاستخبارية، ففي صباح السابع من كانون الأول 1941 تعرض ميناء بيرل (Perl Harber) في المحيط الهادي إلى هجوم مباغت من اليابان أجبرت على أثره الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول بكل قوة في الحرب العالمية الثانية الدائرة في أوربا[1]، في ضوء ذلك حدث شعور بأن هنالك ثغرة أمنية ينبغي ردمها فتم التفكير بإنشاء جهاز استخباري للمعرفة المسبقة أو زيادة التركيز على تطوير ما كان من أجهزة استخبارية بدائية .

لقد أنهت الحرب العالمية الثانية حقيقة (تحالف الأضداد الرأسمالية والبلشفية الشيوعية) وبرز الاتحاد السوفيتي خصماً بديلاً للنازية ودول المحور، وفي سنة 1948 انتشرت جيوش الاتحاد السوفيتي على طول أوربا وسطها وأقامت أنظمة شيوعية في كل من (بولندا وهنكاريا ورومانيا وبلغاريا وجيكوسلفاكيا) وأخذت الأحداث الدولية تبدو لصناع السياسة في الولايات المتحدة نتيجةً للتوسع السوفيتي، فكان لا بد من استجابتهم للوضع، وكان ردهم بداية للحرب الباردة، التي كانت قد بدأت أصلاً حينما تقاسما الغنائم في مؤتمر يالطا سنة 1945[2] والتي أفرزت نظاماً دولياً ثنائي القطبية، قسمت العالم إلى معسكرين، وشهد صراعاً حاداً على مختلف الصعد، وألقت هذه الحرب الباردة بظلالها على أداء الأجهزة الاستخبارية في ضوء إستراتيجيات كل طرف لمواجهة الطرف الآخر، وامتازت هذه الحقبة الزمنية بالتجسس على مختلف القدرات وخصوصاً على الأسلحة النووية[3]، وعُدّ سقوط جدار برلين سنة 1989 نهايةً للحرب الباردة وتفكك المعسكر الاشتراكي والاتحاد

---

[1] فرانك دايتنو . المصدر السابق ، ص27 .

[2] فيليب آجي . أساطير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، ترجمة : حمدي الصاحب ، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية ، دمشق ،الطبعة الأولى ، 2004 ، ص307 .

[3] فيلهلم ريترفون شرام . الاستخبارات في الحرب العالمية الثانية ، تعريب : ميشيل كيلو ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص474 .

السوفيتي السابق، فتهيأت الفرصة التاريخية للولايات المتحدة للتفرد بقيادة العالم وإدارته بفعل إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها العسكرية والتكنولوجية ونموذجها الفكري الثقافي العولمي، وقد جاهدت في حثها لبقية الشعوب ودول العالم بالإغراء أحياناً والإجبار أحياناً للاقتداء بها، وإن هذه الفرصة التي حظيت بها جاءت نتيجة التخطيط الإستراتيجي الشامل الطويل الأمد[1]، ليتمخض عنها نظام دولي أحادي القطبية تجسد بعد النصر العسكري الذي تحقق في حرب تحرير الكويت في أوائل سنة 1991، الذي حُكم عليه فيما بعد بأنه نصرٌ لم يعد مقبولاً إذ صرح الرئيس (بوش الابن) بأنه كان بطيءَ الاستجابة إذ تطلب الأمر ستة أشهر للإعداد للرد فتعهد بتطوير قوات أكثر سرعة وقوة مما كان في السابق[2]

وبعبارةٍ أخرى يعني الرئيس (بوش الابن) أهمية التكيف مع تطور وسائل القدرة والرد، وكان للأجهزة الاستخبارية القدرة ذاتها في التكيف مع هذا التحول من تهديد فردي قائم من خصم مكافئ هو الاتحاد السوفيتي إلى عصر الأزمات والمشكلات الصغيرة المتغيرة بسرعة كبيرة، فهناك الأفكار المتعلقة بتطوير الاستخبارات وتغيير هيكلية عشرات الوكالات للاستجابة لمتطلبات النظام الدولي الأحادي القطبية ولاسيما بعد أخطاء مزعومة مثل فشل توقع خطط الهند وباكستان النووية، بعد تجاربهما سنة 1998 والقصور الملحوظ في تحليل برامج الصواريخ البالستية الأجنبية في سنة 1997، زيادةً على سلسلة من الأزمات حول قصور دور الاستخبارات، وتنامي قدرات الصين، أبتداءاً بنوعية المهارات التحليلية واللغوية وكميتها، وإنتهاءاً بحوادث التجسس، فضلاً عن الفشل الأكبر المريع والمتمثل في تحذيرات من هجمات تنظيم القاعدة في نيويورك وواشنطن في سبتمبر (أيلول) 2001[3]، التي سبقتها هجمات إرهابية في العقد التاسع من القرن الماضي مثل

---

(1) أ.د. عبد القادر فهمي . الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة العربية الأولى ، 2009 ، ص226

(2) مايكل غوردن والجنرال برنارد تراينور . كوبرا 2 ، التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله ، الدار العربية للعلوم . ناشرون ، لبنان - بيروت ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص31-32 .

(3) إيلين ليبسون . الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر ، سد الثغرات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص5 -6 .

تفجير مركز التجارة العالمي سنة 1993 الذي قتل وجرح فيه أكثر من ألف شخص، وتفجير أبراج الخُبرَ سنة 1996 في السعودية، والتفجيرات التي حدثت سنة 1998 ضد سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا، وهجوم سنة 2000 على المدمرة الأمريكية الـUss Cole في اليمن، فضلاً عن التفجير سنة 1995 للمبنى الفيدرالي Murrah في أوكلاهوماستي، وهجوم غاز الـ Sarin على نفق طوكيو من قبل Aum Shinrikyo وهذا ركز الاهتمام على التهديد الجديد القادم من الجماعات الإرهابية العابر للحدود الوطنية Transnational ، فبدأ القلق من تلك الهجمات يهيمن على أجندة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأت جماعات أمريكية حكومية وأكاديمية مختلفة بإلقاء نظرة عميقة جديدة على القابلية للمنع أو التخفيف من تأثير الهجمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية بتكنولوجيا الأسلحة النووية والبيولوجية والإشعاعية والكيماوية التي خلقت تهديداً للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية. وقبل الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) أوصت تقارير اللجنة الأمريكية حول الأمن القومي للقرن الحادي والعشرين (لجنة Hart – Rudman) والهيئة الاستشارية بتقويم قابليات الاستجابة المحلية للإرهاب الذي يشمل أسلحة الدمار الشامل (لجنة Gilmore) والتحسينات في مشاركة المعلومات حول التهديدات الإرهابية، والجهود المتزايدة حول الاستعداد القومي للهجمات، وتوضيح الأسبقيات والأهداف القومية من خلال التخطيط الإستراتيجي* والتغيرات التنظيمية المهمة في الفرع التنفيذي، ليتبلور جل هذا التفكير بعد أحداث سبتمبر (أيلول) 2001 لتباشر على أثره حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بصورة سريعة في إعادة التنظيم الهائل للتعامل بصورة فاعلة مع تهديد الهجمات المستقبلية، وإن العناصر الأساسية لهذا الجهد تمثلت في إنشاء (وزارة الأمن الداخلي) Department of Homeland Security وإعادة التنظيم المكثف للمجتمع الاستخباري، وسن تشريع

قانون منع الإرهاب (Patriot law) لسنة 2001، وتأسيس القيادة المقاتلة العسكرية الشمالية التي ركزت على قضايا الأمن القومي[1] .

إلا أن الأجهزة الاستخبارية الأمريكية استطاعت سد الثغرات في النظام الاستخباري وبرهنت مرة أخرى على قدرتها على مساعدة القوات العسكرية الأمريكية الميدانية لتحقيق إنجازها في احتلالها لأفغانستان سنة 2001 والعراق سنة 2003. بمعنى أن هذه الأجهزة نجحت في تعزيز الحسم الحربي لهاتين المهمتين، بعد أن جرى تطوير للإستراتيجية العسكرية الأمريكية من خلال دمج الوسائل المختلفة المتمثلة باستخدام الأسلحة الدقيقة وأحدث نظم الاستطلاع والقيادة والسيطرة والاستخبارات من أجل إلحاق هزيمة سريعة بالخصم[2]، ما يبدو أن الأجهزة الاستخبارية الأمريكية قبل ذلك لم تتمكن نوعاً ما من التكيف مع الاخطار الجديدة، فهي عجزت عن توقع بعض التهديدات المهمة بدقة أو الأزمات المفاجئة، ومع ذلك كانت متميزة بالتعامل معها عند وقوعها بحسن الأداء للرد عليها. وكان مبعث وجود بعض الثغرات في النظام الاستخباري الأمريكي فيعزى ذلك إلى مشكلة تقنية وتحليلية تحاول إدارات هذه الأجهزة معالجتها و تجاوزها باستمرار .

ويستعرض هذا الفصل الدوافع الحقيقية لتشكيل الأجهزة الاستخبارية للولايات المتحدة الأمريكية الرئيسة كما في الشكل رقم (1)، مع مراحل تطورها من غير التطرق إلى أدائها، أو الحكم على منجزاتها خلال المراحل التي مرت بها، بسبب طبيعة العمل الاستخباري القابل للنجاح أو الفشل، والأهم الاطلاع على تجارب الآخرين والاستفادة منها، وتقليل الأخطاء والاستمرار بتحقيق الأهداف عبر التخطيط والوسائل والأساليب المحققة، لذا قسم الفصل على المباحث التالية:

<u>المبحث الأول</u> : مجلس الأمن القومي .

<u>المبحث الثاني</u> : وكالة الأمن القومي .

<u>المبحث الثالث</u> : وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .

<u>المبحث الرابع</u> : الأجهزة الاستخبارية الاتحادية الأخرى .

---

* التخطيط الإستراتيجي: نشاط مجتمعي ومؤسسي مدروس يهدف إلى تحقيق غايات معينة، عن طريق وضع إستراتيجية مثالية تقوم على استخدام الإمكانيات والموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن، لمواجهة مشكلات معقدة ضمن بيئات وأوضاع معقدة، ويقترن ذلك بالتزام ونفوذ سياسي لتنفيذ الإستراتيجية المختارة، للمزيد ينظر:
لواء د. محمد حافظ الرهوان . التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب ، دراسات تطبيقية ، هلا للنشر والتوزيع ، الجيزة ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص20.

[1] American National Security, The Johns Hopkins University Press Baltimore, Sixth Editon, 2009, P.124.

[2] مايكل غوردن والجنرال برنارد تراينور . مصدر سابق ، ص 27 .

شكل رقم (1)

الوكالات والأجهزة الاستخبارية والأمنية

National Security Council	**مجلس الأمن القومي**
Office of the Director of National Intelligence	**مكتب مدير الاستخبارات القومية**
National Security Agency	**وكالة الأمن القومي**
Central Intelligence Agency	**وكالة الاستخبارات المركزية**
Defense Intelligence Agency	**وكالة استخبارات الدفاع**
National Geospatial Intelligence Agency	**الوكالة الوطنية للاستخبارات الجغرافية**
Department of Homeland Security	**وزارة الأمن الداخلي**
Department of the Treasury Intelligence Bureau	**مكتب استخبارات وزارة الخزانة**
Federal Bureau of Investigation	**مكتب التحقيقات الفيدرالي**
Department of Energy Intelligence Bureau	**مكتب استخبارات وزارة الطاقة**
National Reconnaissance Office	**مكتب الاستطلاع القومي**
Department of State Intelligence and Researches Bureau	**مكتب استخبارات وبحوث وزارة الخارجية**
Drug Enforcement Administration	**إدارة مكافحة المخدرات**
U.S. Air Force Intelligence	**استخبارات القوات الجوية الأمريكية**
U.S. Army Intelligence	**استخبارات الجيش الأمريكي**
U.S. Coast Guard Intelligence	**استخبارات خفر السواحل الأمريكية**
U.S. Marine Corps Intelligence	**استخبارات فيالق المارينز الأمريكية**
U.S. Navy Intelligence	**استخبارات البحرية الأمريكية**

<u>المبحث الأول</u>

<u>مجلس الأمن القومي</u>

<u>National Security Council</u>

إن أهمية الموضوع لا تكمن في تناول مؤسسة رئاسية مهمة في الولايات المتحدة الأمريكية إنما في دور المؤسسة الرفيعة والصغيرة من حيث الحجم والتشكيل، ولكنها مؤثرة جداً في توجيهاتها وتوصياتها وخياراتها وقراراتها في مسار السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وأثر ذلك في السياسة الدولية، وإن مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية يعد الحكومة المصغرة، فهو معني باتخاذ القرار الأمني في الزمان والمكان المناسبين بوصفه الأساس الذي ترتكز عليه السياسات المطلوبة، ولاسيما القرارات التي اتخذها المجلس في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والمتمثلة باحتلال أفغانستان سنة 2001 واحتلال العراق سنة 2003*، إذ قدر لهذه المؤسسة أن تحدد مصير العراق قبل احتلاله، وربما مستقبله لأمد غير منظور، فهي التي وضعت هذا البلد في مقدمة الأهداف الحيوية المراد احتواؤها والسيطرة عليها لمتطلبات إستراتيجية[1] .

وتتزايد الحاجة إلى المجلس في القرن الحادي والعشرين لانتقاء سياسات الأمن القومي لحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية[2] في مواجهة التهديدات الرئيسة،

---

* ومن الضروري بمكان فهم أن لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية سبباً إستراتيجياً ثابتاً لتغيير النظام في العراق ، وأن التحليل القائم على الوقائع الذي غالباً ما يوارى وراء أخطار بعينها يشكلها العراق ، يُعدّ عاملاً ثانوياً ، وليس الدافع لاتخاذ القرار بشن الحرب للمزيد انظر : إيلين ليبسون . مصدر سابق ، ص27 .

[1] جورج تنيت. في قلب العاصفة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص333 .

[2] أ.د. عبد القادر محمد فهمي . المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 2006 ، ص327 .

التي اختلفت عما كانت عليه في القرن العشرين ومنها الحرب على الإرهاب، وسعي بعض الدول للحصول على أسلحة الدمار الشامل**، وتنامي قوة الصين وروسيا الاتحادية[1] .

إن البارز من أداء المجلس هو ابتعاد أعضائه عن مجاملة الرؤساء في أزماتهم السياسية، مثلما حدث مع (هنري كيسنجر) حينما كان مستشاراً للأمن القومي للرئيس (ريتشارد نيكسون) في آب 1974 على أثر فضيحة (ووتركيت)*، وكذلك استقالة (روبرت ماكفرلين) و (بونيد كستر) مستشاري الأمن القومي للرئيس رونالد ريغان للأعوام (1984 – 1986) على أثر فضيحة (إيران كيت)**، لكن الأمر لم يصل إلى حد الاستقالة في أثناء حَكم الرئيس (بيل كلنتون) للأعوام (1993 – 2000) لكون الأمر لا يتعلق بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، إنما هو من القضايا الشخصية .

** (لقد حان الوقت لإعادة النظر في الاقتراحات التي تدعو إلى المزيد من إدارة أو ضبط توزيع تقنية القيادة والاتصالات والاستخبارات من أجل الحد من الآثار المزعزعة لانتشار الأسلحة النووية عشوائياً) . للمزيد أنظر :

فرانك هارفي . عودة المستقبل - التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص107 .

[1] برادلي أ. تاير . السلام الأمريكي والشرق الأوسط ، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول ، ترجمة د. عماد فوزي شعيبي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى 2004 ، ص72 .

** وهي الفضيحة التي تعلقت بتنصت موظفين من الحزب الجمهوري على مكاتب الحزب الديمقراطي مستغلين مناصبهم في أثناء ادارة الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون، وتزوير في الاصوات أدى الى توجه الاتهام الى الرئيس، وقادت الى محاكمة جناية فنصحه أعضاء ادارته بتقديم استقالته، فاستقال في 9 آب 1974 ، للمزيد أنظر:

د. عبد المنعم سعيد. حرب اكتوبر، السلوك الامريكي بعد احدى عشرة سنة. في كتاب " السياسة الامريكية والعرب ، ط2. بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1985 . ص 160 .

د. وائل محمد اسماعيل . النظام السياسي الامريكي : دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية- كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد 1994 . ص 132 .

*** في 5 تشرين الأول 1986 أسقطت طائرة في أثناء تحليقها فوق نيكاراغوا وألقى أتباع "ساندينو" القبض على الناجي الوحيد من الحادث الذي تبين لاحقا انه عضو سابق في ال(CTA) ، وانتشر الخبر ليكشف عن فضيحة عرفت في الولايات المتحدة تحت اسم "ايران كونتراس" وكان القانون الامريكي وال(CTA) ببيع أسلحة صواريخ الى ايران وتحويل فوائد أموال المبيعات الى شراء أسلحة الى الثوار المعارضين في نيكاراغوا ، للمزيد ينظر: فرانك دايتنو . مصدر سابق ، ص226 وما بعدها .

المطلب الأول
جذور المجلس

تعود جذور تأسيس مجلس الأمن القومي إلى الدمار الذي أحدثه الهجوم الجوي الياباني على ميناء (بيرل هاربر) في 7 كانون الأول 1941 على الرغم من إشارات التحذير التي لو قدر للحكومة الأمريكية تشخيصها وتحليلها عملياً لامكن تفادي الهجوم في الوقت المناسب, وكذلك نتيجة التقاطع الذي حدث مع الاتحاد السوفيتي، ودور الشيوعية العالمية في الصراع مع الديمقراطيات الغربية، وهو ما ولد الحرب الباردة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها[1]، فضلاً عن أهمية وجود مثل هذا المجلس المهم للقيام بدوره لتعزيز كفة السلطة التنفيذية للرئيس الأمريكي على الكونغرس، ولقد أكدت عدة آراء ذلك , إذ ذكرت أن الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت (1933 – 1945) كان وراء توسيع صلاحياته بعد الحرب العالمية الثانية، لغرض وضع المؤسسة الدفاعية في مواجهة متطلبات وظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، في حين رأى آخرون أن الغرض منه حسب وجهة نظر الكونغرس هو تقوية صلاحيات الرئيس، وهو غير واقعي، أما وجهة النظر الموضوعية فكانت ترى أن الهدف منه إمكانية تخلص الرئيس من رقابة ومشاركة مجلس الشيوخ الأمريكي معه بالشؤون الخارجية[2] .

انبثق المجلس إلى الوجود من دائرة الخدمات الإستراتيجية التي أنشأها الرئيس الأمريكي روزفلت في 13 حزيران 1942، والتي أمر بحلها فيما بعد الرئيس هاري ترومان (1945 – 1953) حين تولى السلطة في 12 نيسان 1945 عقب وفاة روزفلت بوصفه نائباً له[3]، وتفرق مِلاك هذه الدائرة للعمل في صفوف هيئة الاستخبارات

---

(1) ديفيد وايز ، وتوماس روس . الحكومة الخفية ، ط2، ترجمة جورج عزيز. القاهرة ، دار المعارف بمصر1966. ص26.

(2) Cheryl A.Ruben berg .U.S Policy toward Nicaragua and Iran and The Iran-contra affairs. "Third World Quarterly". Vol,10. No.4 (October, 1998) P.1470 .

(3) أودو زاوتر . رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 وحتى اليوم ، دار الحكمة ، لندن ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص228 .

العسكرية، في حين ذهب آخرون للعمل في وزارة الخارجية التي أنشأ فيها" مكتب الاستخبارات والبحوث "، الذي أضحى فيما بعد أحد فروع أجهزة الاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن المصالح الأمنية للأمة الأمريكية لا يمكن مواصلتها على نحو فاعل بعمل الوكالات فقط، وبطريقة يستقلّ فيها بعضهما عن بعضٍ، وتثميناً لهذا التحدي ألقى الرئيس (ترومان) خطاباً في كانون الأول 1945 دعا فيه إلى مؤسسة الدفاع الموحد، وأيدت وزارة الجيش ووزارة الحربية هذا التوجيه، وعارضته البحرية التي فضلت اللامركزية، وهو الموقف الذي استمر في أثناء إعادة التنظيمات المركزية المختلفة، ومن ذلك قانون إعادة تنظيم وزارة الدفاع المسمى (Gold-Water Nichols)، لسنة 1986 الذي يلزم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بإعداد تقرير سنوي لإستراتيجية الأمن القومي وعرضه أمام الكونغرس[1] .

وبعد أربعة أشهر من إلغاء دائرة الخدمات الإستراتيجية، اصدر الرئيس (ترومان) أمرا بتشكيل خلية الاستخبارات المركزية على أنها فكرةٌ أولية لتشكيل مجلس الأمن القومي، وكان أعضاؤها يتكونون من وزير الخارجية (جيمس برنز)، ووزير الحربية (روبرت باترسون)، ووزير البحرية (جيمس فرستال)، والأدميرال (وليم لبهي)، وكان على رأس الخلية العميد البحري (سدني سورس) وهو نائب رئيس هيئة الاستخبارات البحرية ، ثم اختار الرئيس (ترومان) الجنرال (هويت فاندينبرج) أحد قادة سلاح الطيران خلفاً له، فاستمر حتى الأول من أيار 1947 ليخلفه في العمل العميد البحري (روسكو هيالينكوبتر) في رئاسة الخلية[2].

وبعد بلورة لمختلف الآراء والتصورات* وبتأريخ 26 تموز 1947 صدر قانون الأمن القومي رقم (496)، الذي أنشئ بموجبه مجلس الأمن القومي (NSC)، ليحل محل لجنة التنسيق بين الأسلحة المختلفة التي كانت سائدة في أثناء حقبة الحرب العالمية الثانية.

---

(1) American National Security, Ibid, 2009, P.35.

(2) دافيد وايز . وتوماس روس . المصدر السابق ، ص8-9 .

* عد القانون تسوية حيث أنشأ منصب وزير الدفاع ورئاسة الأركان المشتركة والقوة الجوية وليعزز لاحقا بإنشاء وكالة الاستخبارات المركزية وللمزيد ينظر :

American National Security, Ibid, P.214.

ليكون لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية مجلساً استشاريا لتقديم المشورة له فيما يتعلق ببرامج السياسات المحلية والأجنبية والعسكرية المرتبطة بالأمن القومي لتمكين الجهات العسكرية والوزارات والوكالات الأخرى للحكومة من التعاون بصورة فاعلة في قضايا الأمن القومي[1]، وصنع القرار داخل المجلس[2]، وقد عُد المجلس الذراع الرئيسة للرئيس لتنسيق السياسات بين الوكالات الحكومية المختلفة[3] .

وفي سنة 1949 أدخلت عليه بعض التعديلات فصدر القانون رقم (579) للأمن القومي في 20 نيسان 1949، وأقرت تشكيلاته ولجانه الداعمة، وفي ضوء هذه التعديلات قام كل رئيس بإصدار الأوامر التنفيذية بتشكيلات المجلس، بعد أن حددت أعماله ومهامه في ضوء القانونين السابقين (496) و (579)[4]، كما أدخلت التعديلات الإضافية سنة (1958 و 1986 و 2004)[5] .**

وقد كان لوزير الخارجية الأمريكي (جورج مارشال 1947 – 1949) في عهد إدارة الرئيس ترومان دورٌ بارزٌ في دعم وجود المجلس وقوة صلاحياته، إذ أحدث تغييرات مهمة الشأن في صياغة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية وتنفيذها، وكذلك في تطوير وسائل إدارية جديدة لمجابهة تحديات الحرب الباردة، ولاسيما بصياغة قانون

---

(1) American National Security, Ibid, P.214.

(2) تيري ل.دبن . إستراتيجية الشؤون الخارجية ، منطق الحكم الأمريكي ، ترجمة د. وليد شحاده ، دار الكتاب العربي ، ، بيروت ، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، 2009 ، الطبعة الأولى ، ص312-313 .

(3) د. معتز سلامة . تأثير أحداث أيلول في المفهوم الأمريكي للأمن القومي ، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية ،منشورات مصر – جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية / الدراسات العليا ، 2008 ، ص227 .

** ويعود السبب في إدخال التعديلات على المجلس في القانون 579 للأمن القومي في 20 نيسان 1949 إلى خطة إعادة التنظيم التي أمر بها الرئيس ترومان آنذاك والمرقمة (4) لعام 1949 والتي في ضوئها وضع المجلس ضمن المكتب التنفيذي لرئيس الجمهورية . أنظر: داود مراد حسين الداود . سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي . رسالة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد 1992 . ص91 .

(4) محمد فتوح محمد عثمان . رئيس الدولة في النظام الفيدرالي . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977 ص45-97 .

(5) American National Security, Ibid, P.214.

الأمن القومي رقم (496) في 26 تموز 1947، لتنسيق السياسة العسكرية والخارجية لخدمة مصالح الدفاع والأمن القومي، وعلى الرغم من أن هذه الهيئة أقرت بزعامة السلطة المدنية في تقرير السياسة الخارجية، أعطت العوامل العسكرية أهمية جديدة، وكان وزير الخارجية عضوا في هذا المجلس، فضلا عن عضوية وزراء الدفاع والجيش والبحرية وسلاح الطيران الذين كانوا أيضا أعضاء فيه، ولمّا كان (مارشال) رجلاً عسكرياً، وأصبح العسكريون يحتلون مناصب دبلوماسية مهمة، بدا للنقاد وكأن الجناح العسكري قد سيطر على السياسة الخارجية آنذاك[1].

---

[1] Norman Graebner. An Uncertain Trafition: American Secretaries of States in The Twentieth Century. New York .Me Craw-Hill, 1998. P.160.

المطلب الثاني

تطور المجلس

إن تطور تشكيل المجلس ونفوذه ودوره جرى عبر مراحل تاريخية ومحاور مختلفة سارت بشكل متوازٍ نتجت عن الآتي :

أولاً. موقف الرؤساء الأمريكان من المجلس .

غالباً ما اعتمد تطور مجلس الأمن القومي وزيادة فاعليته على سياسة الرئيس نفسه, فقد تبنى كل واحد منهم سياسة خاصة تجاه المجلس، حددت مهامه وفاعليته وأهميته, وبصورة عامة فقد دأب الرؤساء على دعم المجلس لأنه دعم لسياستهم التنفيذية، ولاسيما في الإشكالية موضع التنازع والتداخل مع الكونغرس في مجال الشؤون الخارجية، لقد أستثمر الرؤساء المجلس بوصفه فرصة للانفراد بالشؤون الخارجية بعيداً عن رقابة الكونغرس من خلال المبالغة في تقويم الأخطار التي يعبر عنها المجلس، فزادت سطوة المجلس في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين إبان الاتجاه المتزايد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لدرء الشيوعية ومواجهتها، فضلاً عن ذلك فأن المسألة تتعلق أحيانا بالمؤسسات الأمريكية ذاتها، ومنها مجلس الأمن القومي، إذ إن رؤية المؤسسات للمصالح الحيوية يبالغ فيها لحد التهويل بسبب طبيعة القوة المسيرة لهذه المؤسسات وطبيعة المجتمع الأمريكي، فهاجس الأمن تنظر إليه المؤسسات مهما صغر، على انه خطر داهم يمس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، على خلاف اهتمام المواطنين الأمريكان بالشؤون الخارجية، إلى الحد الذي دفع الرئيس الأمريكي (ليندون جونسون) (1963-1969) في سنة 1966 أن يخاطب الشعب الأمريكي لامتصاص نقمته على التورط في حرب فيتنام : "إن عدد سكان العالم ثلاثة مليارات، ونحن لا نشكل أكثر من 200 مليون نسمة، إنهم يفوقوننا بنسبة 15 إلى 1، ولو

أتيحت لهم الفرصة فسينقضون علينا ، ويستولون على ما نملك، وما يحتاجون إليه متوافر لدينا"[1] .

أما الرئيس الأسبق (ترومان) فكان يشغله دائماً الدفاع عن صلاحياته الرئاسية، بأن يبقى مجلس الأمن القومي في المكان الذي يحدده له، وكان يشهد اجتماعاته على مدد، ثم جاء الرئيس (دوايت إيزنهاور) (1953-1961) وكان يسعى لأن يكون لمجلس الأمن القومي دورٌ مركزيٌ متزايدٌ، وحينما تولى الرئيس (جون كيندي) الرئاسة الأمريكية (1961-1963) عمل على أن لا يكون مجلس الأمن القومي مجرد مجلس بيروقراطي يضع نفسه في قمة العمل السياسي، وإنما ينبغي أن يكون ميدانا يلتقي فيه ومستشاروه الكبار لمواجهة المشكلات السياسية الحقيقية ووضع الحلول المناسبة لها[2] .

وفي عهد الرئيس (ليندون باينس جونسون) (1963-1969) قل نفوذه بسبب تسرب مِلاكه قبل نهاية فترة (جونسون), لأنهم كانوا يعملون مع مستشار الأمن القومي آنذاك (ماك جورج بونـدي)، وكان دور وزارة الخارجية في عهد جونسون متاحاً بقوة أكثر لوزير الخارجية آنذاك (دين راسك) .

أما في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون (1969-1974) فقد أعاد تنظيمه، وأُعطِيَ دوراً رسمياً في صنع السياسة الخارجية ، ولكي يكون هو المتخذ لقرارات السياسة الخارجية فقد دعم المجلس واعتنى به، وكلف هنري كيسنجر بمنصب المستشار ليصبح أكثر قدرة لإدارة وزارة الخارجية والسيطرة عليها، وكذلك تطور المجلس من حيث الحجم سنة 1971،ووصل إلى ثلاثة أضعاف حجمه عما كان عليه في عهد الرئيس (جونسون)[3]، وفي أثناء حكم نيكسون ومن ثم استقالته في 1974/8/9 بسبب فضيحة (ووتر كيت) ، ومجيء نائبه جيرالد فورد للرئاسة للمدة (1974-

---

[1] صبحي حديدي . المقدمة . في " كتاب ادوارد سعيد وآخرون . الحرب العالمية الأولى ، ترجمة صبحي حديدي . قبرص ، دار قرطبة للنشر 1991 . ص12 .

[2] محمد فتوح محمد عثمان . المصدر السابق ، ص 99-100 .

[3] هالة أبو بكر سعودي . السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 1986 . ص148-149 .

1977)، كان مستشار الأمن القومي يتربع على قمة اللجان الرئيسة والفرعية كافة،التي تقوم بالتنسيق بين وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات المركزية، ولتداعيات الفضيحة تخلى عن بقية مناصبه في تشرين الثاني 1975 مكتفياً بمنصب وزير الخارجية، وعلى الرغم من تلك الأجواء المذكورة آنفاً وحتى انتهاء رئاسة (فورد) كان المجلس هو الجهاز العصبي الذي ينظر ويهندس وينفذ كل القضايا الكبرى ذات العلاقة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم. ثم تنامى دوره ثانية في عهد إدارة الرئيس (جيمي كارتر) (1977-1981)، عندما كان (بريجنسكي) مستشاراً للمجلس ولكن في عهد إدارة الرئيس (رونالد ريغان) (1981 - 1989) ضعفت صلاحياته لعدم رغبة ريغان في إيجاد كيان مستقل له، ثم تعاظم مرة أخرى في عهد إدارة الرئيس (جورج بوش) (1989-1993) للاستفادة منه في تعزيز غطرسة القوة في السياسة الخارجية،

ثم تذبذب بين الضعف والقوة في عهد إدارة الرئيس (بيل كلنتون) (1993 - 2001)، وفي أثناء مدة إدارة الرئيس جورج بوش الابن (2001- 2009)، تعاظم دور المجلس ثانية في أثناء إدارته الأولى حتى نافس دور وزارة الخارجية كما كان في فترة (نيكسون - كيسنجر)، حينما شغلت المنصب (كونداليزا رايس) مع وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) والعمليات العسكرية في كل من أفغانستان والعراق[1] .

ثانياً. <u>وظيفة المستشار</u> .

في إدارة الرئيس ترومان كان المجلس قد فوض السكرتير التنفيذي (Excutive Secretary) مسؤولية تسهيل الاجتماعات ومراقبة مِلاك الدعم، وكان هذا المِلاك مسؤولاً عن تنسيق اللجان بين الوكالات وإدارة تهيئة أوراقه السياسية، ثم أُنشِئَ مركز المستشار القومي سنة 1953[2] .

---

(1) د. معتز سلامة ، المصدر السابق ، ص228 .

(2) American National Security, Ibid, , P.226.

ويعد منصب مستشار الأمن القومي أهم منصب في المجلس على الرغم من أهمية أعضائه الآخرين لكونه في موقع حيوي وأساسي يستطيع مـن خلالـه أن يـؤثر عـلى نحـو كبـير في سياسـة الأمـن القوميلعـدد مـن الأسباب[1]، وهي:

1. أنه رجل الرئيس الحقيقي، لأن الرئيس يعينه مباشرةً من غير حاجة إلى موافقة "مجلس الشيوخ" على تعيينه، على نحو ما يحدث مع وزيري الخارجية والدفاع .
2. أن مكتب المستشار قائم في البيت الأبيض ، إذ له قدرة على الوصول مبـاشرةً إلى الـرئيس، وعـادة مـا يراه طوال اليوم، وذلك يوجد لديه إحساس بالقوة لا يتوافر للمسؤولين الآخرين .
3. أن مستشار الأمن القومي غير مرتبط بأية وكالة، وهذا ما يمنحه نوعاً من المرونة غـير متـاح لـوزيري الخارجية والدفاع ، فضلاً عن ذلك فإن مستشار الأمن القومي غـير مقيـد بالمـسؤوليات العملياتيـة ، وطاقمه صغير نسبياً وذلك يمكنه من القـدرة عـلى الـسيطرة والـتحكم فـيهم، مقارنـة بالبيروقراطيـة الضخمة في وزارتي الخارجية والدفاع .
4. يمثل المستشار وجهة نظر الرئيس، على خلاف وجهات النظر المنظماتية للوزارتين .
5. أن مستشار الأمن القومي هو حارس بوابة الرئيس ، ينظم وقته واتصالاته وأجندته، ويحدد أولوياتـه وما يعرض عليه وما لا يعرض، وهو مسؤول أيضاً عن أمور تتعلق بالوضع السياسي الداخلي للـرئيس، فهو يتعامل مع "الكونغرس" ووسائل الإعلام، ويحمي الرئيس من تضييع وقته في القضايا الصغيرة .
6. من خـلال إدارتـه لعمليـات مجلـس الأمـن القـومي، يعـد ويقـترح جـدول أعمالـه، ويُعلِـمُ الـرئيس بموضـوعات المناقـشة قبـل الاجـتماع بالمعلومـات والمناقـشات واتجاهـات الـرأي فيـه، ويحيـل عـلى سكرتارية المجلس الموضوعات التي يطلب الرئيس دراستها في احدى اللجان، كما يعمل عـلى تنـسيق وتدقيق المعلومات إلى الرئيس في مجال الأمن القومي التـي تـصل إليـه عـن طريـق مراكـز الحـصول عليها، وهي

[1] د. معتز سلامة . المصدر السابق ، ص227 .

متعددة وموجودة في كل بقاع الأرض بعد تدقيقها وتحليلها والخروج باستنتاجات تمهيداً لتقديم الخيارات أو البدائل أو الحلول المقترحة التي على الرئيس اختيارها للوصول إلى توصيات بأنسب الخيارات أو أفضل الحلول وهو بذلك ربما يتفق مع الرئيس أو يختلف معه أو يرى الأمر يحتاج إلى المزيد من المناقشة والبحث مع الآخرين كما يعمل قناة اتصال توصل قرارات الرئيس وتعليماته إلى الهيئات والوزارات المختلفة .

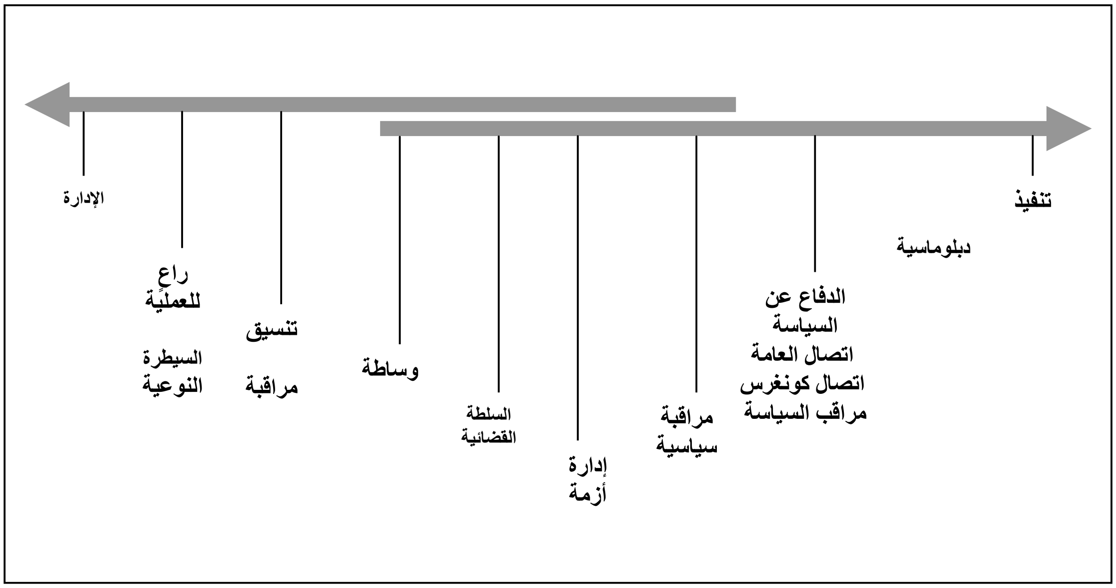
7. عادة يقدم المستشار تقريراً للرئيس يشتمل على كل المعلومات السرية التي جمعتها أجهزة الاستخبارات السرية، ومصادر المعلومات الأخرى، مؤشراً الموضوعات المهمة وشارحاً لها في الاجتماع الذي يطلق عليه الموجز أو الخلاصة .
8. يراقب الأعمال التي تقوم بها الوزارات في تنفيذ سياسات الأمن القومي الخاصة بالرئيس .
9. يضطلع بدور خاص في أثناء إدارة الأزمات .
10. يسعى إلى الوصول إلى أفكار ومبادرات جديدة تهيئُ أساساً للأهداف الرئاسية بشأن الأمن القومي .
11. يجعل الرئيس على إلمام بالأحداث الدولية والتطورات في "الكونغرس" والجهاز التنفيذي التي تؤثر في سياساته وأولوياته .

وكان النقاش يدور حول الدور الملائم لمستشار الأمن القومي إلى الدرجة التي يجب أن يكون فيها وسيطاً نزيهاً ومحايداً في السياسة أو مؤيداً للسياسة أو خليطاً من كليهما، وهو يُحَددُهُ إلى درجة كبيرة الرئيس لكون مستشار الأمن القومي يخدم حاجات الرئيس ضمن حدود القانون، فعلى سبيل المثال كونه يمثل سياسات الرئيس في الأوساط الإعلامية ربما ينافي الدور التقليدي للدولة لتكون صوتاً واحداً في القضايا الخارجية، ولذلك أدرك الرؤساء ضرورة ضمان عمل مستشاريهم للأمن القومي بصورة حميمة مع وزيري الخارجية والدفاع[1]، والشكل رقم (2) يوضح دور المستشار ومِلاك المجلس .

[1] American National Security, Ibid, P.225.

الشكل (2) [1]

دور مستشار ومِلاك مجلس الأمن القومي



وفي كل إدارة رئاسية برز منصب المستشار اعتمادا على حنكته ودرايته وفهمه ودعم الرئيس له، وزيادةً على ذلك كان لمراحل تطور المجلس إسهامٌ في إيجاد أشخاص أقوياء بمنصب المستشار، هيمنوا على دور وزارة الخارجيـة* في حقبة إدارة الرئيس (نيكسون)، كالمستشار (هنري كيسنجر)، ثم المستشار (زبيغنيو برجنسكي) مع وزير الخارجية (سايروس فانس) في عهد إدارة الرئيس (كارتر)[2] .

---

[1]American National Security, Ibid, P.226.

* أكدت على نحو صريح لجنة (هارت – رودمان) التي تشكلت في العقد السابع من القرن العشرين ، إذ ناشدت مستشار الأمن القومي وطاقمه أن يقاوموا إغراء القيام بدور محوري في صنع السياسات والعمليات وأن يعطوا الأولويات لأدوارهم التقليدية ويتجنبوا تكرار مسؤوليات الوزارات ، للمزيد ينظر :

أما في عهد (ترومان) فقد برز (رود هندسون) مستشاراً للأمن القومي وقد كان عسكرياً، ولم يتفوق كثيراً لغلبة الجناح العسكري في المجلس، نتيجة صعود الطبقة العسكرية وتغلغلها في مواقع القرار الأمريكي آبان الحرب العالمية الثانية، وفي عهد آيزنهاور كان نفوذ (روبرت بتلر) قليلا نوعاً ما ، بسبب سطوة الخارجية المتمثلة بشخصية وزير الخارجية آنذاك (جون فوستر دالاس)، وفي عهد كيندي برز المستشار (ماك جورج بوندي) بنفوذه القوي جداً، بسبب قوة شخصيته آنذاك والهيئة المكونة معه، ثم انكفأت شخصية وقوة المستشار في إدارة (جونسون) حين تولى (والت روستو) المنصب، واستمرار (بوندي) مشرفاً على المجلس في أول سنة له، إذ أثرت شخصية (روستو) في المجلس ، الميالة إلى المهادنة لسياسات الرئيس، وكذلك سطوة الخارجية عليه وعدم اكتراث الرئيس له، وفقدانه أهم الخبراء الذين عملوا مع المستشار (بوندي)، وفي عهد إدارة الرئيس (نيكسون) عاد نفوذ المستشار إلى أعلى درجاته إذ تولى (كيسنجر) أمره، وتجاوز نفوذه دور وزارة الخارجية بسبب تقريب الرئيس له، وخبرته في السياسة الخارجية، أما في عهد فورد فقد توازن المنصب بعد انسحاب (كيسنجر) منه، وعهد به إلى المستشار (برنت سكوكروفت) الذي كان إدارياً ناجحاً للمجلس ، وإن كان كيسنجر قد سحب أهم عناصره إلى وزارة الخارجية، لذلك استمر نفوذه بسبب التعاون والتنسيق مع وزارة الخارجية، ثم عاد النفوذ الذي كان في مدة (كيسنجر) ثانية في عهد الرئيس (كارتر) حين تولى منصب المستشار الدكتور (زبيغنيو برجنسكي) الذي ماثل نفوذه نفوذ (كيسنجر)، وطغى على منصب وزير الخارجية (سايروس فانس)، ثم تولى أواخر إدارة الرئيس (كارتر) (وليم اودوم) المنصب لمدة سنة تقريباً، ولم يكن كأقرانه السابقين، وتولى في عهد الرئيس (ريغان) خمسة مستشارين في حقبتين رئاسيتين متتاليتين ، ففي أول إدارته عين (ريغان) (وليام كلارك)، (روبرت ماكفرلين)، (بويندكستر)، (فرانك كارلوتشي)، (كولن باول)، ولم يبرز منهم سوى ماكفرلين الذي استقال على أثر فضيحة إيران- كيت،

د. معتز سلامة . المصدر السابق ، ص226 .

(2)Karen Morton. American Security Policy and Policy Making. New york, Norton 1998, P.113.

وفي عهد الرئيس (بوش) الأب عاد (برنت سكوكروفت) إلى المنصب ثانية لحاجة الرئيس إليه في العمل الخارجي في بنما والعراق والصومال، ولتعزيز الهيمنة والنفوذ الأمريكيين، أما في عهد (كلينتون) فقد تولى ثلاثة أشخاص منصب المستشار، أولهم (كولن باول) رئيس هيئة الأركان المشتركة في عهد بوش، ثم (انتوني ليك)، ثم (صموئيل بيرغر)، ولم يبرز منهم أحد بسبب تذبذب الرئيس الأمريكي في سياسته الداخلية والخارجية ، وحاجته إلى المجلس للتغطية على أخطائه في الداخل والخارج[1].

أما في حقبة رئاسة (بوش) الابن، فقد تولت إدارة المجلس مستشارة الأمن القومي (كوندا ليزا رايس)، المتخصصة بالشؤون السوفيتية، التي كانت عضواً في المجلس في إدارة الرئيس (ريغان)، ثم أصبحت وزيرة الخارجية في إدارة الرئيس (بوش) الثانية، ولكن منصب المستشار في الحقبة الأولى كان أقوى من الثانية، لاعتبارات تتعلق بالحرب على الإرهاب واحتلال أفغانستان سنة 2001 والعراق سنة 2003، ولكن حقبة إدارتها للمجلس لم تكن ظاهرة بسبب نفوذ وزير الدفاع (رامسفيلد)، ووزير الخارجية (كولن باول)، ولانخراطهما المكثف في الحرب على الإرهاب، والمهام في كل من أفغانستان والعراق إلى أن أصبح الوزيران منخرطين مباشرةً[2] وبشدة في تطور السياسات والتنسيق مع الرئيس ونائب الرئيس أكثر من مستشار الأمن القومي وهذا أثر في تعاملها مع الأحداث، وأقتصر دورها على تقديم النصيحة للرئيس وضمان تنسيق السياسات بين الوزارات بينما قلص دورها فيما يتعلق بالمبادرة بالسياسات داخل مجلس الأمن القومي ومراقبة تنفيذ السياسات في الأجهزة التنفيذية بالوزارات[3]، ومن الجدير بالذكر، أن أكثر من تولى منصب مستشار الأمن القومي كانوا من أصول يهودية وهم (رود هدسون)، و(روبرت بتلر)، و(ماك جورج بوندي)، و(والت روستو)، و(هنري كيسنجر)، و(زبيغنيو برجنسكي)، و(وليام كلارك)، و(وليام اودوم)، و(روبرت ماكفرلين)، و(انتوني ليك)، و(صموئيل بيرغر) وهذا يدل على

---

[1] Gorge E.Ball . U.S.Policy in The World . Time, February 24 1999. PP.30.36.

[2] للمزيد ينظر:

بوب وودوارد . خطة الهجوم ، ترجمة فاضل جتكر . الرياض ، مكتبة العبيكان . 2004 ، ص317 وما بعدها

[3] د. معتز سلامة . المصدر السابق ، ص228 .

أهمية المنصب وأهمية الدور وحساسية المهمة، والشكل (3) يوضح الأشخاص الذين تولوا منصب المستشار منذ تشكيل المجلس .

الشكل رقم (3)[1]

الأشخاص الذين تولوا منصب المستشار من بداية تشكيل المجلس ولحد الآن

ت	الرئيس الأمريكي	الانتماء السياسي	فترة رئاسته	مستشار الأمن القومي	فترة إشغال المنصب	
					من	إلى
.1	هاري س ترومان	ديمقراطي	1945- 1953	روبرت كتلر	1953-3-23	1955-4-2
.2	دوايت ايزنهاور	جمهوري	1953- 1961	ديلون اندرسون روبرت كتلر كوردون كراي	1955-4-2 1957-1-7 1958-6-24	1956-9-1 1958-6-24 1961-1-13
.3	جون كيندي	ديمقراطي	1961- 1963	ماك جورج بندي	1961-1-20	1966-3-28
.4	ليندون جونسون	ديمقراطي	1963- 1969	والت دبليو روستو	1966-4-1	1968-12-2
.5	ريتشارد نيكسون	جمهوري	1969-1974	هنري أج كيسنجر	1968-12-2	1975-11-3
.6	جيرالد فورد	جمهوري	1974- 1977	برنت سكوكروفت	1975-11-3	1977-1-20
.7	جيمي كارتر	ديمقراطي	1977- 1981	زبغنيو برجنسكي	1977-1-20	1981-1-21

[1] أودو زاوتر . المصدر السابق ، ص227 وما بعدها .

.8	رونالد ريغان	جمهوري	1981- 1989	ريجارد في ألين وليام بي كلارك روبرت سي أمي فرلان جون أم بويندكسر فرانك سي كارلويس كولن أل باول	1981-1-21 1982-1-4 1983-10-17 1985-12-4 1986-12-2 1987-11-23	1982-1-4 1983-10-17 1985-12-4 1986-11-25 1987-11-23 1989-1-20
.9	جورج بوش	جمهوري	1989- 1993	برنت سكوكروفت	1989-1-20	1993-1-20
.10	بيل كلنتون	ديمقراطي	1993- 2001	دبليو أنتوني ليك صاموئيل بيرغر	1993-1-20 1997-3-14	1997-3-14 2001/1/21
.11	جورج ووكر بوش	جمهوري	2001- 2009	كونداليزا رايس ستيفن هادلي	2001-1-22 2005-1-26	2005-1-25 2009-1-20
.12	باراك اوباما	ديمقراطي	2009	جيمس جونز توم دونيلون	2009-1-20 2010-10-8	2010-10-8
المجموع		عدد الرؤســـاء : 12		عدد المستشارين : 22		

ثالثاً. عدد أعضاء المجلس ومِلاكه ولجانه واجتماعاته .

1. عدد أعضاء المجلس .

ضم التشكيل الأول للمجلس بعد استحداثه سنة 1947 وحسب نظامه الأساسي كلاً مما يأتي زيادةً على من يدعوه الرئيس إلى الحضور كما هو موضح في الشكل رقم (4) .

أ. رئيس الجمهورية .
ب. نائب الرئيس .
ت. وزير الخارجية .
ث. وزير الدفاع .
ج. مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي .

الشكل رقم (4) [1]

أعضاء مجلس الأمن القومي المؤسس بموجب قانون الأمن القومي لسنة 1947 المعدل

الرئيس	الرئيس (President)
الأعضاء	نائب الرئيس (المضاف سنة 1949) . وزير الخارجية . وزير الدفاع (إزالة وزير الجيش والبحرية والقوة الجوية بموجب القانون رقم 496 في 26 أيلول 1947) . وزراء ووكلاء الوزراء (للوزارات التنفيذية والعسكرية) عند تعيين الرئيس لهم بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته .
المستشارين القانونيين	رئيس هيئة الأركان المشتركة ، (المضاف سنة 1949) . مدير الاستخبارات القومية (المضاف سنة 2004) .

[1] American National Security, Ibid, P.215

إلا أن المجلس توسع في أعضائه من الرؤساء الحديثين كما هو موضح في الشكل رقم (5) ليصبح على النحو الآتي :

أ. رئيس الجمهورية .
ب. نائب الرئيس .
ت. وزير الخارجية .
ث. وزير الدفاع .
ج. وزير الخزانة .
ح. مدير مكتب التعبئة المدنية والدفاعية .
خ. مستشار المجلس .
د. رئيس هيئة الأركان المشتركة .
ذ. مدير وكالة الاستخبارات المركزية .
ر. مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي .
ز. مستشارو الرئيس للشؤون الخارجية والاقتصادية .
س. نائب وزير الخارجية .
ش. رئيس هيئة موظفي البيت ألأبيض .
ص. سكرتير مكتب البيت الأبيض[1].

[1] هالة أبو بكر سعودي . المصدر السابق ، ص148-149 .

الشكل رقم (5) [1]

مجلس الأمن القومي كما وَسّعَهُ الرؤساءُ الحديثون ونظّموهُ

م	جورج بوش (الأب)	وليام بل كلنتون	جورج دبليو بوش (الأبن)
الأعضاء ذوو الحضور بانتظام الذين يضيفهم الرئيس وربما يحضرون كل الاجتماعات	وزير الخزانة (ما لم يطلب منه عدم الحضور) مستشار الأمن القومي رئيس أركان الرئيس	وزير الخزانة مستشار الأمن القومي رئيس أركان الجيش ممثل أمريكا لدى الأمم المتحدة مساعد الرئيس للسياسة الاقتصادية	وزير الخزانة مستشار الأمن القومي
ربما يحضرون عند الدعوة	النائب العام رؤساء أقسام الوكالات . المسؤولون الكبار الآخرون	النائب العام رؤساء أقسام الوكالات . المستشارون القانونيّون الخاصّون لمجلس الأمن القوميّ	رئيس الأركان مساعد الرئيس للسياسة الاقتصادية مستشار الرئيس النائب العام رؤساء أقسام الوكالات المسؤولون الكبار الآخرون مدير مكتب الإدارة والميزانية

وإن من المهم أن يسود الانسجام بين أعضاء المجلس المفترض انخراطهم في (تفكير المجموعة) إذ تُفحَصُ الجوانب الشخصية والخبرات الخاصة بهم من حيث المرحلة العمرية والخلفية التعليمية والخبرة الوظيفية والقناعات الإيديولوجية والأبعاد النفسية والعلاقة بالرئيس والخبرة المشتركة كما يوضح الشكل رقم (6) أعضاء المجلس في إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش)[2] .

[1] American National Security, Ibid, P.215

[2] د. معتز سلامة . مصدر سابق ، ص283 .

الشكل رقم (6) [1]
مجلس الأمن القومي

الشخصية	تاريخ الميلاد	محل الميلاد	السن في 2001	التحصيل الدراسي	الوظيفة في إدارة بوش	الخبرة / المناصب السابقة	التوجه
ديك تشيني	يناير 1941	لينكولن / نبراسكا	60	ماجستير العلوم السياسية من جامعة وايمرنج سنة 1965	نائب الرئيس بوش (منذ يناير 2001)	مساعد طاقم البيت الأبيض في 1971 / مساعد مدير مجلس تكاليف المعيشة 1971-1973 / مساعد الرئيس 1974-1975 / رئيس موظفي البيت الأبيض في إدارة الرئيس جيرالد فورد (1975-1977) / عضو مجلس النواب (1979-1989) / وزير الدفاع في إدارة بوش الأب (1989-1993) / رئيس مجلس إدارة شركة هاليبورتن (1995-2000)	محافظ متشدد / شارك في مشروع القرن الأمريكي الجديد
دونالد رامسفيلد	يوليو 1932	كاكنافوجا / إلينوي	70	جامعة برينستون	وزير الدفاع الـ21 في ظل إدارة بوش(2001-2006)	عضو مجلس النواب (1962-1978) مدير مكتب الفرص الاقتصادية ومساعد للرئيس نيكسون ، مدير برنامج التثبيت الاقتصادي / سفير للولايات المتحدة لدى الناتو / رئيس موظفي البيت الأبيض (1974-1975) وزير الدفاع الـ13 في عهد جيرالد فورد (أكتوبر 1975) / منذ 1977 تولى رئاسة مجلس إدارة عدد من شركات القطاع الخاص	محافظ متشدد / شارك في مشروع القرن الأمريكي الجديد
كولن باول	أبريل 1937	هارلم بنيويورك	65	بكالوريوس جيولوجيا من سيتي كوليج بنيويورك / ماجستير إدارة الأعمال من جورج واشنطن	وزير الخارجية الـ65 (ما بين 2001-2005)	مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس ريجان (بين 1987-1989) / رئيس هيئة الأركان المشتركة (1989-1993)	برجماتي واقعي
بوولفوفيتز	ديسمبر 1943	بروكلين (نيويورك)	58	دكتوراه من جامعة شيكاغو	نائب وزير الدفاع (2001-2005)	مدرس بجامعة ييل 1970-1972 / نائب مساعد وزير الدفاع للبرامج الإقليمية في عهد الرئيس كارتر / مدير مكتب التخطيط بوزارة الخارجية 1980 في عهد الرئيس ريجان / مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والباسيفيكي 1982 / سفير الولايات المتحدة في اندونيسيا 1986-1989 / نائب وزير الدفاع للسياسات 1989-1993 / نائب عميد مدرسة بول نيتز للدراسات الدولية ، زيادةً على منصب مدير عام البنك الدولي .	صقر من المحافظين الجدد
كوندا ليزا رايس	نوفمبر 1955	(برمنجهام) الأباما	47	الدكتوراه والزمالة في مركز جامعة ستانفورد للأمن الدولي	مستشارة الأمن القومي (2001-2005) وزيرة الخارجية (2005-)	أستاذة العلوم السياسية في جامعة ستانفورد / مدير الشؤون السوفيتية وأوروبا الشرقية في مجلس الأمن القومي (1989-1991) ومساعد خاص للرئيس لشؤون الأمن القومي / رئيسة لجنة شيفرون للسياسة العامة حتى استقالتها في يناير 2001	مثالية برجماتية
ريتشارد أرميتاج	أبريل 1945	لوكستر بانجلترا	56	الأكاديمية البحرية 1967	نائب وزير الخارجية	مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي	برجماتي

[1] د. معتز سلامة . مصدر سابق ، ص286 .

					(2005-2001)		
جورج تينيت	يناير 1953	فلوشنج / كينز / نيويورك	49	ماجستير من كلية الشؤون الدولية والعامة من جامعة كولومبيا	مدير وكالة المخابرات المركزية 1997-2004	استاذ الدبلوماسية في جامعة جورج تاون / مدير أبحاث في المعهد اليوناني الأمريكي 1978-1979 / مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون منذ 1997	برجماتي
أندرو كارد	مايو 1947	هولبروك / ماساشوستيس	54	بكالوريوس العلوم في الهندسة من جامعة جنوب كارولينا	رئيس موظفي البيت الأبيض	مساعد خاص للرئيس لشؤون ما بين الحكومات في ظل إدارة ريجان / من 1989-1992 مساعد للرئيس بوش (الأب) ونائب رئيس موظفي البيت الأبيض للسياسيات / من 1992-1993 وزير للنقل في ظل إدارة جورج بوش (الأب) / 2001-2006 رئيس موظفي البيت الأبيض في ظل إدارة جورج دبليو بوش	مهني وظيفي

2. <u>مِلاك المجلس (Staff)</u> .

أن لمِلاك مجلس الأمن القومي ثلاثة أغراض دائمة[1] .

أ. تقديم المشورة للرئيس .

ب. تنسيق السياسات وتطويرها عبر الفرع التنفيذي .

ت. مراقبة تنفيذ القرارات والسياسات والتوصيات الرئاسية .

يرأس هذا المِلاك مستشار الأمن القومي وله نائب، وقد زادَ الرئيس (كلينتون) نائباً ثانياً للشؤون الاقتصادية الدولية، وفي حقبة إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) توسع المِلاك ليشمل ستة نواب لوظائف السياسة الأساسية ، ويعمل تحت إمرة النواب الفئة الثانية من المِلاك للمُديرينَ العالي المستوى وكذلك الفئة الثالثة المتكونة من المديرينَ التكتيكيين .

يأتي أعضاء مِلاك المجلس من أنواع من المصادر (الحكومية / الأكاديمية / القطاع الخاص / الجماعات الفكرية) وأهمّ ما في المِلاك أن يكونوا ملتزمين بمهنيتهم غير حزبيين من أجل الوثوق بمشورتهم والاستمرارية عند تغيير الإدارات وضمان الخط الفاصل بين الميول السياسية والرغبات وسياسات الدولة المقررة، والشكل رقم (7) يوضح مِلاك المجلس .

[1] American National Security, Ibid, P.216.

الشكل رقم (7)[1]

مِلاك مجلس الأمن القومي



3. اللجان .

استناداً إلى قانون مجلس الأمن القومي فأن مهمة اللجان تختص في تقديم المشورة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بكامل السياسات الحربية والخارجية

---

[1] American National Security, Ibid, P.217

والداخلية المتصلة بالأمن القومي بعد صياغة وتحليل وتقويم الأهـداف والارتباطـات والمخـاطر التـي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية، قياساً إلى القـوة الحربيـة الفعليـة والكامنـة فيهـا، وللنظـر في سياسة المسائل ذات الأهمية المشتركة لوزارات وهيئات الحكومة، وتقديم توصيات عنها إلى الرئيس[1]، وقد فوض قانون تعديل المجلـس رقـم 579 لـسنة 1949 لـرئيس الجمهوريـة صـلاحية تـشكيل لجـان المجلس، ونتيجة لذلك أصدر الرئيس الأمريكي فـورد في 6 تـشرين الثـاني 1975 أمـراً تنفيـذيا بتـشكيل المجلس من سبع لجان، نتيجة لزيادة مهام المجلس آنذاك، وعين على كل لجنـة رئيـساً مختـصاً وهـذه اللجان هي:

أ. لجنة الأربعين: وتتكون من (40) عضوا استخباريا متخصـصا، مهمتهـا عـرض التوصـيات النهائيـة على رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العمليات السرية التي تعتـزم وكالـة الاسـتخبارات المركزية القيام بها .

ب. لجنـة التحقـق: ومهمتهـا تنـسيق موقـف الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في مباحثـات الأسـلحة الإستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي (السابق) .

ت. لجنة الاستخبارات: وتشرف على أعمال الأنشطة الاستخبارية من الناحيتين العسكرية والمدنية .

ث. لجنة برامج الدفاع: ومهمتها مراجعة احتياجات الولايات المتحـدة الأمريكيـة الدفاعيـة، وتقـدير حجم الميزانية الدفاعية .

ج. لجنة واشنطن للعمـل الخـاص: ومهمتهـا بحـث التـصدي لدراسـة الأزمـات الداخليـة والخاصـة بالشؤون الداخلية .

ح. لجنة التوصيات السياسية: ومهمتهـا بحـث الـسياسات الداخليـة والخارجيـة للولايـات المتحـدة ومدى تأثير ذلك في إستراتيجية الأمن القومي .

خ. لجنة الرأي العام: ومهمتها إعداد تقـارير عـن اتجاهـات الـرأي العـام داخـل الولايـات المتحـدة الأمريكية وخارجها بعد الأحداث والمشكلات العامة .

---

[1] Morton. American Security. Op-Cit.pp.124.130.

وبعد تولي الرئيس كارتر السلطة رأى أن زيادة اللجان غير مفيدة، فأعلن عن تقليصها في أمره التنفيذي في 24 كانون الثاني 1977 إلى لجنتين فقط ، هما[1]:

أ. لجنة استعراض السياسة: ويرأسها موظفون إداريون .

ب. لجنة التنسيق الخاص: وتختص بموضوعات النشاط المضاد، وفي حينها ترأسها (برجنسكي) مستشار الأمن القومي .

وفي إدارة الرئيس (كلينتون) توسعت تشكيلات لجان المجلس، كما أن اللجان أصبحت هيئة خبراء للمجلس، تجتمع دورياً باستمرار، وخلال السبعينيات استمدت اللجان الداعمة والمكونة من الخبراء والمختصين نفوذاً هائلاً على الصعيدين الداخلي والخارجي لارتباطها بدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وإن توسع اللجان من حيث العدد والعضوية دليل على فاعلية المجلس وجسامة مهامه ، ففي عهد الرئيس (ترومان) كانت اللجان الداعمة مكونة من (45) عضواً، وتطورت إلى (60) عضواً في عهد الرئيس (إيزنهاور)، وإلى (38) عضواً في عهد الرئيس (كيندي)، وإلى (35) عضواً في عهد الرئيس (جونسون)، ومن ثم إلى(155) عضواً في عهد الرئيس (نيكسون)، و(100) عضوٍ في عهد الرئيس (فورد)، و(100) عضوٍ في عهد الرئيس (كارتر) و(185) عضواً في عهد الرئيس (ريغان)[2].

4. الاجتماعات .

إن طريقة عمل المجلس تكون عن طريق الاجتماعات ذات الطابع السري، وتكون برئاسة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ويحل محله في الرئاسة عند غيابه نائب الرئيس، ويثير الرئيس الأسئلة، ويقود المناقشة، ولا يأخذ أصواتاً في الاجتماعات، بل إن مستشار الأمن القومي يدرك اتجاه المناقشة، وبعد انتهاء الاجتماع يعد محضراً للجلسة يتضمن

---

[1] نظام وآلية عمل الاستخبارات العسكرية الأمريكية ، ترجمة د.أحمد سكران العامري . مجلة الدفاع الوطني - جامعة البكر ، العدد السابع 1999 . ص255 .

[2] النشرة الإستراتيجية . تطور دور مجلس الأمن القومي الأمريكي . لندن ، المجلد 8 ، العدد 15 ، 20 آب 1987 .

الموضوعات التي أثيرت، واتجاه الرأي في كل موضوع، وبعد تصديق الرئيس على محضر الجلسة يصبح له أثرٌ للسياسة الملزمة لجميع الأجهزة والدوائر التنفيذية[1] .

ولم تكن الاجتماعات الرسمية للمجلس متكررة، إذ كانت تعقد في المعدل الاعتيادي أكثر من مرة واحدة في الشهر، باستثناء مرحلة إدارة الرئيس (أيزنهاور) حينما كانت هنالك اجتماعات متكررة، وكان الرئيس (جورج دبليو بوش) يتولى عقد مجلس الأمن القومي بصورة أكثر تكراراً (يومياً) في المرحلة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول)، ومن ثم مرة واحدة أو مرتين أسبوعياً، وفي أغلب الأحيان عن طريق مؤتمر فديوي مؤمن، فالأزمات تولد فيضاً من اجتماعات المجلس الرسمية، وعلى العموم فإن الاجتماعات الرسمية لا تحدث على نحو متكرر نسبياً للأسباب الآتية[2]:

أ. أن الرئيس لا يحتاج إلى اجتماع رسمي للتشاور مع فريق الأمن القومي الخاص به، وبالإمكان صنع القرارات في أي وقت يجمع فيه الرئيس الأشخاص المختصين للحصول على المشورة الملائمة .

ب. معظم نشاطات مجلس الأمن القومي تنشأ من الاجتماعات التي تحدث تحت مستوى الرؤساء من دون الرئيس، وهذه الاجتماعات تحسن عملية صنع القرار بتنسيق السياسة وصياغة القرارات المميزة وتوضيح الفروق، وتقليل القضايا التي تتطلب اهتمام الرئيس .

---

[1] محمد فتوح محمد عثمان ، المصدر السابق ، ص98 .

[2] American National Security, Ibid, P.216.

المطلب الثالث: مهام المجلس*.

من الاستنتاج تبرز مهام المجلس الآتية:

1. أن المهام الموكلة لمجلس الأمن القومي ليست بالمهام البيروقراطية، ولا الاستشارية كما جاء في ماهية تأسيس المجلس وأسبابه، ولا لتعزيز كفة الرئيس بوجه الكونغرس أو تدعيم لسياسته**، وإن صحت أحياناً لدى إدارات رئاسية معينة، وإنما هي مهام حيوية داخل قلب النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، ولها أهمية كبيرة في عملية الإعداد والتخطيط للسياسة الداخلية والخارجية، من طريق ضمان الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية .
2. أن الأدوار التي يضطلع بها مجلس الأمن القومي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لا توازي حجمه من حيث تشكيلة أعضائه الرسمية، وأعضاء لجانه الداعمة، فهو هيئة مصغرة رئاسية تقوم بأعباء كونية، وهنا تكمن الأهمية في آلية عمل تلك المؤسسة ودرجة التنسيق بينها وبين مؤسسات الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما في الشكل رقم (8) .

---

* تبنت دول عديدة تراوحت ما بين روسيا بعد عهد الشيوعية إلى الشرق الأوسط، نموذج مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، للمزيد ينظر:

زبغنيو بريجنسكي . الفوضى ، الاضطراب العالمي عن مشارف القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : مالك فاضل ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص83 .

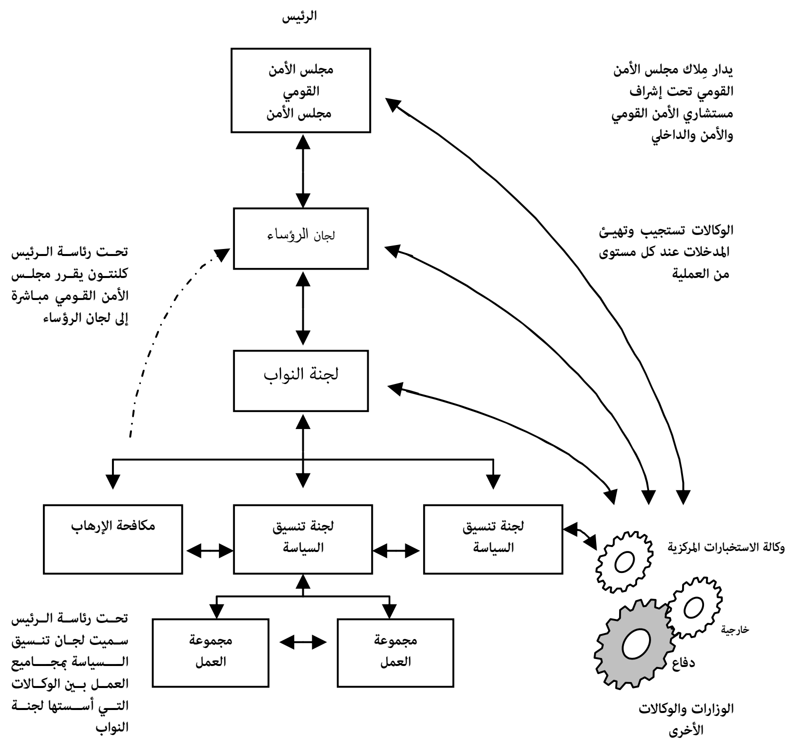
** انخراط الولايات المتحدة في الشؤون العالمية في القرن العشرين قد وسع بدرجة مثيرة مجال العمل والتصرف المستقل لرئيس السلطة التنفيذية، فقد اضطر الرؤساء إلى ممارسة صلاحيات استثنائية واسعة من أجل التعاطي مع مقتضيات الضرورة السياسية في الشؤون الخارجية، إذ لا يمكن تطبيق قيود القانون والدستور على إدارة ناجحة للسياسة الخارجية، لكن تنامي سلطة الرئيس في الشؤون الخارجية وَلَّدَ قلقاً متزايداً من أن هذه السلطة تمثل تهديداً كبيراً لفكرة الحكم الدستوري المحدد، للمزيد ينظر:

ديفيد كيه. نيكولز . أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة ، ترجمة صادق عودة ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 ، ص179 .

شكل رقم (8) [1]

تقاطع مكننة أنظمة مجلس الأمن القومي ومجلس الأمن الداخلي في أثناء إدارة الرؤساء

(جورج بوش "الأب"، بيل كلنتون ، جورج دبليو بوش "الأبن")



---

[1] American National Security, Ibid, P.222

3. أن مجلس الأمن القومي يكاد ينفرد بصياغة السياسات بشكل واضح منذ بداية القرن الحادي والعشرين وسوف يزداد أثره أكثر في العقود القادمة بشكل واضح، لأسباب عديدة من بينها توسع مفهوم الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الذي أضحى مطلقاً يشمل الكون كله، أرضاً ومياهاً وفضاءاً، حيثما تواجدت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتكريس تفوقها ونفوذها وبسطه على جميع العالم، وهذا يلقي بظلاله على المؤسسات ذات العلاقة، ومجلس الأمن القومي أولها لكونه المؤسسة الأمنية المعنية بصنع القرار الأمني واتخاذه وتحديد دوره في رسم السياسات الدفاعية والسياسات الخارجية والإشراف على إدارة تنفيذها وتنسيقها لضمان التوافق بين الالتزامات والاحتياجات الدبلوماسية والعسكرية، زيادة على تكاملها مع السياسات الداخلية .
4. أن جميع المؤسسات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية قابلة للتحجيم والتقليص ، لكن يبقى دور مجلس الأمن القومي مهماً، لخصوصيته بوصفِهِ قناةً تصب فيه المؤسسات كافة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني استمرارية عمله وبقائه في أصعب الظروف لحيويته لصيانة الأمن القومي، بل يقوم هو بإلغاء المؤسسات الأمنية والاستخبارية الأخرى واستحداثها .

المبحث الثاني
وكالة الأمن القومي
National Security Agency (NSA)

تهتم أجهزة الاستخبارات بجمع المعلومات عن الأفراد والمؤسسات والحكومات الأجنبية التي تمثل اهتماما أو تهديداً للأمن القومي للدولة، وتقوم وكالة الأمن القومي الأمريكية بجمع المحادثات التي تهم الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية[1]، لذلك حظيت بأبعاد في غاية الأهمية والخطورة لأسباب أهمها :

أولاً. امتلاكها واحتكارها لأعلى تقنية استخبارية في العالم، مكنتها من أن تصبح أكبر وأقوى جهاز للتجسس الالكتروني لتنصُّتها على الدول الصديقة والعدوة، فأحيط نشاطها بغطاء كثيف من السرية[2] .

ثانياً. تصاعد الحاجة إليها في القرن الحالي للتحدي التكنولوجي الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التقانة والمعلومات[3]، ولاسيما أنّ العالم الآن يعيش الموجة الثالثة من تطوره بعد ثورتي الزراعة والصناعة وهي الثورة الالكترونية التي أنتجت حضارة يتسارع فيها التأريخ[4] .

ثالثاً . منذ وقوع هجمات 11 سبتمبر (أيلول) 2001 وربما لأول مرة منذ تجاوز حقبة (ووتر كيت) تقوم الوكالة بالتجسس على المواطنين من داخل الولايات المتحدة الأمريكية من جديد وعلى نطاق واسع جداً[5] .

---

[1] أ.د. ذياب البداينة . الأمن وحرب المعلومات ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة العربية الأولى ، 2006 ، ص272 .

[2] عبد الحي يحيى زلوم . المصدر السابق ، ص144 .

[3] هيئة الأسرار ، وكالة الأمن القومي تحت المجهر ، جيمس بامفورد ، ترجمة سمير جبلي وأمين الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص433 .

[4] كمال مساعد . الإستراتيجية الفضائية الأمريكية وشبكة معالجة التحولات العسكرية ، دار الفارابي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص72 .

[5] جيمس رايزن . حالة حرب، التأريخ السري للسي آي أيه وإدارة جورج بوش، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2006 ، ص56 .

رابعاً. تعد الوكالة بمنزلة القلب النابض والرئيس الذي يمد الوكالات كافة في الولايات المتحدة الأمريكية العاملة في مجال الاستخبارات بالمعلومات الجديدة والحيوية الخاصة، وفي أثناء المواقف الحاسمة والمتأزمة سياسياً واقتصاديا وأمنياً وعسكرياً، وفي هذا الصدد يذكر رئيس وكالة الاستخبارات المركزية روبرت غيتس في أثناء استجواب له أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في الأول من كانون أول 1991" بأن نظام الاستخبارات الجيد عامل جوهري بالنسبة إلى أمن الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تساعد على فهم التوجهات التي تؤثر على الولايات المتحدة الأمريكية، وتسهم في نجاح العمل الدبلوماسي، كما تساعد في عملية التحقق في تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وبإمكان الولايات المتحدة الأمريكية تحديد النقاط الساخنة المحتملة في الخارج، ومن ثم العمل على تفادي الأزمات، وهكذا فأن نظام الاستخبارات الجيد يعزز الأمن القومي في التسعينات وما بعدها"(1) .

خامساً. الوكالة معنية بحرب المعلومات في أثناء مرحلة السلم والحرب وحماية مكانة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والاقتصادية والأمنية .

(1) George Lardner Jr. and Walter Pincus . CIA Gates Opposed To Commercial Spying , The Washington Post , 12 December , 1991 , P.1.

المطلب الأول: التشكيل والمهام .

في إطار متطلبات الحرب الباردة، يعد تشكيل الوكالة استكمالا للنظام الاستخباري الأمريكي في القطاع التقني الاستخباري فهو عقد للتزاوج بين المهارات السرية (الجواسيس من البشر) لوكالة الاستخبارات المركزية و(الإمكانات التقنية) لوكالة الأمن القومي[1]، ومنذ البداية نيطت بها مهمتان إستراتيجيتان[2] هما:

أولاً. إنتاج استخبارات الإشارة (Signals Intelligence)* .

ثانياً. ضمان أمن المعلومات وتعني قيام الوكالة بمنع أعداء الولايات المتحدة الأمريكية من استغلال الاتصالات الحكومية الحساسة وإعطاء صناع السياسة والعسكريين والأمنيين وسيلة آمنة للاتصال .

ولإنفاذ المهمتين المذكورتين آنفاً ترتب على الوكالة القيام بالواجبات الآتية[3]:

1. الحصول على مضامين الرسائل الشفرية، وقراءتها بطرقها العلمية (ولاسيما رسائل الدول المعادية والصديقة أيضاً) .
2. تجهيز العديد من الدول بالأجهزة والمعدات الشفرية، ثم التصدي للرسائل المتبادلة شفرياً بين هذه الدول نفسها، ومعرفة مضامينها، وذلك عن طريق معرفتها لآليات إنتاج هذه الأجهزة وطريقة استخدامها.
3. جمع المعلومات عن طريق محطات عبر الأقمار الصناعية في الفضاء، تقوم باعتراض سير الرسائل الشفرية المتبادلة بين مختلف دول العالم، إذ صممت المحطات لالتقاط كل إشارة الكترونية عند انبثاقها من مصدرها .

---

(1) هيئة الأسرار ، مصدر سابق ، ص395 .

(2) American National Security, Ibid, P.160.

* يستعمل مصطلح "استخبارات الإشارة" (Signals Intelligence) أو المختصر بـ(Sigint) للإشارة إلى العمليات المتفرعة التي تستعمل لاعتراض الإشارات عبر المجال الكهرومغناطيسي وتحليلها، وبعد عملية الاعتراض يُعمدُ إلى حل رموز وحل تشفير وتحويل وتلخيص وتحليل الإشارات لإنتاج المادة الاستخبارية ، للمزيد ينظر :

أ.د. ذياب البدانية . مصدر سابق ، ص265 .

(3) ديفيد وايز . وتوماس روس . مصدر سابق ، ص262-263.

4. وضع أجهزة التجسس الخاصة على طائرات الاستطلاع والتجسس التي تجوب سماء عدده من الدول للقيام بعمليات الاستخبارات الالكترونية .
5. الرقابة السمعية لالتقاط الأحاديث والرسائل الرمزية من أجهزة الاتصالات كافّة، وشمل ذلك الهواتف الخاصة .

وللتمكين من أداء الواجبات السابقة نظمت هيكلية الوكالة إلى أربع دوائر رئيسة[1]:

1. دائرة الإنتاج:

تقوم بتحليل الشفر، وقراءة الرسائل المشفرة للدول المعادية، زيادةً على شفرات الدول الحليفة والمحايدة وأخبارها .

2. دائرة أمن الاتصالات:

تقوم بصياغة الشفر لمفاصل الدولة وحمايتها والمحافظة عليها .

3. دائرة البحوث والتطوير:

تقوم ببحوث مستمرة بصدد فن التحليل السري ومستلزماته، كما تقوم ببحوث تخص الحسابات الرقمية، والعمل على تطوير أجهزة الاتصالات المختلفة .

4. دائرة الأمن:

تقوم بالتحري عن الموظفين، وذلك عرضهم على جهاز كشف الكذب لمعرفة ولائهم وسلوكيتهم .

---

[1] ديفيد وايز . وتوماس روس . المصدر السابق ، ص261-262 .

المطلب الثاني:
الجذور والتطور .

تعود هذه المؤسسة إلى الوكالة السرية الأمريكية American Cryptographic Agency التي اشتهرت باسم الغرفة السوداء Black Chamber، وقد أُلغِيَت أواخر العقد الثاني من القرن العشرين، لرأي قدمه وزير الخارجية آنذاك بعدم جدوى الإطلاع على بريد الآخرين، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أعيد تشكيلها قسماً خاصًّ مع وكالة الاستخبارات المركزية التي أنشِئَت سنة 1947، إلا أن الوكالة ولدت تحديداً سنة 1952، في إدارة الرئيس (ترومان)، وفي سنة 1957 افُتتِح مقر الوكالة في مدينة (فورت مينت) في ولاية ماريلاند[1] .

وعند أول تأسيس لها كانت الوكالة فرعا تابعا لوزارة الدفاع تحت إشراف نائب رئيس الدائرة الهندسية وبحوث الدفاع، وكان هذا المنصب مقصوراً على العسكريين في أثناء مدة حكم الرئيس أيزنهاور (1953-1961) أما في عهد الرئيس كندي (1961-1963) وخلفه الرئيس جونسون (1963-1969) فقد شَغَلَ المنصبَ عناصرُ مدنيةٌ ذات خبرة علمية واسعة، وظلت الوكالة تابعة إلى إشراف وزير الدفاع مباشرة في السبعينيّات، بل إنها أضحت أواخر التسعينيّات من القرن العشرين تخضع لأوامر الرئيس ونائب الرئيس الأمريكي مباشرة[2].

وتطورت الوكالة في أساليب عملها لتشمل العالم ويعود سبب ذلك إلى التوسع الذي صاحب مفهوم الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، واستجابة لهذا المنحى توسعت الوكالة من حيث الوظيفة والتكوين، فشكلت مكاتب تابعة لها للأهداف نفسها، وفي أواخر التسعينيات من القرن العشرين طورت الوكالة أساليب جديدة لمواجهة التطورات وبذلك أصبحت أكبر جاسوس الكتروني للحصول على المعلومات والتعامل معها لهذا الغرض[3].

---

[1] عبد الحي يحيى زلوم . نذر العولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1999 ، ص140-141

[2] Rangalagin . The Agency , Op- Cit , P . 35 .

[3] The Washington Post , 20 September 1992 , P.1 .

لقد قامت الوكالة في أثناء الحرب الباردة بعمليات استخبارات الإشارة ضد الاتحاد السوفيتي مباشرة، وضد الدول البعيدة عن الفلك الأمريكي، إذ بات معروفاً عن الوكالة أيام الحرب الباردة مقولة تتردد في أروقة وكالة الأمن القومي الأمريكي مفادها أن الزعيم السوفيتي السابق (ميخائيل غورباتشوف) إذا سعل فالوكالة تعرف ذلك، وهذا يُظهر حجم النشاط التجسسي الذي تمارسه الوكالة التي تسترق السمع على عشرات الملايين من المحادثات التي تجري في العالم سنوياً، وكلها تُحللُ وترفدُ بها الوكالات الاستخبارية[1] .

وبصدد ما قيل عن تدخل الوكالة في تسريب المعلومات الجوهرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عن ساعات الانقلاب السوفيتي في 18 آب 1991 وتحركات قادة الانقلاب وخططهم، أثبت الواقع ما بعد الانقلاب صحة تلك المعلومات وأهميتها، وكذلك أثرها في دعم الرئيس (بوريس يلتسن) في أثناء مواجهته قادة البرلمان الروسي أواخر سنة 1993، بوساطة التنصت الالكتروني الدقيق للوكالة، الذي فاق أجهزة التنصت الروسية القريبة من الحدث[2] .

وفي أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين طورت الوكالة أساليب جديدة لمواجهة التطور الذي أحدثته ثورة المعلومات والالكترونيات الدقيقة والهندسية، إذ أصبحت الوكالة أضخم مما كانت عليه في السابق، وتكفي لتمكين مِلاكها الوظيفي الفني من تطوير الشبكة الالكترونية الخاصة بجمع المعلومات التجسسية، والمعلومات الخاصة بالقضايا العسكرية والسياسية والدبلوماسية[3]، كما أن عدد موظفيها أصبحَ أكثر من موظفي وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي مجتمعين[4] .

تنصّتت وكالة الأمن القومي في شهر كانون الثاني 2003 على البريد الالكتروني وهواتف منازل ومكاتب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن في نيويورك، وكان هذا جزءاً من معركة واشنطن لكسب الأصوات لمصلحة شن الحرب على العراق، وكانت تهدف

---

[1] كلوفيس مقصود . حقيقة أمريكا . بيروت ، دار الكلمة 1988 . ص88 .

[2] James A. Bill . America and the World . Bloomington , IN : Indiana University Press , 1998. PP. 59-66 .

[3] Rangalagin . The Agency ,Op - Cit , P .82 .

[4] هيئة الأسرار ، مصدر سابق ، ص399 .

لمعرفة مواقفهم من الخلاف في مسألة العراق وخططها الخاصة بالتصويت على القرارات المعنية والسياسات والمواقف والمخالفات والتفاهمات بهذا الشأن، أي مجمل المعلومات التي تعطي صانعي السياسة للولايات المتحدة وضعاً أفضل من أجل تحقيق النتائج المواتية لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية وغاياتها والاستعداد لكل المفاجآت، وهذا يعني القدرة على الاستجابة السريعة (أي تخطي الأنظمة الإدارية الروتينية من أجل تأمين جاهزية المعدات واستنفار العناصر) في الحملة الهادفة لكسب أصوات الدول الأعضاء في مجلس الأمن : أنكولا، الكاميرون، التشلي، بلغاريا، كينيا للفريق المناصر للحرب الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والفريق الآخر الذي يطالب بمنح مفتشي الأمم المتحدة وقتاً أطول[1] .

[1] سول لانداو . الإمبراطورية الاستباقية ، ترجمة ليلى النابلسي ، بيروت ، شركة الحوار الثقافي ، 2005 ، ص197-198 .

المطلب الثالث:

متطلبات مرحلة القرن الحادي والعشرين .

في ضوء التهديدات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي في القرن الحالي ، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والحرب على الإرهاب، وزيادةً على متطلبات الهيمنة الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية فأن وكالة الأمن القومي سوف تعمل بشكل أوثق وأكبر مع وكالات الأمن الداخلي ووكالات فرض القانون، وستكون جزءاً من درعٍ تقنيٍّ واستخباريٍّ فعالٍ لمواجهة التهديدات المذكورة آنفاً[1]، وعلى النحو الآتي:

1. على الرغم من تعدد أجهزة الاستخبارات الفيدرالية وتشعبها إن وكالة الأمن القومي من بين كل فروع الاستخبارات، تعد المصدر الأساسي للمعلومات الفنية للسلطة التنفيذية، فهي تؤثر بشكل مباشر في عملية رسم السياسات، وقد أسهمت في العمليات التجسسية في حقبة الحرب الباردة وما بعدها، وبشكل أوسع في الوقت الحاضر بسبب التهديدات الجديدة التي تواجه الأمن القومي الأمريكي في قضايا تقانة المعلومات واستراقها عن طريق العمل الاستخباري، أو سعي دول أخرى للحصول على التقنية عن طريق شرائها من الشركات الأمريكية، أو بالمنافسة الحادة بين الدول في التقنيات العلمية المعاصرة[2]، إذ يتطلب هذا من الوكالة أن تتكيف تكنولوجياً باستمرار لتكون فاعلة في المهمات الجوهرية[3].
2. إن المذهب الذرائعي (البراغماتي)[4]، هو ما تستند إليه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في سلوكها الخارجي المتضمن استعمال مختلف الوسائل من أجل

---

[1] رودولف جولياني و جون ادواردر . رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية جمهورية وديمقراطية ، دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، العدد 72 ، 2008 ، ص13 .

[2] إينيا سيورامونيه . حروب القرن الحادي والعشرين ومخاوف ومخاطر جديدة ، ترجمة : أنطوان أبو زيد ، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص28 .

[3] American National Security, Ibid , P.160.

[4] هي حركة فلسفية ظهرت في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، مضمونها انه لا يمكن التوصل إلى معاني الأفكار ، ومن ثم لا يجب تفسيرها إلا بالنظر إلى النتائج المترتبة عليها ، كما لا يمكن تحديد

الغاية الأساسية وهي صيانة الأمن القومي الأمريكي وحمايته من التهديدات الخارجية للولايات المتحدة عبر استعمال مختلف الأساليب كالتخريب الاقتصادي، والتهديد والتدخل وصنع الانقلابات العسكرية، والحصار، وتحريك الجماعات المدنية داخل الدول بما يتلاءم وضمان المصالح الأمريكية العليا ، فالوكالة معنية بتخطيط تلك العمليات السرية وتنفيذها في أنحاء العالم كافةً[1] .

3. تعد ثورة المعلومات المتصاعدة في العالم المتقدم التحدي الجديد المناهض لعمل الوكالة في مقدمات القرن الحادي والعشرين، وفي جميع الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا يلقي مهام أكبر على الوكالة، ولاسيما في الاستخبارات المضادة، زيادةً على توفير الإستراتيجية اللازمة لصيانة الأمن القومي الأمريكي من الاختراقات والتهديدات[2] .

المعتقدات ، أو تسويغ التمسك بها إلا بالأخذ بعين الاعتبار النتائج العملية المترتبة على الإيمان بهذه المعتقدات . انظر :
د. محمد محمود ربيع ، ود . إسماعيل صبري مقلد . موسوعة العلوم السياسية . الكويت ، جامعة الكويت 1993- 1994 . ص387 .

[1] ريتشارد بارنت . حروب التدخل الأمريكي في العالم ، ترجمة منعم النعمان ، بيروت ، مكتبة الوحدة ، 1984 ، ص230-237 .

[2] توماس كوبلاند . ثورة المعلومات والأمن القومي ، دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، العدد 46 ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص93 .

المبحث الثالث

وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية

Central Intelligence Agency of American (C.I.A)

جاء هذا الجهاز نتيجة سلسلة طويلة من الأحداث التاريخية والسياسية والخلافات الداخلية أيضاً ، إنها عملية نضج متواصلة أدت في نهاية الأمر إلى إنشاء وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ويقع مبناها في لانجلي ولاية فرجينيا، العاصمة واشنطن D.C[1].

واستنادا إلى ما نشر من مؤلفات كتب على جدار الرواق المركزي للمبنى نصٌّ من الإنجيل محفورٍ يُشَخصُ مهمة الاستخبارات في مجتمع حر، وتقول:

((ومنوط بك أن تعرف الحقيقة وتلك الحقيقة سوف تجعل منك أنسانا حراً))

كما كتب على الجدار أيضاً رسائل عرفان وتقدير واستحسان للوكالة من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية: (هاري ترومان، وإيزنهاور، وكيندي، وجونسون، ونيكسون، وفورد وكارتر وريغان وبوش وكلينتون)، كما أشتمل المبنى على تمثال لـ(ألين ويلش دلاس) الذي كان مديراً للوكالة على مدار تسع سنوات، زيادةً على أن جدار الرواق محفور بنجوم تذكارية كل نجمة ترمز لأحد موظفيها الذي فقد حياته في أثناء خدمته لبلاده[2] .

---

[1] فرانك دايتنو . مصدر سابق ، ص14 .

[2] براهام يوست . المصدر السابق ، ص112.

المطلب الأول:

جذور الوكالة .

ظهرت الحاجة إليها في أعقاب فشل الولايات المتحدة الأمريكية تجنب الضربة اليابانية المباغتة (لبيرل هاربر) في المحيط الهادي، في الحرب العالمية الثانية، وعجز مكتب الخدمات الإستراتيجية عن تقديم المعلومات الدقيقة بذلك[1]، فكان من الضروري إيجاد جهاز للعمل في زمن السلم والحرب، لتقديم الخدمات الاستخباراتية للدولة في عالم غير مستقر ومعرض للتقلبات السياسية، فقد أدت متطلبات الحرب الباردة وانسحاب الدول الأوربية من مستعمراتها في آسيا، إلى عدم استطاعة الولايات المتحدة الأمريكية تفادي تورط أكبر من ذي قبل في حالة زمن السلم في السياسات العالمية، وكان لا بد من اتخاذ قرارات معقدة وصعبة بشأن مجموعة مختلفة ومتنوعة من الموضوعات في محيط دولي سريع التغيير، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية تزداد تدخلاً في مناطق من العالم لا تكاد تعرف عنها شيئاً ، لقد كانت غير متأكدة بشأن قدرات كل من الدول الصديقة وغير الصديقة ونياتها، وتأثير ذلك في مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، فأنها كانت غامضة، وقد شعر المسؤولون عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة شعوراً قوياً بالحاجة إلى معلومات أكثر وأفضل بشأن مناطق ومشكلات غير معروفة لديهم، وقد أقروا بضرورة توفير جزء كبير من هذه المعلومات يجب أن تكون على عاتق رجال ليست عليهم مسؤوليات سياسية مباشرة، وبذلك لا يكون أمامهم موقف يؤيدونه ولا مصلحة يدافعون عنها، وقد أدرك زعماء الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً أنهم يحتاجون إلى منظمة قادرة على القيام بواجبات محددة في تنفيذ السياسة الواقعة بين الأدوات التقليدية للسياسة الخارجية والاستعمال المكشوف للقوات المسلحة، فلا بد أن يتبنى هذا الجهاز الحصول على المعلومات الخارجية بصفة خاصة وتجميعها وتصنيفها، وكذلك القيام بعمليات سرية التي من شأنها تحقيق أهداف السياسة سواء أكانت عسكرية أم

[1] ندرو تولي . حقيقة الجاسوسية الأميركية ، كما يرويها المطلع اندرو تولي ، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب . بيروت ، دار الأديب 1964 . ص5 -15.

مؤامرات سياسية، وبذلك تُعَدّ وكالة الاستخبارات الأمريكية العنصر المهم والحاسم في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

وجاء تكوينها في أعقاب إلغاء مكتب الخدمات الإستراتيجية، وهو جهاز الاستخبارات والجاسوسية في زمن الحرب الذي كان يعمل تحت القيادة الديناميكية النشيطة للسيد (ويليام دونوفان)، وحينما فكك، استوعب موظفوه في وزارة الخارجية ومفاصل الدولة الأخرى ، وذلك قبل سنة تقريبا من انتهاء الحرب العالمية الثانية إذ أعلن دونوفان آراءهُ الخاصة بشأن حاجة البلاد إلى جهاز خدمات للاستخبارات المركزية يعمل في مرحلة ما بعد الحرب، وأن يقوم بإنتاج الاستخبارات عن طريق التجسس بأساليب علنية وأخرى سرية، وتقدم في الوقت نفسه النصح والإرشاد، وتحدد أهداف الاستخبارات على المستوى القومي، ثم توحد الارتباطات بين الموارد الاستخبارية التي تقدمها الوكالات كافة التابعة للدولة[2]، وأقترح أيضاً أن تكون لها السلطة في إجراء العمليات التخريبية في الخارج"، ولكنها لن تقوم بأية وظائف تتعلق بتعزيز البوليس, أو فرض القانون سواء في الداخل أو في الخارج، وجلبت مقترحات دونوفان ردود فعل مختلفة داخل الولايات المتحدة الأمريكية في كل من الاستخبارات العسكرية ومكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الخارجية، وأخيراً أنشئَت وكالة الاستخبارات المركزية بموجب قانون الأمن القومي الأمريكي 497 في 1947/9/19[3].

---

[1] عبده مباشر . جاسوسية وجواسيس ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 2009 ، ص142-152 .

[2] براهام يوست . تكنولوجيا التجسس ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1994 ، ص88.

[3] American National Security , Ibid, P. 93

المطلب الثاني:

مهام الوكالة .

بموجب قانون الأمن القومي الأمريكي 497 لسنة 1947 ارتبطت الوكالة بمجلس الأمن القومي الأمريكي ونيطَ بها المهام الآتية[1]:

1. **تقديم النصح لمجلس الأمن القومي فيما يختص بمسائل الحرب والسلام .**
2. **ربط وتنظيم كل الأقسام والوكالات التي تعمل في مجال الاستخبارات بصورة مركزية وتحليل المعلومات الاستخبارية كافة .**
3. **جمع المعلومات بوسائل مغطاة من المصادر البشرية خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية وإجراء تطابق للمعلومات الاستخبارية وتقويمها وتوزيعها على المسؤولين العسكريين والسياسيين .**
4. **تقوم بوظائف ومهمات ذات علاقة بالأمور الاستخبارية التي تؤثر في الأمن القومي لمعرفة قدرات الدول الأمنية وكيانها ونشاطها والقيام بعمليات تخريبية في الخارج ضد أعداء الولايات المتحدة الأمريكية[2] .**

لقد كانت نشاطات الـ(سي آي أيه) ولاسيما المتمثلة بالعمليات الاستخبارية موضع شبهات، وردً على الفضائح المختلفة التي تورطت فيها، أقر الكونغرس الأمريكي تعديلاً بأسم (هيوز-رايان) 1974 فرض على رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إحاطة الكونغرس بكل النشاطات الاستخبارية التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وتنفيذاً للقرار المذكور أنفاً، وفي سنة 1977 أسس مجلس النواب لجنة الاستخبارات المنتقاة الدائمة ترتبط به، وزيادةً على ذلك فأن مجلس الشيوخ الأمريكي أنشأ سنة 1979 لجنة الاستخبارات المنتقاة ترتبط به، ومن جهة أخرى عزّزَت الإدارة الأمريكية بتنفيذً قرار الكونغرس بإصدار الأمر التنفيذي لمراقبة الاستخبارات سنة 1980، ومنذ ذلك

---

(1) عمر يوسف . أسرار مذهلة من ملفات (CIA) كوارث وحروب ، مكتبة معروف أخوان ، القاهرة ، 2004 ، ص33 .

(2) تيم واينر . أرث من الرماد – تأريخ السي آي أيه ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2005 ، ص49 .

الوقت مارست اللجان المراقبة التشريعية والإدارية لنشاطات الـ(سي آي أيه)[1]* .

---

[1] بول رونسبون . قاموس الأمن الدولي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص48 .

* تعد المسألة الديمقراطية لأجهزة الاستخبارات ظاهرة حديثة، فلغاية منتصف السبعينيات، كانت الاستخبارات مع أي إشراف قد تتطلبه تعتبر فرعاً تابعاً للسلطة التنفيذية في كافة الدول الديمقراطية تقريباً، ناهيك عن الدول الدكتاتورية، وقبل ذلك، لم يكد يكون لدى البرلمانيين أي معلومات عن الأجهزة الاستخبارية أو أي تأثير فيها، ولكن هذا الوضع بدأ يتغير عندما أنطلق تشريع الكونغرس الأمريكي المار ذكره والذي كان له بالغ الأثر، إذ أعطى للكونغرس الأمريكي دوراً رئيساً في مراقبة أجهزة الاستخبارات، زيادةً على آليات المراقبة الأخرى، ثم تلا ذلك إدخال إصلاحات في العديد من الدول مثل استراليا وكندا واكتسبت هذه العملية زخماً في الثمانينيات، وبعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت المرحلة الثالثة من مراقبة الاستخبارات في الدول التي كانت تحكمها أنظمة شيوعية، والتي أدخلت إصلاحات أجهزتها الاستخبارية بدعم من الدول الغربية عبر وضعها للمرة الأولى تحت حكم القانون وإخضاعها لمراقبة كل من السلطة التنفيذية والبرلمان، وبعد أحداث سبتمبر (أيلول) 2001 زيادةً على المزاعم التي تتحدث عن حالات فشل أو إساءة تصرف من قبل أجهزة الاستخبارات الغربية في التحضير للحرب في أفغانستان والعراق وخوضها فقد أجرت اللجان البرلمانية المختصة في العديد من الدول تحقيقات ذات صلة في الموضوع وأعقبتها موجة من التشريعات أقرت قوانين استخبارية تخضع بموجبها نشاطات الأجهزة الاستخبارية للمساءلة القانونية وتنص على فرض رقابة عليها، وعلى الرغم من ذلك لا زالت هنالك صعوبة أساسية تعترض مراقبة الأجهزة الاستخبارية في اللغز المتمثل في كيفية توفير سيطرة ديمقراطية على الوظائف الحكومية والمؤسسات التي تعتبر ضرورية لبقاء الدولة وازدهارها والتي يتعين أن تعمل في إطار من السرية ضمن حدود معينة، للمزيد ينظر:
التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ،
بيروت ، 2007 ، ص299-326 .

المطلب الثالث:

قيادة المجتمع الاستخباري(Intelligence community leading) .

لقد أسس قانون الأمن القومي لسنة 1947 منصب مدير الاستخبارات المركزية (D.C.I) (Director of Central Intelligence) لإدارة وكالة الاستخبارات المركزية، وكلف أيضاً بموجب توجيه رئاسي الإشراف على إدارة المجتمع الاستخباري (Intelligence community)، وعلى الرغم من تعاظم قوة مركز مدير الاستخبارات المركزية (D.C.I) في العقود التي أعقبت 1947، بقيت إدارة المجتمع الاستخباري وتنسيقه مشكلة معقدة لكونه لا يمتلك تشريعاً لقيادتها، فضلاً عن عدم سيطرته على الموارد المكرسة لمهمة الاستخبارات، والتغيير المهم جداً في المجتمع ألاستخباري جاء بعد توصية لجنة الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) باستبدال الدور التنسيقي الذي كان يقوم به مدير (السي آي أيه) وإبقاء مسؤوليته فقط على وكالة الاستخبارات المركزية ونَوط الدور التنسيقي بمنصب يستحدث بعنوان مدير (الاستخبارات القومي) (DNI)، (Director of National Intelligence) وأن تُحَدّدَ له مسؤوليتان أساسيتان**:

1. مراقبة أجهزة الاستخبارات القومية في موضوعات مهمة حددتها سلفاً إدارة الولايات المتحدة الأمريكية.
2. إدارة برنامج الاستخبارات القومي .

** يعود سبب أهمية تقرير لجنة التحقيق في أحداث 11 أيلول إلى الآتي :

1. يعد الحادث من أهم الأحداث في التأريخ الحديث وقد تسبب بإعلان الحرب على الإرهاب وترتب على ذلك تداعيات خطيرة في مناطق عديدة من العالم ولا سيما في العراق وأفغانستان .
2. أن اللجنة بحد ذاتها شكلت لتقديم الرؤية النهائية للظروف والحقائق التي أحاطت بهجمات 11 أيلول .
3. أن النتائج التي خلصت إليها اللجنة استعملت لتتقدم باقتراح إجراء تغييرات هيكلية من أهمها استحداث منصب مدير الاستخبارات القومي ويستند هذا الاقتراح إلى نتيجة خلصت إليها اللجنة ومؤداها أن الهجمات ، ما كان ليكتب لها النجاح لولا عيوب مؤسساتية عميقة ولاسيما أنه لا يوجد شخص محدد يمكن إلقاء المسؤولية على عاتقه ، للمزيد ينظر :

دافيد راي غريفين . تقرير لجنة 9/11 التجاهلات والتحريفات ، الدار العربية للعلوم ، ترجمة بسام شيحا ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص7 .

وقاد هذا المقترح لإصدار قانون إصلاح الاستخبارات ومنع الإرهاب لسنة 2004 الذي وقعه الرئيس (جورج دبليو بوش) في كانون أول 2004 "وهو الإصلاح التشريعي المهم منذ بدء المجتمع الاستخباري" الذي استحدث بموجبه مكتب مدير الاستخبارات القومي (Office of Director of National Intelligence) وتضمن الآتي[1]:

أولاً. مدير الاستخبارات القومي(DNI): يعين مدير الاستخبارات القومي ونائبه (PDD) (Principal deputy director)، بترشيح من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وموافقة مجلس الشيوخ ونيطت به المهام الآتية[2]:

أ. تَرَؤّسُ المجتمع الاستخباري ومسؤولية قيادته ومراقبته .

ب. يُعَدّ لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية الموجز الرئاسي (لكونه يرأس مجلس الاستخبارات القومي) (NIC) وكذلك مستشاراً لمجلس الأمن القومي (NSC) ومجلس الأمن الداخلي (HSC) في كل ما يتعلق بشؤون الاستخبارات المرتبطة بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية .

ج. يقوم بجمع الاستخبارات وضمان المشاركة بين الوكالات ومنظمات المجتمع الاستخباري لجعله مؤسسة موحدة وتعاونية ومنسقة وتعمل على وفق القانون .

د. يؤسس للمعايير المشتركة للمجتمع الاستخباري ويحدد المتطلبات وأسبقيات الجمع والتحليل وبث الاستخبارات القومية .

هـ. تقدير الميزانيات السنوية للأجهزة الاستخبارية الاتحادية وكيفية توجيه إنفاق الأموال القابلة للتدقيق على وفق التشريعات النافذة .

و. مخول باستعمال كل موارد المجتمع الاستخباري فضلاً عن الخبراء الحكوميين لتزويد مجلس الأمن القومي بقدرات تحليلية إستراتيجية استخباراتية .

ز. مراقبة العلاقات الخارجية وتنسيقها بين عناصر المجتمع الاستخباري والخدمات الاستخباراتية للحكومات الأجنبية .

---

[1] American National Security ,Ibid, PP. 157,158.

[2] //:http.library.columbia.eduindiv/lehman/guidles/intell.html.

ثانياً. يعاون مدير الاستخبارات القومي في تنفيذ مهامه أربعة معاونين يقودون واجباتهم من خلال مكاتبهم الآتية:

أ. مكتب معاون المدير للسياسة والخطط والمتطلبات (ODPPR): (Office of the deputy for policies, plans and requirements):

يُطَورُ الاستخبارات الأساسية وينسق السياسة والإستراتيجية والخطط والمتطلبات على مستوى المجتمع الاستخباري ويستحدث العمليات الاستخباراتية ويعزز العلاقة بين شركاء القطاع الفيدرالي والحكومات الأجنبية .

ب. مكتب معاون المدير للجمع (DDNI/C): (Office of the deputy director for collection)

يُنَسق جمع المعلومات الاستخبارية تحت إشراف مدير الاستخبارات القومي ويضمن أن تكون أسبقيات الرئيس منعكسة على نحو ملائم على قرارات اكتساب البرمجة والنظم المستقبلية ووضعها في السياق والطريقة التي يريدها مدير الاستخبارات القومي على النحو الذي يؤثر في مهمة الجمع الكلية .

ج. مكتب معاون المدير للتحليل (DDNI/A): (Office of the deputy director for Analysis)

يوسع الدعم التحليلي للمستهلكين الاستخباريين ومدخله ويوقته ويستعمله في تحقيق هذا الهدف بزيادة الخبرة وتحسين القابلية التحليلية على مستوى الفرد ومِلاك المجتمع الاستخباري من خلال التخصص والتعاون .

د. مكتب معاون المدير للقدرات المستقبلية (DDNI/FC): (Office of the deputy director for future capabilities)

يُحَفزُ المجتمع الاستخباري للإبداع الفني والتميز في الاستجابة والاكتساب من خلال مخاطبة التهديدات والتحديات الاستخبارية الأساسية بالاعتماد على البحث والتطوير المتقدمين والتركيز على القفزات التكنولوجية التمييزية، وزيادةً على كونه مستشاراً للعلوم والتكنولوجيا لمدير الاستخبارات القومي فأنه يعمل على دمج مؤسسة العلوم والتكنولوجيا للمجتمع الاستخباري وتقويم خطة الجمع على

صعيد المجتمع الاستخباري لترويج الإبداع وتأسيس بيئة أفضل وإدامتها لممارسة ذكية وشفافة من شأنها اكتساب عناصر المجتمع الاستخباري والعناصر الأخرى لكادر مكتب الاستخبارات القومي الذي يتضمن مكتب حماية الحريات المدنية ومكتب الفرص المتساوية وكلاهما يُنَفذُ السياسات والبرامج لثلاثة مستويات لمديري المهمات الذين يدمجون الجمع والتحليل على مستوى المجتمع الاستخباري مثل السياسات والبرامج المتعلقة بالملفات النووية في (كوريا الشمالية وإيران وكوبا وفنزويلا) .

ثالثاً. يؤدي مكتب الاستخبارات القومي ومن خلال المراكز المهام الآتية:

أ. مركز مكافحة الإرهاب القومي (NCTC): (National countering terrorism center)

استحدث المركز في كانون الأول سنة 2004 وهو مخصص لجمع الاستخبارات المعنية بمكافحة الإرهاب وتحليلها من مختلف المصادر مثل جهات إنفاذ القانون المحلي والمراقبة الالكترونية والقوات العسكرية وذلك بموجب قانون مكافحة الإرهاب الذي منح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سلطات واسعة للمشاركة بين المعلومات الاستخباراتية ومجتمعات إنفاذ القانون وتحديد الجرائم الجديدة ومقاضاة مرتكبيها .

ب. مركز الاستخبارات المضادة القومية (NCIX): (National counter inteligen execution)

يقوم بدحض الفعاليات الاستخبارية المناوئة الموجهة ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك حماية سلامة النظام الاستخباري للولايات المتحدة وديمومة توفير الاستخبارات لصناع القرار على كل المستويات وحماية الأصول القومية الأساسية من الفعاليات الاستخبارية المناوئة واستغلال الفعاليات الاستخبارية المضادة التي تستهدف القوات المسلحة .

ج. مركز المضادات للإكثار من الأسلحة المدمرة القومي (NCPC): (National counter proliferation center)

وهـو مـسؤول عـن تنـسيق التخطـيط الإسـتراتيجي داخـل المجتمـع الاسـتخباري لتوسـيع الـدعم الاستخباري لجهود الولايات المتحدة الأمريكية لمنع انتشار أسلحة الدمار الـشامل وأنظمـة التـسليح المرتبطة بها .

د. مركز الأمن الخاص (SSC): (Special security center)

يساعد مدير الاستخبارات القومي في حماية المعلومات الاستخباراتية القومية في المجتمع الاستخباري وحكومـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والمتعاقـدين الأمـريكيين، والحكومـات المحليـة والحكومـات الدولية شركاء الولايات المتحدة الأمريكية الخارجيين من خلال إجراء تقويمات للمعلومـات الحـساسة والمعلومات الاستخبارية الأخرى تحت سلطة مدير الاستخبارات القومية والتأكد من الإذعان الأمنـي الكلي للمجتمع الاستخباري لسلطة مدير الاستخبارات القومية زيادةً على مراقبـة وتنـسيق وتقـديم المشورة حول الإفصاحات غـير المفوضـة المهمـة وتـسويات المعلومـات الاسـتخبارية القوميـة وتـوفير التغذية العكسية لدعم صياغة السياسة ومبادرات التدريب .

هـ- جامعة الاستخبارات القومية (NIU): (National intelligence university)

تعمل تحت إشراف مدير الاستخبارات القومي لمـساعدته في تأسـيس هيكـل العمـل المتكامـل الـذي يدمج المكونات التعليمية للمجتمع الاسـتخباري وتطـويره ليكـون أكـثر فعاليـةً وإنتاجـاً مـن خـلال التدريب التخصـصي والتـدريب المـشترك المتعـدد الموضـوعات، وتـضم الجامعـة الكليـات والمعاهـد والمدارس التخصصية للمجتمع الاستخباري ومكتب مستشار الجامعة والمِلاك والمناهج لدعم أهداف مدير الاستخبارات القومي وسياسته .

و. فعالية مشاريع البحث المتقدم الاستخباري (ARPA): (Intelligence advanced research activity)

تختص بإعداد البحوث المستقبلية عن المخاطر العالية التي من شأنها ظهور أعداء جدد للولايات المتحدة الأمريكية .

ز. مركز تقويم الأمن (CSE): (center for security evaluation)

مهمته تقوية المعايير الأمنية عبر البحار وتوفير الفحوصات بين الولايات المتحدة الأمريكية وفحوصات دورة الحياة والمتابعة العدوانية للتكنولوجيا الأمنية الجديدة مع حلول أمنية واقعية وتعتمد على المخاطر، فضلاً عن أنها تخلق التوازن بين فعاليات الاستعداد للطوارئ داخل المجتمع الاستخباري .

ح. مجلس الاستخبارات القومي (NIC): (National intelligence council)

مركز للتحليل الإستراتيجي المتوسط الأمد والطويل الأمد، ويوفر المنتجات والخدمات الأساسية مثل تقديرات الاستخبارات القومية التي تقوم الاتجاهات المستقبلية للقضايا العولمية، التي تساعد مدير الاستخبارات القومي في أداء دوره رئيساً للمجتمع الاستخباري للتعبير عن وجهات نظر المجتمع الاستخباري داخل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

ط. مركز تنسيق الاستخبارات القومية (NIC-C): (National intelligence coordination center)

أسس في تشرين الأول 2008 بالتعاون مع وزارة الدفاع والعديد من الوكالات المحلية لتوفير الآلية لتنسيق الفعاليات الاستخبارية عبر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعمل للتنسيق والتعاون والتقويم ونشر طيف كامل من قدرات الجمع الاستخباري في الولايات المتحدة الأمريكية .

ك. مركز دعم المهمات (MSC) (Mission support center)

ويوفر الخدمات الداعمة مِلاك كادر المجتمع الاستخباري لتنفيذ المهام المنوطة بهم بفعالية عالية .

المبحث الرابع
الأجهزة الاستخبارية الاتحادية الأخرى

المطلب الأول: وكالة استخبارات وزارة الدفاع (DIA): (Defense Intelligence Agency)

أنشئت استخبارات وزارة الدفاع في أكتوبر 1961، وقامت بالكثير من التطوير والتحديث منذ إنشائها وحتى الآن لمواجهة التهديدات، وتمتلك إمكانيات هائلة ولاسيما في مجالات الفضاء والاتصالات والحرب الالكترونية، وتقوم بمراقبة كل ما يتعلق بالاستخبارات العسكرية الأجنبية المعنية باهتمامات وزارة الدفاع ضمن قضايا الأمن القومي الأمريكي زيادةً على مكافحة الاستخبارات المضادة التي تستهدف الوزارة وتعد استخبارات الأسلحة (استخبارات القوات الجوية، واستخبارات الجيش، واستخبارات خفر السواحل، واستخبارات فيالق المارينز، واستخبارات البحرية) مسؤولة مباشرة أمام هذه الوكالة، ويُعدّ مديرها مستشاراً لوزير الدفاع ولرئيس هيئة الأركان المشتركة في القضايا العسكرية الجوهرية، زيادةً على كونه عضواً في مجلس الاستخبارات القومي ويشرف على عمل الملحقيات العسكرية في الخارج[1]، وتُعدّ الوكالة مسؤولة عن المهام التالية[2]:

1. **جمع المعلومات الاستخبارية الدقيقة والموثوق فيها عن الإمكانات العسكرية لدول العالم .**
2. **القيام بعمليات استخبارية في مجال عملها .**
3. **توزيع المعلومات الاستخبارية على القيادات في مختلف مسارح عمليات القوات العسكرية لوزارة الدفاع .**
4. **إشعار مجلس الأمن القومي بمؤشرات أو الإنذار بوقوع أحداث عدائية موجهة ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية .**

---

[1] American National Security ,Ibid, P. 160.

[2] عبده مباشر . جاسوسية وجواسيس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2009 ، ص157-158 .

5. توفير جميع المعلومات الاستخبارية لمخططي السياسات على المستوى القومي وصانعي القرار على المستوى العسكري وطبيعة التهديدات المنتظرة في المستقبل، لكي تمكنهم من البناء والتطوير لخططٍ لمواجهة تلك التهديدات التي قد تواجه الأمن القومي للولايات المتحدة .
6. الإدارة والتنفيذ للأنشطة الفنية والالكترونية في ما يتعلق مجال الفضاء .
7. اتخاذ إجراءات الاستخبارات المضادة لتأمين القوات المسلحة والمنشآت العسكرية والدفاعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها ضد أنشطة الاستخبارات الأجنبية وبالتنسيق مع الأجهزة الاستخبارية الأخرى.

المطلب الثاني: وزارة الأمن الداخلي (DHS):

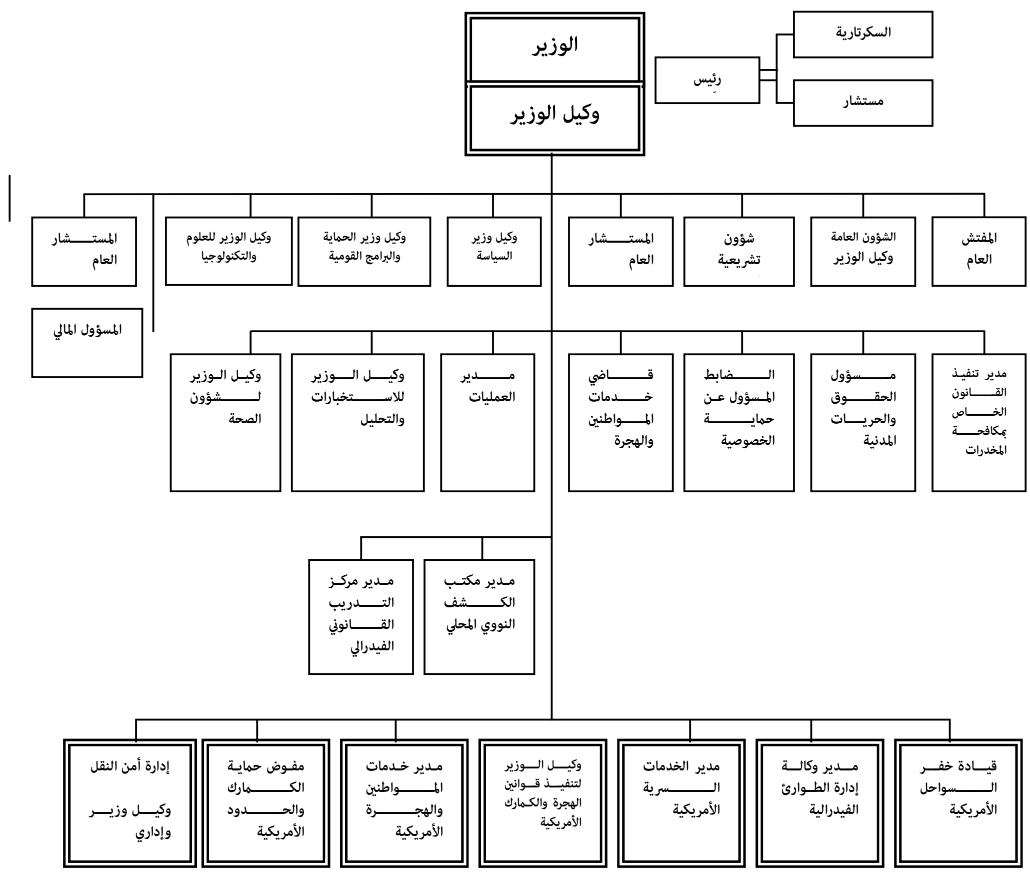
(Department of Homeland Security)

أعلن الرئيس (جورج دبليو بوش) استحداث وزارة الأمن الداخلي في 20 أيلول 2001 لتحديد مسؤولية معظم مهمات الأمن الداخلي تحت مظلة تنظيمات واحدة، وفي 2002/11/25 أسست الوزارة رسمياً بموجب قانون الأمن الداخلي، وتألفت من دمج 22 مؤسسة منها (إدارة أمن النقل وحماية الحدود والكمارك ووكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية (FEMA) (Federal Emergency Management Agancy) والخدمة السرية وخفر السواحل) مع الإبقاء على الواجبات المنوطة بها والمخططات الواسعة المدى، وبذلك أصبحت ثالثة كبرى الوزارات في الإدارة الأمريكية[1]، كما موضح في الشكل رقم (9) .

[1] **American National Security ,Ibid, P.126.**

الشكل رقم (9)

وزارة الأمن الداخلي



وكان الهدف من وراء ذلك منع الهجمات الإرهابية وتقليل مخاطر الإرهاب، كما أن قانون الأمن الداخلي قد أسس رسمياً مجلس الأمن الداخلي (HSC) بوصفها منظمةً منمذجة على غرار مجلس الأمن القومي (NSC) لتقديم المشورة للرئيس في قضايا الأمن الداخلي وتنسيق السياسات بين الوكالات التنفيذية وتطويرها، ويرأسه مستشار الأمن الداخلي، وقد نيط به مهمة تطوير إستراتيجية توافقية للأمن الداخلي، لسد ثغرات الاتصال والتعاون بين

الوكالات على كل مستويات الحكومة من خلال الجمع والتحليل والبث للمعلومات الاستخبارية الجنائية وهي وسيلة لكسر الجدار الذي يمنع تدفق المعلومات بين الوكالات[1]، وفي عهد إدارة الرئيس (أوباما) دمج* كادري مجلس الأمن الداخلي ومجلس الأمن القومي في مِلاك أمن واحد[2] .

---

[1] Dr. Renee Graphia Joyal. International Association Law Enforcement Intelligence Analysts, I.N.C. Journa.Vol.19.No.1..2010.

* ومن نافلة القول أن مراكز دمج المعلومات الاستخبارية الفرعية كانت قد سبقت أحداث أيلول 2001، فمثلاً أسس مركز استخبارات (EI Paso) في عقد السبعينيات من قبل (Drug Enforcement Administration) (إدارة مكافحة المخدرات) لخلق مشاركة المعلومات والاستخبارات ذات العلاقة مع Drug Enforcement وأمن الحدود، وقد أسس برنامج (منطقة تهريب المخدرات المعمول به دولياً) (HIDTA) مراكز للاستخبارات الإقليمية في الثمانينيات، وكان له اتجاه قوي صوب الشراكات الفيدرالية والدولية والمحلية لأغراض تطوير ومشاركة الاستخبارات المرتبطة بالعقاقير (Carter & Carter 2009)، واستجابة لأحداث الحادي عشر من أيلول، توسعت "مراكز الدمج الفرعية"، على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية لتزداد أعدادها من (28) بعد سنة 2001 إلى (72) سنة 2009، للمزيد ينظر:

International Association of Law Enforcement Intelligence Analysts, Inc. Journal. Vol.20, Number 1, September 2011.

[2] Rishard A.Best Jr. January 20, 2011, Crs Report for Congress Printed in U.S.A .

المطلب الثالث

الأجهزة الاتحادية الأخرى .

أولاً. مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI): (Federal Bureau of Investigation)

أسس مكتب التحقيقات الفدرالي سنة 1908 ويرتبط بوزير العدل، وهو الجهة المخولة بتطبيق القانون في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومنوطة به مسؤولية التحقيق في قضايا تقع ضمن اختصاص الحكومة الفيدرالية، لا حكومة الولاية، وتشمل هذه القضايا (الجريمة المنظمة مثل تهريب المخدرات، والفساد العام، والجرائم الالكترونية، وجرائم الإرهاب كما يتولى مكتب التحقيقات الفدرالي أيضاً المسؤولية عن الاستخبارات السرية الداخلية وهو بهذه الصفة يتولى أنشطة مكافحة الجاسوسية)، وبعد أحداث 11 سبتمبر(أيلول) 2001 وجهت انتقادات لمكتب التحقيقات الفيدرالي بأنه كان يركز كثيراً على التحقيق في الجرائم بعد وقوعها بدلاً من العمل على منع حدوثها، واستجابة لذلك أنشأ المكتب سنة 2005 فرعاً جديداً للأمن القومي، تولى مسؤولية الاستخبارات المضادة ومكافحة الإرهاب ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد أحدث هذا الفرع الجديد نقلة في مكتب التحقيقات الفدرالي نحو أسلوب أكثر وقائية، إذ قام بجمع المعلومات الاستخبارية للكشف عن الجماعات الإرهابية وإيقاف نشاطها قبل أن تتمكن من العمل[1]، ومديرها عضوٌ في مجلس الاستخبارات القومي، وفي الوقت الحاضر يقدر عدد العاملين بالمكتب نحو (30000) شخص معظمهم موجودون داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وتؤدي الوكالة وظائفها عن طريق (56) مكتباً ميدانياً في الولايات الأمريكية وأكثر من (400) مكتب في مدن الولايات، غير أن مكتب التحقيقات الفدرالي أيضاً يمتلك أكثر من (50) مكتباً في السفارات، في ما وراء البحار من أجل الاتصال والتنسيق مع الجهات المسؤولة عن فرض القانون والاستخبارات الخارجية[2].

---

[1] بول روبنسون . مصدر سابق ، ص116-117 .

[2] American National Security ,Ibid, P. 160.

ثانياً. الوكالة القومية للاستخبارات الجغرافية (NGA):(National Geospatial Intelligence Agency)

مسؤولة عن توفير الاستخبارات الجغرافية المكانية الآنية والدقيقة والملائمة دعماً لمتطلبات القوة العسكرية والمتطلبات القومية[1]، وتنتج الخرائط الدقيقة المتعلقة بالفضاء الخارجي والبيانات الرقمية الخاصة بالطيران والعمليات الجوية ونظم الصواريخ وتحديد طرق الاستفادة الفورية من صور الأقمار الصناعية وإنتاج أنظمة متطورة من الخرائط لأي مكان في العالم في جميع المجالات السلمية والعسكرية[2] .

ثالثاً. مكتب الاستطلاع القومي (NRO): (National Reconnaissance Office)

أنشئ المكتب في أغسطس 1960 ومقره شانتي في ولاية فيرجينيا، وأعيد تنظيمه في أيلول سنة 1992، ويُعَدّ المكتب عيوناً وآذاناً لفضاء الولايات المتحدة الأمريكية في تكنولوجيا الفضاء الاستخباري، ويضطلع بمسؤولية الإدارة والتنسيق لمجموعة من الأقمار الصناعية التي تضع دول العالم والفضاء الخارجي تحت المراقبة المستمرة طبقاً للمتطلبات الأساسية للأمن القومي الأمريكي والمتعلقة باهتمام صناع القرار[3]، ويزود كل من وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية بالصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية، مثل التحذير من العدوان العسكري الخارجي المحتمل ومراقبة برامج أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ الاتفاقيات البيئية وتعقب حركة الأسلحة الإستراتيجية ورصد وتقويم تأثير الكوارث الطبيعية والكوارث التي يرتكبها الإنسان، ويدير المكتب بصيغة مشتركة وزيرُ الدفاع ومديرُ الاستخبارات القومي مع أن الأخير يحدد المتطلبات والأسبقيات للجمع الاستخباري[4]، ويتعاون المكتب مع شركاء المهمة مثل قيادة القوات الإستراتيجية والقوة الجوية والجيش والقوة البحرية والمنظمات الاستخبارية الأخرى لتحقيق الأهداف الآتية:

1. أن يكون أساساً للوعي العولمي .

---

(1) American National Security ,Ibid, P. 161.

(2) عبده مباشر . جاسوسية وجواسيس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2009 ، ص156 .

(3) عبده مباشر . المصدر السابق ، ص156 .

(4) American National Security ,Ibid, P. 161.

2. توفير الاستخبارات في التوقيتات المناسبة للاستجابة لحاجات المستفيدين .

رابعاً. <u>مكتب استخبارات وزارة الطاقة (DOE)</u>: (Department of Energy Intelligence Bureau)

انبثق تشكيل مكتب استخبارات وزارة الطاقة من لجنة الطاقة الذرية التي تشكلت في الوزارة المذكورة لتوفير التحليل المختص ببرنامج الأسلحة الذرية الحديثة النشوء في حينها للاتحاد السوفيتي السابق، واستمر المكتب بالتطور للمواكبة مع متطلبات السياسة المتغيرة ومواطن قوة القاعدة العلمية والتكنولوجية المميزة لوزارة الطاقة بدءاً من أزمة الطاقة العالمية في عقد السبعينيات من القرن العشرين، وتزايد الطلب عليها في العقود اللاحقة، زيادةً على تنامي مخاطر الانتشار النووي في العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، ويتخصص المكتب بجمع المعلومات الاستخباراتية الفنية الأولية في أربعة مجالات أساسية: (الأسلحة النووية وانتشارها ، أمن الطاقة ، العلم والتكنولوجيا ، الطاقة النووية والسلامة والنفايات)، ويقوم بتوزيع المعلومات على النحو الآتي:

1. تزويد وزارة الطاقة وصناع السياسة الحكومية للولايات المتحدة والمجتمع الاستخباري بالتحليلات الاستخبارية الفنية والدقيقة والآنية عن النشاطات الأجنبية ذات التأثير العالي المستوى في أمن الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية .
2. توفير الخبرة الفنية والتحليلية والبحثية التخصصية للمجتمع الاستخباري .
3. توفير التطبيقات التكنولوجية المختصة والسريعة التحول وكذلك الدعم العملياتي المعتمد على الخبرة التكنولوجية للاستخبارات .

ويشارك المكتب بالجمع العلني للمعلومات بقضايا الطاقة الخارجية ولاسيما الطاقة النووية التي تحتاج إليها الوزارة، فبرنامج الخط الثاني الوقائي التابع لوزارة الطاقة يوفر المعدات الأساسية لكشف الإشعاع النووي في المطارات والموانئ والحدود داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبالتنسيق مع مكتب الكشف النووي المحلي المؤسس داخل وزارة الأمن الداخلي سنة 2005 المعني بالتطوير والتخطيط لعمل تكنولوجيا كشف الإشعاع في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتهدف هذه البرامج إلى منع الإرهابيين من اكتساب المواد أو

الأسلحة النووية التي تتطلب تعاوناً دولياً وثيقاً، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد طورت العديد من البرامج الرئيسية لهذا الغرض، فبرنامج تقليل التهديد النووي (ITR) المؤسس سنة 1991 كان قد صمم لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات والخبرة المرتبطة به من دول الإتحاد السوفيتي السابق، كما أن مبادرة تقليل التهديدات العولمية المطروحة سنة 2004 هي بمنزلة جهد مماثل لمنع انتشار الأسلحة النووية والإشعاعية، زيادةً على الاتفاقيات الثنائية الجانب والمتعددة الجوانب مثل المبادرة العولمية لمكافحة الإرهاب النووي سنة 2006 ومبادرة تعاون الأمن النووي الأمريكي-الروسي التي تنشد الهدف نفسه بإبعاد المادة النووية عن أيدي الإرهابيين، كما يقدم المكتب الخبرات الفنية في مواجهة تهديدات انتشار الأسلحة النووية[1] .

خامساً. مكتب استخبارات وزارة الخزانة (DOT):(Department of the Treasury Intelligence Bureau).

يرتبط المكتب بوزير الخزانة ويختص بجمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها ومكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب زيادةً على إعداد التقارير الاقتصادية القومية مع بقية الأجهزة الاستخبارية، ويحضر وزير الخزانة اجتماعات مجلس الأمن القومي ويسهم في التنسيق وتخطيط السياسة الرسمية في قضايا الأمن القومي[2] .

سادساً. إدارة مكافحة المخدرات (DRUG): (Drug Enforcement Administration)

معنية بإنفاذ القوانين الخاصة بمكافحة جرائم المخدرات وتهريبها، وكذلك بتوفير المعلومات المرتبطة بالعقاقير،ويعمل مع (63) دولة بوساطة (86) مكتباً وتعد أكبر إدارة إنفاذ قانون أمريكية في الخارج[3].

سابعاً. مكتب استخبارات وبحوث وزارة الخارجية (DSIRB): (Department of State Intelligence and Researches Bureau)

أنشئ المكتب سنة 1946 ويرتبط بوزير الخارجية وهو معني بالنتائج الاستخبارية المرتبطة بالسياسة الخارجية الأمريكية، ويقوم أيضاً بمراجعة التقديرات الصادرة من

[1] American National Security ,Ibid, P. 135.
[2] American National Security ,Ibid, P. 81.
[3] American National Security ,Ibid, P. 161.

الوكالات المختلفة لبيان مطابقتها من وجهة نظر وزارة الخارجية، زيادةً على استعمال سفاراتها لتجميع كل عناصر أجهزة الاستخبارات الأمريكية داخل الدول المضيفة فالمكتب يعمل على نحو وثيق مع مدير الاستخبارات القومي ومدير الاستخبارات المركزية لضمان فائدة الفعاليات الاستخبارية وانسجامها مع متطلبات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

إن تنسيق السياسة الخارجية وسياسات الأمن القومي للولايات المتحدة، كانت مشكلة منذ زمن طويل تواجه رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ووزراء الخارجية، وبغية حلها أقدم وزير الخارجية (جورج مارشال) سنة 1947 على إنشاء (مجلس تخطيط السياسة) في وزارة الخارجية وترأسه السفير (جون كيان)، وكانت مهمة المِلاك التخطيط للقضايا الحالية وتوقع الطوارئ المستقبلية، ولكن المجلس لم يحقق التوقعات، فالتخطيط المتوسط الأمد والطويل الأمد لعالم معقد وفوضوي صعب للغاية ويتطلب أناساً موهوبين لديهم القدرة على صياغة الروابط بين مجالات السياسة وبين السياسات والبرامج، وإن مِلاكاتٍ كهذهِ هي شحيحة دوماً، ويتطلب الأمرُ وضعهم قريباً من الحقيقة، عند ذلك يستطيعون القيام بتخطيطٍ واقعي وبما يتلاءم مع الأوضاع السائدة في العالم، وكانت تلك المشكلة سبباً لتحويل الكثير من التخطيط السياسي إلى مِلاكَي مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع[1] .

---

[1] American National Security ,Ibid, P. 90.

الفصل الثاني

في مفهوم الأمن القومي الأمريكي وإستراتيجياته في الحرب الباردة وما بعدها

تمهيد

رسخت معاهدة ويستفاليا سنة 1648 وجود الدولة القومية* في أوربا، واعترفت بحدود الدول وأقرت الاحترام المتبادل لسيادة هذه الدول على أراضيها ومواطنيها[1]، وتميزت بخاصيتين رئيستين الأولى تمثلت بكونها الوحدة الأساسية للنظام السياسي الدولي الذي كان وما زال قائماً على الصراع، والثانية انبثق منها مفهوم الأمن القومي للدولة الذي ظهر في بداياته التقليدية منصباً على الوجود المادي للدولة وسيادتها الكاملة على أراضيها، التي تسعى للدفاع عنها اعتمادا على قوتها العسكرية والدفاعية الذاتية لحماية وجودها والدفاع عن سيادة أراضيها[2]، إلا أن الطبيعة الدينامية للأمن القومي لم تعد مقتصرةً على القوة العسكرية فقط، بل فرضت على الدول أفاقاً جديدة كالقوة الصناعية والتكنولوجية والاقتصادية والغذائية والمعلوماتية، ليقترن في النهاية بالتنمية الشاملة، وليصبح حقيقة نسبية، وليست مطلقة، إذن لا بد من نقاط ضعف تعتريه من مصادر

* ورثت الدولة القومية الحديثة مبدأ التوسع الجغرافي والسيادة المطلقة على الحيز الذي تشغله من الأرض، تلك السيادة الموروثة من الحق المطلق للإقطاعي على الأرض التي يحوزها بمن عليها، ولأن جذور الدولة القومية جذور إقطاعية وشبه امبريالية فقد كانت أداة مثالية في يد رجال الأعمال لتحقيق مصالحهم خارج الحدود، والإمبريالية هي ما يجمع مصالح رجال الأعمال وطبيعة الدولة الحديثة، وكل الأمم المتحضرة تحدق بها الطموحات الإمبريالية، ومادامت الظروف قد أتاحت لها تحقيق هذه الطموحات فهي تظهر مستعدة دائما لإظهار المخططات الإمبريالية، مخططات تعمل لمصالحها المكتسبة، المموهة على أنها مخططات في سبيل رفعة الأمة، للمزيد ينظر:

د. أشرف منصور . الليبرالية الجديدة ، جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2008 ، ص306-307 .

[1] د. ثامر كامل الخزرجي . العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005 ، ص25 .

[2] جمال محمد غيطاس . أمن المعلومات والأمن القومي، نهضة مصر للطباعة والنشر/مكتبة الأسرة، الطبعة الأولى،القاهرة، 2007 ، ص12 .

تهديد مختلفة بين مُدةٍ وأخرى تهدد مصالح الدولة وكيانها السياسي ورعاياها، وتقوض خططها الإستراتيجية بشكل أو بآخر[1] .

ومن أجل تحديدٍ دقيقٍ فأن مفهوم الأمن القومي، هو كمفهوم العدوان والإرهاب، ويحمل ضبابية وليس له حدود معينة، واختلفً الباحثين من تحديده، فهو نسبي لدولة معينة ومطلق لدولة أخرى، وهو مكفول لأخرى وصعب التحقق لدولة معينة، بل إن بعض الدول ذات النظم الشمولية ربطت أمنها القومي بأمن الحاكم أو الأمير أو الملك، وأضحى أمنها القومي يعني أمن النظام فقط[2] .

لقد أدت شمولية الأمن القومي* وارتباط العملية الأمنية بالحماية الإنسانية أن يقصد به (صيانة أمن الأفراد والجماعات والدول والحفاظ على كيانها ووجودها المادي من خلال جهد علمي مدروس لتحقيق هذا الهدف، وفي إطار الإستراتيجيات والخطط والوسائل المحققة لهذا الغرض)[3] .

ومن جهة أخرى فأن ارتباط مفهوم الأمن القومي بالمصلحة القومية جعل منه شيئاً غير قابل للتحديد أو التحقيق، ويعزى ذلك إلى اختلاف المجال الحيوي لمصالح الدول، الذي أدى إلى حالة التصادم أو التنافس أو التعاون بينها، وهو المشهد الذي صبغ النظام الدولي على الدوام، ولاسيما أن الأهداف القومية تكاد تكون ثابتة نسبيا، وأن المتغيرات

---

[1] أ.د. ناظم عبد الواحد الجاسور . موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008 ، ص125 .

[2] للمزيد أنظر :
د. وائل محمد إسماعيل العبيدي، المتغيرات الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية، مجلة الشرق الأوسط، العدد الخامس، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1995 ، ص63.

* يعد مفهوم الأمن العام جزءاً من المفهوم الشامل للأمن القومي فهو يعني (الإجراءات التي تتخذ لحماية الإنسان في نفسه وماله وعرضه وبما تخلق له الإحساس بالأطمئنانية والثقة والاستقرار وتلك رسالة تضطلع بها أجهزة الأمن في المجتمعات المعاصرة) .
أما النظام العام (فهو يرمي إلى إقرار الضبط الإداري وله ثلاثة عناصر، السكينة العامة ، والأمن العام ، والصحة العامة)، للمزيد ينظر:
اللواء.د. حمدي شعبان . الأعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ،2005 ، ص3

[3] جمال محمد غيطاس . مصدر سابق ، ص13 .

الداخلية أو الخارجية التي تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية والجيوسياسية يترتب عليها تنظيم سلم الأولويات بين مدةٍ وأخرى من غير المساس بجوهرها، ومن الضروري حمايتها من كلّ التهديدات والتحديات والمخاطر التي تمسها مهما كلف ذلك من ثمن، وتعد بعض هذه الأهداف غاية في ذاتها، وبعضها وسيلة لتحقيق غاية ما، وتحققُ من خلال إعداد سياسات الأمن القومي والإستراتيجيات المعبرة لها، والمضمونة النتائج(1) .

ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية دولةً بعد انتهاء حرب الاستقلال سنة (1776) ، وبعد انبثاق نظامها الفيدرالي سنة 1789 بديلاً للنظام الكونفدرالي الذي فشل في التطبيق للفترة من 1781-1787**، وتولى (جورج واشنطن) مهام رئاستها للحقبة (1789-1797) بوصفه أول رئيس لها(2)، وكان لانتهاء الحرب الأهلية الدامية بين الشمال والجنوب الأمريكي (1861-1865) الأثر البالغ في تحقيق الاستقرار في الأوضاع الداخلية، ليتزامن معه توجهٌ فكريٌ لدى القيادات السياسية إبان العقد السابع من القرن التاسع عشر بضرورة أخذ الاهتمام والانتشار والتمركز نحو الداخل الأمريكي، وعدم التدخل في الشؤون الدولية، إلا أن الانفتاح نحو العالم حصل بسبب التعاطي مع الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وما ترتب عليهما من نتائج لتكون الدافع الأساسي في توسيع مفهوم الأمن القومي الأمريكي، وليتخذ مداه الأوسع في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ليشمل المعمورة كلها بوصفها القوة المهيمنة على العالم

---

(1) ديفيد جارنو . أساسيات الأمن القومي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 1998. ص3 .

** من 1787-1789 عطل العمل بالنظام الكونفدرالي وتوصل الآباء المؤسسون إلى صيغة النظام الفيدرالي عام 1787 الذي ظل التصديق عليه لمدة سنتين إلى أن تبلور في عام 1789 ، للمزيد أنظر :

د.وائل محمد إسماعيل . النظام السياسي الأمريكي : دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1994 .

(2) اودو زاوتر . مصدر سابق ، ص14 .

حالياً[1]، وإن دفاعها عن أمنها القومي بمفردها إنما تهدف من ورائه إلى الحفاظ على الاستقرار الـدولي، والمجتمـع الدولي كله، وليس على مصالحها الخاصة فقط[2] .

وعلى الرغم من الظهور المثير للولايات المتحدة الأمريكية على المسرح السياسي العالمي والمفارقة التاريخية التي مر بها الأمن القومي الأمريكي من حالة الانعزال إلى حالة الانفتاح على العالم ليرتبط مؤخراً بالأمن والسلم الدوليين، وكيف كان الأمن القومي معبراً على الدوام عن المصالح العليا للولايات المتحدة، وكأن لسان حاله يقول إن العظمة دفعت نحوها دفعاً[3]، وتصعيدها الجامح باتجاه تفردها بالقرار الدولي، ومحاولة تنصيبها القطب الأوحد الحاكم للعالم، على وفق خصائص النظام الدولي الجديد الذي يهدف إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية الجديدة للعالم وفقاً لمصالحها[4]، كان تتويج أميركا قائداً عالمياً واقعاً ظرفياً وليس إختياراً عالمياً[5]، وإن تفوقها حصل لطبيعة قدرة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بمصادر قوى متعددة الأبعاد (Multi Dimensional) مثل حجم السكان والتعليم والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والإنجاز التكنولوجي والقوة العسكرية والجاذبية الإيديولوجية والتحالفات الدبلوماسية، فهي لذلك قادرة على تحمل تراجع أحد هذه المصادر مع الاحتفاظ بتفوقها الكلي المستمر من المصادر الأخرى، وعلى النقيض من ذلك فأن الدول الأخرى تعتمد على مصدر واحد للقوة، وأحياناً تصبح معرضة بشكل كبير لهبوط هذا المصدر من القوة التي تخصصت به، ففي حين كان الإتحاد السوفيتي يرتكز أساساً على قدراته العسكرية،

---

[1] أ.د. عبد القادر فهمي . الفكر السياسي للإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ، المصدر السابق ، ص30 .

[2] د. زبيغنيو بريجنسكي . الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم , دار الكتاب العربي ، بيروت ،الطبعة الأولى ، 2004 ، ص28 .

[3] أندرو باسيفيتش . الإمبراطورية الأمريكية ، حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص21 .

[4] لهيب عبد الخالق . بين انهيارين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص116 .

[5] د. زبغنيو بريجنسكي . الفرصة الثانية ، ثلاثة رؤساء وأزمة القوى الأمريكية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص35 .

واليابان تعتمد على أدائها الإنتاجي ومواردها المالية[1]، زيادةً على استثمار الولايات المتحدة الأمريكية للمتغيرات الدولية الهائلة المدوية التي حفل بها القرن العشرون ، اندلعت في نصفه الأول حربان عالميتان وانفجرت ثورتان كبيرتان في روسيا والصين، وانهارت خمس إمبراطوريات العثمانية والألمانية والإيطالية واليابانية والنمسا والمجر، وحدث تراجع هائل للقوى الاستعمارية التي سعت للسيطرة على العالم وأبرزها البريطانية والفرنسية، وهزيمة كل من ألمانيا النازية وتقسيمها، والإمبراطورية اليابانية في الحرب العالمية الثانية، ومن ثم المنعطف التاريخي بانتهاء الحرب الباردة، والانهيار المفاجئ للاتحاد السوفيتي بوصفها إمبراطورية وتفكك دولته في 25 كانون أول 1991، وهذا أدى إلى تحول في ميزان القوى السياسية والعسكرية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، فلم يعد أمامها حالياً أي منافس دولي نظير لها أو تحالفات دولية معادية لها[2]، وكان لانعزالها الجغرافي عن تلك الأحداث، وعدم حدوث أي حرب على أراضيها، (ولاسيما أن أغلب الحروب التي خاضتها هي خارج أراضيها، ولاسيما الحربين العالميتين الأولى والثانية، اللتين دخلت إليهما متأخرةً الأولى في نيسان 1917، أي بعد ثلاث سنوات من نشوبها، والثانية في 7 كانون الأول 1941، أي بعد أكثر من سنتين على اندلاعها)، أثرٌ في إبعاد أية تهديدات أمنية على أراضيها وهذا مكنها من بناء أكبر اقتصاد في العالم[3] .

إن بروز عالم ما بعد الحرب الباردة قد كرس تبلور القطبية الأحادية التي أضحت مصدر قلق حتى لأوثق حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ، فكان لا بد من مسوغات لاستمرار هذه الهيمنة، ورسم صورة "يوتوبيا" للسياسة الخارجية الأمريكية، وتأمين الدعم الداخلي لمبادرتها ومشاريعها[4]، فطرح الحزب الجمهوري مع بداية الألفية الثانية مشروعه بإقامة

[1] د. السيد أمين شلبي . الساسة الدولية ، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، العدد 183 ، 2011 ، ص35 .

[2] زلمي خليل زاد . التقييم الإستراتيجي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص22-23 .

[3] د. زبغنيو بريجنسكي . الفرصة الثانية ، مصدر سبق ذكره ، ص 200 .

[4] هادي قبيسي . السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص42 .

إمبراطورية أمريكية كونية وإخضاع كل أمم العالم لمشيئتها، وقد صاغ هـذه الـسياسة الخارجيـة مركـزُ الأبحـاث العائد للمحافظين الجدد في واشنطن بعنوان مشروع القـرن الأمـريكي الجديـد (PNAC)، في حـين طـرح الحـزب الديمقراطي مشروعه السياسي تحت عنوان الأممية التقدمية، إستراتيجية أمنية قومية وديمقراطية، صـاغها معهـد التخطـيط التقـدمي (PPI) التـابع للحـزب المـذكور آنفـاً، وعـلى الـرغم مـن الاخـتلاف في التـسميات إن جـوهر السياستين واحد، فكلاهـما يـسعى إلى نـشر الديمقراطيـة في عـالم حـر وآمـن، عـلى أن تحـتفظ الولايـات المتحـدة الأمريكية بأكبر قوة عسكرية لديها في العالم، ممزوجة بالتقدم التكنولوجي، لاستعمالها دفاعاً عن مصالحها في أي مكان في العالم من غير تردد، ولترتيب أوضاع العالم الجديد الذي تـسود فيـه قـيم الديمقراطيـة الليبراليـة بازديـاد مطرد، فإنهم سيعملون في سبيل ذلك على التوسع التدريجي باستبدال الأنظمة السابقة بأنظمة ديمقراطية قائمـة على اقتصاد السوق، وسوف تجعل هذه السياسة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر أمناً[1]، وفي خـضم هـذه الـرؤى السياسية لقيادة العالم وقعت هجمات 11 سبتمبر (أيلـول) 2001 عـلى أراضي الولايـات المتحـدة ألأمريكيـة مـن تنظيم القاعدة الإرهابي ، الذي عد من أكثر الأعمال الإرهابية تدميراً في التأريخ ، فقد استطاعت الإدارة الأمريكية مرة أخرى توظيف الحدث لمصلحة الأمن القومي الأمريكي ، فأعلنـت عقيـدتها الإسـتراتيجية الجديـدة في العمـل الاستباقي، واستعملت فعلياً الحرب الوقائية على الإرهاب والدول المارقة لتكون الملمح المركزي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للقرن الحادي والعشرين[2] .

لقد غيرت أحداث أيلول مـدركات الولايـات المتحـدة الأمريكيـة للتهديـد، كـما أن الهجـمات كانـت قـد جمعـت تهديدين كانا وهما موحدان أكثر إهلاكاً بكثير منهما متفرقين، وهو (الإسلام الراديكالي) وأسلحة الدمار الـشامل ، ذلك أن القضيتين جعلتا الولايات المتحدة الأمريكية لأول مـرة تتأهـب للإحـتمال الوشـيك لأي تهديـد نـووي أو حيوي مباشر لا يمكن ردعه، وأن

---

[1] ضياء الدين سردار وميديل وين ديفتيز . الحلم الأمريكي كابوس العالم ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،الطبعة العربية الأولى ، 2006 ، ص24-29 .

[2] فرانسيس فوكوياما . أمريكا على مفترق طريق ، ما بعد المحافظين الجدد ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ترجمة : محمد محمود التوبه ، 2007 ، ص23 .

تتمكن منظمة صغيرة وضعيفة وليست بدولة من إنزال ضررٍ كارثيٍ وهو شيء جديد في العلاقات الدولية ويطرح تحدياً أمنياً غير مسبوق ، ففي معظم الحقب التأريخية السابقة كانت القدرة على إنزال الضرر الخطير بـالمجتمع تقع في نطاق الدولة فقط، وإن صرح نظرية العلاقات الدولية بني بالكامل على افتراض أن الدول هـم المتبـارون في السياسة العالمية، وإذا كان الفاعلون من غير الدول يستطيعون أنزال تدمير كـارثي فـان الكثـير مـن التـصورات التي بنيت عليها السياسات الأمنية طوال القرنين الماضيين تفقد علاقتهـا بالموضـوع وهـي تـوازن القـوى، والـردع والاحتواء، وما شابههما[1]، كما أدت الهجمات الإرهابية في أيلول إلى بروز تنظيم القاعـدة وطالبـان عـدواً جديـداً بدلاً من العدو التقليدي السابق (الاتحاد السوفيتي) إبان الحرب الباردة، زيادةً على استثمار الحدث من معاهـد التفكير الصهيوني من خلال لصق تهمـة الإرهـاب بـالعرب والمـسلمين، وأسـمت الموضـوع بـالحرب غـير المتماثلـة الناتجة على خطر أفراد أو منظمات لها القدرة على النيل من الأمن القومي الأمريكي[2] .

ويعرض هذا الفصل من خلال مباحثه الجذور الأولية لمفهوم الأمن القومي الأمريكي والمبادئ التـي إرتكـز عليهـا ومراحل التطور والسياسات الأمنية والإستراتيجية المحققة لها التي اعتمدت في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، ولاسيما أن علماء العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنوا مـن المـزج بـين الـسياسة والإسـتراتيجة والتخطيط على الرغم من اختلاف المعنى بينها[3].

المبحث الأول: جذور الأمن القومي .

المبحث الثاني: رؤى الأمن القومي الأمريكي .

المبحث الثالث: الأمن القومي الأمريكي في مرحلة الحرب الباردة .

المبحث الرابع: الأمن القومي الأمريكي بعد الحرب الباردة .

المبحث الخامس: الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث سبتمبر (أيلول) 2001 .

---

(1) فرانسيس فوكوياما . المصدر نفسه ، ص96-97 .

(2) د. وائل محمد إسماعيل العبيدي . أحداث 11 أيلول 2001 : رؤية تحليلية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلـوم الـسياسية ، جامعـة النهـرين ، العدد الثاني ، 2001 ، ص123 .

(3) لهيب عبد الخالق . المصدر السابق ، ص7 .

<u>المبحث الأول</u>
<u>جذور الأمن القومي</u>

<u>المطلب الأول</u>
مرتكزات الأمن القومي

يتضمن دستور الولايات المتحدة الأمريكية* في ديباجته تحقيق الرفاهية للناس جميعاً، وتأمين نعم الحياة للشعب، وللأجيال القادمة، وبهذا الصدد يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) "منذ تأسيس الدولة فان أهدافا معينة ظلت ثابتة على الدوام، فعلينا أن نحمي أرواح وامن جميع الأمريكان في الداخل والخارج، ويجب علينا الحفاظ على السيادة والحرية السياسية والاستقلال للولايات المتحدة الأمريكية، والحفاظ على قيمه ومؤسساته وأراضيه سليمة من أي اعتداء، كما يجب علينا تعزيز رخاء ورفاهية الدولة وشعبها"[1]، وعلى وفق ذلك يمكن تصنيف الأهداف الأساسية العليا التي تسعى إليها سياسات الأمن القومي باستمرار إلى ثلاثة هي:

أولا. <u>الأمن المادي</u> .

ويعني حماية البلاد من أي هجوم أجنبي على الدولة والشعب الأمريكي، وتأمين سلامة القيم والمؤسسات الأمريكية على حد سواء[2]، ويعّد هذا الهدف أكثر انسجاماً مع مفهوم الأمن القومي، وكان سبباً رئيساً لتعزيز موقع الحكومة

---

* أعتمد الدستور في 17 أيلول 1787م إذ سُويت الأمور بين النزعة الاستقلالية لكل ولاية من ولايات الإتحاد وبين تقوية السلطة المركزية وذلك بإنشاء قوة سلطات لكل ولاية، والحكومة الفيدرالية مسؤولة عن السياسات الخارجية والدفاع والتجارة الخارجية للمزيد ينظر :
د. سمير التنر . أمريكا من الداخل ، حروب من أجل النفط ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص11 .

[1] A Nationl Security Strategy for a new century. Washington DC: December,1999. <u>Http://www.dtic.mil/doctrine/jeay/other-pubs/nssr</u> 99.pdrf.P.4.

[2] David Jablonsky ."Introduction". U.S.National Security: Beyond the Cold War, OP-Cit, P.2.

الفيدرالية التي تحولت إليها الكثير من السلطات التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية [1].

ثانياً. تحقيق الرخاء الاقتصادي .

ويعني بالمفهوم الأمريكي أن يرتبط الرخاء الاقتصادي برفاهية الفرد الأمريكي وضمان حاجاته الأساسية وتوفير الخدمات وصيانة الأمن الاقتصادي بالحصول على المواد الأولية اللازمة لإدامته وازدهاره[2].

ثالثاً. تعزيز القيم[3].

هي الديمقراطية وحرية الأسواق وسيادة القانون، وكلٌّ منها هو محصلة للآخر لتفاعل بعضها مع بعضٍ لإنتاج القيم الليبرالية المطلوبة القائمة على المساواة والحرية وضمان حرية الأسواق والتبادل التجاري المرن بلا عراقيل أو قوانين تحد منه، وهذه القيم هي الأساس المحرك للإستراتيجية الأمريكية من أجل تعزيزها وضمان استمرارها[4] .

---

[1] Daniel Yergin. Shattered Peace, The Origins of the Cold War and the National Security State. Boston: Hougtion mifflin, 1977. P 194.

[2] د. حميد الجميلي . اقتصاد الوفرة الأمريكي ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد 3 ، 2002 ، ص117 .

[3] زلمي خليل زاد . مصدر سبق ذكره ، ص36 .

[4] لمزيد أنظر : د. حسيب عارف العبيدي . النظام الرأسمالي والولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة الحكم ، العراق ، العدد 3 ، 2001 ، ص97 .

المطلب الثاني

الاتجاهات الفكرية للأمن القومي

أدى الجدل الفكري الذي ساد في الولايات المتحدة الأمريكية في كيفية ضمان أمنها القومي وحمايته إلى تبلور تيارين رئيسين للسياسة الخارجية :

أولاً. دعا تيار التدخل للانخراط في جميع الشؤون العالمية وقضاياها، منطلقاً من موقع الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها ومصالحها القومية التي تنتشر في العالم والتي تحتم عليها التأثير في مسارات السياسات الإقليمية المختلفة في العالم وبخلافه سَيلحَقُ ضررٌ بمصالحها، وتبنى الحزب الديمقراطي هذه الأطروحات، وبسبب أجواء الحرب العالمية الثانية كانت النهاية أكثر رجحاناً لتيار التدخل من تيار الانعزال بعد أن جرى ربط تحقيق الأمن القومي الأمريكي بالإطار الدولي والمصالح المشتركة مع دول العالم[1]، وقد أدى هذا الربط إلى التعامل مع مفهومين رئيسين سادا النظام الدولي في القرنين التاسع عشر والعشرين هما:

1. توازن القوى*:

منذ مؤتمر فينا (1815) اتسم النظام الدولي بـ(تعدد القطبية وتوازن القوى) الذي أسهمت فيه كـل مـن بريطانيا وألمانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وتمسكت هذه الدول بشروطه واستعملت أسـاليبه في تـصريف سياسـاتها الخارجيـة، وكـان نظامـاً غـير مـستقرً أدى إلى حـربين عـالميتين الأولى (1914- 1918) والثانية (1939-1945)[2] .

---

(1) كريس براون . فهم العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص85 .

* يقصد به (وضع دولي ينشأ من الصراع بين الدول ومن خلال هذا الصراع تتفوق مجموعة من الدول على غيرها ، فينشأ بين الدول المتفوقة حالـة من التكافؤ النسبي فتصبح هذه متكافئة فيمنع بعضها بعضاً من الهيمنة وهذا يخلق أحياناً مرحلة من الاستقرار النسبي في العلاقات الدولية فتجبر الدول جميعاً على التصرف على وفق شرعية محددة يخلقها توازن القوى نفسها) للمزيد ينظر:
د.إبراهيم أبو خزام . الحروب وتوازن القوى ، دراسة شاملة لنظرية توازن القـوى وعلاقتهـا الجدليـة بـالحرب والـسلام ، منـشورات الأهليـة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص50 -51 .
كما يعني (حالة لا تكون فيها أي دولة بمفردها في وضع تتمتع فيه بالتفوق وتستطيع أن ترسم القانون للآخرين) ، للمزيد ينظر:
هيدلي بول . المجتمع الفوضوي ، دراسة النظام في السياسة العالمية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الطبعة الثالثة ، 2006 ، ص167.

(2) د. ثامر كامل الخزرجي . مصدر سبق ذكره ، ص275 .

وكان ينظر إلى مبدأ توازن القوى في بعض الأوقات في التاريخ الأمريكي على انه غير أخلاقي، وغير مستقر، ومع ذلك فان الرئيسين (ودرو ويلسون) (1913-1921)
و (فرانكلين روزفلت) (1933-1945) عدا هذا المفهوم حيويا إلى الدرجة التي أدت بهما إلى إشراك الولايات المتحدة الأمريكية فعليا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، مدفوعين بتوجه نابع من صلب الأمن القومي الأمريكي، إلا وهو منع ظهور دولة موحدة في أوربا يمكن لها أن تشن حربا ضد الولايات المتحدة الأمريكية .

2. الأمن الجماعي:

دخل هذا النظام بوصفه مفهوماً جديداً في تطوير العلاقات الدولية في إطار مفهوم التوازن بين الدول الكبرى المهيمنة، ولكنه يسعى في الوقت نفسه إلى تجاوز الفوضى في العلاقات الدولية، وهو يعتمد أساساً على القوى الجماعية للمجتمع الدولي في مواجهة أي تهديد للسلم الدولي، أو أي اعتداء تتعرض له إحدى الدول، كما ورد في عهد عصبة الأمم في (المادة الحادية عشرة)، إلا أن هذا النظام فشل في درء أخطار حرب عالمية جديدة، فلم تنضم الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنظمة على الرغم من كون الرئيس (ودرو ويلسون) صاحب المبادرة[1] لرفض الكونغرس له، لأنه قد يؤدي إلى تدخل أمريكي أوسع في العالم .

ثانياً. دعا تيار الانعزال إلى التقوقع نحو الداخل وعدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق العالم المختلفة بما يجر عليها عداء كثير من الشعوب، ولا يحقق مصالحها، ولا يتناسب مع الثمن الذي تدفعه بسبب ذلك، وأن تدخلها في العالم يجب أن يكون في أقل حد ممكن، زيادةً على رفض إعطاء أية التزامات مسبقة يمكن أن تحد من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على حرية العمل، وكانت هذه قد سبقت الحرب الباردة وكانت عندها التهديدات الخارجية محدودة مع التركيز على النمو الاقتصادي والتوسع القاري في الأمريكيتين إلا أن الحرب الباردة ومتطلبات الأمن القومي الجديد أجهضت التيار الانعزالي الذي انتشر في أوساط الحزب الجمهوري[2] .

---

[1] د. ريمون حداد . العلاقات الدولية ، دار الحقيقة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص100 .

[2] Terry Deibel. Straegies Before Containment: Patterns For The Future. " International security ", Vol16, P.4. Spring 1992. PP.82-84.

المطلب الثالث

مبادئ الرؤساء والأمن القومي

منذ ولادة الجمهورية الفتية كان ينظر إلى الأمن القومي الأمريكي على أنه مؤلفٌ من مكونين رئيسين أحدهما داخلي والآخر خارجي والمصلحة تقتضي دمجهما للمحافظة على الحدود القومية وعلى الوحدة الداخلية في آن واحد، وقد أسهمت المبادئ التي تبناها رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع مفهوم الأمن القومي الأمريكي بوصفها سياسات أمنية انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة زمنية معينة للتعامل مع الواقع الدولي[1].

أولاً. مبدأ الرئيس جيمس مونرو (1817-1824): (Monroe Doctrine)، المرحلة الأولى لتطور الأمن القومي الأمريكي .

أعلن الرئيس الأمريكي جيمس مونرو مبدأهُ سنة 1823 في رسالته للكونغرس وهو (أن أي محاولة لتدخل الدول الأوروبية في شؤون القارة الأمريكية سوف تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية منذ الآن بمثابة عمل سياسي عدواني عليها)[2]، وشكل هذا المبدأ الثنائي انعطافاً في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد صاغ مسودته (جون كوينسي آدمز) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وتضمن ما يأتي[3]:

1. أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بأي استعمار جديد لأية بقعة في الأمريكيتين .
2. أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل أي تدخل من جانب أي دولة أوربية في شؤون الدول الأمريكية .

وبموجب هذا المبدأ استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على حق الحماية المنفردة للقارة، وحصلت أيضاً على حق التدخل في شؤون دول أمريكا اللاتينية التي تحولت

---

[1] Jablonsky. Op-Cit, P.2.

[2] ابراهيم عبد المجيد محمد . مبدأ مونرو وتطوره ، دراسة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية1823-1915 . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية 1988 ، ص49-54 .

[3] موسى مخول . موسوعة الحروب والأزمات في القرن العشرين – أميركا ، ص50-51 .

إلى محميات لها[1]، وقد نظرت بعض دول أمريكا اللاتينية إلى هذا المبدأ بعين الارتياب، بسبب ما صور لها من أنه يتضمن ميولاً استعمارية للولايات المتحدة الأمريكية في فرض سيطرتها عليها، وهو ارتياب زاد من وقعه المبدأ المكمل الذي نادى به الرئيس (تيودرو روزفلت)(1901-1909)، والذي يعلن أن الخوف من أي تدخل أوربي في شؤون دولة من دول قارة أمريكا اللاتينية ساءت حالتها، يسوغ تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أخذ المبدأ منحى مغايراً عندما انتهج الرئيس (فرانكلين روزفلت)(1933-1945)، سياسة "الجار الطيب"، ولم يكن المبدأ محبوباً من دول أخرى لكون الولايات المتحدة الأمريكية كانت تخفي وراءه طابع الهيمنة الواضحة أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان ينظر إلى مبدأ مونرو نظرة (التقدير) بوصفه مبدأ مماثلاً لمفهوم "القدر المحتوم" (manifest destiny) .

وقد عد مبدأ مونرو الركيزة الأولى التي أدت إلى تطوير الأمن القومي الأمريكي وجرى تطبيقه بوساطة الخطوتين الآتيتين:

الخطوة الأولى: الصياغة والتعديل للتحرك الأمريكي الأوسع في مناطقه، إي مناطق الهيمنة الأمريكية في القسم الغربي من الكرة الأرضية .

الخطوة الثانية: التجسيد والتوسيع للنزعة التوسعية المطلقة لهذه الهيمنة في الحرب ضد أسبانيا سنة 1898، والاستيلاء على مستعمراتها.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تبرهن على أن نصف الكرة الغربي يقع في قبضة منطقة نفوذها، أما استمرار سكان أمريكا اللاتينية في قبول قيود "مارد الشمال" فهذه مسألة أخرى، وقد يتبين على المدى الطويل أن مبدأ مونرو سيكون نقطة ضعف الولايات المتحدة الأمريكية[2] .

---

[1] جيفري ستيرن . تركيبة المجتمع الدولي ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2000 ، ص269 .

[2] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام . مصدر سابق ، ص459-461 .

ثانياً. مبدأ الرئيس وودرو ويلسون (1913-1921): (Wilson Doctrine)، المرحلة الثانية لتطور الأمن القومي الأمريكي .

يطلق على سياسات التدخل التي استهلها الرئيس (ويلسون) إزاء أمريكا الوسطى واللاتينية في 1913، والتي أعلنها على أنها مبدأٌ بقوله: "إننا لا نتعاطف مع أولئك الذين يقيمون سلطة حكومتهم بغية تحقيق مصالحهم ومطامحهم الشخصية ... يجب علينا أن نعلم الأمريكيين في أمريكا اللاتينية اختيار الرجل الصالح"، فانطلاقا من هذا المبدأ أمر (ويلسون) في 21 أبريل 1914 بالتدخل العسكري في المكسيك واحتل جنود المارينز ميناء (فيراكروز)، وقد كان هذا المبدأ النتيجة المنطقية لمبدأ (مونرو) الذي أكد أن "الإساءة المزمنة أو العجز اللذين يؤديان إلى تفكك عام لروابط المجتمع المتمدن" من شأنهما أن يؤديا إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية على شكل "ممارسة من طرف واحد لقوة بوليسية دولية"، وكما هو الحال في أكثر "المبادئ" الرئاسية للولايات المتحدة الأمريكية فقد كان ذلك المبدأ موجهاً بشكل محدد ضد التطورات في دول العالم الثالث مستعملاًً بشكل مميز تسويفاً أخلاقياً سامياً يقوم على حق الشعوب في تقرير مصيرها، إلا أنه في الحقيقة يخفي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية[1]، إذ كان يعتقد أن التأريخ قد دعا الولايات المتحدة إلى خلق ثورة كبيرة في النظام الدولي، ولتكون حامية للدول الأقل أمكانية أمام نظام القوة الطائش، وأن مثل هذا الدور سيعطي للأفكار الأمريكية تأثيراً كونياً، ومتخطياً للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها وحدة سياسية، لقد عد هذا التفكير في العقد الثاني من القرن العشرين، المرحلة الثانية من تطور الأمن القومي، الذي ما زال يشكل العنصر الرئيس في الفكر الإستراتيجي الأمريكي[2] .

ثالثاً. مبدأ الرئيس هاري ترومان (1945-1952): (Truman Doctrine)، المرحلة الثالثة لتطور الأمن القومي الأمريكي .

صدر تصريح شامل بشأن السياسة الخارجية عن الرئيس (ترومان) وشكل إطار إستراتيجية الحرب الباردة لمدة تزيد على عشرين سنة، وقد بدأ خطاباً موجهاً إلى جلسة

---

[1] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام . مصدر سابق ، ص788 .

[2] د. ثامر كامل الخزرجي . مصدر سبق ذكره ، ص171 .

مشتركة للكونغرس بتأريخ 12 مارس 1947، أعلن فيه الرئيس (ترومان)، في معرض طلب مساعدة لليونان وتركيا بمبلغ 400 مليون دولار، أنه "يجب أن ترمي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية صوب دعم الشعوب الحرة التي تقاوم الإخضاع من قبل أقليات مسلحة أو ضغوط خارجية"، وقد كان الطلب في حينه أكبر برنامج أمريكي ثنائي لتقديم المساعدة الحكومية في تأريخ أوقات السلام، فضلاً عن ذلك فقد تم النص على إرسال قوات عسكرية إلى أوربا وبذلك تولت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية رئيسة للدفاع النشط عن شرقي البحر الأبيض المتوسط في أوقات السلم، وقد شكل هذا الخطاب المثير وما ينطوي عليه من آثار سياسية ثورة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أوقات السلم، وكان تخلياً واضحاً عن التقليد الانعزالي العريق وشكل سابقة لبرامج مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية عبر العالم للشعوب الحرة المناهضة للشيوعية، وقد نص المبدأ على أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة على نطاق عالمي بمقاومة انتشار الشيوعية وبالتدخل، بقوة السلاح، إذا دعت الحاجة، في أي "منطقة مهددة"، ومع أن الرئيس (ترومان) ذكر اليونان وتركيا صراحة، فسرعان ما اتضح أن المبدأ لم يعرف حدوداً جغرافية عامة . وقد تمثل البعد الاقتصادي لإستراتيجية احتواء الشيوعية على النطاق العالمي بمشروع مارشال (Marshall Plan)[1]، وهما يشكلان، كما قال الرئيس (ترومان)، "نصفي جوزه واحدة"، وقد جادل النقاد بأن التعميمات الآيدولوجية الكاسحة التي تضمنها المبدأ، ولاسيما التقسيم المبسط للعالم إلى دول "خيرة" ودول "شريرة"، حال دون تمييز جيل من صانعي القرارات الأمريكيين لحركات قومية حقيقية تستند إلى الجماهير الشعبية وأدى إلى تقديم مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لأنظمة ذات سجل مخيف في مجال حقوق الإنسان لمجرد أنها كانت تعارض الشيوعية في العلن. لذا فإن مأساة فيتنام تعزى مباشرة إلى مبدأ الرئيس (ترومان)، أما على الصعيد الداخلي فإن هذا المبدأ يمثل أول تأكيد بعد الحرب "الرئاسة الإمبراطورية"؛ فقد كان الكونغرس يحاط علماً بالسياسة ولا يستشار بشأنها، ونتيجة هذه السابقة، أصبح الكونغرس بحكم

[1] د. وائل محمد إسماعيل العبيدي . مبدأ كارتر والتدخل العسكري في الخليج العربي ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ،العدد السادس ، 1996 ، ص17 .

المسهِم السلبي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية حتى، عشية هزيمة فيتنام الساحقة، أعاد تأكيد سلطته بمقتضى قانون صلاحيات الحرب لسنة 1973. فالمنطلقات الفلسفية والأيديولوجية التي قامت على أساسها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ظلت لمدة ربع قرن في معزل عن المساءلة العلنية أو الجادة من جانب السلطة التشريعية، فتصريحات الرئيس (ترومان) العقائدية أصبحت منطلقات إيمانية، مقبولة من الجميع تقريباً، وجديرة بالاعتماد ولا يتطرق إليها الشك، وقد كانت على حد قول أحد المعلقين، بمنزلة "إعلان أمريكي للحرب الباردة" ومن هذا المنطلق فقد كانت نبوءة حققت ذاتها[1] .

رابعاً. مبدأ الرئيس دوايت آيزنهاور (1953-1960): (Eisenhower Doctrine).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى سنة 1971*، تَعُدُّ الخليج العربي منطقة نفوذ بريطاني بالدرجة الأولى، لكن التدهور المستمر في مركز بريطانيا في الشرق الأوسط، أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تأخذ دور بريطانيا تدريجياً في المحافظة على توازن القوى في المنطقة . ومنذ بداية الخمسينيات كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن ميزان القوى في الشرق الأوسط له علاقة مباشرة بميزان القوى في أوربا، وأن كلاً من تركيا واليونان تعد من الركائز الأساسية في المنطقة، فقد عملت على إدخالهما في حلف شمالي الأطلسي, وعلى الرغم من تشجيع وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" على إقامة حلف بغداد (Baghdad Pact) سنة 1955، المؤلف من كل من "بريطانيا، وإيران، وباكستان والعراق، وتركيا"، فأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنضم إلى هذا الحلف عدا اللجنة العسكرية خوفاً من إخفاق نفوذها لدى الدول العربية الأخرى غير العراق، وبعد أحداث قناة السويس سنة 1956،

---

[1] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام . مصدر سابق ، ص747-748 .

* على الرغم من ذلك هذا القول غير واقعي ، لأن الخليج العربي حظي بأهمية استثنائية في الحرب العالمية الثانية ، وكانت المؤن والذخائر الأمريكية لإمداد البريطانيين عبر الخليج، ولا سيما بعد احتلال بريطانيا والإتحاد السوفيتي لأجزاء من إيران عام 1942 لمحاصرة الألمان ولأغراض إستراتيجية، وحينها وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية مارست الولايات المتحدة سياسة تغلغل واحتلال واقتلاع ، تغلغل لنفوذها واحتلال تدريجي لبريطانيا واقتلاع للنفوذ البريطاني ، حول ذلك انظر:

د. وائل محمد إسماعيل ، قوة الانتشار السريع: مسارات الإستراتيجية الأمريكية الراهنة في الخليج العربي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1988 .

قدم الرئيس (إيزنهاور) في 5 كانون الثاني 1957 مبدأه أمام الكونغرس "لملء الفراغ الذي نشأ نتيجة انسحاب القوات البريطانية من قاعدة السويس", بهدف إبقاء منطقة الشرق الأوسط الغني بالنفط في منأى عن الخطر الشيوعي[1]، وقد خول المبدأ الرئيس تقديم المساعدة لأي دولة في الشرق الأوسط مهددة بـ "اعتداء شيوعي"، ومع أنه يزعم بأنه موجه ضد انتشار "الشيوعية الدولية"، فأن هذا المبدأ كان محاولة محددة للحد من الطموحات التوسعية للرئيس (عبد الناصر)، وقد أجاز الكونغرس الأمريكي إرسال قوات الولايات المتحدة الأمريكية أو مساعدة اقتصادية إلى المنطقة بموجب برنامج الأمن المتبادل، وبناء عليه تدخلت القوات الأنجلو-أمريكية في يوليو 1958 لمساعدة الدولتين الأردن ولبنان، وقدمت تعهدات لاحقة إلى تركيا وإيران وباكستان، فمبدأ أيزنهاور هو إذا إعلان بوجوب عَدَّ الشرق الأوسط منطقة مصلحة حيوية للولايات المتحدة، فقد وسع المبدأ سياسة الاحتواء، حتى شملت الحزام الشمالي والشرق الأوسط على وجه العموم، لكن مبدأ الرئيس (أيزنهاور) لم يحقق الغاية المرجوة منه ، بسبب سوء فهمه للمشاكل الإقليمية، وكذلك نظرته الخاطئة لقوة التهديد الشيوعي، الذي لا يمكن قمعه بالقوة، مثلما حصل في ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، وما ترتب عليها من انسحاب العراق الرسمي من حلف بغداد في آذار سنة 1959، وكان الرد الأمريكي على تلك الأحداث تحويل حلف بغداد إلى (السنتو) "الحلف المركزي" بين تركيا وباكستان وإيران وبريطانيا[2] .

خامساً. مبدأ الرئيس ريتشارد نيكسون (1969-1974): (Nixon Doctrine) .

أعلن مبدأه في حزيران سنة 1969 وتضمن المبدأ ثلاثة أسس اعتمدتها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية هي:

1. تعهد بأن تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على جميع التزاماتها القائمة .
2. وعد "بتوفير درع واق" في حال قيام قوة نووية بتهديد حليف أو أي دولة أخرى تعد الولايات المتحدة الأمريكية بقاءها مهماً لمصالحها .

---

(1) موسى مخول . المصدر السابق, ص119-120 .

(2) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام . مصدر سابق، ص200 .

3. في الحالات التي تنطوي على عدوان غير نووي، وعدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعدة عسكرية واقتصادية مشروطة بشرط مهم مفاده "أنها تتوقع من الدولة المعرضة مباشرة للخطر أن تتولى المسؤولية الأولى في توفير القوة البشرية من أجل الدفاع عن نفسها" .

إن الأساس المنطقي لمبدأ نيكسون كان إعادة المرونة العملية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد المغامرة الكارثية في فيتنام، والقيام في الوقت نفسه، بإعادة توزيع أعباء الالتزامات الأمنية العالمية التي كانت على الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تدعمها[1]، وسمي هذا المبدأ بسياسة العمودين المتساندين (The Two Pillars)، لتشمل دعم مملكة إيران والمملكة العربية السعودية واستمرت هذه السياسة حتى أعيد النظر فيها في المنطقة بعد تغيير نظام الحكم في إيران شباط 1979، واحتلال السوفيت أفغانستان في 1979/12/31[2] .

سادساً. <u>مبدأ الرئيس جيمس كارتر (1977-1980) (Carter Doctrine).</u>

يشير إليه خطاب الرئيس (كارتر) الذي ألقاه في يناير 1980 عن حالة الاتحاد (State of the Union Address) والذي أعلن فيه أن "أية محاولة من جانب قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وأنه سيتم صد مثل هذا الاعتداء بأية وسائل ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية"، وكان هذا التصريح رداً مباشراً على التطورات التي حدثت في إيران سنة 1979 والاجتياح السوفيتي لأفغانستان في السنة ذاتها[3] .

وقد عُدّت الواقعتان تهديداً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة في منطقة الخليج، فبموجب المبدأ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على الملأ عزمها الدفاع عن الخليج وبذلك أزالت كل شك بشأن ما تنويه بعد الغموض الذي اكتنف مبدأ الرئيس (نيكسون)

---

(1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام . مصدر سابق، ص512-513 .

(2) موسى خمول . مصدر سابق ، ص120-121 .

(3) جانيس ج تيري . السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط , دور جماعات الضغط ذات الاهتمامات الخاصة , الدار العربية للعلوم – ناشرون , بيروت , الطبعة الأولى , 2006 , ص191 .

ومزاج عدم التدخل الذي ساد بعد الهزيمة في فيتنام، وكانت المبادرة السياسية الرئيسة التي أفرزها المبدأ هي تكوين قوة تدخل سريع مهيأة للتوجه إلى المنطقة في حالة وقوع هجوم، كما أنها تضمنت تجدداً لجهود الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين قواعد أو حقوق إقامة قواعد يمكن بها نشر قوة التدخل السريع المذكورة، وقد عد الرئيس (كارتر) ومستشاره للأمن القومي (زبيغنيوبرجنسكي) (Zbigniew Brzezinski) الاجتياح السوفياتي لأفغانستان خاصة خطراً كبيراً يتهدد الأمن الإقليمي، بالوصول إلى المياه الدافئة والسيطرة على جزء رئيس من إمدادات العالم من النفط، وهذان تعدان دافعين تأريخيين للسياسة الخارجية السوفيتية، وكان السوفيت مصممين على تحقيقها، إن صياغة مبدأ الرئيس (كارتر) تذكر بمبدأ الرئيس (مونرو)، في حين أن محتواه وإيمانه الضمني بنظرية (الدومينو)* نسخة منبثقة منها سياسة الاحتواء للرئيس (ترومان)، وقد كانت أهميتها بصفة عامة أنها على الرغم من إعلان الرئيس (كارتر) عن تصميم إدارته على إعادة البعد الأخلاقي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية (ولاسيما ما يتعلق حقوق الإنسان)، فأن السياسة الواقعية للعالمية الأمريكية التي تقوم عليها بقيت غير منقوصة[1] .

سابعاً. <u>مبدأ الرئيس رونالد ريغان (1981-1988): (Reagan Doctrine)</u> .

تمثل مبدؤه في توسيع المواجهة ضد الإتحاد السوفيتي في جميع مناطق العالم جميعاً، وعلى المستويات والمجالات كافةً لتحقيق التفوق الشامل عليه، أي عالمية المصالح الحيوية، ولم قط يُنشر هذا المبدأ سلسلةً متكاملة من المبادرات السياسية كما كان الحال في مبدأ الرئيس (ترومان) أو مبدأ الرئيس (نيكسون)، بل انبثق من

* أطلقها الرئيس أيزنهاور سنة 1954 – مجازياً- لإيضاح الأهمية الإستراتيجية لفيتنام، فإذا وضعت خطاً من أحجار الدومينو ودفعت الحجر الأول فأنها ستتساقط الواحد تلو الآخر بشكل سريع، لذا إذا خضعت فيتنام للشيوعية فسوف تتبعها بلدان جنوب شرقي آسيا وتصبح أستراليا ونيوزيلندا معرضتين للخطر في خاتمة المطاف، للمزيد ينظر:

فرانك بيلي . معجم بلاكويل للعلوم السياسية ، مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الأولى ، دبي ، 2004 ، ص213 .

[1] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام . قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، المعرفة للجمع ، 2004 ، ص87-88 .

كتابات مؤيدي الرئيس (ريغان) في الجناح اليميني للحزب الجمهوري وفي بيانات مراكز البحث (Think Tanks) مثل مؤسسة التراث (Heritage Foundation)، وقد عمم المبدأ نفَسهُ سنة 1985 (تشارلز كروثامر) (Chasrles Krauthammer) من مجلتي (Time) و(New Republican)، ويكمن جوهر هذا المبدأ في الزعزعة الفعالة لدول منتقاة مستهدفة تتهم باتباعها سياسات وأيديولوجيات ماركسية – لينينية ومؤيدة للاتحاد السوفيتي، وقد كان الرئيس (ريغان) مصمماً منذ توليه منصبه في البيت الأبيض على إيقاف التوسع الملحوظ لقوة السوفيت التي حدثت في أثناء ما يسمى "بعقد الإهمال" في سبعينيات القرن العشرين، وهكذا كان السبب الكامن وراء هذا المبدأ هو مواجهة هذا التوسع عن طريق رفع حدة المواجهة في الحرب الباردة إلى مستوى جديد من الشدة، وقد انعكس ذلك في خطاب الرئيس (ريغان) وبرنامج إعادة سباق التسليح وتدخلات منتقاة في العالم الثالث .

ولقد كانت أفغانستان ونيكاراغوا هدفين محددين للزعزعة ضمن نطاق مبدأ الرئيس (ريغان)، ففي الحالة الأولى كان الهدف المباشر، المتجلي في جر الآلة العسكرية السوفياتية إلى حالة مشابهة لنمط حرب فيتنام، لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى المدى الطويل ظلت أفغانستان مجتمعاً مستقطباً ذا التزام شبه فطري بالعنف وسياسة أمراء الحرب، وفي نيكاراغوا شكلت الزعزعة الفعالة لنظام (ساندينيستا) (Sandinista) خلفية لدبلوماسية مبادلة المخطوفين بالأسلحة التي قادها مستشار الأمن القومي، وانتهت بفضيحة إيران كيت (Irangate)، وبسبب سياسة الرئيس (غورباتشوف)، فقدت سياسة الرئيس (ريغان) الكثير من قوتها الدافعة نتيجة تحرك القوتين العظميين بشكل ثابت باتجاه الانفراج[1] .

ثامناً. <u>مبدأ الرئيس جورج بوش الأب (1989-1992): (Bush Doctrine)</u>. المرحلة الرابعة لتطور الأمن القومي الأمريكي .

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية سنة 1991 وإخراج القوات العراقية من الكويت وولادة النظام الدولي الجديد أعلن الرئيس (جورج بوش) الأب مبدأ هو "أنّ أي اعتداء

---

[1] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام . مصدر سبق ذكره ، ص635-636 .

تقوم به دولة ما ضد دولة أخرى سيتم الرد عليه من قبل المجموعة الدولية التي عليها أن تعاقب الجاني وتحمي الضحية"، وفي واقع الأمر مثل المبدأ ترجمة للمفهوم التقليدي للأمن الجماعي مع إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية دور الزعامة لتنظيم التحالف الدولي الطوعي وقيادته، وقد أضفت عليه الشرعيةَ الدوليةَ للأممَ المتحدةَ، كما أن الغاية من هذا المبدأ هو عولمة النظام الرأسمالي على شعوب الأرض قاطبة, وتترتب على هذا المبدأ بداية المرحلة الرابعة من تطور الأمن القومي الأمريكي[1] .

تاسعاً. مبدأ كلينتون (Clinton Doctrine) (1988-1992) .

كان الرئيس (بيل كلينتون)، قد جاء بعد الحرب الباردة وبعد مرحلة سياسة الاحتواء، وكان حريصاً منذ بداية إدارته على إرساء قواعد مبدئه فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وهي مجموعة من المعتقدات والأسس أو المبادئ التوجيهية التي يستنار بها في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، وعلى الرغم من الخطوط العريضة لمبدئه التي كانت قد وردت في وثيقة الأمن القومي المعنونة "إستراتيجية للعمل والاتساع" إن الأحداث والتطورات الموروثة من إدارتي الرئيسين (ريغان-بوش)، ولا سيما مشكلة يوغسلافيا سابقاً وكوريا الشمالية والعلاقات مع الصين بعد حادثة ساحة تيانانمن كانت قد امتصت التقدم بشأن مبادراته الجديدة في السياسة الخارجية، لذلك وجب البحث عن مبدأ جديد في مرحلة إدارته الثانية، التي تظل أوضح بيان لموجبات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية القائمة على ثلاثة أعمدة، المحافظة على السيطرة العسكرية العالمية، وتحقيق ازدهار اقتصادي متواصل، وتعزيز ديمقراطية السوق الحرة في الخارج خلافاً لسياسة الاحتواء والردع إبان الحرب الباردة، ومع ذلك فأن التوجه الجديد للسياسة لا ينطوي على التزام مفتوح بالتدخل العسكري، فهو لا يتوخى تعهداً على غرار تعهد الرئيس (كيندي) بـ"تحمل أي عبء ودفع أي ثمن"، بل على العكس تماماً فأن المبدأ الجديد مبعثه الاحتفاظ بالهيمنة العالمية، ورفع شأن الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز صادراتها والتقيد الصارم بإنفاذ مبدأ التجارة الحرة العالمية، والاحتفاظ بالسيطرة العسكرية "وهي من الناحية العملية القدرة على خوض حربين إقليميتين والانتصار فيهما، وكان الحرص على الأسس

[1] خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الكونغرس في 1990/9/11 ، صحيفة الحياة ، 12 أيلول 1991 .

الاقتصادية للأمن القومي، قد سهل مهمة التخطيط السياسي لكونها انصّبت على تحديد الأولويات والاختيارات .

يعتمد مبدأ الرئيس (كلينتون)، من الناحية الفكرية، على أساس مقولة بسيطة "لكنها مثيرة للجدل"، وهي نظرية (Kant) القائلة إنّ الديمقراطية لا يُحاربُ بعضُها بعضاً أو كما فسرها أحد المحللين بسخرية "لم يسبق أبداً لبلدين فيهما مطعم ماكدونالد أن حاربا بعضهما البعض"، وهو نابع من الاعتقاد بأن الأمن القومي الأمريكي المطلق لا يمكن أن يتحقق إلا بنشر الديمقراطية في جميع الدول، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي لا يمكن للعالم الاستغناء عنها في نشر السلام الديمقراطي وإقامة تدابير الأمن الجماعي وعلى أساس زعامة غير منازعة للولايات المتحدة الأمريكية وتقاسم الأعباء[1] .

عاشراً. مبدأ الرئيس جورج بوش الابن (2002-2010): (Bush the son Doctrine). المرحلة الخامسة من تطور الأمن القومي الأمريكي .

بعد أحداث سبتمبر (أيلول) 2001 أطلق رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (جورج دبليو بوش الابن) مبدأه الجديد المبني على ثلاثة أسس للسياسة الخارجية[2]:

1. التدخل الوقائي، وهو مفهوم كان له حضوره الدائم في السياسة الأمريكية، ولكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) رُقّيَ إلى مكانة مركزية .
2. للولايات المتحدة الأمريكية الحق في أن تتخذ أية إجراءات ضرورية لضمان التفوق على أية دولة أخرى أو مجموعة من الدول في العالم ولاسيما من الناحية العسكرية.
3. نشر الديمقراطية في العالم ولاسيما الشرق الأوسط، لأنه يشكل مكاناً للأنظمة غير الديمقراطية التي تكون مصدراً للإرهاب والعدوان .

وبموجب هذا المبدأ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب وتحت شعار "من ليس معنا فهو ضدنا"، وكانت للحرب صور متعددة لمواجهة كل من

[1] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام . مصدر سبق ذكره ، ص96-99 .

[2] جاري سيك . الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي ، تحديات سياسية وأمنية ، دبي ، 2005 ، ص26 .

يؤوي الإرهابيين أو يدربهم أو يمولهم، كما حددت ثلاثة أشكال عدت بمنزلة تهديدات إرهابية[1]:

1. **الإرهاب المنظم بوسائل عالمية .**
2. **الدول الضعيفة التي يتخذها الإرهاب قواعد وموانئ له .**
3. **الإرهاب من غير الدول المتخطي للحدود القومية .**

وتحت حكم إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) زادت المصروفات العسكرية الأمريكية بسرعة، ويعزى ذلك إلى تمويل الحرب العالمية على الإرهاب، ولاسيما الحربين في أفغانستان والعراق، فلقد استهلكتا (864) بلياراً من المصروفات المباشرة منذ سنة 2001 منها (814) بلياراً للجيش، واعتمد 90% من التمويل على مخصصات زائدةٍ طارئة[2] .

---

[1] د. سوسن العساف . إستراتيجية الردع ، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي ، الشبكة العربية للإعلان والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص197 .

[2] أنظر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2009، ص302-303 .

المبحث الثاني

رؤى الأمن القومي الأمريكي

لقد استطاع علماء الإستراتيجية الأمريكان تنظيم العلاقة بين كل من مفهوم الأمن القومي في إطاره النظري الموسع والمتطور وسياساته المعبرة عنه من جهة وبين التخطيط الإستراتيجي لتطبيق تلك السياسات الأمنية في إطار إستراتيجية الأمن القومي المحددة الأهداف والتوقيتات المضمونة النتائج من جهة أخرى، وهذا ما سيستعرض في المطالب الآتية:

المطلب الأول

مفهوم الأمن القومي

يقصد به تأمين كيان الدولة ومصالحها ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية، فهو ينطوي على بعد خارجي، لذلك فأن مصالح الأمن القومي تكون هي السائدة أو الغالبة في فعاليات السياسة الخارجية ونشاطاتها التي يسعى صانع القرار والمؤسسات المختصة إلى حماية القيم والمصالح الأساسية التي تهدف إلى إنجازها وتحقيقها في كل الأوقات، ومن ثم فأن عدم تعرض قيم الدولة ومصالحها في وقت معين للخطر لا ينفي احتمالية تعرضها للاختراق في وقت آخر، ولاسيما عندما تتبدل الظروف السائدة محلياً ودولياً، فالأمن القومي له جانب مستقبلي، لا يرتبط بالمحافظة على الحاضر فحسب، بل بتأمين وضمان المستقبل أيضاً، وهذا يعني أنه يتضمن إدراك سلسلة من القيم التي تناضل الدولة لجعلها مأمونة، وأن الدولة بذلك لا تسعى إلى الأمن بحد ذاته، وإنما تسعى من خلاله إلى ضمان استمرار قيم ومصالح مختلفة النوعية، ولأهميتها وضرورتها يُعَدّ الدفاع عنها وصيانتها شرطاً أساسياً لاستمرار قدرة الدولة على الدفاع عن أساس وجودها[1] .

---

[1] د. ثامر كامل الخزرجي . مصدر سبق ذكره ، ص67-68 .

يتعامل الأمن القومي مع كل من التهديدات الخارجية (Threats) التي تعني الخطر الداهم والمحدد[1]، بوصفها قوة شاملة وقرباً جغرافياً وقوة هجومية، ونياتٍ عدوانية ويمكن مواجهتها أو تقليلها بأسلوب الأحلاف الدولية، أو إقامة التفاهمات الدولية الثنائية أو المتعددة ، أو باللجوء إلى القانون الدولي، أو العمل ضمن إطار المنظمات الدولية، والتحديات الداخلية(Challenges) التي تعني خطراً يتطلب مواجهته على المستوى الداخلي لكونه ينبثق من الداخل ، وأسلوب مواجهته يختلف لكونه غير قابل للحوار في أوقات معينة، أو لكون صورته غير معروفة لاختفائه خلف أوراق عديدة، ويتطلب المواجهة المباشرة لا التعطيل أو التعليق لكونه يمس جوهر سيادة الدولة وأمنها، وعلى الرغم من أن أكثر خيوط التحدي مبعثها من الخارج، لا تشكل تهديداً على الدولة وإنما تحدياً[2].

ووسيلة الأمن القومي لمواجهة التهديدات والتحديات هي حسن استعمال القدرة، وهو الأمر الذي يلقي على متخذ القرار مسؤولية كبيرة في كيفية إنفاق الدخل القومي وتوزيع الموارد المتاحة، بما يطلق عليه (المعضلة الثلاثية) (Tri-Dilemma)، أينفق أكثر لتلبية احتياجات المواطنين لرفع مستوى المعيشة، أم ينفق أكثر لتقوية أجهزته الأمنية وقواته المسلحة لمواجهة العدوان وردعه، أم ينفق أكثر لتثبيت حكمه، وهي معادلات صعبة، وعلى متخذ القرار البت فيها بطريقة متزنة وبموارده المتاحة، أو بالاستدانة من الآخرين، وهذا يقضي على حرية اتخاذ القرار، وأخطر شئ يقع على متخذ القرار في الدولة الشمولية هو الخلط بين تحقيق الأمن القومي، وتحقيق أمنه الذاتي لكي يستمر في الحكم أطول مدة ممكنة، فهنا تختلط الأمور وتخرج عن خط سيرها الطبيعي، وتكون النتيجة وبالاً على بلاده وعلى نفسه، فلا هو حقق الأمن القومي للوطن والمواطن ولا هو حقق الأمان لنفسه[3]، وهذا ما حدث ويحدث في كثير من دول عالم الجنوب .

---

[1] أشتون ب .كارتر ويليام .ج.بيري . الدفاع الوقائي ، إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن ، ترجمة أسعد حليم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2001 ، ص16 .

[2] American National Security, Ibid, P.18.

[3] جمال محمد غياض . مصدر سبق ذكره ، ص14 .

المطلب الثاني

سياسات الأمن القومي[1]

تصاغ نظرية الأمن القومي من الافتراضات والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالعلاقات السببية وإعلان الأحوال التي تطبق فيها ويجب أن تكون هذه العناصر واضحة جداً لكي تخضع للاختبار والتزييف المحتمل وهي التي يرغب من خلالها بالاقتراب من حل مشكلة معينة للأمن القومي موجودة ومحددة بدقة، فالنظرية هي أداة أساسية لفن الحكم، وإن العديد من نقاشات السياسة تعتمد بصورة نهائية على الرؤى النظرية المتنافسة، وإن الاعتماد على نظرية خاطئة أو ضعيفة ربما يقود إلى كوارث كبيرة في السياسة الخارجية، وعلى الرغم من ظهور المذاهب والمفاهيم المختلفة المتعلقة بالعلاقات الدولية منذ أمد بعيد، فأن الطرح النظري الشمولي يُعَدّ حديث النشأة، فقد بدأ يتطور في حقبة ما بين الحربين العالميتين، وظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، وأرتبط ذلك إلى حد بعيد بعالمية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت تبحث عن الأسس النظرية* والعلمية لسياستها، لضمان الأمن والاستقرار للنشاطات السياسية الخارجية الآخذة بالتزايد والاتساع في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية[2] ... الخ، وإن سياسات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من الجانب التحليلي يمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع:

---

[1] American National Security, Ibid, P.18.

* أن القرار حين يتخذ يعتمد على إدراك لموقف معين ، والقرارات الخارجية للدول ، هي في النهاية تشكل سياستها الخارجية ، والسياسات الخارجية للدول تشكل النشاطات السياسية الدولية ، وهذه النشاطات ليست إلا مجموعة متتالية من المواقف ، وكل موقف له قرار ، وهذا القرار هو في النهاية أداة لتحقيق التوازن بصدد تغيرات متجددة في الساحة الدولية بالنسبة لدولة ما ، للمزيد ينظر:

أ.د. قحطان أحمد سليمان الحمداني . النظرية السياسية المعاصرة ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص209 .

[2] د. ريمون حداد . مصدر سبق ذكره ، ص153 .

أولاً. <u>السياسة الهيكلية</u>: وتتضمن تخصيص الموارد لأفراد الدفاع ومواده، وكذلك شراء الأسلحة والبنية التحتية للقاعدة العسكرية ومبيعات الأسلحة الأجنبية وصفقات المتعاقدين الخاصة وسياسات أفراد الدفاع.

ثانياً. <u>السياسة الإستراتيجية</u>: هي الموقف العسكري والاقتصادي والسياسي لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية صوب إنجاز الأهداف (الكلية والجزئية) المشخصة قومياً، وتوسع هذه الأهداف سلطة الولايات المتحدة الأمريكية وتعزز الأمن القومي، وإن الرئيس بوصفه رئيس الحكومة والدولة، يضع هذه الأهداف بمشورة من مجلس وزرائه وصناع قرار الفرع التنفيذي العالي المستوى، وتوجه هذه الأهداف عمل الوكالات التنفيذية الهائلة مثل وزارة الدفاع والخارجية والمجتمع الاستخباري والأمني والتجاري والصناعي، ويستمر العديد من الأهداف الإستراتيجية من خلال إدارات رئاسية متعددة مثل هدف احتواء الشيوعية في مرحلة الحرب الباردة، ولدعم أهدافها الإستراتيجية اعتمدت الحكومة الأمريكية على الاتفاقيات مع الحكومات الأخرى، وعضويتها في منظمات دولية عديدة مثل منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة ودعمها للمعاهدات الدولية .

ثالثاً. <u>سياسة الحرب</u>: تمثلُ المفهوم الذي يتولد قبل اندلاع الحرب وفي أثناء ذلك وبعده، ويؤدي في النهاية إلى بلورة مبدأ تتخذ في ضوئه المواقف اللازمة من الحرب الدائرة، ففي بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين ظهر مبدأ (تعددية الجانب الأمريكي)، الذي برز بعد انتهاء الحرب الباردة، وعجل بتطبيقه احتلال العراق للكويت، وترسخ بعد عدة حروب، وقد أشار إليه مستشار الأمن القومي الأمريكي، (برنت سكوكروفت) في عهد الرئيس (جورج بوش)، وهو "أن المقدمة المنطقية في آب **1990** وما بعدها، هي أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون ملزمة بقيادة المجتمع الدولي إلى درجة لا سابق لها، وأننا يجب أن نحاول مواصلة مصالحنا

القومية متى كان ذلك ممكناً ضمن هيكل عمل الاتفاق مع أصدقائنا ومع المجتمع الدولي"[1]، وقد تجسد ذلك في الحروب الآتية:

1. حرب الخليج الأولى (1990-1991) .

لم يكن غزو العراق للكويت في آب 1990 مجرد تهديد للسلم والأمن الدوليين من منظور الولايات المتحدة الأمريكية، بل منح رئيس النظام الشمولي السابق في العراق السيطرة على 20% من احتياطات البترول العالمية، ولو استمر بهجومه على شرق المملكة العربية السعودية والاستيلاء على حقولها النفطية، فأنه كان سيسيطر على 50% من احتياطات النفط العالمية، ويهيمن على السوق العولمي، ومن خلال تلك القناعة أمر الرئيس (جورج بوش) القوة القتالية للولايات المتحدة الموجودة في المملكة العربية السعودية بعد استحصال موافقة الملك (فهد) على اتخاذ إجراءات دفاعية عن المملكة، كما أمر بالتحرك لدى مجلس الأمن كهيئة دولية ملائمة لمواجهة الاحتلال العراقي، وفي يوم الغزو نفسه 2 آب 1990، أعلن مجلس الأمن بالإجماع أن غزو الكويت هو انتهاك للسلم والأمن الدوليين، وفي 6 آب 1990 فرض مجلس الأمن حصاراً اقتصاديا ومالياً شاملاً على العراق، وفي 29 تشرين الثاني 1990 تمكنت إدارة الرئيس (جورج بوش) من كسب تفويض مجلس الأمن بـ(12-2) صوت (مع امتناع الصين) لاستعمال كل السبل الضرورية ومن ضمنها استعمال القوة لإخراج العراق من الكويت، وقد أشار وزير الخارجية الأسبق (جيمس بيكر)، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كان بوسعها تقديم المساعدة للكويت بموجب المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمنح الدول حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس من غير استحصال قرار من مجلس الأمن، إلا أن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى أهمية الذهاب إلى مجلس الأمن فلم تكن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ضد العالم العربي، وكان نتيجة هذا الموقف فوائد كثيرة، ففي داخل الولايات المتحدة الأمريكية قاد صوت الأمم المتحدة إلى قفزة في الدعم العام للقيام باختيار القوة العسكرية، فقد صَدَّقَ مجلس الشيوخ على استخدام القوة بـ52-47 صوتاً، وعولمياً فأن تفويض مجلس الأمن كان أداة في مساعدة الرئيس (جورج بوش)

[1] American National Security. P568.

على تجميع تحالف دولي لا مثيل له سابقاً مستَعدٍّ للقتال ضد العراق، وإن 34 دولة أسهمت بـ25% من القوات العسكرية للتحالف الدولي، ووفرت الدول الأخرى 54 بليون دولار من تكاليف الحرب البالغة 61 بليون دولار، وكشفت حرب الخليج الأولى عن أن مبدأ (تعددية الجانب) له فوائد كثيرة إلا أنه ترافقه قيود معينة، فبعد انسحاب القوات العراقية من الكويت، أخذ القائد العسكري لقوات التحالف الجنرال (نورمان شوارسكوف)، يُلاحِقُ الوحدات العراقية في عمق العراق لتدميرها، وأكد بعض المحللين أنه أراد الوصول إلى بغداد والإطاحة بالنظام، ومع ذلك فأن الرئيس (جورج بوش)، لم يأمر فقط بإنهاء الحملة العسكرية بعد 100 ساعة ودحر القوات العراقية بل تدمير معظم أجزائها، ولكنه رفض الذهاب إلى العاصمة العراقية بغداد للإطاحة بالنظام، كما وصف المشكلة هو ومستشاره للأمن القومي، بأنه إذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إزالة النظام، بتوسعة الحرب البرية واحتلال العراق، فأن التحالف سوف ينهار وينسحب الحلفاء الآخرونَ ويتولد غضب في العالم العربي، وعلى الرغم من المنطق الإستراتيجي الذي يعزز الذهاب إلى بغداد، إن الرئيس (جورج بوش) كان مستعداً للقبول بمستوى من القيود المحددة لاستخدام القوة العسكرية للولايات المتحدة من أجل التمسك بمبدأ تعددية الجانب واستدامة الشرعية الدولية المساندة لأعمال الولايات المتحدة الأمريكية المستقبلية[1] .

2. حرب الصومال (1992-1993) .

بعد حرب الخليج الأولى بسنة ونصف كان على الولايات المتحدة الأمريكية الاستجابة لمبدأ (تعددية الجانب) للحالة القاسية في الصومال، ففي صيف سنة 1992، كانت الحرب الأهلية قد أدت إلى أزمة إنسانية كارثية، ففي تشرين الثاني توفي 300 ألف شخص، وكان بين 2 إلى 4،5 مليون صومالي في خطر المجاعة، وكان القتال بين المليشيات القبلية المتعادية والجفاف السببين الرئيسين لتدهور النظام الزراعي وتوزيع الغذاء داخل الصومال، ومع كبر حجم الكارثة الإنسانية، ازداد الضغط الدولي على الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة تحالف دولي لمواجهة الكارثة، في الوقت الذي لم تكن للولايات المتحدة أية مصالح في حالة خطر مباشر، ومع ذلك خول الرئيس القيام بالعمل العسكري

[1] American National Security. P569-570.

لضمان تجهيزات الغذاء ومراكز التغذية والمواكبة على تجهزهـا، التـي صَـدّق عليهـا مجلـس الأمـن بالإجماع في 1992/12/3، ولم يرغب الرئيس (جورج بوش) في جر القـوات العـسكرية الأمريكيـة إلى داخل السياسات الصومالية، إلا أنه سيشترك في الحـرب مبـاشرةً إذا دعـت الـضرورة لـضمان تجهيـز الطعام، وفي منتصف كانون الأول 1992 أغارت القوات الأمريكيـة عـلى مخـابئ الأسـلحة لإضـعاف أمراء الحرب، ومع مجيء الرئيس (كلينتون) إلى السلطة سنة 1993 (في أواخر كانون الثـاني)، كانـت الإدارة الجديدة قد اقتربت من (تعددية الجانب) مع الحماس الشديد المساند له، إلا أنه في الأشـهر التسعة الأولى من إدارة الرئيس (كلينتون)، فرضَ الوضع في الصومال ومنطق (تعددية الجانب) على الرئيس أعادة تقويم الوضع، وفي أيلول 1993، اعترفت إدارة الرئيس (كلينتون) بأن تعددية الجانب، مع كل فوائدها كان المقصود منها دعوة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة زمنـاًً بعـد آخـر لـسد فـراغ القدرات الموجودة دولياً، وفي انعطافة استثنائية أعلن الرئيس (كلينتون) في خطابه للجمعيـة العامـة للأمم المتحدة في أيلول 1993 "أن عـلى الأمـم المتحـدة تعلـم كيـف تقـول لا"، فالولايـات المتحـدة الأمريكية (لا يمكن الاعتماد عليها إذا كانت الطموحات المتعددة الجانب للأمم المتحدة، قـد فاقـت قدرات الدول الأعضاء الأخرى)، وعلى الرغم من كل ذلك كانت القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية تنزلق داخل الفوضى الصومالية[1].

3. حرب أفغانستان (2001) وحرب الخليج الثانية (2003) .

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001، قامت الدبلوماسية الأمريكية بحملـة مـضادة للإرهـاب، أنشأت ائتلافاً عالمياً يقوم على فرضية أن أعضاءه أحرار في اختيار درجة مشاركتهم، إذ كانت العضوية تتطلب أكثر بقليل من تأكيد معارضة الإرهاب من حيث المبدأ واستطاع هذا الائتلاف الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان، ومواصلة الحرب على تنظيم القاعدة الإرهابي والكيانـات المرتبطـة بـه[2]، إلا أن المثال المثير جداً

---

[1] American National Security. P570.

[2] هنري كيسنجر . هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعـة الثانيـة ، 2003 ، ص306-307 .

للمعضلة الموروثة في نقاش (تعددية الجانب) هو حرب العراق سنة 2003، وفي بداية سنة 2003 واجهت إدارة الرئيس (جورج بوش الابن) خياراً حصرياً يتعلق بكيفية التحرك صوب هدف إزالة النظام الشمولي في العراق ونزع أسلحة الدمار الشامل المتوقعة، ففي تشرين الثاني سنة 2002 طالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإذعان العراق للالتزام بنزع السلاح، والتعاون مع المفتشين الدوليين، وكان هذا الطلب الجمعي الذي هدد بعواقب خطيرة إذا ما رفض العراق التعاون، وكانت الجامعة العربية ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي قد دعموا الموقف الدولي لإذعان العراق للطلب، وفي كانون الثاني 2003 أعلن الرئيس (جورج بوش الابن) ما عَدّهُ خداعاً مستمراً من النظام العراقي والتفتيش المستمر الذي يريد كشف دليل امتلاك العراق لأسلحة كهذه أو القدرة على صنعها، وعلى الرغم من الضغط القادم من الولايات المتحدة الأمريكية، فأن الأعضاء الآخرين لمجلس الأمن ومن ضمنهم فرنسا والصين وروسيا وألمانيا التي كانت عضواً غير دائم في مجلس الأمن، قد رفضوا الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية بصدد العمل العسكري، وعوضاً عن ذلك طالبت هذه الدول باستمرار التفتيش قبل أية خطوات قادمة، وكان الاختيار الأساسي الذي واجه صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية هو (أينبغي للولايات المتحدة الأمريكية مواصلة العمل عن طريق الأمم المتحدة أم التحرر من القيود التي فرضتها تعددية الجانب وتشكيل تحالف دولي مستعد للعمل تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية والبدء بالعمل العسكري الذي فضلته)، وبعد العديد من المحاولات اليائسة لإقناع مجلس الأمن بضرورة استعمال القوة، قررت إدارة الرئيس (بوش الابن)، التخلي عن مبدأ (تعددية الجانب) وغزت العراق في آذار 2003، وأسقطت النظام الشمولي، وبعد ذلك استمر النقاش الذي أسفر عن أن المركز الدولي للولايات المتحدة الأمريكية قد عانى بسبب أحادية الجانب[1] .

إن مسألة (تعددية الجانب)، لا تكمن في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض نظام دولي، بل في أن كل عضو في الائتلاف سيملك حق الاعتراض على التصورات الجوهرية للأمن، ويجب ألا يغيب عن البال أن تصور بلد ما للأحادية هو تصور بلد آخر

[1] American National Security. P571.

للقيادة، وأن تعريف الإجماع استنادا إلى الاتفاق العام يقود إلى الشلل وتعريف القيادة التي تصر على الأحادية في كل مسألة يقود إلى الإمبريالية التي تنهك القوة الإمبريالية على المدى البعيد، والإبحار بين هاتين الحالتين القصويين هو التحدي الذي يواجه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة لها[1] .

رابعاً. التخطيط السياسي .

يتضمن تخطيط سياسة الأمن القومي الأمريكي تطوير التصاميم الطويلة الأمد ، مثل خطة مارشال لأعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية أو الجهود المستمرة ، مثل تطوير منظمة الناتو وتوسيعها (NATO)، ويتضمن مراجعة الخطط الأقل اكتمالا والأقصر أمداً لتقويم المصالح الأمريكية ومواجهة المشكلات الجديدة، وبصورة عامة ينشد هؤلاء المنشغلون بتخطيط السياسة صياغة الأحداث المستقبلية والتهيؤ للمواقف الطارئة، مثال على ذلك جهود إدارة الرئيس السابق (جورج دبليو بوش)، المتعلقة بكيفية مواجهة قدرات البرنامج النووي الإيراني وتطوره ، ومن الناحية التاريخية فان التخطيط كان يجري بصفة مشتركة بين كل من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي (NSC)، وعلى العموم فأن هذه المهمة الصعبة أصلاً من ناحية الفهم والمعقدة الإنجاز بيروقراطياً لم تُؤَدَّ على الدوام بصورة جيدة[2] .

(1) هنري كيسنجر . مصدر سبق ذكره ، ص308 .

(2) American National Security ,Ibid, P. 78.

المطلب الثالث

إستراتيجية الأمن القومي

عرفت لجنة من الكونغرس هذه الإستراتيجية بأنها " فن وعلم توظيف واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والسيكولوجية للدولة، إضافة إلى قواتها المسلحة إبان الحرب والسلم في سبيل ضمان الأهداف القومية"[1] .

وتسمى إستراتيجية الأمن القومي أيضاً بأنها الإستراتيجية العظمى وتعرف بـ(فن وعلم استخدام إمكانيات الدولة الحربية والسياسية والمالية والاقتصادية والمعنوية، أي قدرتها في زمني الحرب والسلم على مساعدة السياسة المقررة لتحقيق النصر والتقدم والرفاهية وتقليل احتمالات الهزيمة والتأخر والتخلف)[2] .

تسعى الإستراتيجية لإحداث تأثيرات في البيئة، أي العمل لتحقيق نتائج مرغوب فيها، واستبعاد النتائج غير المرغوب فيها، وبقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، تعد البيئة الإستراتيجية الحقل الذي تتفاعل فيه القيادة من منطلق ذاتي مع دول أخرى وأطراف أخرى لخدمة مصالحها. وتتألف هذه البيئة من سياق داخلي وآخر خارجي، وظروف، وعلامات، وتوجهات، وقضايا، وتهديدات، وفرص، وتفاعلات، ونتائج تؤثر في نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع العالم المادي ومع الدول والأطراف الأخرى، كما تضم عاملي المصادقة والمستجدات المستقبلية المحتملة .

والبيئة الإستراتيجية تقوم بوظيفة الشبكة المعقدة التي تنظم نفسها بنفسها، وهي تسعى إلى صيانة توازنها النسبي الحالي، أو إيجاد توازن جديد مقبول. ويوجد في هذه البيئة أشياء (قابلة للتنبؤ بها)، وتُصَنَّفُ بعض الأشياء على أنها (محتملة)، وبعضها الآخر على أنه (ممكن)، وبعضها على أنه (مقبول)، ويظل بعضها (مجهولاً)، فهي بيئة دينامية (الحركية) وقد تركز الإستراتيجية على مصلحة معينة أو سياسة معينة، ولكن الطبيعة الكلية للبيئة تؤدي إلى ظهور نتائج مقصودة وغير مقصودة .

---

[1] تيري ل. ديبل . مصدر سبق ذكره ، ص34 .

[2] جمال محمد غيطاس . مصدر سبق ذكره ، ص13 .

فالإستراتيجية هي غايات وطرائق ووسائل، وإن بناءها يجب أن يتسق مع هذه البيئة، بحيث لا يغفل طبيعتها ولا يستسلم للأطراف الأخرى أو للمصادفة، وقد وصفت طبيعة البيئة الإستراتيجية على وفق وثائق كلية الحرب الأمريكية باختصار بأربعة أحرف (VUCA)، تضمن الوصف الآتي:

نظام عالمي حافل بتهديدات كثيرة ومثيرة للشكوك، والصراع متأصل فيه وهو غير قابل للتنبؤ به، وفي هذا العالم تكون قدراتنا للدفاع عن مصالحنا الوطنية وتعزيزها مقيدة بقيود مرتبطة بحجم الموارد المادية والبشرية، وباختصار فأن هذه البيئة تتسم بالتقلب-المتغيرات-(Variables)، والتوجس (Uncertainty)، والتعقيد (Complexity)، والغموض (Ambiguity)[1] .

إن رؤية الإستراتيجية والإستراتيجية الكبرى أمران مهمان، لأنهما تشكلان البوصلة التي تحدد الاتجاه الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، الذي في ضوئه يتم التخطيط الطويل الأجل في وزارة الدفاع وأفرع القوات المسلحة والأجهزة الاستخبارية ووزارة الخارجية، وفي غيابهما سوف تظل البلاد وقواتها المسلحة في حالة رد الفعل، فتفقد زمام المبادرة الذي يصبح بيد الآخرين، وعلى الرغم من أن وضع الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، من حيث القوة، هو الذي مكنها من تحديد شكل مستقبل العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة، لكنها لم تكن لتنجح لولا التصور المسبق عن هذا الشكل الذي تريده للعالم، وامتلاكها الإستراتيجية والإرادة لتحقيقه .

وفي غياب الرؤية والإستراتيجية الكبرى، لن يتوافر للولايات المتحدة معيار للحكم على الصراعات والأزمات، ومن ثم لا يمكن تقويم القرارات السياسية بشكل واف، ما لم يتم أولاً بناء إطار لتوجيه السياسات وتحديد الأولويات، لأن عدم وجود مثل هذا الإطار سوف يزيد من صعوبة التمييز بين القضايا المهمة والقضايا غير المهمة، وبين التهديدات الأكثر خطورة والأقل خطورة، هناك أيضاً أسباب اقتصادية داخلية تكسب الرؤية والإستراتيجية أهمية خاصة، إلا وهي توجهات الميزانية وقيودها، التي تحتم تقليص حجم القوات المسلحة، ومن ثم تقتضي إعادة النظر في ترتيب أولويات الإستراتيجية القومية، وهذا قد يسفر مثلاً عن تغير التركيز من الاستعداد إلى التحديث، أو العكس[2] .

---

[1] هاري آر.يارغر . الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص55-56 .

[2] زلماي خليل زاد . المصدر السابق ، ص26-27 .

المبحث الثالث

الأمن القومي الأمريكي في خلال مرحلة الحرب الباردة

لقد شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية إيذانا بالعديد من التحولات المهمة في التاريخ الأمريكي والعالمي على حد سواء، فقد انتهى نظام المحور الأوربي من الوجود بعد أن برزت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى التي تسعى إلى دور كوني، ففي عموم التاريخ الأمريكي لم يكن امن الدولة الأمريكية وسلامتها معرضين للخطر الداهم، ولكن بعد سنة 1945 بدا شعور الطمأنينة بالاختفاء بشكل متسارع بعد التطور الحاصل في القدرات العسكرية للإتحاد السوفيتي، وفي ضوء هذه المتغيرات كان هنالك تصورٌ عامٌ مفاده عدم وجود متسع من الوقت للتعبئة باتجاه المستقبل، وان الاستعدادات العسكرية يجب أن تكون متواصلة دائما ، لذا كان على القادة الأمريكان ولأول مرة إن يتعاملوا مع المعادلة المتناقضة للأمن القومي التي واجهتها سابقا إمبراطورية روما القديمة، وهي أنك "إذا كنت تريد السلام فعليك أن تستعد للحرب"، وان إستراتيجية الأمن القومي بسبب دواعي الضرورة أصبحت تتطلب ربطا شموليا للعوامل الاقتصادية والنفسية والمعنوية والسياسية والتكنولوجية كافةً، لقد أصبحت الإستراتيجية مفهوماً لا يتعلق بالحروب فقط، وإنما هي عنصر مهم جدا في فن إدارة الدولة في السلم والحرب، وفي قضايا شائكة أكثر واكبر من السابق، وضمن هذا السياق فان التطورات في أي مكان في العالم يمكن أن يكون لها أثرٌ مباشرٌ، أو تلقائي في المصالح القومية الأمريكية، منذ ابتداء الحرب الباردة بالخطاب الذي ألقاه (ونستون تشرشل) سنة 1947، مركزاً على إزالة الستار الحديدي عن الاتحاد السوفيتي، ومن ثم إحاطة الصين بستار من الخيزران، وحتى انتهائها سنة 1989 بسقوط جدار برلين[1].

---

[1] د. ثامر كامل الخزرجي . مصدر سبق ذكره ، ص171 .

المطلب الأول

خصائص مرحلة الحرب الباردة

نتيجة للصراع الذي دار بين المعسكرين الشرقي والغربي تميزت مرحلة الحرب الباردة بالخصائص الآتية:

1. تنوع أدوات التأثير الدولي المتبادل ولاسيما في مجال التأثير الداخلي والخارجي، فقد حدث نوع من التكامل المنسق بين تلك الأدوات المعنوية منها والاقتصادية والفنية، والمساعدات العسكرية ووسائل الحرب الاقتصادية والنفسية والدعائية .

2. اتسم الصراع المسلح بالجوانب الأساسية الآتية:

أ. أصبحت القدرة على الهجوم المفاجئ ذات أهمية كبيرة في حسم نتائج الصراع ويكاد الوقت الذي يستغرقه التحذير لا يتعدى ثواني أو دقائق .

ب. الدولة التي تتعرض لهجوم ساحق ربما لا تجد وقتاً لتعبئة قواها العسكرية والسياسية .

ج. معدل التطور والتغيير في الأسلحة سريع وجذري .

د. لم يعد ممكناً ادعاء أن الزيادة في القوة العسكرية للدولة لا بد أن يتبعها بالضرورة زيادة في الشعور بالأمن القومي خلافاً لما كان عليه الحال قبل الحرب الباردة .

هـ.أسهمت القوة التدميرية للأسلحة التي تمتلكها الدول العظمى والكبرى في جعل المواجهة العسكرية بينهما أمراً غير مرغوب فيه[1] .

3. تكثيف النشاطات الاستخبارية المتضادة وغير المسبوقة تأريخياً، وعلى مختلف الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية والعلمية، التي كانت تهدف إلى معرفة آخر المستجدات والتطورات لدى الخصم، لاتخاذ القرارات التي من شأنها تطوير أو تعديل الإستراتيجية المعتمدة في إدارة الصراع وتجنب الأزمات المفاجئة، وفي أثناء رئاسة الجنرال (أيزنهاور) كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مرتكزة على افتراض أن الاتحاد السوفياتي وضع موعداً محدداً لهجوم شامل وصاعق على الولايات المتحدة

---

[1] د. ثامر كامل الخزرجي . مصدر سبق ذكره ، ص174 .

الأمريكية ثم تعاظم الافتراض بسبب التفسيرات المخيفة المبنية على معلومات استخبارية في أثناء الأزمات الكبرى في مرحلة الحرب الباردة، فقاد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بـ"الموعد السوفياتي" إلى طلب المزيد من المعلومات الاستخباراتية عنه، وهذا دفع الرئيس (إيزنهاور) للموافقة على تنفيذ برنامج التجسس بطائرات "يو-2" الذي كان فعالاً للغاية على الرغم من خطورته، والذي انتهت نتيجته لتقريب العالم من حافة الحرب الذرية، فقد أثبت حادث إسقاط طائرة "يو-2" فوق الأراضي السوفياتية أن التجسس قد أصبح خَطراً جداً في العصر الذري[1] .

4. طغى مفهوم الردع على العلاقات الدولية إبان تلك الفترة هو يعني (أن تحقق الدول الردع عندما تثني دولة أخرى عن التصرف بطريقة تؤذي مصالحها، وهذه مهمة صعبة في أغلب الأحيان)، لكنها عادة أسهل من الإكراه* الذي يعني حمل الدول الأخرى على التصرف أو التوقف عن التصرف بطريقة محددة، واستعملت أربعة أساليب رئيسة للردع :

الأول: <u>الردع عن طريق العقاب</u>: هو تهديد الخصم بعقاب رهيب إذا أقدم على اتخاذ إجراءات يعارضها الطرف الآخر، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً، إنه استخدام التهديد بالإيذاء لمنع أحدهم من فعل شيء لا يريد منه فعله .

الثاني: <u>الردع عن طريق حرمان استخدام القوة</u>: هو إقناع الخصم بأنك غير محصن تماماً لدرجة تجعل العدوان غير مجد، وقد تكون عملية درع الصحراء قد أقنعت رئيس النظام الشمولي في العراق بعدم إمكانية شن عدوان ناجح ضد المملكة العربية السعودية .

الثالث: <u>الردع بالتطمين</u>: هو السعي لإقناع الدول الأخرى بأن نيتك سليمة، وهذا يخفف من خطر استفزاز الدول الأخرى وحملها على استخدام العنف دفاعاً عن

---

[1] سعيد الجزائري . تأريخ التجسس في العالم ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص36-37 .

* يسمى الإكراه بالإذعان ألتطويعي وهو (الموقف الذي ترد فيه حكومة ما على الضغوط الخارجية، بأن تتحمل باستمرار انتهاكات قيم النظام المعلنة، مقابل احتمال متزايد بأن تحافظ في الأقل على جوهر قيم النظام، للمزيد ينظر:
لهيب عبد القادر . مصدر سبق ذكره ، ص19 .

النفس رداً على جهودك الرامية إلى الردع، وقد استخدمت الدول العظمى هذا التكتيك إبان الحرب الباردة من خلال مبادرات ضبط التسلح، ومنها الخط الأحمر، والقيود على اختبار الأسلحة النووية ومعاهدتا الحد من الأسلحة الإستراتيجية وتخفيض عددها (Salt و Start) .

الرابع: الردع بالمكافأة: هو المصالحة بمكافأة الخصم لإحجامه عن اتخاذ إجراءات غير مرغوب فيها .

إن الردع الأساسي يتحقق عندما تكون الدولة مهددة من الدول الأخرى، أما الردع الموسع فيتم عندما تسعى الدول إلى أن تحول دون وقوع هجمات ضد حلفائها، ويشكل حلف شمال الأطلسي ودرع الصحراء مثالين على الردع الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوربا الغربية والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وعلى النقيض من ذلك مارست فرنسا الردع الأساسي عندما بنت خط ماجينو Maginot لردع الألمان عن مهاجمتها في المدة الفاصلة بين الحربين العالميتين، وفي أثناء الحرب الباردة استهدفت القوة النووية الضاربة لدى فرنسا ردع الاتحاد السوفيتي عن مهاجمتها مع مراعاة أن يكون ذلك بغير الاستعانة بالقدرات النووية الأمريكية، كما أنه من المهم التمييز بين الردع التقليدي والردع النووي، ولاسيما في إطار الردع بالعقاب، فقبل الثورة النووية سنة 1945 كانت جميع أنواع الردع تقليدية، وقد زادت الأسلحة النووية كثيراً من قوة العقاب الذي تستطيع بعض الدول إنزاله إذا ما أخفق الردع، وخلق ذلك "توازن الرعب" النووي بين الدول العظمى، كما أنه سمح بما يسميه الفرنسيون "ردع الضعيف للقوي"، وافترضت هذه السياسة أنه بإمكان دولة أقل قوة مثل فرنسا استخدام التهديدات النووية لردع خصم أقوى مثل الاتحاد السوفيتي، وقد حققت ذلك بالتهديد الجاد بإلحاق ضرر انتقامي بالاتحاد السوفيتي يفوق ما يكسبه السوفيت من هزيمة فرنسا، وتستطيع فرنسا ردع "الدب" السوفيتي عبر التهديد "بتمزيق إحدى ذراعيه" .

وتـشكل الأسـلحة الكيماويـة أو البيولوجيـة وسـائل محتملـة أخـرى يمكـن أن تـستعملها الـدول الضعيفة لـردع الـدول الأقـوى منهـا، عـبر التهديـد بإلحـاق ضرر "غـير مقبـول" وتتـسم الأسـلحة الكيماوية بجاذبية خاصة لدى الـدول الـضعيفة الـساعية إلى بنـاء قـوات رادعـة مـن غـير خفـض النفقات الضخمة، والتكنولوجيا المعقدة اللازمة لصنع الأسلحة النووية، ويشار أحياناً إلى الأسـلحة الكيماويـة بقنبلـة "الرجـل الفقـير" النوويـة، وعـلى العمـوم فـأن الأسـلحة الذريـة والجرثوميـة والكيماوية ليست أكثر من أسلحة رعب من غير أن يكون لها أي هدف عسكري، ويدين المجتمـع الدولي هذه الأسلحة بشدة، وهناك معارضة شديدة للأسـلحة الجرثوميـة عـلى وجـه الخـصوص ، وهي معارضة تبدو في محلها لأنه على أساس الوزن فإن الأسلحة الجرثومية أكثر فتكاً من الأسلحة النووية، وإنتاجها أسهل بكثير، وليس مستغرباً أن تمت صـياغة اتفاقيـة الأسـلحة الجرثوميـة سـنة 1972، بعد أربع سنوات فقط من وضع معاهدة حظر انتـشار الأسـلحة النوويـة، ولم يُوقـع عـلى اتفاقية مماثلة فيما يتعلق بالأسلحة الكيماوية حتى كانون الثاني 1993 .

وهنالك أيضاً فرق بين الردع الفوري والردع العام، فالردع الفوري يقوم "في سياق العلاقة بين دولتين بيـنهما حالة عداء سافر عندما يفكر المسؤولون جدياً في إحداهما في الأقل بمهاجمة منطقة في العالم يعدها الطـرف الآخر مهمة"، بينما لا ينطوي الردع العام على تهديدات محـددة، ويفـترض فقـط أن الـدول "قـد تفكـر في اللجوء إلى استخدام القوة إذا سنحت لها الفرصة"[1] .

هناك العديد من عمليات الجمع الممكنة بين طرق الردع الأساسية الأربعة، ومـن الـصعب تحديـد أنـسب إستراتيجية في حالة معينة، وكما خلص جوزيف ناي Joseph Nye إلى القـول عـن الحـروب العالميـة "فـأن السياسات الملائمة لمنع وقوع الحربين العالميتين الأولى والثانية هي على طرفي نقـيض تقريبـاً، إذ إن مهادنـة ألمانيا كان يمكن أن تحول دون اندلاع الحرب العالمية الثانية، لكن السياسات كانت معكوسة" .

[1] د. ديفيد جارنم . مستلزمات الردع ، مفاتيح التحكم بسلوك الخصم ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، أبو ظبي ، دراسـات عالميـة ، الطبعـة الثالثة ، 1998 ، العدد (2) ، ص7-11 .

ويستند الردع الناجح إلى القدرات الاستخبارية والعسكرية والدبلوماسية والسياسية، وعلى صانعي القرار أن يحددوا بدقة إمكانيات دولتهم، فضلاً عن إمكانيات أعدائهم المحتملين ونظرتهم إلى العالم، لكي يتسنى لهم الاختيار بين إستراتيجيات الردع بالعقاب أو الحرمان أو التطمين أو المهادنة .

إن جمع المعلومات الاستخبارية هو الشرط الأهم لمعرفة العدو، ومن ذلك الكيفية التي ينظر بها للخصم والتي على أساسها توضع إستراتيجية ردع ناجحة، غير أن هذه المهمة الشاقة تتطلب ما يأتي:

أولاً. معرفة من يملك صنع القرار في الدولة الأخرى .

ثانياً. اكتشاف أهداف الأفراد والجماعات المؤثرين وتطلعاتهم .

ثالثاً. فهم قدرات الخصم العسكرية والدبلوماسية والاستخبارية .

رابعاً. معرفة بناء النظام السياسي للدولة الخصم وتماسكه .

وقد أورد كلاوزفيتز Clausewitz وصفاً لـ"ضباب الحرب"، مفاده أن الردع محاط بضباب مشابه لضباب الحرب، فقد يصعب عليك تقويم قدراتك الذاتية، فما بالك بقدرات خصمك الأكثر غموضاً، لكن هذا لا يعني أن الردع عقيم، بل يقتضي بذلك الكثير من الجهد حتى ينقشع الضباب ويتحقق النجاح[1] .

[1] د. ديفيد جارنم . مصدر سبق ذكره ، ص41-43 .

المطلب الثاني

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في الحرب الباردة

مرت إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكية بمراحل مختلفة لتناسِبَ ميزان القوى بينها وبين الإتحاد السوفيتي ، فقد كانت نموذجاً من الإستراتيجية المتداخلة المتعددة الأشكال، فكل فريق اعتمد على مبادئ أساسية للتطبيق في تقرير المشكلات، وفي اتخاذ التدابير المستجيبة لها، وقرر سلوكه على وفق المخطط الإستراتيجي الذي يعمل من خلاله في الوقت المحدد، وكنتيجة لتطبيق الإستراتيجية المتضادة للطرفين وفي أثناء احتكاكهما يظهر مدى الجدوى المتحققة للأهداف المتعارضة، إذ إن إستراتيجيات الردع الأمريكي إبان مرحلة الحرب الباردة كانت قد مثلت السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، الذي سعت إليه باعتمادها على أسس ومبادئ وتطبيقات عديدة لإحراز نتائج محددة تضمن أمنها القومي ومصالحها الحيوية وديمومة هيمنتها على العالم[1].

أولاً. إستراتيجية الحصر والاحتواء (1947-1952) .

في 22 شباط 1946 أعد (جورج كينان) رئيس دائرة التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية إستراتيجية الحصر والاحتواء للاتحاد السوفيتي لحماية الأمن القومي الأمريكي[2]، عبر مجموعة من المبادئ الطويلة المدى اتخذت هذه المبادئ شكلها النهائي سنة 1947 وعدت أول إستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت هذه الإستراتيجية تسعى إلى هدفين[3]:

1. تحديد النفوذ السوفيتي وجعله غير قادر على مد أذرعه نحو أوربا الغربية .

---

[1] د. سوسن العساف . مصدر سبق ذكره ، ص75 .

[2] Ibid. P 220 . See also:
Arnold Wolfers. Chapter 10, National Security As An Ambiguous Symbol, Discord and collaboration . Baltimore: The Johns Hopkins press 1962. PP.147-166.

[3] د. سوسن العساف . مصدر سبق ذكره ، ص76-77 .

2. إحباط المخططات السوفيتية الرامية إلى السيطرة على دول العالم وإدخالها ضمن دائرتها أو سيطرتها أو تحت نفوذها .

واعتمدت في إعدادها على افتراضات أساسية هي:

1. أن الحرب الشاملة هي الشكل الوحيد لأي حرب قادمة يمكن أن يسببها تعرض سوفيتي لأوربا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية نفسها .
2. أن الاختلال النووي والتفوق الأمريكي سوف يكونان رادعاً حساساً بحيث لن يجرؤ الاتحاد السوفيتي على اختراق حدود الحصر خشية لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب نووية ضده.
3. أن حصر النفوذ السوفيتي واحتواء أوربا يتطلبان إقامة حزام قوي من التحالفات والقواعد العسكرية التي تقف بوجه أية محاولة توسع شيوعي نحو البلدان الأخرى .
4. اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على قواتها الجوية لكونها أكثر اقتصادا وأعظم فاعلية بدلاً من الإنفاق على جيش بري كبير وقوات بحرية ضخمة .

إن الإستراتيجية استكملت في الميدان الاقتصادي بمشروع (مارشال) الذي كان أحد أهدافه النهوض باقتصاديات الدول الأوربية التي خرجت من الحرب مدمرة، إلا أن هذه الإستراتيجية استمرت حتى نهاية سنة **1949** لأن إدارة الرئيس (ترومان) اضطرت إلى اتباع إستراتيجية جديدة في أعقاب التجربة النووية السوفيتية في آب **1949**، والانتصار الشيوعي في الصين في تشرين الأول **1949** ، ثم الحرب الكورية في حزيران **1950** [1] .

لقد صرح (جورج كينان) بأن الصياغة الأصلية التي قدمها عن نظرية الاحتواء قد شوهت عبر دمج التهديدات السوفياتية في الشيوعة بشكل عام، والتشديد على الوسائل العسكرية بدلاً من الاقتصادية، وتوسع مجال الحرب الباردة الجغرافي ليشمل آسيا، وإن هنالك أربعة عوامل حاسمة مسؤولة عن فشل إدارة الرئيس (ترومان) في اتباع مشورة (كينان) [2]:

---

[1] د. إبراهيم أبو خزام . مصدر سبق ذكره ، ص245 .

[2] مارتن غريفيش . خمسون مفكراً في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، **2008** ، ص**69** .

1. أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتعت باحتكار نووي في الأربعينيات، أوحى إلى الرئيس (ترومان) وبعض من مستشاريه اعتقادا أن الأسلحة النووية يمكن استخدامها لإخافة (ستالين) والحصول على تنازلات ملموسة منه أمام طلبات الولايات المتحدة الأمريكية .
2. في ظل غياب أية وسائل موثوق بها لاستشراف السياسة الخارجية السوفياتية، اعتمدت إدارة الرئيس (ترومان) على "دروس التأريخ" المفترضة والنابعة عن ثلاثينيات القرن العشرين، وبالتحديد عن الطبيعة الانهزامية الذاتية التي تحملها نظرية "التهدئة" في مواجهة اعتداء تسلطي، وعلى الرغم من أن مشروع مارشال كان منسجماً مع تشديد (كينان) على المساعدة الاقتصادية، بدا مذعوراً من اللغة المستخدمة في صياغة تشريعه سنة 1947، إذ ألزمت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم لا نهاية له تقدمه إلى أي نظام يتعرض لاضطرابٍ داخلي يسنده الاتحاد السوفياتي.
3. أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت شديدة الحماسة لربط ألمانيا بحلف غربي، مع ما يتطلبه ذلك من وجود قوات الولايات المتحدة الأمريكية على الأراضي الألمانية جزءاً مما سيصبح اسمه حلف الناتو .
4. قلل (كينان) من شأن درجة التبدل السريعة في الرأي العام للولايات المتحدة، إذ واجهت إدارة الرئيس (ترومان) مشكلة حينما حاولت أن تقدم نظرة غير ثابتة عن الوضع في أوربا، وتولد في الإدارة إجماع سريع على القول إن إخافة شعب الولايات المتحدة الأمريكية بشدة .. كانت ضرورية لمحاربة التيار الانعزالي .

ثم عَدَّلَ هذه الإستراتيجيةَ (بول نيتزي) الذي خلف (كينان) في المنصب في سنة 1950 ليقدمها إلى (بن أمتشبسون) وزير الخارجية واعتمدها أيضاً الرئيس (هاري ترومان)، وكان التعديل يرمي إلى الإبقاء على الهدف الإستراتيجي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في تدمير الاتحاد السوفيتي وتحقيق تفوق عسكري أمريكي كامل عليه من خلال تحقيق هجوم نووي شامل على كل المطارات التي

يسهل تحديدها وتدميرها ما دامت القنابل الذرية تنقل بالطائرات، ولكن هذا التعديل سرعان ما سقط عندما تبين أن التوزيع الحصين للمطارات وقوة الرادار جعلا تحديد كل النقاط وضربها محالاً، على طراز بيرل هاربر، ولكن سرعان ما تلاشت هذه الإستراتيجية عندما أخذ عنصر المفاجأة يتضاءل أمام تطور الاحتياطات المختلفة[1] ثانياً. إستراتيجية الرد الشامل (الانتقامي) (1953-1960) .

في كانون الثاني/يناير 1954 في خطاب أمام الكونغرس كشف (جون فوستر دالاس) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، التي تقوم على أن أية محاولة من الاتحاد السوفيتي للإخلال بميزان القوى في أي مكان من العالم يجب أن يواجه برد انتقامي شامل بالأسلحة النووية الأمريكية، والهدف من وراء كان ذلك إفزاع الاتحاد السوفيتي وحلفائه إلى أقصى درجة[2]، وارتكزت الإستراتيجية على أكثر من جهة وسند ولعل في مقدمتها[3]:

1. أن امتلاك مثل هذه القدرة الانتقامية يشكل رادعاً حاسماً لأي هجوم على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، لأنها ستجبر الخصم على التفكير في تعرض مدنه وشعبه إلى دمار أعظم مما يلحق بخصمه من أذى بمقذوفاته .
2. أنها إستراتيجية أسهل وأيسر في التنفيذ الميداني من حيث إمكانية إفناء مدن العدو بدلاً من مجرد القضاء على صواريخه التي ربما لا تكون في المتناول .
3. أن مفاهيم إستراتيجية التدمير أو الانتقام الشامل هي أكثر ثباتاً واستقرارا، وأقل ميلاً لزيادة سباق التسلح، في حين أن هنالك من يرى فيها سبباً وعاملاً واقعاً لنزع السلاح، فأهداف الإستراتيجية وتطبيقها لا تحتاج إلى عدد كبير ومعقد من المقذوفات .

---

[1] منير شفيق . الإستراتيجية والتكتيك في علم الحرب ، الدار العربية للعلوم _ ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص89 .
[2] د. إبراهيم أبو خزام . مصدر سبق ذكره ، ص245 .
[3] د. سوسن العساف . مصدر سبق ذكره ، ص80-84 .

4. أن هذه الإستراتيجية ربما تؤدي إلى تزايد الاهتمام بالحلول السياسية لأن تصاعد التوترات أو الأفعال غير المقصودة والنيات المستثمرة تؤدي إلى نتائج سلبية ذات أثمان باهظة للغاية .

إن إستراتيجية الانتقام الشامل بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية توجب عليها أن تصبح في وضع لا يمكن دولة أخرى أو مجموعة دول من امتلاك القدرة على الضربة الأولى ضدها وينبغي ألا تسمح بذلك أبدا .

إن هذه الإستراتيجية اعتمدت أساساً على القوة النووية وتوظيفها ميدانياً لتوجيه ضربة مفاجئة نحو الخصم مع استعداد دائم لخوض حرب نووية عالمية إذا ما رد بضربة مضادة، وطبقت الإدارة الأمريكية هذه الإستراتيجية بثلاث وسائل :

1. عملت خلالها على تخفيض عدد القوات البرية ونفقاتها .
2. عززت دور الأحلاف فضلاً عن (حلف شمال الأطلسي) سنة 1949 باتجاه الشرق الأوسط والشرق الأقصى وذلك عبر حزام عسكري عن طريق (حلف جنوب شرقي آسيا)، (سياتو) (SEATO) (Southeast Asia Treaty Organization)، الذي أسس في 8 سبتمبر 1954 في (مانيلا) عاصمة الفلبين وحلف (بغداد)، وتهدف هذه الأحلاف إلى حماية المصالح الغربية في كل من قارتي آسيا وأوربا ضد المد الشيوعي[1] .
3. ضمان الخط الفاصل بين الكتلتين الاشتراكية والغربية عن طريق القوة النووية الرادعة، سواء المتوافرة منها في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، أو تلك المنتشرة في دول متحالفة معها، أو تلك التي تحملها الغواصات والقطع البحرية العائمة، فضلاً عن تلك المحمولة بالقاصفات العملاقة المحلقة على مدار الساعة في أجواء صديقة أو دولية .

[1] للمزيد ينظر:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%88

إن إستراتيجية الانتقام الشامل كانت غير واقعية، ولم تحقق ردع الخصم، وأدخلت القوتين العظميين في سباق تسلح نووي أخذ مدى بعيداً جداً، وقد أخفقت في الحوادث الآتية:

1. **ما إن تفوقت الولايات المتحدة الأمريكية على الإتحاد السوفيتي عن طريق امتلاكها للقنبلة الهيدروجينية حتى كان الإتحاد السوفيتي قد قفز خطوة أخرى حاسمة إلى الأمام بتصنيعه الصواريخ العابرة للقارات، ثم توج بالنجاح في إطلاق القمر الصناعي (بوتنيك) سنة 1957، بعدها أطلق الأمريكان القمر الصناعي (أكسبلور) في الشهر الأول 1958، وإن الحدث السوفيتي لا يقل أهمية من حيث الثقل العسكري الإستراتيجي عن تفجير القنبلتين الأمريكيتين سنة 1945 ثم السوفيتية سنة 1949[1].**
2. **بروز الصين قوة ذات شأن في الصراع الإقليمي على الرغم من عدم امتلاكها للرادع الحقيقي في ذلك الوقت، إلا أن شكلها الديمغرافي وعمقها الجغرافي كانا قادرين على تعويض الاختلال في ميزان القوى النووي[2] .**
3. **لم تتمكن هذه الإستراتيجية من ردع الخصم من التدخل في حروب جنوب شرقي آسيا، وكانت هذه الإستراتيجية مجرد محاولة للتأثير في سلوك الخصم ومعنوياته[3] .**
4. **الموقف السوفيتي من الغزو الثلاثي على مصر وتراجع بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني أمام تهديد الاتحاد السوفيتي بالتدخل إذا لم يتوقف العدوان .**

ثالثاً. <u>إستراتيجية الرد المرن والردع التدريجي (1960-1980)</u> .

1. بعد فشل إستراتيجية الانتقام الشامل التي أفضت إلى تصور أحد الوضعين إما الحرب النووية الشاملة أو الجمود والشلل التام، وكلا الخيارين غير مقبول، ولم

---

[1] منير شفيق . مصدر سبق ذكره ، ص90 .

[2] د. إبراهيم أبو خزام . مصدر سبق ذكره ، ص246 .

[3] د. إبراهيم أبو خزام . مصدر سبق ذكره ، ص246 .

يكن بدٌ من اختيار طريق ثالث يسمح بخوض الصراعات المحدودة من غير التورط بالضرورة في المواجهة النووية الشاملة، فظهرت إستراتيجية جديدة أطلق عليها إستراتيجية الرد المرن أو الاستجابة المرنة التي أبتكر أسسها ومبادئها الرئيسة (ماكويل ميكور) رئيس هيئة الأركان المشتركة الأسبق وقد تبنت إدارة الرئيس (جون كيندي) هذه الإستراتيجية[1]، ومضمونها منح القوات الأمريكية القدرة على مواجهة أي تحدٍ وفي أي مكان، وذلك عن طريق التنويع في وسائل الردع والقتال بإعادة هيكلة تقوم على الاحتفاظ بقدرة نووية قادرة على توجيه الضربة الثانية للخصم على افتراض التعرض لضربة نووية أولى، وذلك عن طريق تحصين هذه القدرة ومراكز التوجه السياسية والعسكرية ضد الخصم، وتعتمد في صورتها العملية بهذا التحصين على الاحتفاظ بالقدرة النووية في حالتي الحركة أو الانتشار، بحيث يستحيل على العدو تدميرها أو شل فاعليتها بضربة مفاجئة، كما أن هذه الإستراتيجية تقوم على التنوع في أشكال الردع، فهي تصلح لمواجهة حرب تقليدية ونزاعات محلية، أو حروب نووية أو حروب شاملة إذا تصاعدت الأمور لمستوى المواجهة، وتقتضي هذه الإستراتيجية خوض أعمال قتالية ميدانية بدءاً من الأدنى إلى الأعلى ومن البسيطة إلى المعقدة، إذ يجري التدرج في استخدام السلاح النووي مترافقاً مع توسيع مسارح العمليات الحربية تجاه الأهداف المعادية حتى يتوصل إلى تحقيق الهدف السياسي للحرب.

اتبعت هذه الإستراتيجية على وفق هذا المضمون لتعزيز الولايات المتحدة الأمريكية إمكاناتها للقيام بالرد على تحركات سوفيتية في مناطق لم تتطلب ردعاً نووياً، لذا اعتمدت الإستراتيجية على المقدمات الآتية[2]:

أ. إنشاء قوات مجهزة بقاذفات إستراتيجية يصعب إصابتها أو تدميرها .

---

[1] ابراهيم ابو خزام . مصدر سبق ذكره ، ص247 .

[2] د. سوسن العساف . مصدر سبق ذكره ، ص91-94 .

ب. إنشاء قوات سريعة الحركة مزودة بأسلحة دقيقة يمكن أن تستخدم في حرب ذات نطاق ضيق .
ت. إنشاء هيكل قومي من التحالفات العسكرية .
ث. توفير ضمانات تكفل استخدام وسائل وإمكانات متاحة لدى برنامج التسليح الأمريكي .

2. واجهت هذه الإستراتيجية بعض الإخفاقات، منها:

أ. انتقادات منها ما هو أوربي لكون الإستراتيجية الأمريكية تستند إلى مفاهيم أمريكا وحدها من غير مراعاة وجهة النظر الأوربية، إذ لم تطور أي مفهوم أوربي للدفاع، كما لم يطور إحساس أوربي حقيقي بالمسؤولية، ويعزو (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأسبق هذا الوضع إلى أوربا نفسها ، التي شجعت الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ دور المهيمن لإخراجها من عزلتها وتأكيد التزامها بالدفاع عن أوربا[1].

ب. لم تمنع هذه الإستراتيجية من انتقال الاتحاد السوفيتي من الدفاع إلى الهجوم على مستوى النفوذ العالمي بعد هزيمة أمريكا في فيتنام سنة 1976، فقد واصل تقدمه في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا (فيتنام/كمبوديا/ لاوس)، زيادةً على احتلال أفغانستان سنة 1980 مع الخسارة التي منيت بها الولايات المتحدة الأمريكية في إيران سنة 1979 بتغيير نظام الحكم .

إلا أنه في أطار هذه الإستراتيجية التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية شهدت السياسة الدولية في مرحلة الحرب الباردة مرحلتين هما[2] .

(أولاً). مرحلة الانفراج الدولي (1963-1968) .

وهو الانفراج الذي ساد قطبي الثنائية الدولية، وكذلك محوري أوربا الشرقية والغربية، وقد أسهمت فيه المتغيرات الآتية:

---

(1) د. إبراهيم أبو خزام . المصدر السابق ، ص248 .

(2) د. خليل حسين . النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 220-222 .

(1). التطور المستمر للتكنولوجيا ولاسيما في مجال الأسلحة .

(2). الإستراتيجية النووية أظهرت جيلاً جديداً تمثل بالصواريخ النووية المتعددة الرؤوس العابرة للقارات، وهو الأمر الذي أدخل العامل الردعي لكلتا الكتلتين في مراحل جديدة، زيادةً على دخول الصين الشعبية نادي السلاح النووي، وهذا شكل خطراً إضافياً على الولايات المتحدة الأمريكية وسياسات الاتحاد السوفيتي، وهذا أوجب التفكير ملياً بسياسة الانفراج الدولي بين القطبين، لأن الأمر تعدى القطبين ليشمل (بكين) التي تميزت عن موسكو بما سمي بالمرحلة الماوية التي اتخذت شكلاً أكثر تصلباً في إدارة السياسات الدولية وما ينتج عنها من قضايا آنذاك .

(3). الإصرار على الانفكاك عن نظام القطبية، إذ تزايدت النزعات الاستقلالية عن القطبين ومنها:

(أ). انسحاب فرنسا من القيادة المشتركة لحلف الناتو سنة 1966

(ب). اتجاه رومانيا إلى الاستقلال في سياستها الخارجية عن سياسة موسكو وتأكيدها أن سياسات التحالف تعارِضُ مع روح العصر، وأنها لم تعد تتوافق مع مبادئ السيادة القومية للدولة .

(ج). انفتاح ألمانيا الغربية على الشرقية، بهدف انهيار المواجهة بين طرفي أوربا، إذ وجدت استجابة لافتة من الاتحاد السوفيتي .

ثانياً. مرحلة الوفاق الدولي (1969-1979) .

سادَ في هذه المرحلة اللجوء إلى التفاوض بشأن عدة ملفات، ومنها الملف النووي، عبر تقليص انتشار الأسلحة وإنتاجها أو الحد منها، وتجسدت في معاهدة 1972 بالتوصل إلى التوازن في المصالح على قاعدة الانتقال من توازن الرعب النووي إلى التوازن في الردع النووي، زيادةً على التخفيف من التوترات الإقليمية التي سادت سابقاً بين القطبين، وتعود أسباب الوفاق إلى جملة اعتبارات:

(1). اقتناع كلا القطبين بأن استمرار سياسة الردع بين الطرفين قد أدى إلى استمرار التوتر في عموم العالم

(2). الظهور العلني للتفكك والوحدة ضمن الكتلة الاشتراكية ولاسيما الخلاف السوفيتي- الصيني، فضلاً عن النزاعات الانتقالية في مجموعة دول أوربا الشرقية .

(3). التنامي الملحوظ لمحور دول عدم الانحياز وتوسع آفاقه في غير مكان في العالم، زيادةً على الانقسامات داخل الأحزاب الشيوعية المتعلقة بكثير من القضايا والملفات التي كانت تديرها موسكو مباشرةً .

(4). رغبة موسكو في الالتفات إلى التنمية في الداخل، وشعورها بضرورة الترتيبات الداخلية في الاتحاد السوفيتي لحسم القضايا الاقتصادية والإدارية[1] .

ثالثاً. أما المتغيرات التي ساعدت على الوفاق فهي:

(1). اقتناع الكتلتين بأن السباق النووي لم يعد يضيف جديداً إلى الشعور بالأمن والحماية، إذ إنه لا يمكن تصور هجوم نووي من غير الرد عليه بشكل أعنف ومن ثم عدم جدوى العملية والسياسية مع حجم الدمار والخسائر التي يمكن أن يحدثها، وأنه من الأفضل تقييد التوسع في إنتاج الأسلحة النووية، وهذا الذي أدى إلى سلسلة من المفاوضات بدأت سنة 1969 وانتهت في مرحلتها الأولى في أيار1972 في موسكو بتوقيع معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية .

(2). اجتماع (بودابست) في آذار1969 الذي أصدر بياناً لدول أوربا أشتمل على ثلاثة مقترحات لتقريب وجهات النظر والتعاون لحل الخلافات القائمة وهي تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول الأوربية دون استثناء، والاعتراف بالأمر الواقع، والسعي إلى حل المسألة الألمانية، والدعوة إلى عقد مؤتمر عام للأمن الأوربي وقد وجدت هذه الدعوة أصداءها الإيجابية في دول أروبا الغربية، وهذا أدى إلى انعقاد مؤتمر الأمن الأوربي في سنة 1972 بحضور أكثر من (30) دولة أوربية وبمشاركة

---

[1] للمزيد أنظر . د.إسماعيل صبري مقلد . الإستراتيجية والسياسة الدولية ، الطبعة الثانية ، الكويت ، 1985 .

كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، زيادةً على عقد لقاء بين الزعيمين الأمريكي (نيكسون) والسوفيتي (بريجنيف) في أيار 1972 لتأكيد مقررات المؤتمرات ودعم التوصيات .

(3).انهيار حلف المعاهدة المركزية (السنتو) (Central Treaty Organization) (CENTO) سنة 1979 بعد الثورة الإسلامية في إيران .

(4). تفكك حلف جنوب شرقي آسيا (السياتو) في 30 يونيو 1977 .

رابعاً. إستراتيجية الدفاع الإستراتيجي (حرب النجوم) (1980-1990) .

أطلق الرئيس رونالد ريغان على هذه الإستراتيجية في سنة 1983 عنوان "مبادرة الدفاع الإستراتيجي" التي عرفت بـ(حرب النجوم)، ففي خطابه أمام الكونغرس الأمريكي عدها الإستراتيجية الوحيدة التي يمكن أن تقوم على أنقاض معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية التي عدها بالية وغير فاعلة من وجهة النظر الأمريكية، كما أنه عد اتفاقية "سالت1" و"سالت2" رقابة مزعومة على الأسلحة[1].

وكانت هذه الإستراتيجية تهدف إلى سباق التسلح التقني* على مستوى الصواريخ المضادة للصواريخ، وهذا السباق يحتاج إلى بحوث وتجارب مرهقة جداً لموازنة الدولة، وقد اندفع الإتحاد السوفيتي أيضاً إلى هذا السباق في الوقت الذي لا تقارن فيه إمكاناته المالية والاقتصادية بما لدى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب نفوذها العالمي

---

[1] د. سوسن العساف . مصدر سبق ذكره ، ص96 .

* ظهر هذا المصطلح بسبب المنافسة بين بريطانيا وألمانيا بين 1900-1914، التي عدها بعضهم أحد أسباب الحرب العالمية الأولى، إن كلمة سباق المجازية مناسبة؛ لأن التقدم الذي يحرزه أحد المنافسين سيقابله تدفق يفوقه من الجانب الآخر، ويؤدي السعي إلى المحافظة على التوازن بين القوتين إلى اختلال التوازن وإلى اندلاع الحرب، وقد شهدت الحرب الباردة حالة مماثلة، كان كل طرف يحاول فيها تحقيق تفوق تقني في مجال الأسلحة، إن الحد من الأسلحة وتقييدها أسهل بكثير من الناحية العملية فيما يتعلق بكميات الأسلحة، في حين أن الاكتشافات الجديدة لا ينص عليها في الاتفاقيات، وقد وصفت "حرب النجوم" التي تبناها الرئيس (ريغان) بأنها تقدم لا يمكن للروس تجاوزه، للمزيد ينظر :
فرانك بيلي . معجم بلاكويل للعلوم السياسية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2004 ، ص39 .

من تراكم في الثروات والإمكانيات، وبهذا وقع الإتحاد السوفيتي تحت مطرقتين استنزافيتين الأولى حرب النجوم وتكاليفها الباهظة، والحرب في أفغانستان لتوسيع نفوذه العالمي[1] .

وكانت الإستراتيجية تسعى إلى نقل الصراع إلى الفضاء الخارجي واعتماد أساليب تقنية معقدة وأسلحة جديدة بإمكانها إبطال مفعول الهجوم النووي في الفضاء[2]، وتقوم هذه المنظومة الدفاعية الأمريكية بالتصدي للمقذوفات البالستية السوفيتية العابرة للقارات على أربع مراحل[3]:

الأولى. مرحلة الإطلاق: وهي كشف القوة المعادية عند انطلاقها مباشرة .

الثانية. مرحلة ما بعد الإطلاق: وتعني تحديد ممرات الهجوم المعادية للمقذوفات البالستية العابرة للقارات والمقذوفات البالستية المقذوفة من الغواصات .

الثالثة. المرحلة الوسطية: وفيها يستخدم بصورة سلبية الأشعة تحت الحمراء وتكون الحاجة واضحة في هذه المرحلة إلى الكشف الايجابي باستخدام الرادار أو الليورات لهذه الطبقة الدفاعية .

الرابعة. المرحلة النهائية: وهي دخول الرؤوس الحربية النووية إلى أعلى مجال حيوي حتى ضربها لأهداف برية .

إلا أن هذه المبادرة كان يمكن لها أن تنقل القطبين إلى مرحلة قاسية من مراحل سباق التسلح لكن الحماسة لها خَفَّت مع صعود الرئيس (غورباتشوف) إلى السلطة، وتهاوي الاتحاد السوفيتي بشكل سريع وهو أمر أحدث تبدلات جذرية في العلاقات الدولية وانعكس بالضرورة على المفاهيم الإستراتيجية .

---

[1] منير شفيق . مصدر سبق ذكره ، ص92

[2] د. ابراهيم أبو خزام . مصدر سبق ذكره ، ص249 .

[3] د. سوسن العساف . مصدر سبق ذكره ، ص97 .

المبحث الرابع
الأمن القومي الأمريكي بعد الحرب الباردة

كان انهيار جدار برلين بمنزلة إعلان انتهاء الحرب الباردة، وإيذانٍ بعصر جديدٍ في العلاقات الدولية، شهد وضعاً دولياً تميز بخصائص جعلت الأمن القومي للولايات المتحدة يعتمدً أساسيات غير تلك التي سادت في أثناء الحرب الباردة فأصبح من السعة والشمول والأهداف بحيث يرتبط بالأمن والسلم الدوليين .

المطلب الأول

خصائص الوضع الدولي بعد مرحلة الحرب الباردة

أولاً. لم تنتهِ الحرب الباردة في صورة نشوب حريق عسكري هائل، كما انتهت فيه معظم النزاعات التي سبقتها، فلم تشهد تلك المرحلة التوقيع على اتفاقية للسلام مثل ما حصل في مؤتمر (فينا وفرساي ويالطا)، بل إن النهاية جاءت على نحو مفاجئ بظهور مرحلة جديدة من النظام الدولي، الأمريكي في المقام الأول، والغربي في المقام الثاني، وصبغته الشرعية الدولية غطاءً لعملية إعادة صياغة المبادئ القديمة ولكنها بثوب وشكل جديدين[1] .

ثانياً. انتهى الردع النووي الذي أطلق عليه (توازن الرعب) فلم تعد روسيا الاتحادية تمتلك إمكانيات متكافئة أو رغبة باستخدام قدراتها النووية لتحقيق معادلة الردع في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا دفع إلى الدعوة إلى استبدال عقيدة الأمن القومي الأمريكي المبنية أصلاً على العداء للشيوعية، إذ لم يعد للاتحاد السوفيتي أو للشيوعية وجود يستوجب معارضتها، ففقدت سياسة الاحتواء بذلك مسوغاتها، كما أصبح من الواجب التخلي عن الردع والتعاون المتعدد الأطراف، سبيلاً وطريقاً

[1] د. ثامر كامل الخزرجي . مصدر سبق ذكره ، ص175 .

للاستباق الإستراتيجي، ويعلل أصحاب هذه الدعوات ذلك بأن إستراتيجية الردع قد فشلت أصلاً في تحقيق أهدافها، سواء في منع الخصم من القيام بعمل، أو فعل يضر بمصلحة الطرف الرادع على صعيد الواقع العملي، مثل أزمة كوبا سنة 1962 واحتلال العراق للكويت سنة 1990 وأحداث كوسوفو سنة 1999، وقد أكد (كولن باول) حينما كان رئيساً للأركان المشتركة وهو يضع خطة إستراتيجية دفاعية جديدة في أوائل سنة 1992 "أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى قوة كافية من أجل ردع أي متحدٍ لها، ولو مجرد التفكير بتحديه لنا على المسرح العالمي"، وأضاف "حتى لا يكون ثمة مستقبل لمن يخطر بباله أن يحاول تحدي قوات الولايات الأمريكية المسلحة فعلينا منع عودة أي منافس جديد للظهور، كما علينا إقناع الحلفاء والأعداء على حد سواء بأن عليهم ألا يحلموا بالاضطلاع بدور أكبر"[1] .

ثالثاً. تزايدت حدة التنافس الاقتصادي والتبادلات التجارية الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها منذ أيام الحرب الباردة، وهو ما قد يؤدي إلى تعقيد العلاقات المستقبلية، زيادةً على ما حققته بعض الدول الآسيوية من نمو اقتصادي هائل، مثل الصين والهند واندونيسيا وتايلاند، فقد حدثت تحولات في القوة الاقتصادية النسبية ومن الممكن أن تكون مصحوبة بانعكاسات مهمة في الجغرافية السياسية العسكرية[2].

رابعاً. أصبح الأمن القومي بعد الحرب الباردة يتناول كّل مقدرات ومقومات الصديق والعدو، وإقامة المقارنات لأفضليات الاستخدام لتتناسب مع إستراتيجية الدولة[3]، كما أن أولويات أنشطة الأمن العالمي قد تغيرت أيضاً، فأصبح التجسس العسكري التقليدي لا يمثل سوى 20% من تلك الأنشطة، بينما احتل التجسس الفني

---

[1] د. سوسن العساف . مصدر سبق ذكره ، ص142-146 .

[2] زلمي خليل زاد . مصدر سبق ذكره ، ص24 .

[3] مدين عبدو حميه . خصائص الاستخبارات والأمن القومي ، بيان للنشر والتوزيع والإعلام ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص11 .

والصناعي نسبة 50%، وهو الأكثر أهمية من هذه الأنشطة، في حين تقاسمت أنشطة التجسس التجاري والمالي والسياسي نسبة 30%[1] .

خامساً. واجه مبدأ السيادة بعد الحرب الباردة تحديات ذات طبيعة جديدة تختلف عما كانت عليه قبل الحرب وفي أثنائها، وهذا أعاده إلى مواجهة الطروحات المختلفة حول معنى السيادة، ومدى إمكانية الاستمرار في الدفاع عنها في عالم جديد، ومعطيات جديدة تمهد لتجاوز النظام (الوستفالي)، إذ ابتدأت الحدود تفقد سياسياً واقتصاديا، وألغيت الضوابط التي اعتمدت عليها الدولة ذات السيادة، لتحل مكانها تدريجياً حركة اندماجية تنطلق من مشاريع وظيفية محددة لتشمل كل المجالات الحياتية على مستوى العالم بأسره وهي:

1. العولمة الاقتصادية وتحرير الأسواق والنمو السريع للمبادلات الدولية، والثورة التقنية الجديدة في عالم الاتصال والمواصلات، وأثرها في حركة رؤوس الأموال والاستثمارات، وقد جاء كل ذلك موازياً لانهيار النظام الاشتراكي العالمي، وبروز قوى فاعلة جديدة، قوى عبر وطنية اقتصادية ومالية تتميز بجنوحها المكثف نحو التمركز من خلال قيام تحالفات عملاقة، واحتكارات رهيبة يواكبها في الوقت نفسه تعاظم دور النظام النقدي الدولي الخاص وأثره المريب في خلقه أسواقاً مالية لا حدود لها، ولا رقابة عليها، ومن غير أن يكون هناك معايير تحد من انفلاتها وبحثها فقط عن مضاعفة الأرقام ، أرقام الربح وتحقيق المردودية، بلا أي اعتبار لمصالح الدول الاقتصادية والاجتماعية[2] .
2. أن أهم القوى عبر الوطنية التي يعرفها العالم اليوم، بوصفها أشخاصاً في العلاقات الدولية هي المجموعات والشركات العابرة القارات، وقد تعاظمت أهمية هذه الظاهرة في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأصبح مركزها أساسياً في العلاقات المالية والاقتصادية الدولية، ولما كانت هذه الظاهرة مرتبطة بتطور الرأسمالية، فأنها تكشف عن الميل إلى التمركز واحتكار الإنتاج

---

(1) سعيد الجزائري . حرب المخابرات في العالم ، دار الجبل ، بيروت ، ص7 .

(2) د. ريمون حداد . مصدر سابق ، ص286 .

على المستوى الدولي، فقد غدت إستراتيجية هذه الشركات ونشاطاتها تتحدد على مستوى جميع القارات، متجاوزة كل الحدود السياسية، ويظهر جلياً أن أثرها في العلاقات الدولية يهدف إلى احتواء اقتصاد كل الدول من خلال دورها كأداة رئيسة في تحقيق عولمة الاقتصاد[1].

وبهذا الصدد فقد بعث السيد (وليام آز. جونسون) مدير مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة H.J. Heinz، مذكرة إلى الرئيس المنتخب للولايات المتحدة جورج دبليو بوش (الابن) بعنوان القيادة المطلوبة في عالم متغير تضمن مقطع منها "أن من يستعرض الرؤساء الذين قادوا أمريكا سيجد أن أكثرهم تأثيراً أولئك الذين امتلكوا رؤية واضحة المعالم، والقوة والمهارة في السيطرة على الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة، هذا بصرف النظر عن برامجهم السياسية أو فلسفتهم الاجتماعية، إن التطور المتسارع الذي نشهده، ونحن على أعتاب الألفية الجديدة يشير إلى أن العالم سيختلف كثيراً بعد أربع سنوات من الآن، ونتيجة لذلك، سيدي الرئيس، ستجد نفسك بحاجة إلى مراجعة إستراتيجيتك باستمرار في إحداث التغييرات المطلوبة والتفاعل معها في آن واحد، وبعض القادة أمثال (جورج واشنطن)، (بولك وثيودور روزفلت) وكذلك (رونالد ريغان)، انطلقوا وفي أذهانهم أهداف واضحة، وعزم لا يلين لتحقيق تلك الأهداف، في حين أن رؤساء آخرين أمثال (لنكولن) و (فرانكلين روزفلت) و (هاري ترومان) وجدوا أنفسهم في وسط أرق، لكنهم سرعان ما اتخذوا زمام المبادرة وسيطروا على الأحداث على الرغم من المعارضة واحتمالات الفشل، كلّ هؤلاء الرؤساء تكيفوا مع الظروف دون التخلي عن قناعتهم، إن تجارب رجال الأعمال والدروس التي تعلموها في إدارة مؤسساتهم جعلتهم متمرسين في "إدارة المتغيرات" أو بعبارة

[1] د. ريمون حداد . مصدر سابق ، ص347 .

أخرى الإدارة في ظل المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، والتكيف باستمرار مع المتغيرات من حين لآخر وأن يكون هذا التطور سريعاً وشاملاً"[1] .

سادساً. إن مظاهر التفوق الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبدءاً من العقد التاسع من القرن العشرين اتخذت أبعاداً اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية غيرت كثيراً من قواعد السلوك في التفاعلات السياسية الدولية، بما يخدم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ومعالمها التي لم تجد روادع جدية لفرض هيمنتها العالمية، حتى إن بعضهم ذهب إلى وصفها بأنها دولة توتاليتارية (شمولية) على الصعيد العالمي ما دامت تحتكر وحدها ثلاثة عناصر من القوة[2] .

1. احتكار القوة المسلحة بشقيها التقليدي والنووي، وعلى نحو تفوقت فيه على بقية دول العالم . وإلى الحد الذي لا توجد فيه قوة مناظرة لها قادرة على أن تحد من تفوقها العسكري المطعم بآخر ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات، وبعد التدخل العسكري الأمريكي ضد القوات العراقية وإخراجها من الكويت سنة 1991 ، انتهى الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة خمس قواعد عسكرية في الخليج العربي، في كل من (المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر ودولة الأمارات العربية المتحدة)، وعقب تدخلها العسكري في يوغسلافيا سنة 1999، انتهى الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة سبع قواعد عسكرية في (كوسوفا وألبانيا وبلغاريا ومقدونيا وهنغاريا والبوسنة وكرواتيا)، وعقب تدخلها العسكري في أفغانستان في سنة 2001، انتهى الأمر بإقامة الولايات المتحدة الأمريكية تسع قواعد عسكرية في (أفغانستان وباكستان وكازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وكيرغستان وجورجيا واليمن وجيبوتي)، أما بعد العمل العسكري ضد العراق سنة 2003، فقد انتهى الأمر

[1] جيمس ج. شيرو . رسائل مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي ، إرشادات حول الإدارة الناجحة يقدمها أبرز المدراء التنفيذيين في أمريكا ، تعريب أيمن الأرمنازي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص95-96.

[2] أ.د. عبد القادر فهمي . الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2008 ، ص131-ص132 .

بالولايات المتحدة الأمريكية إلى احتلاله، وبهذه الطريقة تنمو الإمبراطورية الأمريكية بإنشاء قواعد عسكرية في كل مكان، جاهزة لاستخدامها في القضاء على أي تهديد يستهدف الهيمنة الأمريكية، سواء أكان حقيقياً أم محتملاً، وبعد مرور ستة عقود على انتهاء الحرب العالمية الثانية، ما زالت هناك للولايات المتحدة قواعد كبيرة في كل من (ألمانيا واليابان)، وكذلك بعد مرور خمسة عقود على انتهاء الحرب الكورية، ما زالت عشرات الآلاف من القوات المسلحة الأمريكية ترابط في كوريا الجنوبية، لقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) في شباط 2002، أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل لها مصلحة مستمرة ووجود مستمر في آسيا الوسطى من نوع لم نكن نحلم به سابقاً، وفي وقت لاحق من تلك السنة أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية، أن العسكريين الأمريكيين ينتشرون حالياً في مواقع تفوق ما انتشرت فيه عبر التأريخ، وأن الإعلانات الصادرة بدءاً من أوائل التسعينيات، في القرن العشرين، التي صادف صدورها الموت المحوري للاتحاد السوفيتي، مهللة برغبة واشنطن ووسائلها ونيتها في السيطرة على العالم، في حين أنها تؤكد للعالم المقاصد النبيلة لهذه الحملة، وأن هذه الإعلانات كانت تصدر بانتظام، في أوراق سياسية منبثقة من البيت الأبيض والبنتاغون، ومن اللجان التي عينتها الحكومة، ومجالس الفكر المرتبطة ارتباطا وثيقاً بالمؤسسة الأمنية القومية[1].

2. احتكار القوة الاقتصادية وقد أصبح هذا الاحتكار خاصاً بها وحدها ما دامت العقيدة الاقتصادية الوحيدة المعترف بها والمطبقة في كل مكان هي الرأسمالية الليبرالية ذات التبادل الحر من خلال (الصندوق الدولي) و (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) و (منظمة التجارة العالمية) (الكَات)[2] و (الشركات المتعددة

[1] وليام بلوم . قتل الأمل ، تدخلات العسكريين الأمريكيين ووكالة الاستخبارات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية ، نقله إلى العربية – د. أسعد ألياس ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص2730-274 .

[2] اللواء الدكتور محمد حافظ الرهوان . التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب ، هلا للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006 ، ص226 .

الجنسية) وبذلك تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي يشعر بآثارها مجمل الكوكب الأرضي .

3. قوة الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل أيضاً في احتكارها لوسائل الاتصال الجماهيري المعدة لصياغة نمط الحياة وقواعد السلوك بما ينسجم مع النموذج الأمريكي .

المطلب الثاني

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد الحرب الباردة (1994-2002)

1. صدرت وثيقة الأمن القومي لسنة 1994 بعنوان إستراتيجية الأمن القومي للعمل والأتساع، وقامت على ثلاثة أسس خلافاً لسياسة الاحتواء والردع آبان الحرب الباردة[1]:

    أ. المحافظة على السيطرة العسكرية العالمية .

    ب. تحقيق ازدهار اقتصادي متواصل .

    ت. تعزيز الديمقراطية .

2. ولعل النقد الذي يوجه لهذه الإستراتيجية على الرغم من صدورها أن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، قد عانت في مرحلة ولايتي بيل كلنتون (1992-2000) أزمة حقيقية تتلخص في عدم بلورة رؤية إستراتيجية متماسكة واضحة المعالم للنظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ففي اللحظة التاريخية التي شهدت تعاظم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الفعل، تضاءلت قدرتها على تكوين رؤية إستراتيجية للفعل المطلوب، ولذلك اتسمت تلك المرحلة بعدم وضوح توجه إستراتيجي محدد لإدارة العلاقات الدولية بتفاعلاتها كافة، ولاسيما جوانب الصراع فيها، إذ كانت تدير الأزمات والتوترات الدولية من موقع رد الفعل، من غير سَعيٍ إلى امتلاك زمام المبادرة الإستراتيجية، بل عملت على خلفية الأفكار الإستراتيجية للاحتواء المزدوج،

[1] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام . مصدر سبق ذكره ، ص96-99 .

في منطقتي الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، فضلاً عن التعامل مع العقوبات في أكثر القضايا تجسيداً لحدة هذه الأزمة[1]، وقد كشف تقرير لوكالة الأسوشيتد برس نشرته (الواشنطن بوست) في 28 شباط 1994، أن (أنتوني ليك) مستشار الأمن القومي للرئيس (كلينتون) قد وضع خطة "للاحتواء المزدوج" للعراق وإيران، اللتين وصفهما (ليك) بالدول "الخارجة على القانون"[2]، وفي 19 شباط 1998، وقع مجموعة من المحافظين الجدد ومنهم (دونالد رمسفيلد) "الذي أصبح فيما بعد وزيراً للدفاع" و (بول وولفوفتز) "الذي أصبح فيما بعد نائب وزير الدفاع في حكومة الرئيس (بوش)" وغيرهم، على رسالة يحضون فيها الرئيس (بل كلينتون) على شن هجوم عسكري يشمل ضربات شاملة بالقنابل بهدف تغيير النظام في العراق[3]، فقوُم الوضع العام تحت إدارة الرئيس (بيل كلينتون) بأنه مال إلى الفوضى أكثر منه إلى النظام، ليصل الأمر في الحملة الانتخابية الرئاسية سنة (2000) بأن يصرح الرئيس (جورج دبليو بوش)، بأن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس (بيل كلنتون)، أصبحت موضع سخرية للعالم، فبعد خمس سنوات من انهيار الإتحاد السوفيتي بدأت تتعالى أصوات وبيانات مشتركة من الصين وفرنسا وروسيا الاتحادية وبلدان أخرى تطالب بأن يكون النظام الدولي متعدد القطبية[4].

---

[1] د. خليل حسين . مصدر سبق ذكره ، ص529-530 .

[2] مايكل كولينز باير . كهنة الحرب الكبار ، مكتبة العبيكان ، ترجمة عبد اللطيف أبو البصل ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص161.

[3] مايكل كولينز باير . مصدر سبق ذكره ، ص213 .

[4] منير شفيق . مصدر سبق ذكره ، ص94 .

المبحث الخامس
الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث سبتمبر (أيلول) 2001

المطلب الأول
تأثير أحداث سبتمبر (أيلول) 2001 في الفكر الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية

أدت أحداث أيلول إلى إحياء مفهوم الدفاع الوقائي الذي تعود جذوره العميقة إلى أصل الفكر الإستراتيجي* الأمريكي، فالدفاع الوقائي هو على غرار الطب الوقائي يسعى إلى إجهاض التطورات المنذرة بالخطر قبل أن يحتاج الأمر إلى علاجات حاسمة، فهو يُعنى في وقت واحد بالأخطار الجسيمة التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي، والفرص العظيمة المتاحة للحفاظ عليه، إلا أن الاحتواء والردع كانا قد حلا محل الوقاية بوصفهما الأولوية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يكن هناك خيار آخر طوال سنوات الحرب الباردة، عندما كان الاتحاد السوفيتي يشكل تهديداً لوجود الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مع انتهاء الحرب الباردة أصبح من الضروري إعادة التفكير فيما يتعرض له الأمن القومي الأمريكي من مخاطر**، ويمكن تصنيف هذه المخاطر من الناحية الفكرية إلى

---

* الفكر الإستراتيجي . هو أسلوب يتمكن من خلاله صناع القرار من توجيه وإدارة دفة الحكم والانتقال بهما من مجرد العمليات اليومية ومواجهة الأزمات وصولاً إلى رؤية مختلفة للعوامل الديناميكية الداخلية والخارجية القادرة على تحقيق التغيير في البيئة المحيطة بهم وبما يحقق في النهاية توجيهاً فعالاً بصورة أفضل لدولتهم ، بحيث يكون المنظور الجديد متوجهاً أساساً إلى المستقبل مع عدم إهمال الماضي، للمزيد ينظر:
أ.م.د. وائل محمد إسماعيل . التخطيط العلمي لصنع المستقبل ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ،العدد 47 ، 2011 ، ص92 .

** المخاطر: الوضع الذي تكون فيه الاحتمالات موضوعية وتم التوصل إليها من خلال قواعد واضحة مثل المراهنة على نتيجة ما بمجرد إلقاء النرد ، للمزيد ينظر: ملحق اتجاهات نظرية. السياسة الدولية ،الأهرام ، القاهرة، العدد 185 ، المجلد 46 ، 2011 ، ص9 .

ثلاثة مستويات نزولاً من أشدها خطراً إلى أقلها خطراً، فعلى رأس التصنيف تبرز "القائمة أ" وتشمل المخاطر التي تهدد وجود الولايات المتحدة الأمريكية، من النوع والنطاق الذي مثله الاتحاد السوفيتي في مرحلة الحرب الباردة، ولكن هذه القائمة خالية اليوم ، فليست هناك تهديدات عسكرية داهمة يتعرض لها وجود الولايات المتحدة الأمريكية ذاته، ثم تليها القائمة "ب" التي تشمل التهديدات على المصالح الأمريكية، لكنهما لا تمثلان خطراً على وجود الولايات المتحدة الأمريكية، أو طريقة الحياة الأمريكية كما في الخليج العربي وشبه الجزيرة الكورية، أما القائمة "ج" فهي الأحداث المهمة التي توثر في أمن المصالح الأمريكية وتهددها تهديداً مباشراً، وخلو القائمة "أ" يحدث شيئاً من الارتباك لدى الأمريكيين الذين تحولوا من دحر العدوان إلى ردع العدوان بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن التحولات السياسية والاقتصادية الجارية الآن في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي (السابق) هي تحولات لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والمدى، فهذا التوزيع الجديد الشامل للقوة السياسية والاقتصادية يمتد عبر أوراسيا ويشمل الظهور التدريجي للصين بوصفها قوة عالمية، وفي الوقت ذاته فأن الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية جعلت الردع أمراً خطراً وضرورياً في وقت واحد إذ لم يتخلص منها كلياً، فضلاً عن عدم السعي إلى منع تطويرها وهي الآن تهدد بالوقوع في أيدي دول أو جماعات غير مستقرة، أو في أيدي الإرهابيين، ومن ثم إذا كان من الصعب العثور على تهديدات من النوع التقليدي فأن الخطر على أمن الولايات المتحدة الأمريكية قائم، وليس من الصعب العثور عليه[1] .

ففي مدة خلو القائمة "أ" من المخاطر ينبغي تحسين وضع الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجي، والأمر يتطلب الرؤية المستقبلية والنظرة المسبقة من أجل التحرك الإستراتيجي عندما لا تكون الأحداث والأخطار الداهمة، والإستراتيجية الوقائية هي إستراتيجية دفاعية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، إذ تركز هذه الإستراتيجية على الأخطار من طراز مخاطر القائمة "أ" التي تهدد الوجود الأمريكي في القرن، وهذه المخاطر هي ليست تهديدات ينبغي دحرها أو ردعها، وإنما هي مخاطر يمكن منعها والوقاية منها، والدفاع الوقائي بوصفه دليلاً هادياً لإستراتيجية الأمن القومي يختلف

---

[1] أ.د. عبد القادر محمد فهمي . المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، مصدر سابق ، من ص327 وما بعدها .

عن الردع اختلافا جوهرياً: فهو إستراتيجية سياسية عسكرية عريقة، ومن ثم تعتمد على كل أدوات السياسة الخارجية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية للتعامل مع التهديدات المحتملة وانتشار الأسلحة النووية والإرهاب[1]، كما أن الوضع الأمني سيكون مثمراً إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي ، بتحسين القدرات الإستخبارية القومية، وينبغي أن تركز التحسينات على تطوير الوسائل التكنولوجية المستخدمة في أعمال المراقبة والكشف السريع عن النشاطات المشبوهة، وعلى الاستعمال الأوسع والأكثر فعالية للعناصر البشرية*، من أجل اختراق الحكومات الأجنبية المعادية والمنظمات الإرهابية وعلى النشاطات السرية الهجومية المهمة لإحباط المخططات التي تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية، وإنهائها في مرحلة مبكرة، وكل دولار ينفقُ على الاستخبارات النشطة الوقائية يساوي على الأرجح أكثر من عشرة دولارات تنفقُ في حماية أمن الأهداف التي يحتمل أن يستهدفها الإرهابيون[2]

---

(1) اشتون ب.كارتر . ويليام ج.بيري ، مصدر سبق ذكره ، ص17-25 .

* يشهد القرن الحادي والعشرين نوعاً جديداً من التجسس، تمتزج فيه عبقرية العلماء من خلال ما يقدمونه من تقنيات متطورة بعبقرية جواسيس القرن، بما يتمتعون به من قدرة على الاختراق، واحترافية في التخفي، والأخطر تواجدهم في مواقع شديدة الحساسية، تجعلهم يحصلون على المعلومات والأسرار المحمية التي تضرب الأمن القومي في الصميم، للمزيد ينظر:

مجدي كامل . حرب جواسيس القرن الـ21 ، دار الكتاب العربي ، دمشق-القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص6 وما بعدها .

(2) وبنغينو بريجنسكي . الاختيار ، مصدر سبق ذكره ، ص34 .

<u>المطلب الثاني</u>

إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث سبتمبر (أيلول) 2001

أولاً. <u>إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية (2002-2006)</u> .

1. في 20 أيلول 2002 أعلنت السيدة (كونداليزا رايس) مستشار مجلس الأمن القومي الأمريكي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية (العقيدة الجديدة للحرب الوقائية)، التي كان أحد أهم أهدافها الرئيسية هو ما قالته "لا نستطيع أن نسمح لأعدائنا بتوجيه الضربة الأولى"، وقد بدت هذه العقيدة أنها جديدة، ولكنها كانت غائرة الجذور، وجاءت عقب أحداث أيلول ، وقد أشير إليها بشكل عام في عدد من خطب الرئيس ، ومنها في (ويست بوينت) في ربيع 2002 حين حذر الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) قائلاً: "يجب نقل المعركة إلى العدو وأن نحبط خططه ونواجه أدهى التهديدات قبل ظهورها" ويعود المنطق الأساس لهذه الإستراتيجية إلى تقرير عن (إعادة بناء دفاع الولايات المتحدة الأمريكية)، أعدته مجموعة (المشروع من أجل قرن أمريكي جديد)، وهي مجموعة غير رسمية عقدت ملتقاها في أواخر التسعينيات، وضمت وليام كريستول، وروبر كاغان، وجون بولتون، وآخرين، وكثير من هؤلاء أصبحوا أعضاء أو مستشارين في إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش الابن)، فبنيت الإستراتيجية على ملامح خمسة، هي مبادئ الحزب الجمهوري في السياسة الخارجية[1]:

أ. التسليم بقوة الولايات المتحدة الأمريكية العاتية الوحيدة على المسرح الدولي، التي ستحقق مصالحها القومية، والتي تعطيها حق التصرف إزاء الأخطار الجسيمة، وهو السلوك المتفرد أو شبه المتفرد، الذي يصدر دوماً عن منطق الرؤية الوحيدة التي تفرض قوانينها الخاصة .

ب. بناء التحالفات وتشييد الائتلافات والشراكات بما يخدم المبدأ الأول .

---

[1] بنجامين ر.باربر . إمبراطورية الخوف ، الحرب والإرهاب والديمقراطية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2005 ، ص79-83 .

ت. عَدّ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي عدها الجمهوريون مجرد وسائل للوصول إلى الأهداف من غير أن تكون هي هدفاً بحد ذاتها، وقد نظر الرئيس بوش الابن إلى معاهدة (ستارت2) على أنها لا تحقق الأهداف الأمريكية، وأنها لا تواكب التطور، وبهذا الصدد يقول (جون بولتون) سفير الولايات المتحدة الأمريكية السابق في الأمم المتحدة "يجب على الدبلوماسية الأكثر فعالية أن تتجنب بشكل خاص ترك توجيه كل جهودنا أو معظمها عبر نظام الأمم المتحدة، إن استقلالنا يعني بمقتضى التعريف، أن علينا التقرير بأنفسنا، أين وكيف ومتى نحمي مصالحنا، حتى إذا كان الميل المتنامي للاتحاد الأوربي والآخرين للعمل عبر الأمم المتحدة، ويمكن أن تكون منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أدوات مفيدة في سياستنا الخارجية، لكنها لا يمكن أن تكون الأدوات الوحيدة، أو حتى المفضلة، فهي ليست سوى خيارات بين العديد من الخيارات الأخرى، ويجب أن تحسب تكاليف أي لجوء إليها، فضلاً عن الفوائد المحتملة لاستخدامها، بمقابل العمل الأمريكي الأحادي (غرينادا / بنما)، والتحالفات الثنائية (الولايات المتحدة الأمريكية / اليابان)، والتحالفات الدفاعية المتعددة الأطراف (حلف شمال الأطلسي)، وإن الائتلافات العسكرية الخاصة (حرب الخليج الأولى والثانية)، والمنظمات الإقليمية (منظمة الدول الأمريكية)، وائتلافات الراغبين في تطبيق المعاهدات (مبادرة أمن الانتشار)، كلها بدائل مشروعة، وقد تكون فعالة، ففي سَوق حل المشاكل الدولية ، ثمة منافسة كبيرة للأمم المتحدة، كما يجب أن تكون، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تختار الأدوات التي تخدم مصالحها على النحو الأفضل، وألا نفترض أن تلك المصالح متماثلة دائماً مع مصالح الاتحاد الأوربي أو أية كتلة أخرى"[1] .

ث. المبدأ الرابع الذي يتعلق بالدعم المطلق لأمن الدولة الإسرائيلية، وهو المبدأ الذي توارثه الرؤساء ورسخته اللوبيات المتغلغلة في عمق الإدارة والمفاصل السياسية والإستراتيجية الأمريكية .

[1] جون بولتون . الاستسلام ليس خيارنا ، دفاعاً عن أمريكا في الأمم المتحدة والعالم أجمع ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2008 ، ص542-543 .

ج. أن العالم لا يزال يحوي كثيراً من عناصر الشر، ممثلة في الناس الذين مـا زالـوا يبغـضون أمريكـا والأفكار التي تجسدها[1] .

2. صدرت الوثيقة الرسمية لإستراتيجية الأمن القومي برسالة من الرئيس (بوش الابن) وضـعت نقاطهـا بكلمات قليلة دقيقة يخلص فيها إلى القول، "إن الظـروف تبـدلت تبـدلاً جوهريـاً "كـان الأعـداء في الماضي يحتاجون إلى جيـوش جـرارة، وإمكانيـات صـناعية هائلـة كي يعرضـوا أمريكـا للخطـر، والآن تستطيع شبكات مبهمة من الأفراد أن تجلب إلى شواطئنا فوضى ومعاناة عظيمتين بتكلفة تقل عـن كلفة شراء دبابة واحدة، الإرهابيون منظمون لاختراق مجتمعات مفتوحـة، وتحويـل التكنولوجيـات الحديثة ضدنا" .

3. الإستراتيجية تعبر عن تغيرات جوهرية عن مرحلـة الحـرب البـاردة وتعتمـد العمـل عـلى النحـو الآتي لمواجهة التحديات:

أ. العمل ضد هذه التهديدات الناشئة قبل أن يكتمل تكوينها، وهذه وصفة للوصول إلى الحـرب الوقائية .

ب. الولايات المتحدة الأمريكية مهددة الآن بدول خائبة أكثر مما هي مهددة بدول غازية .

ت. "أن الولايات المتحدة الأمريكية مهـددة بتكنولوجيـا كارثيـة أكـثر مـما هـي مهـددة بأسـاطيل وجيوش "تتطلب تكتيكات متغيرة" وبقدرٍ ما يكبر التهديد يكبر خطـر الجمـود، ويـزداد الأمـر إقناعاً لاتخاذ إجراء استباقي للـدفاع ولـو بقـي الـشك محيطـاً بزمـان هجـوم العـدو ومكانـه، ولإحباط أعمال عدائية يأتي بها الخصوم أو منعها، وستتصرف الولايات المتحدة الأمريكية عـلى نحو استباقي إذا لزم الأمر".

ج. أن منطق الوثيقة يفترض بشكل صائب تماماً هيمنة "الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي تمتلـك قوة ونفوذاً غير مسبوقين ومنقطعي النظير في العالم، وأهـم مـن ذلـك أنـه تفـترض أن الهيمنـة الأمريكية هي الحق الوراثي، وأن السلام يـستوجب الحفـاظ عليهـا "وسـتكون قواتنـا قويـة بمـا يكفي لثني خصوم محتملين عن السعي لحشد عسكري أملاً بالتفوق على قوة الولايات المتحدة الأمريكية أو التساوي معها، يجب أن

[1] لهيب عبد الخالق . المصدر السابق ، ص109-110 .

تبنى دفاعاتنا ونصونها بما لا يدانيها تحدٍّ، ولكن باسم غايات حميدة ستنشر القوة الأمريكية فقط لتشجيع "مجتمعات حرة ومنفتحة"، لا لتوخي "المنفعة الأحادية"، في مدلول النزعة الاستثنائية يوضح هذا "الاتحاد النادر بين قيمنا ومصالحنا"، حدود نزعة دولية أمريكية متميزة" .

ح. الصيغة السرية الكاملة للعقيدة "تذهب إلى أبعد من ذلك" و "تنفتح على (50) سنة من جهود الولايات المتحدة الأمريكية المضادة لانتشار أسلحة الدمار الشامل، بإجازة ضربات استباقية ضد دول وجماعات إرهابية توشك أن تحصل على أسلحة الدمار الشامل، أو الصواريخ البعيدة المدى والقادرة على إيصالها"، والغرض هو تدمير أجزاء قبل تجميعها، وذكر أن ملحقاً بالوثيقة سرياً للغاية يُسمي إيران وسوريا وكوريا الشمالية وليبيا وكذلك العراق الدول التي ستكون البؤرة المركزية لهذه المقاربة الجديدة ، ويتعهد بـ"وقف انتقال مكونات الأسلحة إلى داخل حدودها أو إلى خارجها" .

خ. لكي تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على بقائها تجب إعادة النظر في المفاهيم الأمريكية القديمة المعنية بـ"مراعاة الأصول المتعارفة"، يجب أن تطور أجهزة فعالة للتجسس ومكافحة التجسس، وأن نتعلم تدمير أعدائنا وتقويضهم بطرائق أكثر ذكاء وتطوراً وفعالية من الطرق المستخدمة ضدنا، وقد يغدو ضرورياً أن يصبح الشعب الأمريكي مطلعاً على هذه الفلسفة المقيتة في جوهرها، وأن يفهمها ويدعمها .

د. زيادةً على هدف مكافحة الإرهاب كانت للإستراتيجية أهداف أخرى مثل: احتلال العراق بوصفها أضعف حلقة في محور الشر (الدول المارقة)، فضلاً عن أن احتلاله والسيطرة عليه يحققان السيطرة للولايات المتحدة الأمريكية على أهم منابع النفط في الشرق الأوسط، التي تنتج أكثر من نصف إنتاج العالم، وتملك نحو 61% من احتياطاته، وكان احتلال العراق بداية لتحقيق هدف إستراتيجي يتمثل في استكمال السيطرة على قوس النفط الكبير الذي يبدأ طرفه الشمالي في آسيا الوسطى وبحر قزوين ليمتد طرفه الجنوبي إلى الخليج العربي، الأغنى والأهم ولاسيما بعد أن فتحت الحرب على (طالبان) في أفغانستان المجال للسيطرة على الطرف الشمالي لقوس

النفط الكبير وتحقيق ذلك الهدف يمنح الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة الكاملة للسيطرة على أهم مصادر الإمدادات النفطية في العالم، كما أن الهدف الآخر يتمثل بتنامي الضغوط الدولية بشأن إقليم (دارفور) في غربي السودان، وهو ما يمثل جزءاً مهماً في الإستراتيجية الأمريكية لفصل السودان عن المحيط العربي، وبذلك يتحول السودان إلى ساحة نموذجية للنشاطات الاستخبارية الأمريكية، ليتكامل مع النفوذ الأمريكي، في كل من أثيوبيا وأوغندا وكينيا والكونغو الديمقراطية، وهو ما يضعف موقف مصر ويعزلها عن عمقها السوداني والأفريقي[1].

ذ. تضمن الفصل المخصص للأدوات سِتّ فقرات للقوة العسكرية، وأربع فقرات للاستخبارات، وواحدة للدبلوماسية[2]، فقد استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية هجمات أيلول لتحقق نجاحات رائعة في جهودها لمكافحة الإرهاب من خلال الأسباب الإستراتيجية الآتية[3]:

(أولاً). أن القاعدة فقدت الملاذ الآمن في أفغانستان فقد تحققت الفرصة للوصول إلى الأشخاص والمستندات التي مكنت لاحقاً من كشف خططها ونواياها في المستقبل وسرعان ما أصبحت مفاتيح النجاح لجميع البيانات ودمجها وتحليلها بسرعة واستخدامها لتوجيه العمليات ضد تنظيم القاعدة .

(ثانياً). اتخاذ الرئيس الباكستاني برويز مشرف قرار المشاركة في قتال القاعدة وحرمانها من الملاذ الآمن واعتقال المئات من أفرادها .

(ثالثاً). اتخاذ القيادة في المملكة العربية السعودية في أعقاب تفجيرات الرياض في أيار 2003 القرار بملاحقة وقتل العديد من قادة خلايا تنظيم القاعدة الكبار المعروفين في المملكة، والمئات من أفرادها وصادرت آلاف الكيلوغرامات من المتفجرات، كما كافحت الموارد المالية المتاحة لنشاطات تنظيم القاعدة، ومن الجدير ذكره أن الـ(C.I.A) كانت قد أعدت إستراتيجية ونقحتها قبل عدة أشهر من وقوع هجمات أيلول للقضاء على تنظيم

---

[1] د. خليل حسين . مصدر سبق ذكره ، ص533-534 .

[2] تيري ل. ديبل . مصدر سبق ذكره ، ص640.

[3] جورج تينت . في قلب العاصفة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2007 ، ص245-246 و ص394-395.

القاعدة وطالبان بعد أن يُجري تنسيق مع فصائل المعارضة لطالبـان في أفغانـستان، ويـستعان بالقوات الخاصة وسلاح الجو الأمريكي الهائل .

(رابعاً). بصدد العـراق يقـول جـورج تنيـت مـدير الــ(C.I.A) أن الــ(C.I.A) قـد توصـلت إلى استنتاج من خلال تجربتها المؤلمة في أواسط التسعينيات (1990) إذ ظهـرت صـعوبة إيجاد قائد عسكري سني لديه الأتباع والمقدرة على تولي التغيير في العراق، ذلـك أن رئيس النظام الشمولي السابق كان يقوم باستبدال الضباط الكبار بانتظام أو قـتلهم، وهذا ولد صعوبة للوصول إلى الشبكات الصحيحة من غير التعرض للخطر، وقد أدى اجتماع قسوته وأخطائنا إلى مقتل عشرات من العـراقيين الـذين اسـتخدمناهم، وقـد توصلنا إلى أن الإطاحة بالنظام تتم فقط عن طريق التوفيـق بـين كـل عنـاصر القـوة الأمريكية لتحقيق تلك الغاية مما جعل الأمر يبدو وكأن الحرب محتومـة والحقيقـة أننا كنا ننقل الواقع انطلاقا من تجربتنا التاريخية

ر. ولعل النقد الذي يوجه إلى هذه الإستراتيجية هو أن الخلل الأساس في آيدولوجياتها كونها راحت توجه الـضربة إلى جبهـات ثانويـة، وتركـت القـوى المنافـسة العـسكرية والاقتـصادية والعلميـة الرئيسة تستعيد أنفاسها وقوتها بلا ضغوط، وبهذا أتاحت الفرصة أولاً للرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) أن يعيد بناء الدولة الروسية القوية، وكذلك الجيش والأجهزة الأمنية، ويطـور الاقتـصاد وينعشه لتحافظ روسيا على مكانتها الدولية، كما أتاحت الفرصة ثانيـاً للـصين لتطـوير قـدراتها النووية والصاروخية والتقنية والاقتصادية حتى أصبحت الآن دولة منافسة في أكثر مـن مجـال، وكذلك أتيح للهند أن تتطور نووياً وصاروخياً واقتـصاديا، أمـا أوربـا فعـززت وحـدتها وقـدرتها الاقتصادية، حتى أصبح اليورو منافساً عالمياً حقيقياً للدولار[1] .

ثانياً. <u>إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي (2006-2010)</u>[2]:

1. جاء في نسخة سنة 2006 لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي هي تحـديث لإسـتراتيجية (2002)، أن نشر الديمقراطية هو الدواء الشافي على المدى البعيد

---

[1] منير شفيق . مصدر سبق ذكره ، ص95 .

[2] تيري ل.ديبل . مصدر سبق ذكره ، ص631-647 .

لكل المشكلات التي تواجهها أمريكا، أبتداءاً من الإرهـاب حتـى الـصراعات الإقليميـة ومـروراً بـالفقر وحتى الجوانب السلبية للعولمة، كما تبنـت سياسـةً جديـدة تـدعو إلى ضرورة مـساعدة الـدول التـي تحررت مؤخراً في بناء الديمقراطيات الفاعلة بعد ما انهارت النظم الاستبدادية، غير أنـه عـلى الـصعيد العملي، عملت الإدارة على إرخاء ظلال على دعمها للديمقراطية ووضعت سياساتها على وفق مقاسات أهمية كل دولة في الحرب على الإرهاب، وأهميته للمصالح الأمريكيـة الأخـرى، ولتـصور هـذه الإدارة لنوع الحكومة التي يمكن أن تأتي بعد زعزعة أمريكا لحكومة استبدادية قائمة، وهذا الموقف نابع مـن الاكتشاف الوارد ذكره في إستراتيجية سنة 2006، أن الحرية لا يمكن فرضها، بل يجب أن تكون بمحـض الاختيار، وكذلك تحذيرها من أن الإدارة سوف توازن نشر الحرية مع مصالح أخرى هي أيـضاً مـصالح حيوية للأمن ولرفاهية الشعب الأمريكي .

2. تكرار الحديث فيها عن توازن للقوى ليكون إلى جانب الحرية ، إلا أنها كانت تفترض أن القوى الأخرى لن توازن قوتها مع قوة الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن توزيع القوة العالمية الذي كانت تفـضله الإستراتيجية، هو ما اعتقدت الإدارة إمكان محافظتها على الهرمية في القوة، ولتكون الولايات المتحـدة الأمريكية في القمة، وقد أشار الرئيس (بوش) سنة 2006، إلى أنه يجـب علينـا أن نحـافظ عـلى قوتنـا القومية ونسعى إلى توسيعها .

3. خلافاً للإستراتيجيات السابقة فأنها تذكر أهدافاً لتحقيق المصالح، وأن الأمن هو المصلحة القومية التي تعلو في أهميتها كل المصالح الأخرى، ولاسيما الأمـن الـداخلي، ففـي وثيقـة الـرئيس (بـوش) الخاصـة بإستراتيجية 2006، أكد أن التزامنا الأكثر قدسية هو أن نحمي أمـن الـشعب الأمـريكي، أمـا بخـصوص التهديـدات المحدقـة بـالوطن، فقـال: "إن أشـد خطـر يواجـه أمتنـا يكمـن عنـد مفـترق الطـرق بـين الراديكالية والتكنولوجيا، والراديكالية بطبيعة الحال تعني الإرهابيين الذين لهم امتداد عالمي، وكذلك الدول المارقة، أما التكنولوجيا فيقصد بها (أسلحة الدمار الشامل) وتعد هـذه المـصلحة الأولى لـلإدارة الأمريكية، والمصلحة الثانية: هي

إبراز القيم ونشرها وأن يكون العالم مملوءاً بدول قائمة على القيم الأمريكية التي تهددها دول مارقة غير ديمقراطية، كانت أرضاً خصبة للإرهاب الذي هدد الأمن القومي الأمريكي، فضلاً عن الصراعات الإقليمية التي تعرض الأمن والازدهار إلى الخطر، أما المصلحة الثالثة: فهي تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي في العالم المتقدم والعالم النامي، وإن التهديدات تؤخر النمو في البلدان الصناعية، وهي أيضاً وراء عجز العالم الثالث عن تبني النظام الاقتصادي الوحيد الأكثر فاعلية، الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية على أنه نموذج لرأسمالية السوق غير التقليدية .

4. تتحدث الإستراتيجية عن ثالوث جديد مؤلف من منظومات خاصة بالضربات النووية والتقليدية، ودفاعات سلبية وإيجابية منها (الدفاعات الصاروخية)، والبنية التحتية السريعة الاستجابة، تساندها منظومات معززة للقيادة والتحكم والتخطيط والاستخبارات، كما أكد أهمية إستراتيجيةٍ جازمة لفن إدارة العمل الاستباقي لتحقيق الأهداف :

أ. الهدف الأول: منع الهجوم بأسلحة الدمار الشامل .

ب. الهدف الثاني: نشر الديمقراطية بتمكين أتباع الإسلام المؤمنين من شجب أيديولوجيات الإرهابيين، من أجل ذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بحاجة إلى دخول معركة الأفكار مستخدمة دبلوماسية الرأي العام في سبيل مواجهة سريعة للدعاية المعادية، والتحدث بوضوح عن الموقف الأمريكي وتسهيل الحوار مع زعماء المسلمين .

ت. الهدف الثالث: تشجيع إقامة مجتمعات حرة ومنفتحة في كل قارة .

ث. الهدف الرابع: الإبقاء على علاقة بالقوى الكبرى في العالم الصديقة منها والمعادية .

ج. الهدف الخامس: تعزيز النمو الاقتصادي والحرية، وهو هدف يخدم بشكل رئيس المصلحة الأمريكية الخاصة بالازدهار ، لكنه كان يهدف أيضاً إلى التخفيف من اليأس المؤدي إلى الإرهاب، والإستراتيجية تأمل وتشجع وتعزز

الازدهار عن طريق عدد من الاتفاقيات العالمية والثنائية بخصوص التجارة الحرة والإصلاحات المحلية لحرية الأسواق .

ح. الهدف السادس: نزع فتيل الصراعات الإقليمية، وهذا الهدف يدعم المصلحة الأمريكية في الأمن، فالصراع قد يؤدي إلى نشوء مناطق لا يحكمها أحد قد تصبح ملاذاً آمناً للإرهابيين، وأيضاً يدعَمُ مصلحتها في إبراز القيم، وفي الأقل تفادي حصول كوارث إنسانية، وقد اقترحت ثلاث إستراتيجيات لنزع فتيل الصراعات الإقليمية هي: (المنع والحل والتداخل) و(تثبيت الاستقرار) وإعادة (الإعمار بعد الصراع) .

5. في تحليل الإستراتيجية يتضح الآتي:

أ. أن الإدارة الأمريكية اتجهت لاستخدام القوة العسكرية لمحاربة الإرهاب ، والدول التي تتهمها بمساندة الإرهاب، كما نفذت العديد من الإجراءات الهادفة إلى التصدي إلى عمليات إرهابية في المستقبل، وفي مقدمة ذلك الاهتمام بحماية البنى الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية، وتقوية نظام الدفاع المدني وتعزيز أجهزة الاستخبارات وفرض القانون وتوفير قدر أكبر من الحماية للحدود والسواحل ومنشآت البنية الأساسية الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق شبكة كثيفة للدفاع الجوي والصاروخي[1] .

ب. منذ سنة 2007 بدأ التركيز في الإستراتيجية الأمريكية على تطوير الصاروخ المضاد للصواريخ، أو ما يشبه العودة إلى إستراتيجية "حرب النجوم" التي طويت مع انهيار الاتحاد السوفيتي، ومنذ قرار نصب الرادار وقاعدة الصواريخ المضادة للصواريخ في بولندا وتشيكيا"، تكون المرحلة القادمة قد أخذت تتجه إلى إستراتيجية نووية أمريكية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة أي إستراتيجية الدفاع الصاروخي ضد إستراتيجية الهجوم الصاروخي النووي، وهذا الأمر يعني إعادة الاعتبار إلى الدفاع، وفي المقابل أعلنت الإستراتيجية الروسية الجديدة، التي لحقتها الصينية أنها لا تدخل في المنافسة للتفوق في حرب

[1] د.خليل حسين . مصدر سبق ذكره ، ص546 .

النجوم، كما فعل الاتحاد السوفيتي في ثمانينيات القرن الماضي، وإنما ستنتج عدداً أكثر من الصواريخ المتعددة الرؤوس النووية التي هي في متناول اليد، والأقل كلفة كما يمكن أن تحدث زيادة في الإنتاج الكثيف لها أو تطويرها لتصبح أشد مراوغة، أو أكثر إفلاتاً من الصواريخ المضادة لها، أما السمة الثانية للسباق الإستراتيجي الصاروخي في المرحلة القادمة، فقد أفتتح بابها الصاروخان الصيني والأمريكي، اللذان أسقط كل منهما قمراً صناعياً في الفضاء، وهذا يجعل المرحلة القادمة سباقاً بين تدمير الأقمار الصناعية والدفاع عنها، أو عدم السماح بتدميرها كلها، عن طريق إيجاد بدائل لها، وهذا كله يدخل بطبيعة الحال في إطار الأسلحة فوق التقليدية[1] .

ثالثاً. إستراتيجية الأمن القومي لسنة (2010-2014) .

أعلنت الإدارة الأمريكية إستراتيجيتها للأمن القومي الأمريكي في 2010/5/27، التي تنتهج سياسة خارجية قائمة على التفاوض والإقناع بدلاً من المواجهة التي اعتمدتها الإدارة السابقة في إستراتيجية سنة 202-2006، التي كان من نتائجها الحرب في أفغانستان 2001 والعراق 2003، والتي أثقلت كاهل الاقتصاد الأمريكي المتعثر، يصحبهما تراجع في تصديق العالم الولايات المتحدة الأمريكية وقيادتها له، فالإستراتيجية تسعى إلى إعادة القوة والمكانة والريادة من خلال المحاور الآتية[2]:

1. أكدت الإستراتيجية أن التحديات التي تعصف بالمجتمع الدولي مع بدايات القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن تقع على كاهل الشعب الأمريكي وحده في وقت يريد فيه أعداؤه أن تستنزف الولايات المتحدة الأمريكية قواها بنشر قواتها إلى أبعد حد ممكن، وترفض العمل الانفرادي الذي ألزمت إدارة (بوش) نفسها به، مستحضرة في ذلك تجربة الحرب العالمية الثانية، وحجر الزاوية، في ذلك هو العمل الجماعي مع الدول التي تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في المصلحة والقيم المشتركة، لا سيما

---

[1] منير شفيق . مصدر سبق ذكره ، ص96 .

[2] عمر عبد العاطي . أفاق المستقبل ، مجلة سياسية اقتصادية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ،الطبعة الأولى ، 2010 ، ص100-103 .

العلاقات بين واشنطن وأقرب أصدقائها وحلفائها مع تأكيد أهمية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التحالف الجماعي، ولا شك في أن المشكلات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي سوف تدفعها للبحث عن طريقة لخفض تكاليفها الدفاعية، فبعد أن اعتمد التحالف الأوربي- الأطلسي، عقب الحرب الباردة، سياسات قامت على مفاهيم "الحوار" وبناء الثقة و"المشاركة"، أدت دوراً في توسيع الاتحاد الأوربي ليضم 27 دولة، وزيادة أعداد الدول الأعضاء في حلف الناتو لتصل إلى 28 دولة، يطرح هذا التحالف الآن مفهوم "المشاركة في العبء" (Burden Sharing)، والمقصود بذلك أن يتحمل حلفاء التحالف وشركاؤه الإقليميون جزءاً من العبء المالي للعمليات العسكرية والأمنية[1] .

2. أن الاقتصاد الأمريكي هو منبع القوة، ولذا فقد ركزت على ضرورة العمل للنهوض من عثرتها الاقتصادية، وتحقيق انتعاش اقتصادي واسع ودائم، وخفض العجز المالي، وإيجاد وظائف جديدة، وتخفيض تكاليف الرعاية الصحية للمواطنين الأمريكيين، وإعادة تشييد بنية تحتية جديدة أكثر أمناً وقدرةً على مواجهة التحديات الأمنية والكوارث الطبيعية، كما يجب رفع قدرات البحث العلمي والاكتشافات العلمية، وتحقيق اختراقات علمية غير متوقعة، لتكون أساساً لقوة الولايات المتحدة الأمريكية .
3. العمل على تطوير مصادر الطاقة النظيفة لتحل محل الوقود الذي تدار به المصانع الأمريكية، والذي يقود إلى فك ارتباط البلاد بالنفط الخارجي* .

---

[1] د. محمد قدري سعيد . مصدر سابق ، ص96 .

* من الأسباب الظاهرية للحروب الأمريكية على مناطق متعددة في العالم السيطرة على سوق النفط العالمي بالسيطرة على الأراضي التي تنتج البترول أو تمر في أراضيها أنابيب النفط، فكانت أحد أسباب الحرب على العراق والتواجد في أرض الجزيرة العربية، وأحتلال أفغانستان القريبة من بحر قزوين، أضف إلى ذلك أكتشاف حقول نفطية جديدة في السعودية أكبر من الحقول التي يجري أستغلالها حالياً، وليس من المستغرب أو من قبيل المصادفة أننا نجد أن وزراء خارجية الولايات المتحدة منذ سنة 1953 وحتى الآن مرتبطون مباشرة بشركات النفط الكبرى، منذ "جون فوستر دالاس" الذي عمل مستشاراً قانونياً لشركة ستاندر وأوبل وكريستيان هرتر (1959-1961) الذي أرتبط بشركات روكفلر "ودين راسك" (1961-1969) من خلال مؤسسة السلم العالمي، و "هنري كيسنجر" (1973-1977) الذي عمل عضواً في مجلس إدارة الأخوة روكفلر، وأيضاً سايروس فانس (1977-1980) الذي عمل مديراً لشركة روكفلر، و "الكسندر هيج" (1821-1982) الذي عمل مدير تشارمانهاتن كان بنك، و "جورج شولتز" الذي عمل مديراً لشركة "برشتل" المرتبطة بشقرون وجولف أويل، و"جيمس بيكر" الذي كان ممثلاً لشركة حقوقي هوستون التي تخدم كبرى شركات النفط، للمزيد ينظر:
منصور عبد الحكيم . الإمبراطورية الأمريكية البداية .. والنهاية ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2005 . ص169 .

4. تؤكد الإستراتيجية أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية تنبع من مجموعة القيم والمبادئ الأمريكية التي تشكل السياسة الخارجية الأمريكية منذ الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية التي تتمثل في تعزيز الحقوق الأساسية، مثل حكم القانون، ودعم التنمية، ومواجهة الفقر والفساد، ورفع عملية السلام بين الأمم والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي قيم لا يمكن فرضها بالقوة، فالقيادة الأمريكية لن تأتي من زرع الخوف في قلوب الآخرين، بل من مخاطبة آمالهم فهي ترفض نشر الديمقراطية بالقوة .
5. أكدت الإستراتيجية أن القوة العسكرية هي حجر الزاوية في أمن الولايات المتحدة الأمريكية فالقوة العسكرية حسب الإستراتيجية الجديدة قد تكون ضرورية أحياناً، وقد تكون خياراً حتمياً بعد استنفاد الخيارات الأخرى كافة، ولكن استخدامها يقوم على المقارنة بين تكلفة استخدامها، وتكلفة عدم استخدامها .
6. أما ما يخص الملف العراقي فقد تطرقت لسحب القوات العسكرية الأمريكية، ونقل السيادة والمسؤولية إلى السلطة العراقية واعدةً بجلاء شامل للقوات الأمريكية وتعزيز القدرات المدنية والشراكة مع دولة العراق .
7. تدعو الإستراتيجية إلى التواصل مع الدول المعادية لاختبار نياتها وإعطائها الفرصة لتغير مسارها، ولاسيما في الملفين النوويين الإيراني والكوري الشمالي، والتركيز على العمل الدبلوماسي والتفاوض والحوار مع أطراف المشكلة والاستناد إلى الإجماع الدولي في فرض مزيد من العقوبات في حال عدم التزام الدولتين بمعايير معاهدة "منع الانتشار النووي" وتحمل مسؤولياتها .
8. تؤكد الإستراتيجية أهمية فتح صفحة جديدة مع العالم الإسلامي قوامها المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، كما أن الإستراتيجية تتجنب ذكر عبارة (الحرب على الإرهاب) أو (الفاشية الإسلامية) لكن أوردت مواجهة تنظيم القاعدة والجماعات التابعة له في أي مناطق تنتشر فيها ولاسيما في أفغانستان وباكستان .
9. احتلت قضية منع الانتشار النووي وتأمين المواد النووية حيزاً مهماً من الإستراتيجية، في ظل تزايد هذا الخطر، وسعي دول ومنظمات إرهابية للحصول عليها،

وأكدت تعزيز إجراءات معاهدة منع الانتشار النووي، وكذلك محاسبة الدول التي تحجم عن الالتزام بالالتزامات الدولية التي تفرضها المعاهدة، وفي إطار هذا الخطر تؤكد مساعي الإدارة إلى اتخاذ احتياطات لحماية الأراضي الأمريكية، من الهجمات بأسلحة الدمار الشامل (النووية والبيولوجية والكيمائية)، وكذلك التحديات التي تهدد الشبكات الالكترونية التي تعتمد عليها مناحي الحياة الأمريكية كافة .

ولعل النقد الذي يوجه إلى الإستراتيجية يكون على النحو الآتي[1]:

أ. أن الإستراتيجية الجديدة هي إعادة إنتاج القديم في ثوب جديد على الرغم من التغيرات التي أدخلتها لتوسيع مفهوم الأمن القومي واقترانه بالأمن العالمي، وإنهاء حالتي الاستثنائية والعمل الانفرادي اللذين سيطرا على إستراتيجية الإدارة السابقة .

ب. لم تعطِ الإستراتيجية الجديدة أهمية لقضايا المنطقة توازي أزماتها وقضاياها المشتعلة، ولم تشر من قريب أو بعيد إلى احتمالات التغيرات الداخلية في الدول، وعلى الرغم أنها أكدت المسار الديمقراطي للدول والشعوب، انفجرت الثورات الشعبية في بلدين كانا تحت المظلة الأمريكية وهما تونس ومصر، ضد نظامين متعسفين بحق شعبيهما، وفتح الباب للديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت عدوى الثورات إلى ليبيا واليمن وسوريا، ودول أخرى كالمغرب والجزائر وموريتانيا والأردن والبحرين وعمان، ومعظمها دول صديقة للولايات المتحدة عدا سوريا وليبيا، وكان لابد للولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ موقفاً فيها، من غير أن تحسب لتلك الثورات الشعبية حساباً، على وفق الإستراتيجية الأمريكية، وأن تتناغم مع تلك التغيرات الناجحة، أو القريبة من النجاح، لاعتبارات عديدة أهمها توظيف تلك التغيرات لصالحها، ودفعها باتجاه يخدم مصالحها الأساسية، ولاسيما المصالح المادية، والانتشار العسكري .

[1] د. غازي فيصل حسين . تحليل إستراتيجية الأمن القومي الجديدة ، صحيفة المنار اللبنانية ، العدد 2561 ، 2010/8/11 .

الفصل الثالث

كوابح السياسة الخارجية الأمريكية وآثارها في الأمن القومي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين والمهام الأمنية

تمهيد

عدت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة أقوى دولة في العالم على الإطلاق[1]، فكيف بعد نهاية الحرب الباردة إذ أصبحت هيمنتها شاملة وواضحة على الشؤون الدولية بوصفها الدولة العظمى الوحيدة، حتى فضل بعضهم تسميه القرن الحادي والعشرين بالقرن الأمريكي، وذلك لما للولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها من الدول من تأثير ناتج عن تفردها بعناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والعلاقات الدبلوماسية فمن بين (116) حالة حظر وحصار طبقت منذ الحرب العالمية الثانية فرضت الولايات المتحدة الأمريكية (80%) منها[2]، فهي الدولة الوحيدة التي تلعب دور الشرطي العالمي، وتنشر ما يزيد على مليون جندي في القارات الأربع، وإنها تسيطر على التجارة العالمية، وتضمن البقاء لبلدان من إسرائيل إلى كوريا الجنوبية[3]، وبعد الحرب العالمية الثانية تدخلت بحروب أو إسناد انقلابات لصالحها أو لصالح حلفائها[4]، وكان آخرها التدخل بوصفها إسناداً في إسقاط نظام ألقذافي في ليبيا سنة 2011 وهي:

1. الحرب الكورية (1950 – 1953) .
2. الحرب في فيتنام وكمبوديا ولاوس (1969 – 1973) .

---

[1] د. عبد الخالق عبد الـلـه . العالم المعاصر والصراعات الدولية ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1989 ، ص21 .

[2] نعوم تشومسكي . النظام العالمي القديم والجديد ، ترجمة عاطف محمد عبد الحميد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، 2010 ، ص271 .

[3] د. فهد العرابي الحارثي . أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الطبعة الثالثة ، الرياض ، 2007 ، ص219.

[4] بول غرانيل . الاعتداءات غير الشرعية للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية ، ترجمة عن الفرنسية محمد الصياغ ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة ألأولى ، 2006 ، ص15-99 .

3. إسناد انقلاب الجنرال بينوشيه ضد حكومة سلفادور الليندي سنة 1973 في تشيلي حرب تحرير الكويت سنة 1991 .
4. التدخل الإنساني والعسكري في الصومال (1993 – 1995) .
5. الحرب في كوسوفو سنة 1999 .
6. الحرب في أفغانستان سنة 2001 .
7. التدخل في فينزولا سنة 2002 للإطاحة بالرئيس هوغو شافيز لمصلحة بيدرو كارمونا ولكنه فشل .
8. الحرب في العراق سنة 2003 .

يمثل سكان الولايات المتحدة الأمريكية 5% من سكان العالم وتستحوذ على أكثر من 30% من إجمالي الدخل العالمي ، في حين يمثل حجم إنفاقها العسكري نحو 55% من الإنفاق العسكري العالمي[1]، فما زالت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة إنفاق الدول على الدفاع، إذ وصلت ميزانيتها في سنة 2011 إلى 768،2 بليون دولار[2]، ووصل ناتجها القومي الإجمالي حينئذ إلى 14 تريليون دولار سنة 2008، باعتمادها على قاعدة صناعية تقليدية هائلة وعلى أعلى مستوى من التطور في قطاع التكنولوجيا الأكثر تقدماً، عن طريق إنتاج العلم والمعرفة والتكنولوجيا أكثر من باقي دول العالم مجتمعة، فلديها أكبر وأفضل منظومة للبحث العلمي والتطوير وتخصص موارد كبيرة للإنفاق عليها، كما أنها تمتلك أكبر وأفضل جامعات في العالم، ففيها 18 من أفضل 20 جامعة مصنفة على المستوى الدولي، وهي تتميز أيضاً بأفضل معدل تناسبي بين تعداد السكان والمساحة الزراعية وتبدو صورتها الديموغرافية واعدة، إذ تستقبل من المهاجرين

---

[1] د. حامد عبد الماجد قويبس . المشروع الإمبراطوري الأمريكي وإستراتيجية مقاومته في المنطقة ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص22 .

[2] د. محمد قدري سعيد . مستقبل السياسات الدفاعية في العالم ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 187 ، المجلد 47 ، 2012 ، ص96 .

أكثر من أي بلد آخر، ولذلك لم يكن وارداً في أي مدى منظور أن تعاني نقصاً في القدرات البشرية بمستوياتها المختلفة[1] .

إن الغاية من سعيها الحثيث نحو الهيمنة هي تعزيز الأمن القومي الأمريكي المعبر عن المصالح الحيوية التي تهدف صوب احتفاظها بمستوى معيشتها المتفوق الحالي وتصاعده مع الزمن بنسبة مقبولة وبطريقتها في الحياة من حيث نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وما إستراتيجيتها العليا إلا الإطار المحقق لتلك المصلحة[2]، التي تجسدت في القرن الحادي والعشرين[3] بما يلي:

1. المنع والردع والإقلال من التهديد بالهجمات بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية على الولايات المتحدة الأمريكية أو قواتها العسكرية خارج البلاد .
2. ضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وتعاونهم الفعال معها في تكوين نظام دولي تستطيع عن طريقه أن تنجح وتزدهر .
3. منع ظهور قوى كبرى معادية أو دول غير متعاونة على حدود الولايات المتحدة الأمريكية .
4. ضمان قابلية الحياة والاستقرار للأنظمة العالمية الكبرى (التجارية وأسواق المال وتوريدات الطاقة والبيئة) .
5. إقامة علاقات مثمرة ومنسجمة مع المصالح القومية الأمريكية مع الدول التي يمكن أن تصبح خصوماً إستراتيجية مثل (الصين وروسيا) .

أن أحدى سمات النظام الدولي الأحادي القطبية الذي ظهر بعد تفكك الإتحاد السوفيتي هي (العولمة) إذ هيمن الفكر الرأسمالي الذي يدعو إلى انسحاب الدولة في مجال الإنتاج في ظل دعوات الخصخصة وسيطرة اقتصاد السوق، من جهة ومن جهة أخرى حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض إرادتها عالمياً ولو بالقوة إذ أن من حقها المطلق حسب

---

[1] د. وحيد عبد المجيد . نهاية الليبرالية ، باراك أوباما وروح أمريكا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2009 ، ص45 وما بعدها .

[2] ماكسويل يكور . بروس هولداي . نيودور ملتون . المورو موالت . بيروس بالمر . الإستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينيات ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، الطبعة العربية الأولى ، 1981 ، ص9 .

[3] تيري ل. بيل . إستراتيجية الشؤون الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص242 .

تصورها إدارة شؤون العالم بمفردها بعد الإعلان المبطن عن قيام الإمبراطورية الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001 بشعارها الشهير ""من ليس معنا فهو ضدنا"" وهي لا تتوقف عن صياغة السياسات الانفرادية في مجالات الأمن القومي والتدخل سياسياً واقتصاديا في شؤون الدول ألأخرى، فقد أصدرت وثيقة رسمية عن سياسة الأمن القومي سنة 2002 أباحت فيها لنفسها عدم الأقتناع بسياسات الاحتواء والردع التي سادت في أثناء الحرب الباردة، وإنما تجاوزت ذلك لتعطي نفسها الحق في توجيه ضربات عسكرية استباقية لأية دولة تشعر بنيتها العدوان عليها وفي مجال التدخل السياسي تقدم الرئيس (بوش الابن) خطوات أبعد للتدخل في الشؤون الداخلية للدول حين قرر في خطاب تنصيبه رئيساً لمرة ثانية أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت محاربة الطغيان في كل مكان في العالم ، وهي بذلك وضعت العالم بين مطرقة الفكر الواحد وسندان الأمر الواقع[1]، فهي تفرض الاقتصاد الليبرالي عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تروج لنمط محدود من الاقتصاد على العالم بأسره وفي أحيان أخرى تلجأ إلى الحرب لتغيير الأوضاع كما حدث في أفغانستان سنة 2001 والعراق سنة 2003[2] .

إن الحالة الثقيلة الوطأة هي أن الدولة العظمى الوحيدة الباقية حصلت على ما يفوق كل التوقعات السابقة، فالخصم المفزع السابق الاتحاد السوفيتي لم يكتفِ بالاستسلام من غير أن يطلق رصاصة واحدة بل أعلن كذلك حل نفسه، حل الدولة وحل الجيش وحل تحالفاته في العالم كله وحلَّ بعضٍ من مجتمعه الصناعي الحربي ومجموعته العلمية – التقنية وجيوشه الصناعية، زد على ذلك أن توجه العمليات العضوية التي استدعاها انتهاء الحرب الباردة كان بلا شك في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وفي صالح تنامي دورها في العالم، فنظرية المجتمع العالمي المفتوح (العولمة) الذي لا حدود له، ولا حواجز حماية، استولت على أفضل عقول العصر وأمنت توسعاً متنامياً للاقتصاد الأمريكي وأدت

[1] السيد ياسين . التقرير الإستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2010 ، ص21 .

[2] المحرران ست جالي وجيري أيرب . اختطاف كارثة ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 2007 ، ص29 .

إلى إفلاس الاقتصادات القارية الأوروآسيوية التي فقدت أسواقها المعتادة وإجراءات حمايتها المعهودة وبشكل مماثل كان لها تأثيرها في مجال الايدولوجيا والثقافة ، فقد خلقت ظروفاً ملائمة إلى أقصى حد لانتشار الثقافة الجماهيرية الأمريكية عالمياً وتقويض الثقافات المحلية التقليدية[1]، من طريق ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من وسائل اتصال متقدمة وتقنية عالية وتقدم علمي هائل لشبكات الاتصال والمعلومات (الانترنت) التي أصبحت قادرة على اختراق ثقافات الشعوب، بل في الآونة الأخيرة كانت إحدى أهم الوسائل لإسقاط أنظمة حكم شمولية كما حدث في تونس ومصر وليبيا وغيرها.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل دؤوب لتقويض التحديات التي تواجهها ، فهل ستنال فرصتها التاريخية لتأكيد سيادتها وهيمنتها على العالم أجمع تحت مظلة تفوقها العسكري وإستراتيجيتها لفرض النظام الدولي الذي تريده وترتيب أوضاع العالم بما يتلاءم وأمنها القومي، هذا ما سيتضح من خلال المباحث الآتية:

- <u>المبحث الأول</u>: السياسة الخارجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة .
- <u>المبحث الثاني</u>: تحديات الهيمنة .
- <u>المبحث الثالث</u>: مهام المؤسسات العسكرية والأجهزة الأستخبارية .

---

[1] الكسندر بانارين . التوازن الإستراتيجي المفقود في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة د. فؤاد المرعي ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2006 ، ص19 .

المبحث الأول

السياسة الخارجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة

أولت السياسة الخارجية الأمريكية اهتماما واسعاً لاستخدام الرعب لفولذة عزيمة الأمريكيين على محاربة الفاشية والنازية في الثلاثينيات ومحاربة الشيوعية منذ منتصف الخمسينيات ثم محاربة الإرهاب من سنة 2001، وكان الهدف هو المجال الحيوي لإمبراطورية متعاظمة مترامية الأطراف، وسيستمر هذا الامتداد إلى أن توقفه قوة أخرى وسيبدأ بعد بالانحسار على غرار ما حدث لكل الإمبراطوريات خلال ألفي سنة ماضية[1]، ولا بد من التفرقة بين الريادة وبين الدور، فإما أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية رائدة وقائدة في العالم، أو تكون كما يشاء لها المحافظون الجدد، إمبراطورية شبيهة بروما وإسبارطة في التأريخ، فأن خوف العالم اليوم من الولايات المتحدة الأمريكية هو خوفه على الولايات المتحدة الأمريكية لأن عالماً بلا ضابط الآن يعني الفوضى والولايات المتحدة الأمريكية الآن الضابط المتحكم وإن كان متجبراً فهو مفيدٌ لإخضاع المجرمين من الإرهابيين دولاً وحكاماً، فمست الحاجة إلى دورها في استقرار النظام الدولي والتطلع إلى التعاون مع المجموعة الدولية ومع ميثاق الأمم المتحدة كي تصبح الولايات المتحدة الأمريكية بعد كل الذي توصلت إليه أكثر تعاطفاً ورحمة مع مرضى العالم وفقرائه وأكثر عدالة في حل الأمور الساكنة في العالم[2] .

وللتعرف على ذلك توزع المبحث على مطالب ثلاثة هي كالآتي:

---

[1] عادل سعيد بشتاوي . تأريخ الظلم الأمريكي وبداية زمن الأفول الإمبراطوري المديد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص67 .

[2] د. حسين كنعان . مستقبل العلاقات العربية – الأمريكية ، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الكويت ، 2005 ، ص128 .

المطلب الأول
خصائص السياسة الخارجية* الأمريكية
في العقدين الماضيين (1990-2010)

1. أنها تعمل بجدية أكثر ويأخذها الآخرون على مأخذ الجد، فهي أقل تسامحاً مع السياسات التي لا تأتيبنتائج سريعة، وتميل نحو الوسائل التي تجبر الدول على فعل ما تمليه عليها، كما أن فكرة الشراكة لديها تختلف واقعياً من دولة إلى أخرى[1]، فقد قامت مَلء فراغات القوة الناشئة عن غياب الإتحاد السوفيتي، وكان من بين أهم مظاهر هذا النشاط الخارجي العمل على توسيع حلف الناتو، سواء أكان ذلك في زيادة عدد أعضائه، أم في توسيع نطاقه الجغرافي حتى أصبح يلامس جغرافياً روسيا الاتحادية، كذلك تفعيل دور الإتحاد الأوربي بوصفه قوةً سياسية مساندة تدعم السياسة الخارجية الأمريكية، وإن كان بعض أعضائه يعارض هذه السياسة التي تسعى إلى تكريس مظاهر الهيمنة الأمريكية وتهمش دور العديد من القوى الأوربية، فضلاً عن

(1) هيدي هوهتاتين ، فيليب هلوزابفيل ، بينتي شيلير . توبي آرثر . الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص36 .

* تعني السياسة الخارجية (أنها السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للدولة من بين مجموعة من البدائل والاختيارات المتاحة من أجل تحقيق الأهداف القومية في المحيط الإقليمي والدولي)، إلا أن مفهوم السياسة الخارجية قد اتسع بفعل التطورات الحديثة لتجعل منها مسألة ليست ببسيطة بل قضية مركبة وذات أبعاد متعددة، فهي تتمثل من خلال خطة أو برنامج لعمل الوحدة الدولية خارجياً التي تتسم بطبيعة الاستمرارية الناتجة عن الارتباطات الخارجية والتي يصعب تغيرها وقد يتطلب ذلك وقتاً وجهداً كبيراً وبالرغم من ذلك فأن ثبات واستمرارية السياسة الخارجية على الدوام هو أمر غير متصور وغير وارد إذ قد يطرأ عليها تغيير إما تدريجي أو جذري، للمزيد ينظر:
أ.د. محمد سالمان طايع . السياسة الخارجية: تغييرات منضبطة و"مصالح دائمة" ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ،العدد 187 ، 2012 ، ص25 .

إعادة انتشار الوجود الأمريكي في مناطق عديدة من العالم، كآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة الخليج العربي ومناطق في القارة الأفريقية[1] .

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لعدم منح الدول حتى شركائها فرصة لعب دور فاعل ومؤثر في السياسات الدولية من أجل الانفراد والهيمنة في الساحة الدولية فعلى سبيل المثال تؤمن اليابان بأنها تستحق عن جدارة الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وبذلت جهوداً مضنية من أجل ذلك، وهي تحتاج إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية لكي تنال تلك العضوية الدائمة، وبالتأكيد سيكون ذلك مشروطاً بعدم تبني سياسات مغايرة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن لا يكون دورها الإقليمي والدولي على حساب الدور والنفوذ للولايات المتحدة في آسيا والعالم ، وقد قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (كولين باول) صراحة أنه إذا كانت اليابان راغبة في إسناد دور دولي كامل إليها وتحمل مسؤوليات العضوية الدائمة فعليها مراجعة المادة التاسعة من الدستور الياباني المانعة من الإسهام في عمليات الدفاع الجماعية، وبخلاف هذا، فأن الولايات المتحدة الأمريكية غير متحمسة لتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن، خوفاً من أن يخل ذلك بإنفرادها بالتحكم في آلية صنع القرار داخل المجلس ولو كان الأعضاء الجدد من أقرب حلفائها، كما في حالة اليابان، وقد أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحقيقة في 16 حزيران 2005 ذلك التأريخ الذي كان عصيباً على اليابانيين، حكومة وشعباً، فقبل يومين من موعد تقديم المجموعة الرباعية، (اليابان والهند وألمانيا والبرازيل)، مشروع قرار متعلق بتوسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن، طلبت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق (كوندوليزا رايس) في محادثتها تليفونياً مع نظيرها الياباني تأجيل هذا المشروع بحجة أن الوقت غير مناسب، وهددت واشنطن باستخدام حق النقض "الفيتو" لعرقلته في حال الإصرار على تقديمه، وطرحت مشروع قرار بديل لا يرقى لسقف تطلعات المجموعة الرباعية.

[1] أ.د. عبد القادر محمد فهمي . نظرية السياسة الخارجية ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية ، 2010 ، ص56 .

لقد باغت موقف الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة اليابانية التي كانت تعتقد أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على مطلبها مسألة مضمونة، عادةً أنه لا يوجد ما يدعو للشك بهذا الخصوص، وأنه أمر مفروغ منه، ولم يخفف من ذلك كون مشروع قرار الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن ضم دولتين للعضوية الدائمة بينهما اليابان، إلا أنها وجدت نفسها مخيرة بين الموافقة على اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية الجديد وترك المسار الرباعي أو الحفاظ على تعاونها مع البرازيل والهند وألمانيا، وقد اتضح من تصريحات رئيس الوزراء الياباني الأسبق (جونتشيرو كويزومي)، ووزير خارجيته أن اليابان تحبذ السير في معية المجموعة الرباعية، ولا تستطيع التماشي مع اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يبدو أنه محاولة لوأد جهود الدول الأربع، وأنها مصرة على مواصلة تعاونها مع دول المجموعة الرباعية، وما زاد من صدمة اليابان وارتباكها في آن واحد، أنّ إستراتيجيتها كانت تعتمد على حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية لمنع الصين من استخدام حق (الفيتو) ضد المطلب الياباني، وقد عمق هذا الموقف الشكوك اليابانية تجاه موقف الولايات المتحدة الأمريكية من طموحها[1] .

2. أن الفوضى السائدة في عالم اليوم تشكل عنصراً أساسياً في بنية النظام العالمي الجديد، وأن إبقاء العالم في حالة شد الأنفاس يمثل هدفاً إستراتيجياً للإدارة الأمريكية للمحافظة على مكانتها المهيمنة على شؤون العالم ، وقد جاء نهج الإدارة الأمريكية بناء على نصائح قدمها بعض المتخصصين الأمريكيين الذين يعدون الفوضى العالمية السائدة أمراً واقعاً وتستطيع حكومات الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد صيغة ملائمة للتعامل مع هذه القضية لا تجاوزها[2] .
3. الغموض الذي يكتنف الأهداف الحقيقية لتلك السياسة والذي يؤدي إلى عرقلة التخطيط السياسي الخارجي المضاد له من الدول، ففي مقابلة أجريت مع مستشار الأمن القومي

---

(1) محمد إبراهيم الدسوقي . كراسات إستراتيجية ، اليابان نحو دور أكبر في النظام الدولي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، السنة الثامنة عشرة – العدد 189 ، 2008 ، ص12-14 .

(2) صدام مرير الجميلي ، مصدر سبق ذكره ، ص180 .

الأمريكي (توم دونيلون) بصدد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الربيع العربي قال "إن أربعة مبادئ وتوجهات شكلت ردة فعل الإدارة منذ ذلك الحين"[1] .

أ. هي أن الثورات العربية حدث تأريخي يمكن مقارنته بسقوط الإمبراطورية العثمانية أو انتهاء الاستعمار في منطقة الشرق الأوسط بعد سنة 1945 .
ب. أنه لا توجد أية دولة محصنة ضد التغيير .
ت. أن الثورات تمتلك جذوراً حضارية ضاربة بالعمق في الحكم السيئ والتركيبات السكانية وتقنية الاتصالات الجديدة .
ث. هذه فعاليات محلية لا يمكن أن تتحكم بها الولايات المتحدة الأمريكية أو إيران أو أية قوة خارجية أخرى .

على الرغم من ذلك تتظاهر الولايات المتحدة الأمريكية بأنها فوجئت بالأحداث، كما اختارت أشكالاً من التأثير بين المساندة أو التنديد أو اعتماد إجراءات العقوبات أو تحريك حلفائها للجوء لمجلس الأمن أو تحريك حلف الناتو، وهذا ما يعزز سمة الغموض التي تكتنف سياساتها الخارجية .

4. اعتمادها التعبيرات التي تمس الضمير الإنساني لتسويق سياستها الخارجية، فمنذ تأريخ تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت اللغة الإنسانية منقذاً ومخلصاً للبشرية، في حين أن تأريخها مملوء بالتدخل والحروب، ودعم نظم وأفراد دكتاتوريين، أما التبدل الذي ميز سياستها الخارجية بعد الحرب الباردة في حقوق الإنسان فهو إجراء أملته مصالحها من أجل تسويق حق التدخل الإنساني لاعتبارات إنسانية، ومنذ سنة 1992 سعت للحصول على قرارات من مجلس الأمن تبيح التدخل لإغراض إنسانية[2]، فصبغت سياستها الخارجية بصبغة النزعة الإنسانية[3] باعتناقها مبدأ

---

[1] صحيفة الاقتصادية الالكترونية ، العدد 6206 ، 1431/10/29 الموافق 2011/10/8 ، www.aleqt.com .

[2] نعوم تشوسكي . تواريخ الانشقاق : أمريكا ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، ترجمة هادي حسن عليوي ، بغداد ، مطبعة المرتضى ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص29 .

[3] كارن أي . سميث . مارغوت لايت . الأخلاق والسياسة الخارجية ، تعريب فاضل جتكر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2005 ، ص268 .

(الشرعية الدولية / حقوق الإنسان / الديمقراطية)، ففي خطاب تولي الرئاسة الثانية (لجورج دبليو بوش) في كانون الثاني، يناير 2005 أصبح شعار نشر الديمقراطية محور السياسة الأمريكية، ليس في العراق فحسب بل في المنطقة أيضاً[1]، فبين التزاماتها الدولية وممارستها الفعلية تبنت سلوكاً مزدوجاً في تعاملها مع المشكلات الدولية ومنشأ هذا التناقض في المواقف مبعثه التعارض بين المصلحة والمبدأ، وكما توقع وزير الخارجية (كولن باول)، فقدت الولايات المتحدة الأمريكية مصداقيتها بوصفها مناصراً لحقوق الإنسان في سنة 2005 وفي الوقت الذي انتقدت الصين لحوادث القتل بلا محاكمة وتعذيبها وإساءة معاملتها للسجناء وحوادث الوفاة التي حصلت في السجون الانفرادية والنقص في تحقيق مبادئ العدالة الأساسية، أجاب رئيس وزراء الصين رافضاً "يجب ألا يستثني أي بلد نفسه من عملية تطوير حقوق الإنسان الدولية، وأن يعطي الأوامر للآخرين" ووافقته وزارة الخارجية الروسية حيث بينت أن "الجانب الواقعي المميز هو السجل الغامض للولايات المتحدة نفسها ... المعايير المزدوجة هي ميزة المنهج الأمريكي"[2]، فهي عن طريق سيطرتها على عدد غير قليل من أعضاء مجلس الأمن، وربما على الأكثرية في هذا المجلس، تحول دون انعقاده أو اتخاذ القرارات لغير صالحها أو لصالح الدول التابعة لها وتتجلى ممارستها بالوقوف ضد محاولات الدول العربية تقديم الشكاوى ضد دولة إسرائيل، ويرى فيها الفقه الدولي استعمالاً مستتراً وجائراً لحق النقض أو استعمالاً لحق النقض بطريقة خفية أو غير معلنة، فما بين سنة 1972-2006 استخدمت واشنطن حق النقض الفيتو ضد 42 مشروع قرار مندد بإسرائيل لمجلس الأمن في الأمم المتحدة[3] .

5. تحكم جماعة (اللوبي - الإسرائيلي)* داخل الولايات المتحدة الأمريكية بسياستها الخارجية، إذ تتمتع هذه الجماعة بنفوذ هائل في رسم تلك السياسة من خلال تمثيلها

---

(1) أيفون دالدر . نيكوا نيسوتو . فليت غوردون . مصدر سابق ، ص140 .

(2) د. ستيفين هـ . مايلز . خيانة القسم – التعذيب والتواطؤ والحرب على الإرهاب ، الدار العربية للعلوم – ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص193 .

(3) د. كاظم حطيط . استعمال حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص58 .

كلوبي في (45) سناتوراً في مجلس الشيوخ من أصل (100) في الأقل، إلى جانب (200) نائب من بين (435) نائباً في مجلس النواب، ومع أن اليهود الأمريكيين لا يمثلون أكثر من (2،6%) من السكان فأنهم يمثلون في الواقع (20%) من المليونيريين المستعدين لدفع ثمن الآراء المؤيدة لإسرائيل من خلال لجنة العلاقات العامة "الأمريكية – الإسرائيلية" (إيباك Aipac)، التي أعدت في سنة 1978 ما مجموعه 6،9 بليون دولار لهذا الغرض[1]، فضلاً عن دور المثقفين والمفكرين الليبراليين الأمريكيين الذين هم أكثر تأثيراً من إيباك[2]، ويمتد تأثير اللوبي في عالم المؤسسات البحثية الأمريكية إلى "معهد واشنطن لسياسات الشرق ألأوسط" و "معهد المشروع الأمريكي – أنتربرايز" و "معهد بروكينجز" و "مركز السياسة الأمنية" و "معهد بحوث السياسة الخارجية" و"مؤسسة ألتران-هيريتج" و "معهد هدسون" و "معهد تحليل السياسة الخارجية" و "المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي" وهذه المؤسسات البحثية تناصر إسرائيل بصورة حاسمة، زيادةً على أنها تسيطر على البيئة الأكاديمية عن طريق "مؤسسة التحالف المؤيد لإسرائيل في الحرم الجامعي"[3]، ويضم اللوبي مجموعة أخرى من غير اليهود المسيحيين الصهاينة وهم نسبة متفرعة من اليمين المسيحي ذي التوجه السياسي الأوسع ومن بين الأعضاء البارزين في هذه الجماعة شخصيات دينية

---

* عبارة تختزل في شكل مناسب ائتلاف الأفراد والمنظمات التي تعمل بنشاط لصياغة السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه موالٍ لإسرائيل ، لكن اللوبي ليس حركة وحيدة موحدة ذات زعامة مركزية والأفراد والمجموعات التي تشكل هذا الائتلاف الواسع تختلف أحيان على مسائل سياسية محددة ، كما أنها ليست دسيسة أو مؤامرة ، بل على العكس ، فأن المنظمات والأفراد الذين يشكلون اللوبي يعملون في العلن وبالطريقة نفسها التي تعمل بها مجموعة المصالح الأخرى ، للمزيد ينظر :
أ.د. جون مير شايمر . اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2007 ، ص172-173 .

(1) محمد مقدادي . أمريكا وهيكلة الموت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2004 . ص8 .

(2) نعوم تشومسكي . جلبير الأشقر . السلطان الخطير – السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، ترجمة ربيع رهبة ، دار الساقي ، بيروت ، 2007 ، ص102 .

(3) جون ميرشايمر . وستيفن والت . اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، العدد 66 ، 2008 ، ص38-40 .

من أمثال (جيري فولويل)، و(غاري باور)، و (بات روبرتسون)، و (جون هاجي)، إضافة إلى سياسيين أمثال زعيمي الأغلبية السابقين في مجلس النواب (توم ديلاي) (الجمهوري عن تكساس) و (ريتشارد أرمي) (الجمهوري عن تكساس أيضاً) والسناتور (جيمس إنهوفي) (الجمهوري عن أوكلاهوما)، وعلى الرغم من أن دعم إسرائيل لا يشكل اهتمامهم الأوحد فقد أصبح عدد المسيحيين الأغلبية أكثر ظهوراً وإسماعاً للصوت في مساندتهم للدولة اليهودية، وقد شكلوا أخيراً صفاً في المنظمات لتقدم هذا الالتزام داخل النظام السياسي، بمعنى ما يمكن التفكير في المسيحيين الصهاينة على أنهم "الشريك الأصغر" مهم لمختلف المجموعات الراعية لإسرائيل في الطائفة الأمريكية اليهودية[1]، وكان (اسحق رابين) على حق فسخاء أمريكا على إسرائيل "لا يجد له نداً في التأريخ الحديث" وقد نما من بدايات متواضعة إلى علاقة خاصة لا مثيل لها، ومن منظور مقارن كان للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أكثر الروابط فوق العادية في السياسة الدولية[2]، وقد انعكس ذلك المفهوم على الالتزام الأمريكي الثابت بأمن إسرائيل وضمانه بمختلف السبل، ولو استخدمت القوة العسكرية بأعنف صورها، ويتجلى التأثير في فوز مرشح الرئاسة الأمريكية من عدمه، لذلك تهافتت الإدارات الأمريكية كافة لإثبات ذلك بسبب جسامة النفوذ الإسرائيلي عبر اللوبي الصهيوني في أمريكا وبرضا أمريكي عليه لا تتمكن من الانفكاك منه[3] .

6. شكل التوجه الانفرادي الملمح الأساس للكثير من سلوك السياسة الخارجية الأمريكية حتى قبل وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وانتقدت إدارة (بوش الابن) الفكرة التي كانت تحرك إدارة (كلنتون) ومفادها التركيز على (الجغرافية – الاقتصادية) وأنها صارت أهم من (الجغرافية - السياسية) وكان أن تبنت فكرة تقليدية مفادها أن السياسة الخارجية يجب أن تركز على التعامل مع تهديدات الأمن القومي الأمريكي وكان حدوث تطورات مثل هجمات 11 سبتمبر (أيلول) 2001 وغيرها مساعداً في

---

(1) أ.د. جون ميرشايمر . مصدر سبق ذكره ، ص200 .

(2) أ.د. جون مير شايمر . مصدر سبق ذكره ، ص81 .

(3) بول فندرلي . من يجرؤ على الكلام ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2008 ، ص88 .

التعجيل بتنفيذ تصورها الإستراتيجي السابق ، وقد عبر الرئيس (بوش) عن هذا المعنى بعد أيام قليلة من وقوع هجمات الحادي عشر من 11 سبتمبر (أيلول) 2001 بقوله (إن أمريكا ليست وحدها تحت الخطر وليس المقصود حرية أمريكا, فهي معركة العالم كله، نحن نطلب من جميع الدول أن تنضم إلينا)، ولم يكن الرئيس (بوش) يقصد من ذلك أن بلاده تنوي استشارة الآخرين أو التحالف معهم بل إن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ليست قابلة للنقاش[1]، فضمان النهج السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية يكون بتطعيمه بأقصى درجات العنف النظامي المعتمد على القوة العسكرية، وكان من أبرز مظاهر هذا الضمان تبني عقيدة الحرب الوقائية بوصفها الظهير المساند لأي فعل سياسي خارجي قد يخفق في تحقيق أهدافه بالوسائل غير العسكرية، بمعنى أن عقيدة الحرب الوقائية أصبحت العقيدة الموجهة للسياسة الخارجية الأمريكية وإحدى أهم أدواتها لتأكيد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية لامتلاكها عناصر القوة والنفوذ على نحو غير مسبوق، وهكذا على وفق منطق الدفاع الأستباقي، أو الحرب الوقائية، أُديرَ العديد من الأزمات التي كانت تضغط وتغري صناع القرار ومخططي السياسة الخارجية باللجوء إلى ضربة إستباقية أو وقائية أكثر من النزوع إلى أساليب العمل السياسي والدبلوماسي، وكان من أبرز تطبيقات هذا النمط في العمل السياسي الخارجي الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من أفغانستان والعراق[2] .

7. الاستعانة بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إذ يمكن لمجلس الأمن فرض قيود على العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبين دول أو جماعات مستهدفة من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين أو إحيائهما، وعندما يتخذ مثل هذا القرار بناء على إجراءات التصويت التابعة لمجلس الأمن، فأن الأمر يصبح ملزماً

[1] د. أحمد نايف . خليل العناني . العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2007 ، ص61 .

[2] أ.د. عبد القادر محمد فهمي . نظرية السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص57 ، للمزيد ينظر:

قارن مع باسل مهنا حسين . إستراتيجية الضربة الأستباقية : رؤية تحليلية (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الملغي ، قسم الدراسات الدولية ، 2006 .

للدول الأعضاء بأن تقبله وتعمل به وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (فقرة 25، الفصل الخامس)، ويعد فرض العقوبات التجارية الدولية على أسس متعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة ظاهرة جديدة نسبياً، وفي أثناء الحرب الباردة ظلت قدرة فرض الفيتو من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تمنع تطبيق هذه الإجراءات بشكل عام، ولعل الاستثناء الوحيد في تلك المرحلة ظهر في العقوبات التي فرضت سنة 1966 "ضد نظام الأقلية العنصري في روديسيا الجنوبية" ضمن رؤية لتأمين الحرية والاستقلال لشعبها، والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق سنة 1990، وكانت تهدف إلى ضمان انسحاب العراق من الكويت ومن ثم نزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، وهذا السلوك الأممي فتح عهداً جديداً مع بدايات القرن الحادي والعشرين، ولتكون خاصية بارزة وإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في آن واحد، لتقوم بمعاقبة الدول التي تُعارضُ سياستها[1].

8. توجيه مسارات العمل السياسي الخارجي بما يتوافق والمكانة المنفردة للولايات المتحدة والعمل على ضمان ديمومتها[2]، بتنشيط المشاركة بالأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والاستخبارية المناسبة، فهي خليط بين "دبلوماسية الإكراه" و "الأغراء القسري"، وتعمل على وفق إستراتيجية محكمة ومتكاملة الأبعاد[3]، بالاعتماد

---

[1] زيان بانون . ويول كوليير . الموارد الطبيعية والنزعات المسلحة – قيادات وتحركات ، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، عمان ، 2005 ، ص317-318 .

[2] أ.د. عبد القادر محمد فهمي . نظرية السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص56 .

[3] سيوم براون . وهم التحكم – القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين ، تعريب فاضل جتكر ، شركة الحوار الثقافي ،بيروت ، 2004 ، ص193 .

* في عصر المعلومات العالمي هذا إن الأهمية النسبية للقوة الناعمة ستزداد، لأنها ترتكز على المصداقية، فالبلدان ذات المكانة الجيدة بالنسبة لهذه القوة يتحسن أداؤها، والبلدان المحتمل أن تكسب قوة ناعمة طرية في عصر المعلومات هي:

1. البلدان التي تكون ثقافتها وأفكارها المسيطرة أقرب إلى المعايير .
2. البلدان التي لديها أكبر نفاذ إلى قنوات الاتصال المتعددة، وبذلك فهي تملك تأثيراً أكبر كيفية تأطير القضايا .
3. البلدان التي تعزز مصداقيتها بأدائها المحلي والدولي .

وتشير أبعاد القوة في عصر المعلومات إلى الأهمية المتنامية للقوة الناعمة الطرية في خليط مصادر القوى، وإلى ميزة قوية للولايات المتحدة، للمزيد ينظر:

على أساليب مغايرة حسب الظروف وحسب مقتضيات المصلحة الأمريكية ، فتعمد القوة الإكراهية بالاستخدام المفرط للقوة العسكرية (القوة الصلبة) في ظروف كحالة الاستخدام الواسع للقوة إبان إدارة الرئيس (بوش الابن) سنة 2001-2008، وأحياناً تعتمد على (القوة الناعمة)*، وأحياناً على المزج بينهما (القوة الذكية)، التي استخدمتها إدارة الرئيس (أوباما)[1] .

9. فاعلة ومؤثرة في الساحة العالمية ويتمتع المفكرون والمقررون للسياسة الخارجية بالقدرة على التفكير في بناء المستقبل العالمي وتشكيله فيضم جهازها الدبلوماسي خبراء من أصحاب العقول المبدعة والمتفاعلة القادرين على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في نطاقات انتشارها، زيادةً على ذلك فأن التنظيم الإداري لوزارة الخارجية قد منح موظفيها من الدرجة الثانية والثالثة الصلاحيات في اتخاذ القرارات المتشعبة والمتعددة الأبعاد والمتعلقة بمساحات وأقاليم عديدة ومختلفة في العالم[2] .

جوزيف س.ناي (الابن) . مفارقة القوة الأمريكية – لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها ، مكتبة العبيكان ، تعريب د.محمد توفيق البجيرمي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص136 .

(1) مايكل كوكس . أفاق المستقبل ، مجلة سياسية اقتصادية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص50 .

(2) هادي قبيسي . السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظين الجدد والواقعية ،الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2008 ، ص13 .

المطلب الثاني

أدوات السياسة الخارجية ألأمريكية

ارتكزت السياسة الخارجية الأمريكية منذ سنة 1991 إلى الآن على أدوات استخدمتها مفاتيح لتفاعلاتها في السياسة الدولية وبما يخدم ترويج مشروعها السياسي في القرن الحادي والعشرين ألا وهو أمركة العالم، فهي مزيج من الدبلوماسية والأداة الاقتصادية والأداة العسكرية، كما توافرت أدوات أخرى بصيغ الذرائع يمكن عدها أداة تدخل في صميم الإدارة الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أهمها هي:

1. العولمة : وتعني اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير مراعاة لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراق ، تهدف العولمة لسيادة الاقتصاد العالمي الليبرالي الأمريكي بهدف الهيمنة على النظام العالمي لأجيال طويلة . وتنتهج العولمة الأساليب الآتية[1]:
   أ. سياسات الاقتصاد الحر* .
   ب. تغليب آليات السوق .
   ت. تبني برامج موسعة للخصخصة .
   ث. التخلي عن التخطيط المركزي والاقتصاد القيادي .
   ج. إزالة الحواجز والقيود أمام حركة التجارة الدولية .
   ح. انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات .
   خ. إنشاء التكتلات الاقتصادية .

---

[1] د. كريم نعمه النوري ، آفاق العولمة في البلدان النامية ، دار مدار البلغارية ، جامعة فيليوترنفو ، 2005 ، ص7 .
Http://www.uni-svishtov-bg

* اقتصاد السوق الحر: هو الاقتصاد الذي تتخذ فيه العناصر الاقتصادية (من الاقتصادات المنزلية إلى الشركات الخاصة) ، كل قراراتها حول الإنتاج والاستهلاك باستقلالية تامة ، وتحدد الأسعار والأرباح والخسائر والأجور وعوامل الترغيب ، وكذلك ما ينتج وكيف ولمن يكون الإنتاج ، وتقوم الدولة في نظام اقتصاد السوق بدور الحارس الليلي ولا تتدخل بشكل فاعل في الحدث الاقتصادي ، بل تكتفي بدور المشرع لسياسة التنظيم والتنسيق وتضع الشروط العامة اللازمة ، للمزيد ينظر :
المعهد البيبلوغرافي . مصدر سبق ذكره ، ص39-40 .

وعند النظر إلى العولمة التي يفترض أن تنسب أصلاً إلى العالم، نجدها لا تعني العالمية لأن الأخيرة هي أقرب بالمعنى إلى الانفتاح والتفاعل بين الحضارات والثقافات مع الحفاظ بقدر الإمكان على الشخصية والهوية ومن هذا المنطلق تكون هناك أربع خطى أساسية للعولمة هي بالتوالي المنافسة بين القوى العظمى والابتكار الثقافي (التكنولوجي)، وانتشار عولمة الإنتاج ، وتبادل التحديث[1] .

وكانت ظاهرة العولمة والنزعة التسامحية للقادة السياسيين قد أتاحتا تحولاً عميقاً في السلطة ، في العقد الأخير من القرن العشرين (1990 – 2000) ولم يعد أسياد العالم الحقيقيون أولئك الذين يمسكون بالزمام الظاهر للسلطة السياسية، وإنما أولئك الذين يتولون شأن الأسواق المالية والشركات الإعلامية الكبرى، وطرق الاتصال السريعة، وصناعات المعلوماتية والتقنيات الوراثية، وفي رعاية هذا المجلس الذي يُعنى بسياسة الكون، أنشئ نوع من القيادة العالمية، أقرب ما يكون إلى الحكومة الحقيقية للعالم تتمثل في أربعة عوامل رئيسة هي (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) ، زيادةً على دور الشركات الكبرى، فهذه الشركات غير مبالية بالنقاش الديمقراطي ولا تخضع لنتائج الانتخابات المحلية، وأصبحت سلطات عديمة الشكل، تقود الأرض فعلاً وتقرر مصير سكانها على نحو سيادي ومن غير أن تتصدى لها أية سلطة مضادة، فتصوب قراراتها أو تردها رداً أو تعدلها وذلك أن السلطات المضادة التقليدية البرلمانية والأحزاب ووسائل الإعلام غالباً ما تكون محلية للغاية أو تتماشى مع هذه الشركات[2]

إن الحضارة الإنسانية، لكونها كما هي متنوعة، تتعرض لخطر أن تختفي في هاوية القرية العالمية (الأنجلو-ساكسونية) وذلك بإغراق السوق العالمية بالمنتجات السينمائية والتلفازية ويجبر المنتجون على خنق الإبداعات الوطنية مع إفراغ المحتويات الثقافية التقليدية الوطنية بالتوزيع، لتحل محلها تلك الأيدلوجية الأمريكية،

---

[1] أ.د. حسن البزاز . عولمة السيادة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص116 .

[2] إينيا سيو رامونيه . حروب القرن الحادي والعشرين – مخاوف ومخاطر جديدة ، ترجمة أنطوان أبو زيد ، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007 ، ص231-232 .

ويتطلب الأمر آلةً عجيبة تغمر الكرة الأرضية بصورة عدوانية، وهي تنقل أيدلوجية جذابة بمساعدة بلايين الدولارات، وفي الحقيقة خلف هذه الثقافة الكونية هيمنة القوة العظمى الأمريكية، وقد ذكر مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبيغنيو بريجنسكي (أن الطبيعة الجوالة للمجتمع الأمريكي سمحت للولايات المتحدة هيمنتها على العالم بسهولة أكبر) وتغذي البرامج الأمريكية ثلاثة أرباع السوق العالمي في المجال التلفازي والسينمائي، وهكذا تجني الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الفوائد وجاهة سياسية وهامش مناورة لا مثيل لها بالسيطرة على الاتصالات الكونية[1]، تستخدمها لتسوغ تدخلها في شؤون العالم لتخلق به العدو وتشحذ حياله أسلحتها وتؤلب ضده الرأي العام عن طريق إمبراطوريتها الإعلامية المدعومة بالمال اليهودي والعنصرية الصهيونية التي تلتقي مصالحها وآراؤها مع مصالح المحافظين الجدد وآرائهم[2]، فالولايات المتحدة الأمريكية تقبض على أخطر أجهزة الدعاية والأعلام ودور النشر في العالم ووسائل الاتصال وظهرت بذلك صناعة عالمية جديدة غير مرئية تعرف باسم صناعة العقول أو صناعة الوعي، وهي هندسة الثقافة وتغيير العقول وخلق الاعتقادات ومن طريقها تلعب بعقول بلايين البشر وتصوغ عقولهم، وتتحكم في سلوكهم وتصنع أو تزيف لهم ثقافتهم وتمثلت محاولات الهيمنة في محاور ثلاثة غير منظورة هي مجال صنع القرار، ومجال المعلومات، ومجال الأعلام والدعاية والتحكم في العقول وغرس عادات سلوكية وقيمية[3]

.

وتتخذ العولمة صوراً لها فهنالك العولمة السياسية ومفادها اعتماد النموذج الأمريكي والغربي للحكم والديمقراطية، والعولمة الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق

---

(1) موسى الزعبي . دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001 ، ص208 .

(2) محمد مقدادي . مصدر سابق ، ص43 .

(3) شوقي جلال . العقل الأمريكي يفكر – من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 2010 ، ص236-237.

والخصخصة الثقافية لسحق الهوية وتذويبها في إطار الهوية العالمية والثقافة الغربية[1] .

2. الشرعية الدولية : في أثناء العقد الممتد الذي امتد من سقوط جدار برلين إلى هجمات 11 سبتمبر (أيلول) 2001 أعاد خبراء القانون الدولي من الليبراليين الجدد تعريف مفهوم السيادة بجعله مشروطاً باحترام الحكومات لحقوق الإنسان الأساسية للشعب وعلى الرغم من عدم قدرة مجتمع الويلسونيين الجدد من الإجابة عن السؤال المحير المتعلق بالجهة التي ستكون لديها سلطة عَدّ حكومة ما غير شرعية وكيف ستعمل فيما بعد لعزلها عن السلطة، إلا أن الأسس التي تخطاها خبراء القانون الدولي الليبرالي كانت مذهلة مع نهاية الحرب الباردة، إذ صيغ معيار جديد للسيادة، يطبق عند الضرورة بالوسائل العسكرية وتحت قيادة مجلس الأمن عند الإمكان أو بموجب سلطة منظمات متعددة الأطراف عند الضرورة[2]، على العكس من ميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر استعمال القوة إلا في حالتين الدفاع عن النفس في إطار تعرض الدولة لعدوان عسكري أو في مواجهة هجوم وشيك أو تفويض بموافقة مجلس الأمن استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة فهو الجهة المسؤولة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولكن الإدارة الأمريكية ضربت عرض الحائط اختصاص مجلس الأمن وأحلت نفسها محله، وتجاهلت وأهدرت قواعد وقيم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية وعدم الاعتداء على السيادة الوطنية، بل كتب بعض رموز المحافظين الجدد "عن سقوط عصر السيادة الوطنية"، وكأنه يريد أن يبلغ العالم أن السيادة قد تحققت للولايات المتحدة دون سواها تباشرها نيابة عن كل شعوب العالم ودوله وإن كان ذلك بقصد الإضرار بهذه الشعوب والدول[3] .

---

[1] أياد رشيد حميد . العولمة والتحدي الثقافي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ،2004 ، ص17-21 .

[2] توني سمث ، حلف مع الشيطان ، سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي ، ترجمة هشام عبد الله ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2010 ، ص252-ص253 .

[3] د. صالح يحيى الشاعري . تسوية النزاعات الدولية سلمياً ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2006 ، ص427 .

إن (مبدأ الحرب الوقائية) المعلنة من الرئيس بوش الابن تعد بمنزلة إعلان للتخلي عن القيود المذكورة آنفاً التي فرضها ميثاق الأمم المتحدة، فمبدأ الحرب الوقائية توريث لمبادئ أخرى تبنتها إدارات أمريكية سابقة سوغت الحرب ضد أي دولة تشك الولايات المتحدة الأمريكية في أنها تخطط للعدوان عليها وهي مبادئ كانت تحاول مجاراة مبدأ (الدفاع الشرعي عن النفس) ومن ثم فأن المبدأ الجديد لإدارة بوش الابن يعود بالعالم إلى واقع ما قبل الحرب العالمية الأولى ، بفقدان رادع قانوني على استعمال القوة في العلاقات الدولية يصب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولتحدد وحدها أمور الحرب والسلام في العلاقات الدولية[1]، فمنذ أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 انتهى عصر القانون الدولي وبدأ فعلياً عصر قانون الدولة الأقوى وهي الولايات المتحدة ولم يكن مغالياً (جون بولتون) أحد صقور الخارجية الأمريكية عندما قال في معرض حديثه عن المنظمة الأممية العالمية التي لا بد أن تكون جزءاً من الحل للعديد من المشكلات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين أنها أصبحت جزءاً من المشكلة، ويتساءل البعض عن أمكانية تعديل المنظمة أو تطويرها بعد أن أصبحت أداة لخدمة السياسة الأمريكية وأنها لم تظهر إلى الوجود إلا لتحقيق مصالح الأمريكيين في العالم وبأقل تكلفة[2] .

ولعل من نافلة القول أن الاتفاقيات الدولية المنعقدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى، ولاسيما أوربا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تندرج في منطق أمريكي لا يقبل المساس به "لا روابط سياسية قسرية، بل علاقات اقتصادية أولاً" وهكذا كانت نصيحة (جورج واشنطن) حين تجدد التعبير عنها في آخر القرن التاسع عشر مع (ماهان) وآخرين، وصارت تعني "لنخلق روابط اقتصادية وبذلك سنهيمن

[1] د. وليد محمود عبد الناصر . من بوش إلى أوباما ، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص141-142 .

[2] د. سعيد اللاوندي ، وفاة الأمم المتحدة ، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص169-ص178 .

على العالم"[1]، فبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وراح ضحيتها ما يقارب عشرين مليون شخص، شعر العالم بحاجة ماسة إلى ضرورة إيجاد قواعد ملزمة واتخاذ إجراءات جديدة تحول دون وقوع حرب عالمية أخرى، وكذلك بهدف وضع حد لتصرفات الأشخاص والدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين وفرض الجزاء الجنائي بدلاً من الجزاء المدني على مجرمي الحرب، إثر ذلك إتجه المنتصرون في الحرب إلى إنشاء لجان تحقيقية مهمتها أثبات مخالفات قوانين وأعراف الحرب ومعاقبة مجرمي الحرب الألمان عن الجرائم التي ارتكبوها وكان من هذه اللجان لجنة تحديد مسؤوليات مبتدئي الحرب ومعاقبة مجرمي الحرب الألمان وكذلك جاءت معاهدة فرساي سنة 1919 لتنص في المادة (225) منها على تحميل الإمبراطور الألماني غليوم الثاني المسؤولية الجنائية الدولية وإحالته إلى الحلفاء لمحاكمته استناداً إلى أسمى بواعث السياسة الدولية عن جريمة عظيمة ضد الأخلاق الدولية وقدسية المعاهدات، ولكن الظروف السياسية حالت دون أن تلقى المبادئ التي قررتها معاهدة فرساي التطبيق الصحيح إذ إن جريمة شن الحرب التي اتهم بها إمبراطور ألمانيا لم تعقد بشأنها محاكمة لأن الإمبراطور (غليوم) قد حصل على حق اللجوء السياسي في هولندا ورفضت الحكومة الهولندية تسليمه حتى توفي سنة 1941 وقد اتخذت هولندا هذا القرار بعد تدخل البابا لمصلحة الإمبراطور الألماني ومعارضة الوفد الأمريكي والياباني استناداً إلى أن الرؤساء في حالة ارتكابهم جرائم يجب أن يحاكموا أمام شعوبهم فقط[2] .

إلا أن اللجنة المنبثقة في السنة 1919 عن مؤتمر السلام التمهيدي عقدت عدة اجتماعات مغلقة وأجرت تحقيقات مختلفة ومكثفة وأعدت تقريراً في سنة 1920 مع قائمة أسماء تضم 895 متهماً بجرائم حرب على أن يحاكموا أمام محاكم الحلفاء المنتصرين ويُدانوا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ونظراً لعدم وضوح نصوص معاهدة

---

[1] ميشال برغنون – موردن . أمريكا التوتاليتارية ، الولايات المتحدة والعالم : إلى أين ، عربه خليل أحمد خليل ، دار الساقي ، بيروت ، 2002 ، ص136 .

[2] د. خليل حسين . الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي ، المسؤولية الجنائية للرؤساء والأفراد ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص25-28 .

فرساي وعدم ربطها لجنة التحقيق الدولية لسنة 1919 بالمحاكمات الدولية اللاحقة وبسبب حدوث تطورات مهمة في أوربا وضعف حماس دول الحلفاء طلبوا من ألمانيا محاكمة عدد محدود من مجرمي الحرب أمام المحكمة الألمانية العليا في (ليبزج) بدلاً من إنشاء محكمة دولية للحلفاء، وفي سنة 1923 أقرت ألمانيا تشريعاً جديداً أخذت بموجبه محاكمة المتهمين بموجب قوانينها الوطنية التي أقرتها لاحقاً وتقدم الحلفاء بطلب محاكمة (45) متهماً بدلاً من 819 ولكن محكمة(ليبزج) لم تكتمل وباءت إجراءاتها بالفشل وذهب التزام المعاهدة بمحاكمة المتهمين ومعاقبتهم أدراج الرياح نظراً إلى أنّ اهتمام قادة القوى العظمى السياسيين بمستقبل السلام في أوربا كان أكثر من اهتمامهم بتطبيق العدالة[1] .

وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتهاء الحرب الباردة شهد العالم تطورات عدة تتعلق بإنشاء لجان تحقيقيه ومحاكم على النحو الآتي:

أ. المحاكم التي أُنشِئَت بعد الحرب العالمية الثانية التي تهدف لإخضاع الدول المنهزمة في الحرب لإرادة الدول المنتصرة والتأثر بها وهي[2]:

أولاً. محكمة نورمبرغ : بتأريخ 1945/8/8 تَمخّضَ عن اجتماعات (لندن) صدور اتفاقية تتكون من سبع مواد قانونية بموجبها أنشئت محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب وألحق بالاتفاقية نظام المحكمة العسكرية المسمى بنظام (محكمة نورمبرغ)، وعقدت جلساتها في مدينة نورمبرغ الألمانية وحكمت بالإعدام على عدد من القادة النازيين الألمان الذين كانوا مسؤولين عن سلسلة من المذابح وأعمال القتل الجماعي .

ثانياً. محكمة طوكيو: بتأريخ 1946/1/19 أصدر القائد العام لقوات الحلفاء في اليابان قراراً بإنشاء محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب اليابانيين على الجرائم والمجازر التي ارتكبوها وقد انعقدت جلساتها في

---

[1] د. علي حميد العبيدي . مدخل لدراسة القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2009، ص240-241 .

[2] د. خليل حسين . مصدر سبق ذكره ، ص31-54 .

مدينة طوكيو وقد أنشئت هذه المحكمة استناداً إلى ما اتفق عليه في مؤتمر بوتسدام بين الرؤساء كل من (ترومان وستالين وتشرشل) بشأن محاكمة مجرمي الحرب وقد أصدرت هذه المحكمة في 1948/11/12 عدة أحكام منها ستة أحكام إعدام .

وتشكك قطاعات لا يستهان بها في المجتمع الياباني في عدالة الأحكام الصادرة عن المحكمة ونزاهتها، ومما يعمق الشك لديهم أن قوات الاحتلال الأمريكية استبعدت محاكمة الإمبراطور الذي كانت القوات تخرج للغزو باسمه، وكان على علم بخطط الحرب وتطوراتها، فوق هذا استعانت قوات الاحتلال بشخصيات يابانية معروفة كانت ضالعة في صناعة القرار وقت الحرب وأسندت إليها مهمة إعادة البناء والتعمير بعد الحرب، فأين معيار المصداقية الذي أستند إليه توجيه الاتهام لقادة عسكريين وسياسيين بارتكاب جرائم حرب[1] .

ب. <u>المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة</u>: أصدر مجلس الأمن قراره المرقم 808 في 1993/2/22 القاضي بإنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة المتهمين المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في أراضي يوغسلافيا السابقة منذ سنة1991.

ت. <u>المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندة</u>: أصدر مجلس الأمن قراره المرقم 955 في 1994/11/18 القاضي بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة للنظر في الجرائم ضد الإنسانية وجريمة إبادة الجنس البشري .

ث. <u>المحكمة المختلطة في كمبوديا</u>: إصدار قرار عن الأمم المتحدة بتأريخ 2003/5/13 يتضمن الموافقة على الاتفاق الموقع بينها وبين الحكومة الكمبودية على شكل المحكمة وما يتعلق بها من إجراءات وهي من ثلاثة قضاة كمبوديين واثنين دوليين للتحقيق في الجرائم المنسوبة إلى الخمير الحمر إبان الحرب ألأهلية 1975-1976 .

---

[1] محمد إبراهيم الدسوقي . مصدر سبق ذكره ، ص15 .

ج. المحكمة المختلطة في سيراليون: اصدرَ مجلس الأمن قراره المـرقم 1315 بتـأريخ 2000/7/14 القـاضي بإنشاء المحكمة للنظر بالجرائم التي وقعت في سنة 1996 في سيراليون، وقد أنشئت المحكمة في سـنة 2002 وهي مؤلفة من قضاة سيراليونيين ودوليين .

ح. المحكمـة الخاصـة المختلطـة في تيمـور الـشرقية: إصـدار قـرار مجلـس الأمـن رقـم 1272 بتـأريخ 1999/11/25 الذي وضع تيمور تحت إدارة انتقالية تابعة للأمم المتحدة بهـدف محاكمـة المـسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة سنة 1975، وعمدت الأمـم المتحـدة إلى إنـشاء قـضاء خـاص مـن قضاة وطنيين وممثلين مختصين للأمم المتحدة .

خ. المحكمة المختلطة الخاصة بلبنان: بموجب قرار مجلس الأمن المرقم 1664 بتـأريخ 2006/3/29 الـذي يحصر ولاية المحكمة بالتفجير الإرهابي الذي أدى إلى مقتل رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريـري ويعد الأساس في إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمـة مـن تثبـت مـسؤوليته عـن هـذه الجريمـة الإرهابية .

د. المحكمة الجنائية الدولية الدائمة: بتأريخ 1998/7/17 ولد نظـام رومـا الأسـاسي للمحكمـة الجنائيـة الدولية وفتح باب التوقيع على معاهدة مشروع النظـام الأسـاس وحتـى نهايـة تـشرين الأول 1999 كانت تِسعٌ وثمانون دولة قد وقعت المعاهدة ودخلت حيز التنفيذ في سنة 2001 [1]، زيادةً على ذلـك فأن التصويت على النظام الأساسي في الأمم المتحدة اعتمد موافقـة (120) دولـة لـصالحه وامتنعـت عن التصويت (21) دولة معترضة على منح مجلس الأمن سلطة الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة (13/ب) التي تكون بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا يعنـي أنـه من أجل صدور قرار مجلس الأمن لإحالة جريمة ترتكبها دولة غير طرف في النظام الأساسي لا بد مـن موافقة الأعضاء الخمسة الدائمين وعدم استعمال حق النقض وهـذا يعنـي أن الدولـة ذات العـضوية الدائمة هي بمنأى عن تطبيق هذه الوسيلة لإحالة مرتكبي جرائمها على

[1] د. علي حميد العبيدي . مصدر سبق ذكره ، ص243 .

المحكمة إذ لم تكن طرفاً في النظام الأساسي، وكذلك لن تستطيع المحكمة أن تتعامل مع الجرائم التي يرتكبها أشخاص تابعون للدولة الدائمة العضوية في مجلس الأمن كما قد تستعمل بعض الدول حق النقض لمساعدة حلفائها إذا ما حاول المجلس استعمال سلطة بموجب المادة (13/ب) وهذا ما عملت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وهو أن تقف بوجه أي محاولة لإحالة أي جريمة من الجرائم الإسرائيلية على المحكمة، ومن جهة أخرى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الآن إلى إبرام اتفاقات مع العديد من الحكومات تهدف إلى إفلات من توجه إليه التهمة من الأمريكيين من المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية ويعد ذلك تهديداً سلبياً يطعن بمصداقية القانون الدولي الجنائي والمحكمة الجنائية الدولية في تعقب المتهمين والتمييز في التعامل بين مرتكبي الجرائم الدولية ، كما ان هناك سبع دول لم توقع على النظام الأساسي هي (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والصين والهند والعراق وليبيا وقطر) وتختص المحكمة بالنظر في الجرائم الدولية وهي (جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان)[1] .

وقد أشارت المادة (16) من نظام روما الأساسي بسلطة مجلس الأمن إلى الطلب من المحكمة الجنائية الدولية وقف التحقيق أو المحاكمة في أي دعوى منظور فيها أمامها، ومن الواضح أن أحكام المادة تشكل قيداً أشد وأقسى على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، هذا القيد الذي يغل يد المحكمة من الاستمرار في ممارسة اختصاصها في النظر في أية دعوى وفي أية مرحلة كانت عليها الدعوى، ابتداء من التحقيق إلى ما قبل إصدار الأحكام لمدة قد تكون لا نهاية لها، ما دام وقف الإجراءات هذه لمدة سنة قابلة للتجديد لمرات غير محدودة بالنظر للإطلاق الذي نصت عليه المادة المذكورة أنفاً، وما دام مجلس الأمن راغباً في ذلك وليس لأي اعتبار آخر وكذلك المجني عليه، الذي لم يحسب له أي حساب ، كما أن سلطة مجلس الأمن في المادة السابقة تغل يد القضاء الوطني المختص في النظر في هذه الدعوى ما دام الأصل عدم تصور انعقاد اختصاص المحكمة الجنائية

[1] د. خليل حسين . مصدر سبق ذكره ، ص172-ص175 .

إلا إذا كان اختصاص القضاء الوطني غير منعقد أو في الحقيقة لا يراد له أن يعد منعقداً وذلك في الحالات التي يدعى فيها القضاء الوطني غير راغب أو غير قادر على تحقيق العدالة[1] .

وفي الرابع عشر من يوليو 2008 عقد (لويس أوكامبو) المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مؤتمراً صحفياً أعلن فيه لائحة توجيه الاتهام ضد الرئيس السوداني (عمر البشير) قال فيها أن الرئيس السوداني دَبّرَ حملة منظمة لارتكاب أعمال قتل جماعي في دارفور واستعمل الاغتصاب سلاحاً في الحرب وطلب (أوكامبو) إصدار أمر اعتقال بحق (البشير) ليكون أول رئيس دولة يصدر بحقه مثل هذا الأمر وهو على رأس السلطة وقد اتسمت ردود الفعل الدولية بشكل عام بنوع من الفتور وعدم الحماسة وبدا أن هناك إدراكاً عاماً بأن هذه التطورات ستضع مجلس الأمن والأمم المتحدة أمام تطور جديد بالغ الخطورة وهو اعتقال رئيس دولة وهو في سدة السلطة وما سيترتب على ذلك من القواعد المستقرة في النظام الدولي، فقد سبق إصدار مذكرة القبض بثلاثة أيام تصريح للمتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن لديهم علماً سابقاً بمجريات الأمور في المحكمة، وقد فسر هذا الموقف بأن واشنطن تسعى لتمرير صفقة ما تجبر بها النظام السوداني على تقديم تنازلات ظل يرفضها منذ وقت طويل[2]، ومن اللافت للنظر سكوت المجتمع الدولي عن جريمة إسرائيل المرتكبة ضد الفلسطينيين في مجزرة (قانا) 2006 وهي تشابه الأفعال الجنائية المرتكبة في السودان .

وعلى خلاف مقاصد القانون الدولي الإنساني* الذي ظهر بسبب النتائج الكارثية التي تسببها الحروب والمنازعات والانتهاكات الجسيمة القاضية بضرورة إقامة محاكم لمعاقبة الجناة على أفعالهم كانت هذه المحاكمات ذات خلفيات سياسية ولم يخضع لها المنتصرون على الرغم من ارتكابهم جرائم من النوع نفسه، وتظهر فيها الانتقائية

---

[1] د. ضاري خليل . مصدر سبق ذكره ، ص198 .

[2] د. محمد محمود الزبيدي . المحكمة الجنائية الدولية وأزمة دارفور – رؤية قانونية ، السياسة الدولية ، العدد 174 ، 2008 ، ص192-194 .

والازدواجية في المعيار بما يتلاءم والمصالح السياسية للدول العظمى, فما زال القانون الدولي يمثل سيطرة الأقوياء على الضعفاء[1] .

3. أسلحة الدمار الشامل:

سعى المجتمع الدولي إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل بوساطة ثلاث معاهدات دولية هي:

أ. معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية* التي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1970، وهي تهدف إلى حظر انتشار الأسلحة النووية وإلى الحد من انتشار هذه الأسلحة وتشجيع التعاون للاستخدامات السلمية للطاقة والسعي إلى نزع السلاح النووي .

ب. اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة وتطويرها وإنتاجها وتخزينها وتدميرها، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في سنة 1925 .

ج. اتفاقية حظر تطوير الأسلحة الكيماوية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها وتدميرها، ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1997 .

وفي خضم تصاعد دعوات القلق الدولي من التهديدات الناشئة من الأنواع الثلاثة من أسلحة الدمار الشامل سواء كانت من الأسلحة الموجودة أو من انتشارها إلى دول أضافية

---

* القانون الدولي الإنساني : هو (مجموعة الأعراف التي توفر الحماية لفئات معينة من الأفراد والممتلكات ، تحرم أية هجمات قد يتعرض لها في أثناء الصراعات المسلحة سواء كانت هذه الصراعات ذات صفة دولية أو صفة غير دولية) ، للمزيد ينظر :
أ.د. محمود شريف بسيوني ، القانون الدولي الإنساني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 2007 ، ص67 .

[1] د. أحمد أبو الوفا ، القانون الدولي والعلاقات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2006 ، ص21 .

* استعملت الولايات المتحدة الأمريكية السلاح النووي لقتل المدنيين وتسميمهم في هيروشيما في 6 آب 1945 وناكازاكي في 9 آب 1945 وقد واجهتها صعوبة في تسويغ الحاجة العسكرية لمثل هذا العمل الوحشي فضلاً عن أن استعمالها للسلاح النووي في الأهداف البشرية سوف يؤدي إلى سباق تسلح نووي ، للمزيد ينظر :
بيتر سكاون . أمريكا الكتاب الأسود ، الدار العربية للعلوم ، ترجمة إيناس أبو حطب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2003 ، ص58 .

أو احتمال حصول الإرهابيين عليها أو استخدامها[1]، فأن المصالح الأمنية للدول تعد الحافز الأساسي للسعي إلى حصولها على أسلحة الدمار الشامل أو الاحتفاظ بها جزءاً من لعبة عسكرية سياسية بين الدول، كما يتفاقم القلق بين الدول نتيجة اختلافها في تقويم وإدراك التهديدات المترتبة على تلك الأسلحة بسبب طبيعة البرامج السرية لها من جهة، ومن جهة أخرى قد تشكل تهديداً ما ليس فقط على قدرة دولة ما وإنما على نيتها التي قد تتغير مع مرور الزمن، وتكمن الصعوبة على وجه الخصوص في تقويم تهديدات ذات احتمالية ضئيلة ولكنها تنطوي على عواقب كبيرة كخطر حيازة الإرهابيين لأسلحة نووية[2]، كما تنظر الدول إلى أسلحة الدمار الشامل على أنها حاجز أمام تهديدات أمنية مستقبلية أو ناشئة، فضلاً عن أن بعض الدول تسعى إليها لرفع مكانتها وشأنها[3]، لكونها تفرز مع الوقت تأثيرات إستراتيجية[4] .

أما الولايات المتحدة ألأمريكية فكانت منذ بداية اكتشافها للسلاح النووي تحاول أن لا يمتلك هذا السلاح أية دولة ولو كانت حليفة ما عدا إسرائيل[5]، لأن الحصول على الأسلحة النووية سيكون طريقاً للموازنة على حساب تفوق تقليدي ساحق للخصم ولطالما استخدم حلف شمال الأطلسي منطق توازن الرعب لمقاومة تفوق الاتحاد السوفيتي في القوات التقليدية وتتبع روسيا الآن المنطق نفسه الذي يقول إن أسلحتها النووية التكتيكية مطلوبة لموازنة تفوق القوات التقليدية لحلف شمال الأطلسي، فبعدَ انتهاء الحرب الباردة سعت السياسة الخارجية الأمريكية للاحتفاظ بأسلحتها النووية لكونها تشكل مسألة جوهرية ومصلحة حيوية، إذ إن بقاءها قوة نووية عظيمة أصبح ضرورة لها لمنع الأخطار النووية واحتواء عدو محتمل أو إفشاله لتكون قادرة على تثبيط عزم المهاجم من غير

---

(1) اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل Mass Destructive Weapons Committee (MDWC) ، أسلحة الرعب أخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص39-40 .

(2) اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل ، المصدر السابق ، ص38 .

(3) اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل ، المصدر السابق ، ص40 .

(4) التقرير الإستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية ، 2006 – 2007 ، القاهرة ، ص128 .

(5) أ.د. هيثم الناهي . السياسة النووية الدولية ، دار العلوم الأكاديمية ، لندن ، 2004 ، ص246 .

استخدامها لتلك الأسلحة، وفي هذا العصر النووي أصبح تركيزها على هدف لا يتمثل فقط في كيفية منع استخدام الأسلحة النووية وإنما يتمثل في كيفية منع انتشارها أيضاً، فهي ترى بقاءها الدولة العظمى بترسانة نووية ذات ردع حتى بعد انتهاء الحرب الباردة مسألة حيوية جداً للولايات المتحدة الأمريكية وللاستقرار في العالم لكي تتمكن من ردع قوة نووية صغيرة قد تهدد أمنها وأمن حلفائها، ومن ثم فأنها الضامنة الأكيدة لأمنها القومي الذي لا يكتمل إلا ببقائها دولة نووية عظيمة ومنع ظهور دول نووية جديدة فضلاً عن ممارستها الضغط على الدول النووية الأخرى المنافسة لها من أجل نزع أسلحتها النووية تدريجياً[1] .

بتأريخ 13 تشرين الأول 1999 قرر مجلس الشيوخ الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية رفضه التصديق على (معاهدة منع التجارب النووية) بخلاف ما أبداه الرئيس (بيل كلنتون)، وكان هذا الرفض مبنياً على حجج سياسية وعلى جانب كبير من الخطورة إذ يشكل كارثة حقيقية في حق الأمن الدولي، ما دام يمكن تأويله على أنه سماح بمعاودة التجارب النووية على نحو آلي، من كل الدول التي تملك هذه الأسلحة، ولا شك أن هذا القرار يمس مبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية ، وينزع أي شرعية عن الضغوط التي قد تمارسها واشنطن لصالح منع التجارب النووية، وقد عادت واشنطن، وألغت من جانبها، نهاية سنة 2001 معاهدة سنة 1972 التي تحد من انتشار الصواريخ المضادة للصواريخ، من أجل أن تقي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تقدم بعض البلدان (باكستان، وإيران، وكوريا الشمالية) في هذا المجال، على الرغم من عدم موافقة موسكو على هذا الإلغاء، وبعد هذا الرفض الذي أيده مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت الصين وروسيا، لا تألوان جهداً في إيجاد مسوغ من أجل معاودتهما تجارب نووية جديدة، لغاية تصغير قنابلهما، على نحو ما كانت فرنسا قامت به[2] .

ولعل أول الدروس وأهمها هو أن الدول الكبرى لم تأل جهداً منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي (أيزنهاور) مشروعه "الذرة من أجل السلام" في منع الدول الأخرى من امتلاك

---

(1) د. سعد حقي توفيق . النظام الدولي الجديد ، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ، مكتبة الأهلية ،عمان ، 2002 ، ص145 .

(2) إينيا سيو رامونيه . مصدر سبق ذكره، ص192-193 .

التكنولوجيا المتقدمة عامة والتكنولوجيا النووية خاصة وفي سبيل ذلك وعدت الدول التي تتخلى عن برامجها النووية بأن تقدم لها المساعدة بموجب اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أن الدول الكبرى لم تقف إلى جانب دول عالم الجنوب والعربية منها على وجه الخصوص بل سكتت عن الاعتداء الذي شنته إسرائيل على المنشأة النووية العراقية سنة 1981 التي حصل عليها بموجب اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية[1]، ومن الجدير ذكره أن السيدة (مادلين أولبرايت) سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى منظمة الأمم المتحدة سئلت عن العقوبات الاقتصادية بعد غزو العراق الكويت التي فُرِضَت عليه نتيجة حصوله على أسلحة الدمار الشامل فأجابت "إنه خيار صعب" ولكن كل ما تم جرى حسابه "فنحن نرى الثمن جديراً بالعقاب"[2] .

أما روسيا فقد عرفت تراجعاً بلا انقطاع في نفوذها في الشؤون الدولية منذ بداية التسعينيات مع ذلك تبقى روسيا قوة نووية رئيسة وهذه هي النقطة الوحيدة التي تستطيع روسيا بها المطالبة بتكافئها مع الولايات المتحدة الأمريكية بصورة شرعية وهذا التكافؤ هو لضمان عملية السيطرة على أسلحة الدمار الشامل، فقد أعطت معاهدة (ستارت -2) (START-2) (STRATEGIC ARMAMENTS REDUCTIONS TALKS) الموقعة سنة 1993 موسكو وواشنطن الحق بنشر (3000) سلاح نووي إستراتيجي لكل منهما، كما كانت روسيا غير قادرة على أن تحافظ أو تصون أكثر من ألف من هذه الأسلحة فقضت مصلحتها بمتابعة المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لخفض هذه الأسلحة من جديد، في حين أن الأخيرة قادرة على إعادة تشكيل ترسانتها النووية من جانب واحد من غير أن تهتم أو تشغل نفسها بالتكافؤ مع روسيا التي لم تعد قدرتها تتطابق مع الحقيقة الإستراتيجية المعاصرة[3] .

---

[1] همام عبد الخالق عبد الغفور . عبد الحليم إبراهيم الممجاح . إستراتيجية البرنامج النووي في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص117 .

[2] بول غرائيل . مصدر سبق ذكره ، ص88 .

[3] موسى الزعبي. الجيوسياسية والعلاقات الدولية ، مكتبة الأسد ، دمشق ، 2004 ، ص215 .

وللصراع النووي الباكستاني الهندي أبعاد محلية وإقليمية ودولية خطيرة وإن كان من المستبعد أن يستخدم كلا البلدين السلاح النووي في أي اشتباك قادم ما لم يؤد الاشتباك إلى هزيمة منكرة بأي طرف تجعله يلجأ للخيار النووي وإن التعقيد الحاصل في العلاقات الدولية ما بين الصين والهند من طرف والهند وباكستان من طرف آخر يستبعد أي تخفيف من وتيرة التنافس الذي سيكون له النتائج الوخيمة على البلدين، وقد أدى الصراع إلى استقطاب عناصر جديدة في المعادلة مثل (الصين وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية) فالصين حليف قوي لباكستان أمام التهديد الهندي للطرفين والتعاون الصيني الباكستاني في هذا المجال والتنسيق فيه قائم عن طريق الاتفاقيات التي تجمع الطرفين ولاسيما مع غياب ضغط دولي فاعل على الهند، يُزادُ على ذلك أن إسرائيل ترى في القنبلة الباكستانية قنبلة إسلامية لا بد من إبطال مفعولها وهذا لن يتم إلا بالتنسيق مع الهند، ولذا كان التنسيق والتعاون العسكري المشترك بين الطرفين يشهد تصاعداً في السنوات الماضية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي تحاول أن تكسب الطرفين لتحقيق مصالحها في المنطقة فهي تريد الهند عامل توازن مع الصين وسوق كبيرة للتقنية الأمريكية، أما باكستان فهي مفتاح أفغانستان ويريدون دعم (إسلام آباد) للجهود الأمريكية في هذا البلد وتجنب الفشل لهذا قد تميل الولايات المتحدة الأمريكية لكلا البلدين بوصفهما عضوين في النادي النووي، وإن العوامل التي تبقي حدة الصراع النووي قائمة بين الدول هي غياب موازين العدالة في عالم تحكمه مصالح الدول الكبرى فكل الاتفاقيات الدولية إنما صيغت بالدرجة الأولى لتخدم مصالح الدول الكبرى في قصر التقنية النووية في المجالات العسكرية عليها وعَدّ الدول الأخرى دولاً غير مؤهلة لامتلاكها وهذا ولد شعوراً بعدم العدالة والسعي إلى عدم التوقيع والالتزام بهذه المعاهدات أو الاتفاقيات[1]

أما ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني فقد صدرت عدة تصريحات تكشف عن غاية إيران من تطوير برنامجها النووي وهي تتمثل في الاعتراف بدور إقليمي لها والتعامل معها بوصفها قوة كبيرة، وهذا ما أكده حديث الرئيس (أحمدي نجادي) في 26 مايو 2009 عن المشاركة في إدارة العالم وإحلال السلام فيه موضوعاً للمفاوضات مع الدول الغربية ، كما

[1] مجدي كامل . الأسرار النووية ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص345-346 .

طلب وزير الخارجية الإيراني (منوشهر متقي) من الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) في أثناء زيارته فرنسا في يونيو 2009 أن يضع في اعتباره أن إيران "قوة عظمى"، وقد أكد ذلك مدير الوكالة للطاقة الذرية (محمد البرادعي) في تصريح له في 18 يونيو 2009 إذ عَدّ السلاح النووي لإيران سبيلاً للاعتراف بنفوذها ومكانتها وهو ضمان لما سمعوه في الماضي عن تغيير الأنظمة[1]، ويشار هنا إلى أن المسؤولين والمحللين الإسرائيليين ينطلقون في معاداتهم لطهران من معطيات أن إيران تعد منافساً على النفوذ وبسط القوة في المنطقة وتمثل تحدياً في إقامة شبكة من الأنظمة المؤيدة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية بقيادة إسرائيل في المنطقة، ومن جانب آخر لا ترغب إسرائيل في ظهور قوة نووية في المنطقة تنافسها ويترتب عليها تأثيرات إستراتيجية إذ تعدّ إسرائيل نفسها الدولة المهيمنة والدولة النووية الوحيدة في المنطقة القادرة على الردع النووي والتقليدي للجيوش العربية[2] .

أما المحذور والقلق اللذان يحكمان النظرة الأمريكية لبرنامج إيران النووي فتمثلا في خوف أمريكي متزايد من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج والعمل على استخدام التقانة النووية في المجال العسكري وهو ما يجعل واشنطن تخشى اختلال ميزان القوى لصالح (طهران) في مواجهة (تل أبيب) فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعدها واشنطن إرهابية وتنذر بتهديدها أمنها القومي ويتزايد القلق الأمريكي برؤيتها أن إيران ما زالت تمثل تهديداً أيدلوجياً وعائقاً ثقافياً أمام انتشار القيم الأمريكية في المنطقة كما تشارك الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في عدها إيران القوة الوحيدة الإقليمية في المنطقة بعد سقوط النظام العراقي السابق التي يمكن أن تشكل تهديداً للأمن الإسرائيلي والمصالح الأمريكية في المنطقة ومن ذلك خطرها على العراق الجديد، كما أن علاقة إيران بتنظيمات المقاومة الفلسطينية وبحزب الله من وجهة نظر واشنطن تمثل خطراً على مستقبل المستجدات على الساحة الفلسطينية وعلى خريطة

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية ، القاهرة ، 2008 – 2009 ، ص275 .

[2] جينيفري أرنسون . البرنامج النووي الإيراني والوقائع والتداعيات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ،الطبعة الأولى ، 2007 ، ص111 .

الطريق، فضلاً عن القلق الكبير إزاء القدرات الصاروخية، إذ ترى دوائر الاستخبارات الأمريكية أن أراضي الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه في أغلب الاحتمالات تهديداً من صواريخ إيرانية بعيدة المدى بحلول سنة 2015[1] .

لا تزال ممارسة القوة الخاصية المركزية للعلاقات الدولية وإن ظهور الأسلحة النووية وسواها من أسلحة الدمار الشامل لم يُغير دور القوة واستخدامها في العالم المعاصر، فقد أثرت هذه الأسلحة تأثيراً عميقاً في سلوك فن الحكم، ويبدو أن لأسلحة الدمار الشامل ثلاثة تأثيرات عامة في العلاقات الدولية مع أن نتائجها النهائية لم تحدد بعد هي[2]:

أولاً. أصبحت الغاية الأساسية للقوة العسكرية في الوقت الحالي على الأقل منع وقوع حرب كبرى أخرى، فالردع المتبادل بين الدول النووية المتخاصمة يفرض حدوداً على العنف ويحمي كلَّ المجتمع الدولي من الحرب الشاملة، لقد نشأ الردع الناجح عن استخدام القوة لموازنة القوة*، لا عن بطلان استخدام القوة نفسها، لقد جعلت الثورة النووية "القوة أكثر فائدة لدعم الوضع الراهن مما كانت عليه في أي وقت مضى، وأن يكن لعدم تغييره، كما أن المحافظة على الوضع الراهن هو الهدف الأدنى لأي قوة عظمى"، وإذا أنهار نظام الردع المتبادل، فما من شك في أن الأدوات الحديثة للقوة الوطنية ستنطلق بأقصى ضراوة.

ثانياً. تمنح الأسلحة النووية الدولة النووية "ضمانة لا تنتهك استقلالها وسلامتها المادية" ، ومع أن الأسلحة النووية لم تثبت حتى الآن قدرة كبيرة على "الإرغام" أي إرغام دولة على الامتثال لإرادة دولة أخرى، فأنها تشكل بوليصة تأمين من الكارثة المطلقة، وهي تجعل الجميع متساوين إلى حد ما، وستفكر أقوى الدول

---

[1] د. رياض الراوي . البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط ، الأوائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 2006 ، ص222 .

[2] روبرت غيلبن . مصدر سابق ، ص258-260 .

*** ليس "التوازن" (المساواة البحتة في الوضع أو التناظر) ، إنما استقرار ذلك التوازن يكون فقط عندما لا يستطيع أي طرف أن يبادر بالهجوم لتدمير قدرة الطرف الآخر على الرد ، للمزيد ينظر :**

توماس شيلينج . إستراتيجية الصراع ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص247 .

مرتين قبل أن تهاجم أصغر بلد لديه أسلحة نووية، ونتيجة لذلك، يعتقد بعضهم أن انتشار الأسلحة النووية يمكن أن ينشئ نظاماً للردع الشامل والسلام النهائي وعلى الرغم من بعض محاسن هذه الفكرة، فأن تدرج القوة والقدرات لا يزال قائماً في عالم مزود بأسلحة نووية .

ثالثاً. الأكثر إثارة للقلق، أن امتلاك الأسلحة النووية يحدد بدرجة كبيرة ترتيب البلد في هرمية الهيبة الدولية، فنظراً إلى أن المجتمع المتخلف نسبياً قد يكون قادراً من الناحية الاقتصادية على الحصول على الأسلحة النووية، فقد ضعف التماثل الحديث بين القدرة الصناعية والقوة العسكرية والهيبة، فالأسلحة النووية نفسها تمنح مكانة معززة وأصبحت رمزاً للمكانة التي تزداد للدول الراغبة في الوصول إليها، وهكذا أصبحت حيازة الأسلحة النووية هدفاً مهماً لعدد متزايد من الدول المعاصرة، ولعل تأثيرات هذا الوضع في انتشار الترسانات النووية والاستقرار الدولي لا تفضي ، في أقل تقدير، إلى نظرة تفاؤلية إلى المستقبل .

4. الحرب على الإرهاب .

صبيحة نهار 14 أيلول 2001 سمح الكونغرس الأمريكي للرئيس (جورج دبليو بوش) بالاستعانة بكل قوة يراها ضرورية ومناسبة لاستخدامها ضد كل دولة أو منظمة أو شخص حضر أو نفذ أو مهد للهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر (أيلول) 2001 أو أي منظمة إرهابية أو أشخاص إرهابيين، وذلك من أجل تفادي أي عمل إرهابي دولي في المستقبل يستهدف الولايات المتحدة الأمريكية تقوم به دولة أو منظمة أو أشخاص إرهابيون[1] .

وفي السابع من تشرين ألأول 2001 ظهر الرئيس (جورج بوش الابن) على شاشة التلفاز ليعلن الحرب على الإرهاب فقال (للتو وبناءاً على أوامري بدأت القوات العسكرية الأمريكية هجومها على المعسكرات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة وعلى القواعد العسكرية لنظام طالبان في أفغانستان تهدف هذه الضربات الموجهة بعناية إلى الحؤول

(1) تيري ميسان . الخديعة المرعبة ، ترجمة سوزان قازان ومايا سلمان ، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص69 .

دون استخدام أفغانستان كقاعدة عمليات ومهاجمة طاقات حكومة طالبان العسكرية، تشارك كذلك صديقتنا الوفية بريطانيا في هذه العملية، كما تعهدت دول صديقة أخرى ولاسيما كندا وأستراليا وألمانيا وفرنسا بتقديم القوات بالتتابع مع سير العملية، ومنحت أكثر من أربعين دولة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوربا وآسيا القوات الحق بالعبور والهبوط الجويين، شاركنا العديد من هذه الدول المعلومات التي جمعتها وكالات استخباراتهم، إن الإرادة الجماعية في كل أنحاء العالم تدعمنا وتؤيدنا)[1] .

وفي جهة أخرى يشدد (أيمن الظواهري) (على عالمية المواجهة بين أهل الغرب الكافر المنافق المتحدين وأهل الإيمان المسلمين المحصورين في القاعدة ومن والاها كفكرة محورية تحولت بفعل ظروف عديدة إلى دستور آمن به قادة القاعدة وجعلوه شعارهم الأساسي في المعركة ضد الجميع، فالقوى الغربية المعادية للإسلام حددت عدوها بوضوح وهو ما تسميه بالأصولية الإسلامية ودخل معها في هذا الحلف عدوتهم القديمة روسيا واتخذوا عدة أدوات لمحاربة الإسلام منها: الأمم المتحدة، الحلفاء الموالون، والحاكمون لشعوب المسلمين، الشركات متعددة الجنسيات، أنظمة الاتصال الدولية وتبادل المعلومات، وكالات الأنباء العالمية وقنوات الإعلام الفضائية، منظمات الإغاثة الدولية التي تستخدم ستاراً جاسوسياً والتبشير وتدبير الانقلابات ونقل الأسلحة)[2] .

لقد هدفت الاعتداءات الإرهابية للحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001 إلى الارتقاء بالهجمات الانتحارية إلى مستوى أعلى من الذي وصلت إليه ، مستوى جذب أنظار العالم أجمع ولعل العدوين (تنظيم القاعدة الإرهابي "المدافعين عن دين اللـه" والصليبيين المسيحيين المتطرفين وحلفاءهم الصهاينة) يرغبان في ما بينهما في جر العالم لمعركة رهيبة[3]، وشاملة ومفتوحة بالوسائل والأدوات كافة في تطابق رؤية الخصمين بعضهما لبعضٍ بأنه أدنى من الادمية ويستحق القتل .

---

[1] المصدر السابق ، ص101 .

[2] جون روبرت . العلاقات الخفية بين أمريكا والدول العربية ، أعداد إيهاب كمال ، الحرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006 ، ص21-22.

[3] مايكل شوير . الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب ، الدار العربية للعلوم ، ترجمة سمه محمد عبد ربه ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص215 .

في يناير 2004 نشرت الكلية الحربية التابعة للجيش الأمريكي تقريراً أعده البروفسور (جيفيري ريكورد) خلص إلى أن الحرب في العراق تقوض أسس الحرب التي تشن ضد تنظيم القاعدة وحذر (ريكورد) من أن الحرب العالمية على الإرهاب كما تعرف وتشن حالياً غير مميزة وطموحة على نحو خطير، وبناءاً على ذلك ينبغي أن يصار إلى تعديل معالمها وتوصل (ريكورد) إلى أن حملة مكافحة الإرهاب التي تشنها إدارة (بوش) تفتقر إلى التركيز من الناحية الإستراتيجية وتعد بما هو أكثر مما يمكن تحقيقه، وتهدد الاحتياطات العسكرية الأمريكية في بحث يائس ولا نهاية له عن الأمن المطلق وأستنتج أيضاً أن معظم الأهداف المعلنة للحرب العالمية على الإرهاب مثل استئصال الإرهاب بوصفه وسيلة للحرب غير النظامية – غير واقعية وتحكم على الولايات المتحدة الأمريكية بسعي ميؤوس منه لتحقيق الأمن المطلق وبوصفها كذلك فأن أهداف الحرب العالمية على الإرهاب غير معززة أيضاً على الصعيد السياسي والمالي والعسكري[1] .

لقد أدرك المسؤولون في الولايات المتحدة الأمريكية أنهم توصلوا إلى هدف إستراتيجي صحيح لهذه الحرب الجديدة إذ لم يكن بإمكانها إزالة الإرهاب تماماً غير أن عليهم تعويق الإرهاب حيثما تمكنوا من ذلك وأن مهمتهم أصبحت "التغلب على الإرهاب كتهديد لحرية أمريكا وانفتاحها"، فإذا حاربوا الإرهابيين بفعالية كافية، بحيث إنهم لن يتمكنوا بعدها من تهديد طبيعة مجتمعهم تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد أنجزت انتصارا حقيقياً قيماً إذ إن هدفاً حربياً محدوداً على هذا النحو يخدم مصالح البلد الإستراتيجية لكونه مرناً ومعقولاً وممكن الإنجاز ومهماً[2] .

---

(1) جايمس يوفارد . خيانة بوش – سحق الحرية والعدالة والسلام بحجة تخليص العالم من الإرهاب والاستبداد ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص383 .

(2) دوغلاس ج . فايث . الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب ، تعريب سامي بعقليني ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص24 .

المطلب الثالث

الجذور الفكرية الحديثة للسياسة الخارجية الأمريكية

لا تعمل السياسة الخارجية لأية دولة في فراغ ولكن في إطار بيئة داخلية وخارجية تؤثر فيها وتتأثر بها، عن طريق مجموعة من الأطراف تقوم بأدوار متعددة في عملية صنع السياسة الخارجية وقد يكون لها مصالح متباينة وفي النهاية هناك مجالات لحركة السياسة الخارجية تحددها كل دولة طبقاً لمصالحها ووفقاً لرؤية حكوماتها من أولويات معينة[1]، إن الجذور الفكرية في السياسة الخارجية الراهنة تتوزع على الاتجاهات الآتية وهي:

1. مدرسة المحافظين الجدد:

تمتلك معتقدات شبه آيدولوجية تملي عليها إستراتيجيات عامة في السياسة الخارجية فهي مدرسة ذات منهج موحد[2]، يدعمها مفكرون وسياسيون أمريكيون ينتمون إلى فئة الصقور في الإدارة الأمريكية يجاهرون بتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى امبريالية ويدعون إلى تكريسها ودعمها على الرغم مما يتبع ذلك من تحول الدول الأخرى الحليفة وغير الحليفة إلى أتباع عليهم أن يدفعوا الجزية، ويأتي في طليعة أتباع هذه المدرسة روبرت كاغان ووليام كرستول اللذان اعترفا بتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى إمبراطورية، وتتمحور رؤية هؤلاء للسياسة الخارجية في العالم بما يأتي[3]:

أ. المناداة بأن يكون للولايات المتحدة الأمريكية القيادة في الساحة الدولية كقوة عظمى ووحيدة .

ب. التركيز على السياسات العسكرية والأمنية بوصفها أساليب أساسية لتنفيذ الرؤى والأهداف للولايات المتحدة الأمريكية .

[1] معهد بروكنيجز . الدبلوماسية والأمن بناء أجندة صلبة للسياسة الخارجية الأمريكية ، تعليق أبو بكر الدسوقي ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2007 ، ص40 .

[2] هادي قيس . مصدر سبق ذكره ، ص14 .

[3] د. شاهر إسماعيل الشاهر . أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 ، الهيئة العامة السورية للكتاب ،دمشق ، 2009 ، ص24 .

ج. توجيه ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديداً محتملاً للولايات المتحدة الأمريكية .

د. العمل على نشر قيم الديمقراطية وحرية الإنسان وبناء المجتمع المدني والمؤسسات السياسية بما يُناسِبُ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بفعل سياستها الخارجية .

هـ التمركز عند مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الإسرائيلية، وحماية أمن إسرائيل وسلامتها عن طريق تدخل أمريكي كبير لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة والتحكم بمواردها .

و. العمل بشتى الوسائل وفي مقدمتها الوسيلة العسكرية على أن يكون القرن الحادي والعشرين قرناً للولايات المتحدة الأمريكية .

لا تنطوي الإستراتيجية الجديدة التي يبينها المحافظون على شطب عقيدة عمرها خمسة عقود وعلى نبذ أي من أسلوبي الاحتواء أو الردع ، فهذان المفهومان الإستراتيجيان يمكن توظيفهما حينما يكونان مناسبين وسوف يظل كذلك، إلا أن تهديدات معينة هي تهديدات شديدة الانطواء على إمكانية إحداث الكوارث، وهي قادرة على الوصول بلا إنذار، عبر وسائل يتعذر تعقبها، بما يبقيها مستعصية على الاحتواء أما المتطرفون الذي يرون الانتحار، على ما يبدو قرباناً مقدساً، فلا رجاء في ردعهم على الإطلاق، والتكنولوجيا الجديدة من شأنها أن تتطلب تفكيراً جديداً في زمن صيرورة هذا التهديد أو أنه أصبح وشيكاً، وهكذا فأن على الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقا من الحس السليم، أن تكون جاهزة للتحرك، عند الضرورة، قبل أن تتجسد التهديدات تجسداً كاملاً .

ليس الاستباق مفهوماً جديداً، ولم يكن ثمة أي شرط أخلاقي أو حقوقي يلزم أي بلد بانتظار التعرض للهجوم من غير امتلاك القدرة على التعامل مع تهديدات وجودية، لقد كتب (جورج شولتز) وهو من غير المحافظين يقول "إذا كانت ثمة أفعى مجلجلة في الباحة ، فأنك لا تنتظر قيامها باللدغ دون أن تبادر إلى التحرك دفاعاً عن النفس" طالما أكدت الولايات المتحدة الأمريكية حق الدفاع عن النفس استباقياً، من أزمة الصواريخ الكوبية في سنة 1962 إلى الأزمات الدولية الأخرى المتلاحقة، إلا أن من

الضروري التعامل مع هذه المقاربة بقدر كبير من الحذر، فعدد الحالات التي يمكن تسويقها فيها سيكون ضئيلاً على الدوام إنها لا تشعل ضوءاً أخضر للولايات المتحدة أو لأية دولة أخرى لتبادر أولاً دون استنفاد وسائل أخرى منها الدبلوماسية، فالتحرك الإستباقي لا يأتي في بداية سلسلة طويلة من المحاولات، لا بد للتهديد من أن يكون خطيراً للغاية كما لا بد لمخاطر الانتظار أن تفوق مخاطر الإقدام على التحرك[1] .

2. مدرسة الليبراليين:

تعمل هذه المدرسة على تسويغ المشهد الذي آلت إليه العلاقات الدولية، وترى أنه على الرغم من الاندفاعات القوية للسلطة الأمريكية نحو تكريس امتيازاتها الإمبريالية قد ضَلَّت الطريق وبلغت مداها وقد أخذت تظهر عليها علاقات التحلل للسقوط[2]، فهي تحاول مقاربة الواقع ورسم سياسات تهدف لتحقيق المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، مراعيةً ظروف الواقع والارتدادات السلبية التي قد يتبناها الآخرون رداً على السياسة الأمريكية ، فهي لا تنطلق من أيدلوجية، بل من الخبرة الميدانية ومن روادها كل من هنري كيسنجر وزينغو برجنسكي[3] .

ويدعو الليبراليون إلى البرنامج الآتي في السياسة الخارجية، وصياغة أهداف واضحة وتعديلها لتتناسب مع الواقع ووضعها في إطار يسهل على الأطراف الأخرى القبول بها[4]:

أ. تطوير واستعمال الوسائل والموارد للعمل على وفق الأهداف .

ب. تكثيف المواقف بهدوء وصراحة وكذلك التوقعات المتعلقة بما يجب عمله .

ج. معرفة نقاط القوة التي لدى الولايات الأمريكية ولدى الدول الأخرى .

---

[1] توني بلير . كونداليزا رايس . مارغريت تاتشر . جون بولتن . جورج ول . جين كير كباترك . المحافظون الجدد ، تحرير : أرون سلزر ، ترجمة فاضل جتكر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص131-132

[2] د. شاهر إسماعيل الشاهر . مصدر سبق ذكره ، ص15 .

[3] هادي قيس . مصدر سبق ذكره ، ص14 .

[4] دينس روس . فن الحكم – كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ترجمة هاني تيري ،2008 ، ص394-395 .

د. السعي من أجل استمالة من لديهم نفوذ ينضمّون إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم العمل على دفعهم لاستخدام ما لديهم من وسائل ضغط تخدم المصالح الأمريكية .

هـ.استخدام سياسة الحوافز والروادع (العصا والجزرة) بشكل جيد .

و. الإحساس الجيد بالتوقيت لمعرفة متى يجب الضغط ومتى يجب تهيئة المخارج .

ز. معرفة كيف يفسر الآخرون (الأصدقاء والخصوم) أعمال الولايات المتحدة الأمريكية .

ح. عدم ترك كل شئ للمصادفة وفوق كل شئ المتابعة بدقة وانتباه .

وتشترك هذه المدرسة ومدرسة المحافظين بهدف واحد هو مشروع الإمبراطورية الأمريكية إلا أنهما تختلفان في أسلوب التطبيق، وإن هذا الاختلاف يصب أيضاً في المصلحة العليا للولايات المتحدة إذ يمكن اللجوء إليهما على وفق متطلبات البيئة الدولية ومتغيراتها، ولعل المفارقة التاريخية أن الرؤساء الذين أغرقوا الأمة الأمريكية بحروب القرن العشرين هم جميعاً ديمقراطيون من ويلسون (الحرب العالمية الأولى) إلى روزفلت (الحرب العالمية الثانية) إلى ترومان (كوريا) إلى كندي وجونسون (فيتنام) أما حرب الخليج سنة 1991 فهي أقرب إلى المذبحة الالكترونية منها إلى الحرب، لأن العدو لم يقابل الحرب بالحرب، ولعل الاستثناء الحاصل هو بشن الجمهوريون الحرب على العراق سنة 2003[1].

3. المدرسة الوسطية: وبعد سنة 2008 ظهرت بوادر لمدرسة وسطية بين المدرستين المذكورتين آنفاً ومن روادها "جولياني: عمدة مدينة نيويورك السابق وهو منافس على مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة وإنسحب من المنافسة في كانون الثاني 2008"، ووجهة نظرها المتمثلة بأن السياسة الخارجية الأمريكية تواجه ثلاثة تحديات هي تحديد مسار للانتصار في حرب الإرهابيين على النظام الدولي، وتقوية النظام الدولي الذي يسعى الإرهابيون إلى تدميره، ونشر فوائد النظام الدولي المتمثلة بالأمن والاستقرار في رقعة أكبر حول العالم، وتعتقد بأن الوسائل الفاعلة لمواجهة تلك التحديات هي بناء

[1] سول لاتدو . الإمبراطورية الاستباقية الدليل إلى مملكة بوش ، الحوار الثقافي ، بيروت ، 2005 ، ص51 .

دفاع قوي، وتطوير دبلوماسية مصممة، وتوسيع النفوذ الاقتصادي والثقافي، ومن شأنها أن تؤدي إلى تبني أسس سلام دائم وواقعي، وإن تحقيق السلام الواقعي يعني إيجاد توازن بين الواقعية والمثالية في السياسة الخارجية، ويجب أن يظل الحفاظ على المثل الأمريكية، ومدها إلى الآخرين هدفاً للسياسة الأمريكية خارجياً وداخلياً، ولكن لن يتحقق السلام إلا إذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأهداف المثالية عبر وسائل واقعية، كما ينبغي أن تحدد المثالية الأهداف النهائية، في حين ينبغي أن تساعد الواقعية في التعرف على الطريقة التي يجب السير عليها لكي تحقق الأهداف، ولاسيما أن العالم مسرح خطير ولا يمكن الركون إلى أية أوهام عن العدو الذي يواجه، إن حرب الإرهابيين قد شجعتها أعمال غير واقعية وغير منسقة اتخذت رداً على جهات إرهابية في الماضي، ومؤداها أن السلام الواقعي يمكن تحقيقه عبر القوة فقط، ولكن السلام الواقعي ليس سلاماً يتحقق باحتضان المدرسة الواقعية في فكر السياسة الخارجية، فذلك المذهب يعرف المصالح الأمريكية تعريفاً ضيقاً جداً يتحاشَ محاولات إصلاح النظام الدولي على وفق القيم الأمريكية والاعتماد على هذا النوع من المثالية فقط فأنه يعني التنازل عن الميزة لأعداء الولايات المتحدة الأمريكية في خضم حرية الأفكار والمثل[1] .

4. <u>المدرسة الإنجيلية</u>: ظهور الحركة الإنجيلية الراهنة في الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تأخذ مجراها بعد، إذ تمثل هذه الحركة أمراً مزعجاً للعلمانيين والليبراليين في الولايات المتحدة الأمريكية والخارج، وعلى الأرجح أن اهتمام الإنجيليين باستثنائية وضع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر مما يرغب منه الليبراليون، ومن المرجح أن يهتموا بالجوانب الأخلاقية للسياسة الخارجية أكثر مما يرغب معظم الواقعيين، ولكن النفوذ الإنجيلي سيظل باقياً في المستقبل القريب، وسيبقي على هؤلاء الذين يشعرون بالقلق تجاه السياسة الخارجية الأمريكية أن يتواصلوا معهم، وكلما إكتسب الزعماء الإنجيليون خبرة مباشرة في مجال السياسة الخارجية، وفروا شيئاً مفتقداً الآن في عالم السياسة

[1] رودولف جولياني وجون أدواردز . رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية – جمهورية ديمقراطية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 72 ، أبو ظبي الطبعة الأولى ، 2008 ، ص7-8 .

الخارجية الأمريكية، أي إيجاد مجموعة من الخبراء الموثوق فيهم، المطّلعين على دقائق الوضع الدولي ومعضلاته، القادرين على إقناع أعداد كبيرة من الأمريكيين بتأييد سياسات معقدة منافية للعقل، تكون أحياناً ضرورية في هذا العالم الشرير المحبط، أو بالأحرى المطرود من رحمة الله[1].

وبهذا الصدد فقد أشارت وزيرة الخارجية الأسبق (مادلين أولبرايت) إلى أن الدين بالنسبة إلى العديد من غير المؤمنين ليس حلاً لأي شئ وهم يرون أن الناس يلحقون التعاسة والشقاء بعضهم ببعض باسم الله، وتشير الدراسات إلى أن الحروب ذات المكون الديني تدوم مدة أطول ويخاض فيها القتال بشراسة أكبر مما يخاض في النزاعات الأخرى، فقطعت كثير من الرقاب باسم الإله على مر العصور، وانخرط الإله في العديد من الحروب، ولم تكن الحرب التي تشن للهو أو النهب سيئة قط بقدر الحروب التي تشن لأن معتقد بعض الناس "غير قابل للتآلف، نظرياً مع معتقد أناس آخرين"، ويكمن خطأ هذا المنطق في أنه على الرغم من معرفتنا بما يبدو عليه العالم المبتلى بنزاع ديني، فإننا لا نعرف ما سيكون عليه العيش في عالم تغيب عنه المعتقدات الدينية، غير أن لدينا تلميحات من لينين وستالين وماوتسي تونغ، ويُزادُ عليهم النازيون أيضاً، الذين استحضروا المسيحية الفاقدة للروح التي أنكرت الجذور اليهودية لذلك المعتقد وشهرت بها، من السهل إلقاء اللوم على الدين، أو إذا توخينا مزيداً من الإنصاف، ما يفعله بعض الأشخاص باسم الدين، في كل مشكلاتنا، لكن ذلك تبسيط شديد، فالدين قوة هائلة، غير أن تأثيرها يتوقف تماماً على ما تلهم الناس القيام به، والتحدي الذي يواجه صناع السياسة هو استغلال الإمكانات التوحيدية للدين، واحتواء قدرته على إحداث الانقسام في الوقت نفسه، ويتطلب ذلك، في أقل تقدير، أن نجد في المسائل الروحية موضوعاً يستحق الدراسة، ففي الغالب، كما لاحظ عالم اللاهوت الكاثوليكي بريان هيهير، هناك افتراض مفاده أنه ليس عليك أن تفهم الدين

---

[1] وولتر روسيل . هل هي بلد الرب ، دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية ، تعليق د. سمير مرتضى ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2009 ، العدد 23 للسنة الثانية ، ص28-29 .

لكي تدرك العالم، إنما عليك أن تدرك السياسة والإستراتيجية والاقتصاد والقانون، وليس من الضروري فهم الدين، وإذا ما ألقيت نظرة على الكتب الدراسية القياسية للعلاقات الدولية أو طريقة تنظيم وزارة الخارجية الأمريكية، لا تجد مكاناً يتعاملُ فيه مع الفهم المتطور للدين بوصفه قوةً عامة في العالم، ولاستباق الأحداث بدلاً من مجرد الاستجابة إليها، يحتاج الدبلوماسيون الأمريكيون إلى الأخذ بنصيحة هيهير والتفكير بلا تحفظ بدور الدين في السياسة الخارجية وفي حاجتهم إلى الخبرة، عليهم أن يطوروا القدرة على معرفة أين تُسهم المعتقدات الدينية في النزاعات وكيف ومتى يتوسلُ بالمبادئ الدينية لتخفيف النزاعات، وعليهم أيضاً إعادة توجيه مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية لتراعي تماماً القوة الهائلة للدين في التأثير في كيفية تفكير الناس وشعورهم وتصرفهم، وتوجد كل أمارات هذا التأثير من حولنا في حياة أناس من معتقدات عديدة مختلفة[1] .

[1] مادلين أولبرايت . الجبروت والجبار ، تأملات في السلطة والدين، والشؤون الدولية ، الدار العربية للعلوم – ناشرون ، ترجمة عمر الأيوبي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص69-70 .

المبحث الثاني
تحديات الهيمنة

الهيمنة مفهوم يفيد الأولوية أو الزعامة، وهذه الزعامة يمارسها في نظام دولي، طرف مهيمن هو عبارة عن دولة تمتلك قدرة كافية على القيام بهذا الدور. ويتعين على الدول الأخرى في النظام الدولي أن تحدد علاقتها بالطرف المهيمن، ويمكنها فعل ذلك بالانصياع أو بالمعارضة أو بالمحافظة على موقف اللامبالاة إزاءه، ومن الواضح أنه يتعين على عدد كاف من الدول الأعضاء، من مجموع الأعضاء في النظام، صنع الخيار الأول بغية إرسال قواعد السيطرة المهيمنة، ويسمى هذا الانصياع "موافقة الهيمنة"، ولما كان الطرف الفاعل المهيمن يعتمد على القدرة، كان مفهوم الهيمنة يشبه إلى حد كبير مفهوم القوة[1]

تعني الهيمنة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي إدراكاً بديهياً لعظمة القوة الشاملة التي تملكها وتقويماً لطبيعة الشكوك الإستراتيجية والتهديدات الأمنية التي تواجهها والقلق منها وتحري الكيفية التي على وفقها تبنى الأجهزة الأمنية والاستخبارية والقوات المسلحة استعدادها المستقبلي لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية الآنية والمستقبلية[2] بهدف التأثير في إرادة الخصم وإدراكه لإضعاف تلك الإرادة، ويرى بعض الباحثين والمختصين أن الولايات المتحدة الأمريكية امتلكت مقدرات الهيمنة منذ أكثر من قرن تقريباً[3]، وكان سلوك الولايات المتحدة الأمريكية الميال نحو الهيمنة قد اختط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، بآليات سياسية واقتصادية وأمنية[4]، وتصاعد بعد لقاء الرئيس الأمريكي الأسبق "جون كندي" مع الرئيس السوفيتي "نيكيتا خروتشوف" في فينا سنة 1961، اللذين اتفقا على إنهاء الحرب الباردة، واقتسام مناطق النفوذ في العالم، وإنزال بريطانيا وفرنسا عن

---

[1] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام . مصدر سابق ، ص200 .

[2] اللواء حسام سويلم . الهيمنة السريعة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2007 ، ص7 .

[3] د. وائل محمد إسماعيل . رقعة الشطرنج الشرق أوسطية ، مطبعة دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص41 .

[4] هشام سوادي هاشم . الإسلام والمستقبل دعوة لاستشراف واقع المستقبل الإسلامي ، مجلة الحوار ، العراق، 2002 ، ص2 .

مكانتهما الدولية، وعرف ذلك بسياسة الوفاق بين العملاقين ، وبذلك انتهت الحرب الباردة ولكن ذلك لم يَحلُ للولايات المتحدة الأمريكية فسعت لإنهاك الإتحاد السوفيتي فأعلنت حرب النجوم وجره في سباق تسلح جديد من أجل إضعاف اقتصاده وأدى هذا بالنتيجة إلى تفكك الاتحاد السوفيتي، فانتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لتعلن النظام الدولي الجديد الذي تهيمن عليه قوة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية لتتفرد بالموقف الدولي في إدارة مشكلات العالم وشؤونه بلا منافس[1].

إن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت هي الدولة العظمى في العالم كماً ونوعاً، على الرغم من الخسائر التي منيت بها والاستنزاف الذي تعرضت له فقد نال هذا الاستنزاف وتلك الخسارة من مكانتها أكثر مما أضعف من قوتها، فالتراجع يتعلق بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر مما يتعلق بإمكاناتها والقدرة المتوافرة لديها بوصفها دولة، وهذه حالة نادرة في تاريخ العالم فالمعتاد أن تنتج القدرة مقداراً مساوياً أو متضارباً من المكانة من التأثير في النفوذ والهيمنة، غير أن ما حدث في سنوات إدارة الرئيس (جورج بوش الابن)، هو أن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت على الرغم من أن قدرتها الفعلية لم تنتقص أو تتراجع ويعود ذلك إلى أخطاء تاريخية وقع فيها صانعو القرار منها الحرب على الإرهاب، واقترن ذلك بنزعة جامحة اختزلت مواجهة الإرهاب في سياسات عسكرية وأمنية أحادية، واتسمت بأقصى درجة من غطرسة القوة، وتعالت على الحلفاء وليس فقط على الأعداء، وكان ضرورياً أن تجني الولايات المتحدة الأمريكية ثماراً مرة لهذه السياسة وما انطوت عليه من أخطاء، فقد ضعفت قدرتها على الردع في الأزمات الساخنة، وتجرأت عليها دول مناوئة كانت فرائص حكام بعضها ترتعد حين بدأ غزو العراق، وتحولت أمريكا اللاتينية، التي كانت ذات يوم بمنزلة "حديقتها الخلفية"، إلى مصدر إزعاج شبه يومي لها، وأصبح في إمكان رؤساء "شعبويين Populist" في هذه المنطقة أن يزيدوا شعبيتهم، بتصعيد خطابهم الناري ضدها، ولكن هذا كله حدث بسبب سوء استخدام للقدرة غير المحدودة وليس نتيجة تناقص في هذه القدرة، فالولايات المتحدة الأمريكية يوم انتخاب

---

[1] باتريك هارمن . النظام العالمي الجديد : القانون الدولي وسياسة المكيالين ، ترجمة د.أنور نغيث ، الطبعة الأولى ، سرت ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1995 ، ص32 .

(باراك أوباما) رئيساً تتعلق بمكانتها فعلياً ورمزياً، أي قدرتها على التأثير وصورتها الشائعة، وليس بقدرتها التي ظلت تحتفظ بإمكانات تجعلها غير مسبوقة في التأريخ، وهذه مشكلة لا تصعب معالجاتها إذا توافرت الإرادة والقدرة على تحويل مجرى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه يجدد دور الولايات المتحدة الأمريكية العالمي ويصحح ويستعيد لها قيادة العالم عبر الحوار والتوافق، وليس بالإجبار والإرغام[1]، إلا أن هذه الهيمنة تواجه صعوبات في فرضها ومن ثم السيطرة والتحكم المطلق في إدارتها، وللإحاطة بالتهديدات والتحديات التي تواجه الهيمنة الأمريكية قسم المبحث على سبعة مطالب:

المطلب الأول

حالة اللايقين في النظام الدولي[2]

في ظل النظام الدولي الجديد وبفعل العولمة التي أدت إلى تماهي الحدود بين ما هو إقليمي وما هو عالمي، فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في أنماط التفاعلات الدولية مثل السلام والحرب والصراعات وعمليات التكامل والاندماج وبعض الظواهر مثل الإرهاب، فأصبحت السمة الرئيسة لعالم اليوم هي حالة عدم اليقين وأن هناك مشكلة في التنبؤ بالمستقبل، فقد اهتمت مجموعة من الخبراء وصانعي السياسات بدراسة البيئة الدولية وتوصيف حالتها وهو ما يمثل جوهر حالة عدم اليقين في العالم، فقد عقد مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي مؤتمراً في 9 يناير 2011 عن كيفية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع عالم من عدم اليقين بهدف الخروج بتوصيات لصناع السياسة الخارجية والتعامل مع النظريات القائمة مثل نظرية التعقيد ونظرية الاحتمالات ونظرية المباريات ومفهوم البجع الأسود ومفهوم السير العشوائي ومفهوم الفوضى الخلاقة ومنهج التفكير خارج الصندوق (الإبداع) ونموذج كومة الرمل ونموذج الأجسام الثلاثة وهي نظريات ومفاهيم يمكن أن تساعد في فهم حالة عدم اليقين وتفسيرها التي تعني (عدم القدرة على التنبؤ بمسار التطور والتغير في العالم) وتنشأ هذه الحالة نتيجة عدم توافر معلومات

---

[1] د. وحيد عبد المجيد . مصدر سابق ، ص45 وما بعدها .

[2] ملحق مجلة السياسة الدولية العدد (185) ، القاهرة ، يوليو 2011 ، ص1-24 .

كافية عن أبعاد القضية أو الموقف أو عدم وضوح الفاعلين المؤثرين فيها وغياب نمط واضح لتفاعلات الفاعلين ولديناميكية صنع القرار وعدم وضوح الديناميكية التي تحدد سلوك الفاعلين فضلاً عن التسارع والتعقد للتغير في القضية أو الموقف محط الاهتمام، بحيث تكون متابعة تفاصيل كل مرحلة من مراحل عملية التغيير متسمة بالتعقيد الناجم ليس عن عدم القدرة على التنبؤ بوقوع الحدث فقط وإنما أيضاً بالنتائج المترتبة على وقوعه ومن ثم فأن حالة عدم اليقين لا تعني وجود حالة من الركود أو الثبات في النظام الدولي[1] .

والقلق يزداد من انعدام القدرة على التنبؤ بما يقع خارج التوقعات الطبيعية الذي يعني ضمناً عدم القدرة على التنبؤ بمسار التأريخ ، زيادةً على صعوبة تفسير الأحداث المفاجئة في تاريخ النظام الدولي، مثل مقتل أرشيدوق النمسا واندلاع الحرب العالمية الأولى ووصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا واندلاع الحرب العالمية الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي وأحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 واحتلال أفغانستان 2001 والعراق 2003، كما أن التغيير قد يؤدي إلى مفاجآت لا يمكن التنبؤ بها فالذين يدفعون من أجل التحرر السياسي في الصين يدعون عادةً أن ما سينتج عن ذلك ديمقراطية صديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هناك بعض المؤشرات على أن التحرر السياسي في الصين قد يسبب انهيار الدولة الصينية وتحولها إلى جماعات ذات ولاءات ضعيفة، قد تعادي الولايات المتحدة الأمريكية، فالصراع بين القوى الداخلية في الصين لم ينته في أحداث سنة 1989، وغيرها من الأحداث ويمكن القول إن البيئة الدولية تسودها أربعة مستويات من حالة عدم اليقين:

<u>المستوى الأول:</u>

يرتبط بالمواقف والقضايا البسيطة التي يكون عدد الفاعلين فيها محدوداً إذ تكون حالة عدم اليقين في أدنى مستوى لها، ويكون هناك مستقبل واحد وتحديد ملامح هذا المستقبل يتطلب جهداً كبيراً في تحليل كم كبير من المعلومات المرتبطة بوضع الدولة الحالي

[1] د. نظام بركات . 11 سبتمبر والنظام الدولي الجديد ، الجزيرة دراسات ، 2008 ، ص12 .

وبوضع الدول والفاعلين الآخرين وبوضع التفاعلات في النظام العالمي ووضعها في نماذج قادرة على تنظيمها وتسهيل التعامل معها .

المستوى الثاني :

يرتبط بوجود سيناريوهات مستقبلية بديلة وكل سيناريو يكون له احتمال ما مع عدم القدرة على حسم مسألة أيّ من هذه السيناريوهات هو الذي سيتحقق .

المستوى الثالث:

يرتبط بحالة وجود مجموعة محدودة من السيناريوهات التي يمكن أن تقع وتتأثر بمجموعة من المتغيرات التي يتمكن المحلل أو الخبير بها من تحديد أيّ من المتغيرات هو الذي سيحرك الدولة في اتجاه أحد هذه السيناريوهات، وفي كل الأحوال يجب تجنب صياغة عدد كبير من السيناريوهات التي من الممكن أن تَعُوقَ عملية التنبؤ وتجنب تكرار هذه السيناريوهات أو ارتباطها ببعضها ببعضٍ .

المستوى الرابع:

يتمثل في البيئة التي لا يمكن التنبؤ بها نتيجة حالة الغموض العالية فهي تشبه حالة قيادة السيارة في ظل ضباب كثيف وفي هذه الحالة يكون من الصعب تحديد سيناريوهات أو متغيرات تؤثر في المستقبل وفي ظلها يكون من الصعب اتخاذ قرار إستراتيجي وتظهر في المواقف الصراعية وتكون ناتجة عن غياب معلومات واضحة عن سمات الخصم وخصائصه في الوقت الذي يتوافر لديه إدراك تام لصفاته الذاتية .

كما يمكن تفسير حالة عدم اليقين في البيئة الإقليمية والعالمية بتعقد هذه البيئة التي تتألف من عدد كبير من الفاعلين الذين يتحولون في أنماطهم وأدوارهم باستمرار ويطورون شبكة معقدة من التفاعلات بينهم ومن ثم فأن حالة التعقيد في هذه البيئة ناتجة عن الكيفية التي يدير بها الفاعلون علاقاتهم .

وعلى العموم فأن ثمة متغيرين يعززان حالة عدم اليقين في هذا القرن:

المتغير الأول:

ثورة المعلومات التي جعلت العالم أكثر تعقيداً، ولم يعد من السهل فهمه أو استيعابه وعلى الرغم ممّا أحدثته هذه الثورة من تحول في المفاهيم والقواعد الحاكمة للتفاعلات الدولية،

فإن الدول لا تزال تتحكم فيها أفكار وقيادات ومؤسسات مـن العـصور القديمـة، غـير قـادرة عـلى اسـتيعاب مـا أحدثته هذه الثورة من تحولات، فهي تعاني مشكلة في النسق الإدراكي وقصور قـدرتها عـلى اسـتيعاب المعلومـات الهائلة التي تتدفق عبر الانترنت، فعلى سبيل المثال، لم تدرك إيران أنه من الممكن أن تتحول المواجهة بينهـا وبـين الغرب شأن برنامجها النووي من مواجهة تقليدية تقوم على تنفيذ عملية عسكرية واسعة أو محدودة النطاق من القوات الأمريكية أو الإسرائيلية، إلى مواجهة إلكترونية، سلاحها الرئيس هو فيروس (Stux net) ومن ثَـمّ لم تكـن القيادة الإيرانية مدركة لسرعة انتشار هذا الفيروس في شبكة الكمبيوتر الخاصة بهـا، ولا لآثـاره المـدمرة ولقدرتـه على تعطيل برنامجها النووي، وقد تسبب هذا في حالة الارتباك والتشويش وعدم القدرة على أن تتخذ قراراً بشأن كيفية مواجهة هذا الفيروس، وتسبب أيـضاً في إقناعهـا بـسيناريو واحـد هـو احـتمال الهجـوم العـسكري عليهـا، فأصابها نوع من الإرباك في قراءة الواقع .

المتغير الثاني:

يتعلق بانتشار القوة، إذ يشهد العالم حالة غير مسبوقة من انتشار القوة، وانتقالها من القوى التقليدية إلى القوى الصاعدة، ومن الدول إلى الفاعلين من غير الدول، كما يشهد تعدداً في أشكالها، وقد ترتب عـلى ذلـك تنـامي دور الفاعلين من غير الدول، ونتيجة لذلك لم تعد قوانين القوة القديمة تصلح لفهم ميزان القوى بين الفاعلين مـن غـير الدول والفاعلين القدامى، كما أن تغير هذه القوانين مسؤول عن جعل العالم أقل انتظاما وأكثر سرعة في تطوره .

المطلب الثاني

القوى الصاعدة

تتسم العلاقات السياسية الدولية بكونها تصارعية أو تعاونية أو أنها تجمع بين الاثنين معاً (صراع وتعاون)، وأن كلتا الحالتين التصارعية أو التعاونية محكومتان بعامل المصلحة القومية*، فإذا كانت هذه المصالح أي مصالح أعضاء المجتمع الدولي أو بعضها متعارضة، متفاوتة أو متناقضة فأن هذا الواقع يدعو إلى الصراع،

* تعني المصلحة القومية (مجموعة القيم الاجتماعية التي تعمل الدولة من خلال صناع قراراتها بجعلها متحققة ومأمونة ، ومحمية خلال عملية تفاعلها مع غيرها من الدول)، للمزيد ينظر :

د. ثامر كامل الخزرجي . مصدر سابق ، ص143 .

وتعني أيضاً القيمة المرغوب فيها ، والقيمة هي شئ مادي أو رمزي يثير الاهتمام بدرجة تجعل الأشخاص أو الدول تتوقع أنها سوف تنال قدر ما من "التمتع" إذا حصلت عليه ، للمزيد ينظر :

محمد عبد السلام . المصالح القومية – المفتاح الأساسي لتحليل العلاقات الدولية ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2006 ، العدد 18 ، ص17 .

أما إذا كانت المصالح تعبر عن قدر عالٍ من التوافق والرضا ورغبة حقيقية في تحقيق أهداف مشتركة فأن هذا من شأنه أن يدفع هذه الأطراف إلى أتباع أنماط من السياسات التعاونية تحقيقاً لغايات ورغبات مشتركة[1]، إلا أن غياب أي شكل من أشكال القيادة في عالم متعدد القوى يوجد مناخاً من الفوضى وربما يكون محفوفاً بالمخاطر، فهناك مصالح متشابكة قد تدعم التعاون فيما بين الأقطاب المتعددة، ولكن اختلاف الرؤى والمناهج فيما بين هذه الأقطاب يجعل الخريطة الجيوسياسية حافلة بالتناقضات وعدم الوضوح، وسوف تصبح عملية اختيار الحلفاء والأصدقاء وردع الخصوم وتفادي النزاعات في ظل هذا الوضع العالمي الجديد شديدة الصعوبة[2] .

(1) أ.د. عبد القادر محمد فهمي . النظرية الجزئية والكلية في العلاقات الدولية ، الشروق ، عمان ، 2010 ، ص83 .

(2) كارن أبو الخير . السياسة الدولية ، تحولات القوى في عالم بلا أقطاب ، القاهرة ، العدد ، 185 ، يوليو 2011 ، ص160 .

أما ما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الأوربية فأن الخيار الإستراتيجي الكبير الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية يشتمل على عدد من المضامين الخاصة فمن الواضح أن تحالفاً أطلسياً مكملاً، وإن كان غير متناظر يصب في مصلحة الطرفين، فبوجود مثل هذا الحلف تصبح الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وتتجه أوربا نحو الوحدة بثبات وبلا أوربا تظل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى لكنها لن تكون قادرة على فعل كل شئ على الصعيد العالمي، في حين أن أوربا بلا الولايات المتحدة الأمريكية ستكون غنية ولكنها عاجزة على الفعل المؤثر، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تشكيل الوحدة الأوربية على قاعدة النواة الفرنسية – الألمانية، ثم توسع هذه الوحدة لكي تشمل كل دول أوربا الشرقية التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي سابقاً، زيادةً على توسع حلف الناتو لكي يشمل كل الدول الجديدة المنتسبة إلى أوربا، ثم ربط كل ذلك بالسياسة الأمريكية[1] .

ولكن قد يكون من الوهم ادعاء أن التحالف عبر الأطلسي يمكن أن يبقى قوياً إذا أختلف الأمريكيون والأوربيون في المسائل الأكثر أهمية لأمنهم وإذا لم يلب التحالف متطلبات المواطنين على ضفتي الأطلسي فهو ببساطة لن يستمر[2]، وقد أظهرت السنوات القليلة الماضية أن أمريكا قادرة على إلحاق الضرر بالمشروع الأوربي وذلك بشقها للقارة الأوربية شقين أوربا الجديدة وأوربا القديمة بالدعم الأمريكي الكبير لدول أوربا الشرقية، إن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوربا لم تكن أكبر مما هي عليه الآن، ففي أفغانستان فأن القوات تعمل الآن تحت الإمرة الفرنسية وفي الملف النووي الإيراني فأن الأوربيين هم الذين يقودون المحادثات المتعلقة بهذا الملف، وفي العالم العربي فأن أوربا هي التي تستعمل تجارتها واستثماراتها وثقلها الدبلوماسي لدعم عمليات الدمقرطة ، وكذلك في

---

[1] صدام مرير الجميلي . الإتحاد الأوربي ودوره في العالم الجديد ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص281 .

[2] أيفون دالدر . نيكوا نيسوتو . فليت غوردون . هلال الأزمات – الإستراتيجية الأمريكية – الأوربية – حيال الشرق الأوسط الكبير ، الدار العربية للعلوم – ناشرون ، ترجمة حسان البستاني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص9 .

إسرائيل وفلسطين فأن الأموال الأوربية هي التي تمول الإجراءات المتخذة التي تجعل مـن الانـسحاب الإسرائـيلي من غزة ممكناً[1] .

وقديماً قال (سون زى)، أحد أقدم المفكرين الإستراتيجيين في الصين الذين عاشـوا إبـان حكـم أسرة (مـنج) "لـيس صحيحاً أن المعارك تكسب أو تخسر لحظة المواجهة، في حقيقة الأمر تحسم المعارك فوزاً أو خسارة قبل خوضـها" وإذا كان الحكيم الصيني قد قصد بعبارته هذه الإشارة إلى الاستعدادات المسبقة للمواجهة، فإن الصين في القـرن الحادي والعشرين تبدو مهيأة لكسب معركتها في إقنـاع محيطهـا الإقليمـي والعـالمي بمـسألة صـعودها الـسلمي استنادا إلى استعدادات متواصلة عملت على تأمينها طيلة عقدين من الزمن، لقد قررت الصين أن تنخرط تدريجياً مع العالم في عملياته ومؤسساته وكان هدفها أن تنشئ بيئـة آمنـة تتحقـق في ظلهـا طموحاتهـا إلى دولـة حديثـة وقوية[2]، في حين سعت الولايات المتحدة الأمريكية بكل السبل في حقبة الحرب الباردة لإزاحة الاتحاد السوفيتي، والانفراد بالعالم ونجحت في ذلك بجدارة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991 وقد يبدو غريباً أن تظهر سـنة 2009 أفكار تروج لعودة النظام العالمي الثنائي القطبية تحل فيه الصين محـل الاتحـاد الـسوفيتي ويـرتبط قبـول الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة مجموعة الاثنين بإدراكها القوة الاقتصادية للصين ودور هذه القـوة في تحقيـق النمو والانتعاش في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي معاً وكونها أكبر دائن للولايات المتحـدة الأمريكيـة وأنهـا أصبحت تؤثر في حياة الأمريكيين وتعيد صياغة تجاربهم وأنشطتهم ونمـط معيـشتهم، كـما أن الـصين نجحـت في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق كثيرة من العالم، وقاربـت احـتلال مكانهـا بوصـفها شريـكً تجاريـاً رئيساً في العالم[3] .

---

[1] مارك ليون . لماذا سيكون القرن 21 قرناً أوربياً ، نقله إلى العربية احمد محمـود الحجـاج ، مكتبـة العبيكـان ، الريـاض ،الطبعـة الأولى ، 2009 ، ص164 .

[2] د. حنان قنديل . الصين نموذج جديد للقوة الصاعدة ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 173 ، 2008 ، ص84 .

[3] د. مغاوري شلبي علي . الولايات المتحدة – القيادة في عالم متغير ، السياسة الدولية ، العدد 179 ، القاهرة ، 2010 ، ص85 .

في الواقع، لا تقلل هذه المقاربة من شأن الخلافات والاختلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلا أنها تصر على إنجازات الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين وعلى النفوذ المتنامي لها متبارياً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على المسرحين الإقليمي والدولي وبالدور الحاسم الذي أدته الولايات المتحدة الأمريكية ويمكنها الاستمرار في أدائه على صعيد المساعدة في رسم السياسة الإستراتيجية المستقبلية للصين بحدود معينة، بل يوفر الفهم الآخر للدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين والتحديات والفرص التي تولدها القاعدة التي يمكن أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية على أساسها مصالحها على المدى البعيد في إطار علاقة إستراتيجية مستقرة ومثمرة مع الصين لا بوصفهما صديقين حقيقيين ولا عدوين دائمين، بل بوصفهما اثنتين من أهم القوى في العالم، إلا أنه يبدو مقدراً للعلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أن تكون أكثر تعقيداً وتوافقاً في العقود المقبلة وسيكون الغموض والتنافس سمتين ملازمتين لهذه العلاقة، ومن غير المرجح أن يحقق أحد البلدين أي خرق دراماتيكي أو إستراتيجي للآخر وعلى الرغم من ذلك يبدو التقدم الثابت والإيجابي في العلاقة الثنائية أمراً محتملاً بل ضرورياً[1] .

إن الولايات المتحدة الأمريكية تذهب للعالم ولديها قناعتها المسبقة بأنها صاحبة العصمة والسيادة والكلمة الأخيرة ولو كان القرار بيد الأمم المتحدة لكونها تحتفظ لنفسها بحق خلع أي دولة أو حاكم[2]، أمّا الصين فإن وجهة نظرها عن العالم في العلاقات الدولية طبخت في النفسية الصينية بتطور طويل جداً، ووجهة النظر لها قوة لا تتزعزع بوصفها توأماً للأجهزة والمؤسسات الداخلية في الصين[3]، إذ لا تألو أي جهد لإقامة نظام سياسي واقتصادي وأمني عالمي جديد سلمي ومستقر وعادل وحكيم[4] .

---

(1) باتس غيل . النجم الصاعد ، الصين ودبلوماسية أمنية جديدة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ترجمة دال أبو حيدر ، 2009 ، ص325 .

(2) أنيس الدغيدي . السي . أي . أيه وملفات الحكام العرب ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص9 .

(3) روسي تيريل . الإمبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة محمد محمود العشماوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2010 ، ص45 .

(4) باتس غيل . النجم الصاعد ، مصدر سبق ذكره ، ص19 .

وفي الواقع تقف خمسة تهديدات في وجه الولايات المتحدة الأمريكية في ما يتصل بكيفية مقارنة الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين وهي التحالفات والآليات الأمنية الإقليمية للعلاقات بين الصين / تايوان / الولايات المتحدة الأمريكية، والعلاقة بين الصين / اليابان / الولايات المتحدة الأمريكية، والخلافات على طريقة حل المواجهة النووية مع كوريا الشمالية وانبثاق بدائل لنظام التحالفات الأمريكي، ولاسيما في آسيا وشراكات الصين مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

إن رؤية الصين للاستقرار الإستراتيجي في المنطقة (شرق أسيا وجنوبها الشرقي) يتطلب ثلاثة عناصر هي:

- ضمان توازن قوى معقول ومناسب في المنطقة .
— أن لا تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على احتواء الصين لا بطريقة منفردة ولا عن طريق عمل جماعي مع أطراف أخرى في المنطقة .
— الحفاظ على قوة ردع مناسبة في مواجهة القوى الأخرى .

ومن جهة أخرى فأن تأثير السياسة الأمريكية على المصالح الأمنية الصينية في آسيا والمحيط الهادي تأخذ الاتجاهات الآتية :

<u>الاتجاه الأول</u>:

- الدور المحوري الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين وضع أمني مستقر في شرق آسيا منذ نهاية الحرب الفيتنامية .
- السياسة الأمريكية تجاه اليابان تساعدها على استمرارها بلداً ذا توجهات سلمية تخدم مصالحها فضلاً عن مصالح دول المنطقة في آن واحد .
- أما ما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، فهناك ثلاث مصالح أساسية تشارك فيها الصين والولايات المتحدة وهي:
  * لا حرب بين الكوريتين .
  * لا أسلحة نووية .
  * لا انهيار للنظام في كوريا الشمالية .

---

[1] باتس غيل . النجم الصاعد ، مصدر سبق ذكره ، ص224 .

* دعم سياسة التصالح بين الكوريتين .

- في جنوب آسيا يدعم البلدان أي تسوية سياسية سلمية للنزاع في كشمير ووقف سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان .

- التطابق في الموقف السياسي بين واشنطن وبكين الرافض لحصول تايوان على أسلحة نووية .

<u>الاتجاه الثاني</u>:

- في حالة توحيد كوريا فأن الصين ستنظر بقلق عظيم إلى أي وجود عسكري أمريكي في كوريا الموحدة، كما أن الصين لا ترغب في وجود أية قوة عسكرية في شبه الجزيرة الكورية، مع تأكيد أن بكين لا تسعى إلى أن تجعل كوريا حال وحدتها مجالاً لنفوذها .

- أن لا يكون التحالف الأمريكي الياباني وسيلة لتهميش الصين أو عزلها .

- أن لا يستمر التدخل الأمريكي في شؤون تايوان بما يؤول إلى عقبة حقيقية وقوية تمنع الصين من توحيد أراضيها سلمياً ولذلك ترى بكين أن توسيع العلاقات السياسية والعسكرية بين واشنطن وتايوان لا يمكن التسامح معه، ولاسيما وأن ذلك يعد انتهاكا للاتفاق الذي توصّل إليه البلدان سنة 1972 [1] .

---

[1] د. علي سيد النتر . السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2009 ، ص132-133 .

المطلب الثالث

الأزمة المالية الدولية سنة 2008

في تشرين الأول 2008 شهد الاقتصاد الأمريكي سقوطاً حراً أسقط معه جانباً كبيراً من الاقتصاد العالمي، فقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى انهيارات للبورصة، وأزمات أئتمانات، وهبوط في أسعار المساكن، وهذه الأزمة قديمة قدم الرأسمالية والمصرفية نفسيهما غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تجنبتها لمدة عقود في أعقاب الكساد العظيم بسبب الرقابة والضوابط التي وضعتها الحكومة بعد الكساد[1] .

لقد تزامنت الأزمة المالية مع النجاح الصيني في مواجهة الركود واستمرار المشكلات في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية إلى منح الدول الآسيوية إحساساً جديداً بالثقة ونفوذاً جديداً في ما تبقى من العالم، فلم يَنمُ النفوذ الصيني في أفريقيا فحسب وإنما في جميع أنحاء العالم أيضاً، ففي العصور المبكرة استخدمت القوى الأوربية القدرة العسكرية لتأمين طرقها التجارية، والحصول على الموارد وفي القرن الحادي والعشرين استخدمت الصين قدرتها الاقتصادية فهي تتربع على (4،2) تريليون دولار من الاحتياطات التي تستطيع اللجوء إليها أو أعطاء بعض منها في تبادل منفعة لاستخدام موانئ أو مناجم أو الحصول على النفط لاستمرار تشغيل عجلة صناعتها الحديثة وفي ظل انشغال الولايات المتحدة بالتعامل مع عواقب أزمتها المالية فازت الصين بقسم كبير من العالم[2]، في حين اقتربت الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات 1950 – 1990 من الهيمنة على القسم غير الشيوعي من العالم، وقد مكنت الموارد الاقتصادية والعسكرية والإيديولوجية الهائلة للولايات المتحدة آنذاك من امتلاك عناصر القوة الإمبريالية، إذ أدت سيطرة المبادئ الاقتصادية الليبرالية في الجزء من العالم الخاضع للولايات المتحدة الأمريكية في المجالين السياسي والعسكري إلى تغيير العالم وإلى ظهور مفهوم العولمة، كما أدى انهيار الشيوعية إلى تسارع في حركة التبعية، ففي ما بين سنة 1990 وسنة 2000 ازداد

---

[1] جوزيف ستيغليتز . السقوط الحر ، أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي ، ترجمة عمر سعيد ألأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2011 ، ص55 .

[2] جوزيف ستيغليتز . السقوط الحر ، المصدر السابق ، ص387 .

العجز التجاري الأمريكي من 100 بليون إلى 450 بليون دولار ، وقد احتاجت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق التوازن في حساباتها الخارجية إلى تدفقه من رؤوس الأموال الخارجية بالمقدار نفسه، وفي بداية القرن الحادي والعشرين لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تعيش على إنتاجها وحده وفي اللحظة ذاتها التي كاد فيها العالم وقد اتجه نحو الاستقرار الثقافي والديموغرافي يكتشف أنه قادر على التخلي عن الولايات المتحدة الأمريكية، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لم تعد تستطيع التخلي عن العالم[1] .

إن الأزمة تقود إلى توازن عالمي جديد للقدرة الجيوسياسية / الجيواقتصادية ، فقد تحول المنتدى الدولي للمناقشات حول الأزمة من المجموعة الصغيرة للدولة المتقدمة في مجموعة السبع (سبع حكومات) إلى مجموعة العشرين (20 حكومة) وهي مجموعة أشمل لتضم بلداناً ذات أسواق صاعدة مهمة، وقد تطرقت قمة مجموعة العشرين التي عقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن بتأريخ 15 تشرين الثاني 2008 إلى المخاوف المباشرة التي نجمت عن الأزمة وركزت على التدابير الاقتصادية الكلية للأزمة لدعم النمو[2] .

ومما يجدر ذكره أن الأزمة سلطت الضوء على الاقتصاديات الإسلامية إذ إن النظام يقوم على فلسفة تقاسم المخاطر بمعنى أنه على الدائن أن يتقاسم المخاطر مع المدين وهذا يضعها في شراكة فعلية تؤدي إلى تقوية المكون الاجتماعي في النظام المالي وهو ما يميز التمويل الإسلامي من التمويل الغربي الذي يسعى إلى مضاعفة الأرباح وتقليص الخسائر عن طريقة التنويع وتحويل المخاطر وفضلاً عن ذلك فأنه لا بد من تشغيل المال وبخلاف ذلك يحظر التمويل الإسلامي الفائدة ويسعى عوضاً عنها إلى توليد الفوائد من الإيجارات أو حقوق الملكية أو أرباح الأعمال أو المتاجرة بالسلع، والرهن على سبيل المثال يعد أتفاق إيجار برسم الشراء ومن ثم فأن الاقتصاديات الإسلامية تناقض من حيث المفهوم التمويل الغربي الذي مركزه مصلحة الفرد الشخصية، وزيادة على ذلك يمثل

---

(1) ايما نويل تود . ما بعد الإمبراطورية ، دراسة في تفكك النظام الأمريكي ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل ، دار الساقي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص39-ص40 .

(2) بن ستيل وستيفن دوناواي . الأزمة المالية العالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، العدد 85 ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص45 .

التمويل الإسلامي القوة الاقتصادية العولمية الوحيدة التي تتحدى مفهوم الاقتصاديات المشبوهة مثل صناعة الأفلام الإباحية أو المخدرات أو المقامرة[1].

ومن المفيد ذكره أنّ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شهد جدلاً في الأوساط السياسية والأكاديمية الغربية في مستقبل القوة الأمريكية ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة فهنالك تحول نسبي للثروة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق تمثل بالصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية واليابان ودول النمور الآسيوية، ويتوقع مجلس الاستثمارات الوطني الأمريكي "المعنون بالاتجاهات العالمية لسنة 2025" تحول العالم إلى أقطاب متعددة وأن الصين ستكون أكبر دول العالم اقتصاديا، فضلاً عن أنها ستكون قوة عسكرية رائدة[2]، كما يشير التقرير إلى نمو البرازيل والهند المنضويتين في تكتل (البريكس) المكون من روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا" التي من المتوقع أن يتجاوز اقتصادها اقتصاد الدول السبع الكبار فضلاً عن إطلالة هذا التكتل على بحار خمسة هي "البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود والخليج العربي وبحر قزوين" مع أنه من المقرر انضمام رومانيا وألمانيا وهنغاريا وبلغاريا، فسيكون لهذا التكتل أذرع اقتصادية وجيوبولتيكية[3] .

---

[1] لوريتا نابوليوني . الاقتصاد العالمي الخفي ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، ترجمة لبنى حامد عامر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص301-302 .

[2] **Counil National Intelligence, Global Trends 2025: Trans Formed World, Foreign Affairs, Vol. 89m Nov/ Dec 2010, p.8.**

[3] عمرو عبد العاطي . تحولات النظام الدولي اللاقطبية ، الموقع الالكتروني :

www.siyassa.org.eg

المطلب الرابع

فواتير الحرب

أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية (645) بليون دولار على الحربين في العراق وأفغانستان، وقد أخذت النفقات التشغيلية أو معدل الاحتراق الشهري في هاتين الحربين بالتصاعد المطرد منذ سنة 2003 ، فقد ارتفعت من (4،4) بلايين دولار إلى (8) بلايين ثم إلى (12) بليوناً فإلى ما يقدر بـ(16) بليون دولار في سنة 2008 ، وبتعبير آخر يقع على كل أسرة أمريكية تقريباً نفقة (138) دولاراً في الشهر بسبب التكلفة التشغيلية للحربين وبواقع (100) دولار في الشهر أو أكثر قليلاً تذهب شهرياً إلى العراق وحده، كما أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ ضخمة في العقد الماضي لبناء أقوى جيش في العالم، وكان يمكن استخدام تلك الأموال لإنشاء اقتصاد أكثر قوة وتوسيع نفوذها في العالم، ويعتقد بعضهم أنها قد ارتكبت خطأً إستراتيجياً تظهر تداعياته في العقود القادمة يشير سيناريو محتمل إلى تجاوز إجمالي نفقات التشغيل المستقبلية في الحربين مبلغ (913) بليون دولار بحلول سنة 2017 منها (669) بليون دولار للعراق وحده[1] في ظل التزامات الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الديمقراطية والاستقرار في العراق وأفغانستان، فالشرق الأوسط الكبير سيبقى ولعقود قادمة حاجة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية بالنظر لموقعه الجيو إستراتيجي وثرواته النفطية والمالية، والتزام الولايات المتحدة الأمريكية بضمان وجود إسرائيل وإمكانية خروج الإرهاب من المنطقة ومنع انتشار المواد والأسلحة النووية فيها وأن أي خفض يطرأ على التدخل والتعاطي الأمريكي سيعود حتماً بالضرر على تلك المصالح[2] .

---

[1] جوزيف ستيغليتز . حرب الثلاثة تريليونات دولار ، ترجمة سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2009 ، ص63-68 .

[2] ريتشارد ن . هاس ومارتن آنديك . استعادة التوازن الإستراتيجي للشرق الأوسط ، برسم الرئيس الجديد ، مجلس العلاقات الخارجية ، مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكنغز ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ترجمة سامي الكعكي ، 2009 ، ص14 .

المطلب الخامس

الأمم المتحدة والهيمنة

لقد سعى المجتمع الدولي (الأمم المتحدة) لمواجهة الهيمنة الدولية فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم 103/34 بتأريخ 1979/12/14 برفضها قبول سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية .

(InadMissibility of the policy of HegemonIsom in International Relations)

وعرفت الفقرة الثالثة في ديباجة القرار سياسة الهيمنة بأنها تعبر عن إرادة دولة أو مجموعة دول تستهدف السيطرة وإلحاق دول أو شعوب أو مناطق أخرى في العالم بها، سياسياً ، واقتصاديا ، وأيدلوجياً أو عسكرياً .

وجاء في الفقرة الثانية من الديباجة التذكير بواجب الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن اللجوء إلى استخدام الإكراه في الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية أو غيرها ضد سيادة أية دولة واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية .

وأشارت الفقرة الرابعة من الديباجة إلى أن الإمبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية ومنها الصهيونية والفصل العنصري تستهدف تأييد العلاقات غير المتساوية والميزات الحاصلة بالقوة، وهي بذلك مظاهر لسياسته وممارسته .

وجاء في الفقرة الخامسة من الديباجة أن سياسة الهيمنة العالمية والإقليمية التي نمت في فحوى سياسة انقسام العالم إلى أقطاب أو أن تُتبع دولةٌ معينةٌ، يعبر عنها باللجوء إلى التهديد باستعمال القوة والسيطرة والتداخل الأمني .

وعبرت الفقرة السادسة عن القلق من أن سياسة الهيمنة تستهدف تقييد حرية الدول في اختيار نظامها السياسي ومتابعة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من غير تخويف أو معارضة أو ضغط .

وأكدت الفقرة السابعة أن سياسة الهيمنة سواء أكانت عالمية أم إقليمية بأشكالها جميعاً تقود إلى التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين .

وأدانت الفقرة العاملة الأولى من القرار سياسة الهيمنة بأشكالها جميعاً ومنها تلك التي تمارس على صعيد عـالمي أو إقليمي في إطار انقسام العالم إلى كتل أو التبعية لدول معنية .

وطلبت الفقرة العاملة السادسة من الدول جميعاً أن تحترم في علاقاتها الدولية مبادئ ميثاق الأمم المتحـدة ومـا يتعلق باحترام السيادة والاستقلال الوطني والوحدة والسلام والإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم الاعتداء والحل السلمي للخلافات والتعاون، وكذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها .

من الجدير بالذكر أن قرار الجمعية العامة المـشار إليـه اعتمـد بتـصويت الأكثريـة 111 صـوتاً مقابـل اعـتراض 4 أصوات وهي استراليا وكندا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وامتناع 26 دولة عن التـصويت ومنهـا أوربـا الغربية وأمريكا اللاتينية وتركيا، ولأن القرار قد صدر في ظل انقسام العـالم إلى قطبـين وأدان هيمنـة قطـب مـن القطبين على بعض الدول، فأن أهمية هذا القرار تصاعدت في ظل زوال القطبية الثانية وحلول القطبية الأحاديـة محلها، بحيث أصبح العالم أمام تحدي الهيمنة من جانب قطب واحد، وأخطر من ذلك أن هذا القطـب تمركـز في دولة واحدة تهيمن على القرار السياسي الدولي، فأن سياسة الهيمنة معاكسة لسيادة القـانون أو هيمنـة القـانون التي عرفتها موسوعة الأمم المتحدة بأنها ارتباط السلطة والمواطنين بالقوانين وقواعد القانون الدولي النافذ[1] .

---

[1] د. ضاري خليل محمد . باسيل يوسف . المحكمة الجنائية الدولية ، هيمنة القانون أم قانون الهيمنة ، بيت الحكمـة ، بغـداد ، 2003 ، ص181-183 .

المطلب السادس

تبعية الطاقة

النفط يعد أكثر من كونه سلعة بسيطة تباع وتشترى في السوق الدولية، فهو عامل محدد للرفاهية، والأمن القومي، وللقوة الدولية لمن يتحكم بهذا المورد الحيوي، وهو على عكس ذلك لمن لا يتحكم به، وإن سعي الدول إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة أمر ليس بحديث، إذ كان الدافع الأساسي لكثير من الصراعات، فالطاقة هي عماد التنمية الشاملة ولاسيما الاقتصادية، والنفط هو المتصدر لمختلف أنواع الطاقة، فضلاً عن سعي الدول للبحث المستقبلي عن مصادر أخرى للطاقة لا تنفد وتكون آمنة نظيفة ذات تأثير محدود في البيئة، وهذا أدى إلى تبني الدول تطوير إستراتيجيات للطاقة والتفكير في إيجاد برامج نووية لتوليد الطاقة الكهربائية لتأمين احتياجاتها، وتطرح قضية أمن الطاقة عدة إشكاليات منها[1]:

1. صعوبة التنسيق بين الدول المنتجة والدول المستهلكة لضمان تحقيق أمن الطاقة لكل الدول بشكل يلبي متطلباتها .
2. الطاقة وإن كانت قضية اقتصادية، إلا أن هناك أبعاداً أخرى لها لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادي، وتتمثل في الأبعاد السياسية والبيئية والأمنية، وهو ما يضفي قدراً كبيراً من التعقيد ولاسيما في ظل التداخل بين تلك الأبعاد .
3. التوصيف السياسي للطاقة له تأثير كبير في العلاقات الدولية وفي مستقبل أمن الطاقة العالمي .
4. أن مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي هي سلع اقتصادية، فأن أوضاع العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي لا تعد الحاكم أو المؤثر في أسعارها، كما أنه على

[1] خديجة عرفه . أمن الطاقة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2008 ، ص7-8 .

الرغم من أن الدول كافة تتجه نحو خصخصة* غالب القطاعات الاقتصادية، إن قطاع الطاقة هـو الوحيـد الذي يتجه نحو مزيد من إحكام الحكومات قبضتها عليه .

5. **أن العولمة تتطلب مزيداً من التكامل الاقتصادي بين الدول، فأن الملاحظ أنه حتى في الدول التي نجحت في تحقيق درجة عالية من التكامل الاقتصادي نحو دول الإتحاد الأوربي فأنها لم تتمكن حتى الآن من تحقيـق قدر ولو محدود من التكامل في سياستها الخاصة بالطاقة .**

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على المملكة العربية السعودية ودول الخليج من أجل ضمان استمرار تدفق النفط الضروري لاقتصادات الغرب واليابان من الخليج بأسعار معقولة ولاسيما أن المملكة لديها أكبر احتياطات نفطية في العالم[1]، ولقد مكن النفط الولايات المتحدة الأمريكية من بنـاء أقـوى اقتـصاد وقـوة عـسكرية عالميـة استطاعت بهما الهيمنة على العالم وإن استمرارها في النمو يتطلـب اسـتهلاكها المزيـد مـن الـنفط ولاسـيما أنهـا تستورد أكثر مما تنتج، فاستهلاكها اليوم بلغ نحـو 25% مـن إجـمالي الإمـداد العـالمي للـنفط، ومـن المتوقـع أن يتضاعف في سنة 2025 أكثر مما هو عليه اليوم بمقدار 25% وسيصل إلى نحو 5 ملايين برميل يومياً يجري التزود بها عن طريق منتجين أجانب، لذا أصبحت قدرتها مرتهنة بضمان تدفق النفط، فالنفط يجعـل هـذا البلـد قويـاً والتبعية تضعفه بعدة طرق منها[2]:

* الخصخصة: تمس عمليات نقل الشركات الحكومية إلى الملكية الخاصة أو بيع المساهمات الحكومية في الشركات عملية خصخصة ،وفي الخصخـصة الجزئية لا تبيع الدول حصصها بالكامل ، أما ما لا يقبل الخصخصة مطلقاً فهي تلك الأمور التي تتعلق بمهام السيادة في الدولة كأعمال الشرطة والقضاء والجيش ، للمزيد ينظر :

د. هاني صالح . الاقتصاد اليومي كيف يعمل ، مصدر سبق ذكره ، ص384-385 .

(1) مارتن إندك . أبرياء في الخارج ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ترجمة عمر سعيد الأيوبي ، 2010 ، ص72 .

(2) مايكل كيلر . دم ونفط ، أمريكا وإستراتيجيات الطاقة إلى أين ، دار الساقي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص34-36 .

1. تعرضه لخطر توقفات الإمداد من الخارج سواء بصورة عرضية أو متعمدة، كما في سنة 1973-1974 و 1979-1980 إذ حدث نقص كبير في النفط وارتفاع حاد في أسعاره، وركود عالمي .
2. التبعية تستلزم تحولاً في الموارد الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المزودين الأجانب فإذا كان سعر برميل النفط هو 60 دولاراً، فأن إجمالي فاتورة النفط المستورد يبلغ 6،5 تريليون دولار في السنوات الخمس والعشرين الآتية، وإنها ستكون أكبر بكثير في حالة ارتفاع الأسعار إلى أكثر من ذلك.
3. على الجانب السياسي فأن التبعية تتطلب تهيئة كل أنواع الرعاية للقادة من المزودين الأساسيين كالمساندة من الأمم المتحدة، ونقل الأسلحة المتطورة، والحماية العسكرية والأسوأ أنها تعرض الأمن القومي الأمريكي للخطر عن طريق الاشتراك بحروب النفط عبر البحار أو عن طريق إثارة العداء العنيف للأحزاب السياسية والدينية التي تستنكر وجود القوات العسكرية الأمريكية بين ظهراني بلدانهم.

ففي ظل مؤشرات انخفاض الإنتاج المحلي لنفط الولايات المتحدة الأمريكية بين سنوات 2000 و 2020 نزولاً إلى حدود 18% من 8،5 ثمانية ملايين برميل ونصف المليون إلى 7 ملايين برميل يومياً، في حين سيزداد إجمالي الاستهلاك صعوداً بنسبة 31% من 19،5 تسعة عشر مليون برميل ونصف المليون إلى 25،5 خمسة وعشرين مليوناً ونصف المليون يومياً، فأن الواردات ستزداد بنسبة 68% من 11 مليوناً إلى 18،5 ثمانية عشر مليون ونصف المليون يومياً، وهو ما يعادل الاستهلاك الحالي للصين والهند مجتمعتين[1]، لذا أوصت السياسة القومية للطاقة الرئيس ومساعديه بجعل (أمن الطاقة أولوية للتجارة الأمريكية وسياستها الخارجية)، وعلى أثرها أعلن الرئيس (أوباما) في 26 كانون الثاني 2009 بأن اعتماد الولايات المتحدة ألأمريكية على النفط الأجنبي كان أحد التهديدات الأكثر خطراً التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية[2] .

---

[1] مايكل كيلر . المصدر السابق ، ص124-125 .

[2] مايكل كيلر . المصدر السابق ، ص375 .

إن أياً من الإدارات الأمريكية الجديدة في أطار سعيها للتخلي عن التبعية الأمنية لا بد لها من التعامل مع الحقائق الآتية :[1] .

1. أن البترول شأنه شأن أية سلعة ناضبة سوف تزداد ندرته مع الوقت وأن مبادئ الاقتصاد تؤكد أن السعر لا بد أن يرتفع لكي يعكس تلك الندرة المتزايدة وهو ما يقتضي التخلي عن السياسات الأمريكية التي تستعمل الضغط بمختلف ألوانه لدفع منتجيه إلى التوسع في الإنتاج بهدف خفض الأسعار .
2. ضرورة إعادة النظر في سياسات استهلاك البترول وذلك بتحجيم استخدامه وقوداً وأن يقتصر استخدامه على الأغراض النبيلة وفي مقدمتها صناعة البتروكيماويات التي ترتفع فيها القيمة المزيدة إلى آلاف من نظائرها في حالة استخدام البترول وقوداً، فضلاً عن كفاية المنتجات البتروكيماوية في سد الكثير من الاحتياجات البشرية.
3. أن حرية التجارة التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية وتحميها مع الدول الصناعية الغربية هي طريق ذو اتجاهين وكما تتمسك تلك الدول بحريتها في تحديد حجم السلع وأسعارها التي تنتجها ومنها السلع الغذائية التي أخذ العالم يعاني قدرتها المتزايدة، وأسعار الأجهزة والمعدات ذات التقنيات العالية الدقة، لا بد أن يُصبح للدول المصدرة للبترول نصيبٌ مماثلٌ من تلك الحرية، ولاسيما أنها دول نامية تعيش على استهلاك رأسمالها الوحيد (البترول) ولا يتوافر لديها من الموارد ما يحافظ على مستويات معيشتها بعد نضوبه وعلى الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أن تعامل الدول البترولية معاملة الند كما تتعامل هي فيما بينها وأن تتوقف عن ممارسة الضغط عليها للتوسع في الإنتاج حفاظاً على معدل رشيد للإنتاج حتى يمتد عمر البترول لأطول مدّة ممكنة خدمةً للبشرية ولمواجهة احتياجات الأجيال الجديدة في الدول التي توافرت فيها منابع البترول .

---

[1] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ، الأزمة المالية والاقتصادية المالية الأمريكية والعالمية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2009 ، ص169 .

4. لا جدوى من احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الصناعية الغربية بقواعد عسكرية إذ تعلم سلفاً أن الغالبية العظمى من شعوب المنطقة ترفضها مهما بذلت من جهد إعلامي لتسويغ وجودها ومن هنا ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تدرك أن مصالحها الحقيقية تكمن في إقناع تلك الشعوب ، بأنها تحترم سيادتها الوطنية وتتعامل معها على وفق مقتضيات السوق الحرة وبالأسعار التي تحدد في تلك السوق .
5. أن تكف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الغربية عن استعمال إسرائيل شرطياً لحماية ما تعدهُ مصالحها في منطقة الدول العربية وهو ما سيستنفد موارد هذه الدول ويوجهها لاقتناء أسلحة لا تستخدم نتيجة للتفوق العسكري الإسرائيلي وأجدى من ذلك أن تستخدم تلك النفقات العسكرية الباهظة لتنمية موارد بترولية جديدة لمواجهة الطلب العالمي المتزايد وتخفيف حدة الأزمات البترولية المتوقعة.

المطلب السابع

دورة حرب الهيمنة

حرب الهيمنة هي الآلية الأساسية لتغيير النظام في السياسة العالمية، فالنظام الدولي الجديد نشأ عن الصراع على الهيمنة، بسبب تزايد انعدام التوازن بين عبء المحافظة على الإمبراطورية أو موقع مهيمن ما والموارد المتاحة للقوة المسيطرة المضطلعة بهذه المهمة، ويعكس توزيع الأراضي، ونمط العلاقات الاقتصادية، وهرمية الهيبة والمكانة، التوزيع الجديد للقوى في النظام ، كما كانت الدولة المسيطرة الصاعدة في النظام السابق تحاول توسيع سيطرتها إلى حدود قدرتيها الاقتصادية والعسكرية وسواهما ، وبمرور الوقت تصبح هذه القوى ناضجة، وتظهر تحديات جديدة على أطراف قوتها ونفوذها ومن ثم تستأنف عملية الانحدار وانعدام التوازن والصراع على الهيمنة، إن انتهاء حرب هيمنة ما هو إلا بداية دورة أخرى من النمو والتوسع والانحدار في نهاية المطاف ويواصل قانون النمو غير المتكافئ إعادة توزيع القوى، ومن ثم تقويض الوضع الراهن الذي أنشأهُ آخر صراع على الهيمنة فيحل انعدام التوازن محل التوازن، وينتقل العالم إلى جولة جديدة من الصراع على الهيمنة، ما دامَ الأمر كذلك وسيستمر إلى أن يدمر البشر أنفسهم أو يتعلموا وضع آلية ناجحة للتغيير السلمي[1]، في ظل تفاؤل حذر بأنه قد تصبح الحرب الدولية شيئاً من الماضي بسبب آثار النمو الاقتصادي أو الاعتماد المتبادل أو الأسلحة النووية أو التقدم الأخلاقي أو وجود اتجاه عالمي نحو الديمقراطية[2] .

---

[1] روبرت غيلين . الحرب والتغيير في السياسة الدولية ، ترجمة عمر سعيد الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2009 ، ص203-254 .

[2] جيمس لي ري . الحروب في العالم ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، العدد1 ، ص43 .

المبحث الثالث
مهامّ المؤسسات العسكرية والأجهزة الاستخبارية الأمريكية

تزامن التحول الكبير في نمط التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على أثر متغيرات البيئة الدولية آنذاك مع انتهاء الحرب الباردة وظهور تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين وجاء تكّيف الولايات المتحدة الأمريكية مع الوقائع الجيوسياسية الجديدة على نحو متقطع غير أن التوجه الأساسي بقي مركزاً على إعادة جعل القوة أداةً أساسية من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وإن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها على النظام الدولي بعد الحرب الباردة قد فرض عليها اعتماد السلوك القسري والإكراهي باستخدام القوة المسلحة للتعبير عن أحادية القطب وضبط القوة المناوئة لها ومواجهة التهديدات[1]، فهي ترى أن المصالح الاقتصادية والأمنية مترابطة بشكل لا ينفصل، ومن أجل ذلك تضع الأولوية العليا لحماية امتدادات الموارد الحيوية، فما لم يكن هناك تدفق ثابت وموثوق فيه للمواد الأساسية لا يمكن للاقتصاد الأمريكي أن يتوسع وينتج السلع المطلوبة لضمان قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنافسة المستمرة في الأسواق العالمية[2] .
وقد صدر تقرير عن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي عنونه "رسم خارطة المستقبل"، التقرير عن مشروع سنة 2020، جاء فيه مزيج من التهديدات، إذ فيه "إن أوضاع الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون أكثر سيولة وأقل استقراراً في السنوات الخمس عشرة القادمة، مما كانت عليه في أي وقت مضى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في سنة 1945، فهناك التوتر المتزايد بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين المجتمعات الإسلامية زيادةً على الكثير من عوامل انخفاض مستوى الأمان المستمر في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الأزمات الكامنة المتجددة لإمدادات الطاقة وسقوط أجزاء من

---

(1) سيوم بروان . مصدر سبق ذكره ، ص47 .
(2) مايكل كلير . الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية ، ترجمة عدنان حسن ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2002 ، ص15 .

منطقة جنوب الصحراء الكبرى، والعداوات المتجذرة في الشرق الأوسط، وغلبة النفوذ الأوربي المتصاعد على النفوذ الأمريكي لتزايد قوة أوربا الاقتصادية والنمو الهائل للصين والهند، والمستقبل الواعد لروسيا، وتقلص قدرة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا التي باتت المسرح الإستراتيجي العالمي الرئيس، كما هو واضح في حالتي كوريا وإيران وكذلك في حديقتها الخلفية إذ انضمت دول عدة في القارة الأمريكية إلى التمرد الذي تقوده كوبا وفنزويلا"[1].

وللإحاطة بالموضوع قسم على المطالب الآتية:

المطلب الأول

طبيعة الوضع العسكري والأمني الأمريكي

يكاد يكون من المستحيل العثور على أي دولة أو مجموعة من الدول تملك من الإمكانيات والموارد ما يمكنها من مجاراة الولايات المتحدة الأمريكية في قدراتها في مجال الثورة في الشؤون العسكرية وإن رغبت في ذلك فقد أصبحت روسيا تعتمد على نحو متزايد على قوتها النووية للمحافظة على أي شكل من أشكال القوة العظمى، وتقوم الصين بتحديث قواتها المسلحة ولكن من قاعدة متدنية جداً، على الرغم من أنها أبدت اهتماما بالعمليات المعلوماتية تعويضاً عن نقاط الضعف التي تعانيها من جوانب أخرى في بناء قوتها، وأفضل الدول قدرة على اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية هي حليفاتها الرئيسة من دول أوربا والدول الآسيوية في المحيط الهادي، غير أن هذه الدول تعاني أيضاً عوائق شديدة في مواردها وتواجهها متطلبات مهمة أخرى تشكل عبئاً على ميزانيتها العسكرية[2]، وقد شكلت البيئة الأمنية الجديدة للولايات المتحدة تهديدات حقيقية واجهتها في حقبة ما بعد الحرب الباردة وما بعد أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 وما بعد الأزمة المالية 2008،

---

[1] د. خير الدين عبد الرحمن ، تصدعات في القلعة الأمريكية ، تحليل استشرافي إستراتيجي ، منشورات اتحاد الكتاب العربي ، دمشق ، 2006 ، ص101 .

[2] لورنس فريدمان . الثورة في الشؤون الإستراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 30 أبو ظبي ،الطبعة الأولى ، 2000 ، ص87 .

ولاستقراء الاستجابة لتلك التهديدات لا بد من الاطلاع على طبيعة العقيدة العسكرية الجديدة والاستعداد العسكري والانتشار في العالم والمهام التي تؤديها تلك المؤسسات من أجل أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية فوق كل الدول .

1. ترسيخ العقيدة العسكرية الجديدة .

لقد توصل الباحثون الإستراتيجيون الأمريكيون إلى حكم مؤداه أن القوة العسكرية الأمريكية كان يمكن أن تصبح في حقبة ما بعد الحرب الباردة أكثر فاعلية، لو كانت قد ركزت بشكل رئيس على التأثير في إرادة الخصم وإدراكه ومن ثم السيطرة عليه لا على التدمير الشامل لقدرات العدو أو استنزافها، على وفق العقيدة العسكرية التي سادت مدة عقد بعد انتهاء الحرب الباردة لتوظيف القوة الحاسمة وكان نتيجة ذلك أن توصل الباحثون إلى آلية يمكن أن تؤدي إلى خلق التأثير في إرادة الخصم وإدراكه وتشكيلهما وهي التي تتمثل في تطبيق عنصر "الصدمة والترويع" وأن يكون هذان العنصران على درجة كافية من القوة والتخويف وإثارة الرعب والتهديد، لإقناع الخصم وإرغامه أو إفزاعه حتى يتقبل الأهداف والغايات السياسية والإستراتيجية والميدانية المفروضة، فإن لم يفلح عنصر "الصدمة والترويع" في كسر مقاومة إرادة الخصم، ظلّت القدرة على تطبيق مبدأ القوة الحاسمة جزءاً ضرورياً من هيبة الوضع العسكري، إن الغرض الرئيس من تطوير قوة الهيمنة السريعة هو توسيع مجموعة الأدوات السياسية والعسكرية المتاحة للرئيس الأمريكي وللدولة في عدة أبعاد إستراتيجية وعملياتية ومن ذلك الوقت مع تأكيد وجوب تطبيق الهيمنة السريعة عبر مسار كلي يشمل أزمنة (السلم والأزمات والحرب) ليصل إلى حرب إقليمية رئيسة يترتب عليها أن يكون هذا التطبيق قابلاً للاستخدام عند أي نقطة عبر هذا المسار المتصل لكي يكون حيوياً وفعالاً، لتوفير الردود السريعة وشبه الفورية لصانع القرار السياسي الأمريكي ولتحقيق عنصر المصداقية القائم على قابلية الاستخدام، ولضمان الهيمنة السريعة يجب أن تتسم بما يلي:

أ. إحاطة معلوماتية تامة بالذات والخصم والبيئة .

ب. السرعة .

ت. براعة التنفيذ .

ج. التحكم في بيئة العمليات .

زيادةً على ذلك ينبغي تحقيق التكامل الناجح بين العمليات والاستخبارات على المستويات التكتيكية والتعبوية والإستراتيجية، وسوف يتزايد تأثير الصدمة والترويع عن طريق إستراتيجية الإرغام وتكتيكاتها ووسائلها، فضلاً عن توفير عنصري المفاجأة والسرعة والتطبيق التام لعنصري التحدي والخداع، لتكون قادرة على ممارسة الهجوم المتزامن ضد كل الأهداف الضرورية من أجل أحداث قدر كاف من الصدمة والترويع وينبغي أن يكون تطبيقها صارماً لا هوادة فيه وبموجات متلاحقة من الضربات القوية بوسائل عّدة تشمل القوة البحرية والجوية بغض النظر عما كان قد نُشِرَ من القوات الأمريكية وقوات الحلفاء سلفاً، زيادةً على القدرة على الاستيلاء على أسلحة الخصم ومعداته وأسر جنوده واحتلال الأراضي إذا أقتضى الأمر ذلك، وإذا كانت الحروب (الوقائية) و (الاستباقية) هي سمة الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الحالية فأن الخلط متعمد في هذه القضية على الرغم من الفرق الكبير بين الاثنين (بين الشرعية واللاشرعية) فأن الحرب الأستباقية (هجوم يشن بناء على دليل لا شك فيه بأن هجوماً معادياً أصبح داهماً) أما الحرب الوقائية (فتشير إلى مخاطر وتهديدات مستقبلية محتملة فهي مما يُظَنّ حدوثهُ)[1]، والمفهوم الإستراتيجي للدفاع الوقائي مبني على ثلاثة محاور عملية رئيسة هي :

أ. منع ظهور التهديدات للأمن والمصالح القومية الأمريكية .

ب. ردع أي تهديد يظهر بالفعل .

ج. دحر العدوان عند الضرورة .

خططت وزارة دفاع الولايات المتحدة الأمريكية لإعداد الجيش الأمريكي ليكون أقوى جيوش العالم في القرن الحادي والعشرين مروراً بثلاث مراحل من "القوة 21" إلى "الجيش 21" وإلى"الجيش التالي"، فيتوقع أن يولد "الجيش 21" من رحم "القوة 21" انطلاقا من سنة (2000) وفي خضم عصر المعلومات والتقنيات الرقمية العسكرية ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تشكل "الجيش 21" مُزامِناً مع

[1] اللواء حسام سويلم . مصدر سبق ذكره ، ص7-174 .

نهاية العمر الافتراضي للأسلحة والمعدات المصممة في الثمانينيات والتسعينيات وسوف يظهر إلى حيز الوجود "الجيش بعد التالي" بعد سنة 2010، وإن التحديث للقوات العسكرية إنما يجب أن يكون بمستوى التفوق التقني على الخصم المحتمل بما يقلل من حجم المخاطر إلى الحد المقبول، ويهدف التحديث إلى أن يُصبحَ الجيش أكثر قدرة على الاستجابة الإستراتيجية وبسط النفوذ الإستراتيجي وتحقيق الانتصار الحاسم في ميدان المعركة، فأن الجيش في المدة بين (2010 – 2015) سيشهد أول ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية تؤدي إلى ظهور نوعية جديدة من القوات تعد الأولى من نوعها بالاستفادة الصحيحة من معطيات هذه الثورة، التي توفر لنظام القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع مكوناً أساسياً من مكونات الحرب ومن عمليات ومعدات تدمج بها الاستخبارات العسكرية التكتيكية من كلَّ المصادر وتُجعلُ متاحة للذين يطلبونها من أجل صنع قرارات القيادة وضرب أهداف العدو، وينصب تركيز هذا النظام على المستوى التكتيكي وتوزيع المعلومات الاستخبارية الإستراتيجية وتعزيز الفاعلية القتالية على المستوى التكتيكي، وستكون المهمة الرئيسة لهذا الجيش هي الحفاظ على صورته بوصفه أقوى جيوش العالم وأكثرها مرونة، وسيكون مؤلفاً من وحدات صغيرة ذات قدرات فائقة تتحرك بسرعة في ميادين القتال في شتى أنحاء العالم لتوجيه ضربات خاطفة ودقيقة من غير حاجة إلى جبال المعدات الهائلة التي كانت تستخدم في الماضي، كما تظل الحاجة قائمة إلى قدرات منع الصراع وقوات عمليات السلام المعتمدة بشكل أساس على القوات البرية التي لا تسمح بطبيعتها بالاتكال على التقنيات الحديثة فقط التي تقل فيها كثافة استخدام العنصر البشري إذ إن مهمة ردع الصراعات ستظل هي المهمة الرئيسة للقوات المسلحة الأمريكية، وفي حال فشلها في الردع تصبح مهمتها القتال والانتصار في المعارك التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية، وسيظل مفهوم بسط النفوذ الأمريكي عن طريق القوات الأمريكية المتمركزة بالخارج مفهوماً إستراتيجياً جوهرياً ،

بينما ستظل القوات العسكرية للدول الأخرى هي العدو الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية[1].

وفي الخامس من كانون الثاني 2012 في كلمةٍ أمام البنتاغون كشف الرئيس (باراك أوباما) عن إستراتيجية دفاعية جديدة تقوم على تقليص القوات المسلحة الأمريكية مع ضغط الميزانيات ولكنه تعهد بالحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي في العالم على أن تكون الأولوية لمنطقة آسيا الحيوية التي ستعزز الولايات المتحدة الأمريكية فيها الوجود العسكري مستقبلاً في الوقت الذي تطوى فيه صفحة عقد من الحرب في العراق وأفغانستان كما أشار الرئيس إلى مواصلة القضاء على أنظمة الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن والتركيز على استثمار القدرات التي تحتاج إليها الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل، ومن ذلك الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ومكافحة الإرهاب ومواجهة أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب القدرة على العمل في البيئات التي يحاول فيها أعداء الولايات المتحدة الأمريكية منعها من العمل فيها، وإن ذلك سيؤدي إلى جيش مخفف*، مع أقل عدد من القوات البرية التقليدية لتكون قوات مسلحة ماهرة ومرنة وعلى استعداد للرد في كلّ الظروف والتهديدات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، وزادَ على ذلك قوله "إن تعزيز وجودها في منطقة آسيا/المحيط الهادئ، والاستقطاع المتوقع للميزانية بنحو 486 بليوناً من ميزانية البنتاغون على مدى عشر السنوات القادمة لن يكون على حساب هذه المنطقة الحيوية وسيستعاض عن تخفيف الميزانية العسكرية بالاستثمارات في الشراكات والتحالفات المهمة جداً، ومن بينها حلف الأطلسي الذي أظهر من جديد فعالية في ليبيا، وذكر كذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل التزام اليقظة ولاسيما في الشرق الأوسط في الوقت الذي تتصاعد فيه التوترات مع جمهورية إيران الإسلامية التي هددت بإغلاق مضيق هرمز أمام

---

(1) أيرل تيليفورد . دراسات عالمية ، رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، العدد 13 ، 1997 ، ص7-30 .

* بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أتفق سرياً بين بلدان القوة الغربية على أن ترث الولايات المتحدة الأمريكية المستعمرات الأوربية الإنكليزية والفرنسية ولكن بطريقة استعمارية جديدة تتميز بالتخطيط البعيد المدى وتعتمد أساساً على الوسائل الثقافية والسياسية والاستخباراتية أكثر من اعتمادها على الجيوش إلا أن متطلبات الحرب الباردة جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تبقى على الأعداد الضخمة لقواتها البرية، للمزيد ينظر:

سليم مطر . أخطر أسرار الإستراتيجية الأمريكية في العراق والشرق الأوسط ، جريدة الشعبية ، جنيف ، الأحد 2011/12/11 ، للمزيد ينظر:

http://www.nasiriyahnews.com/news.php?action=view&id=1397

الملاحة لصادرات النفط إذا ما فرض المجتمع الدولي عقوبات اقتصادية جديدة عليها"[1].

2. انتشار القوات العسكرية الأمريكية .

أعلن الرئيس (جورج بوش الابن) سنة 2002 في خطابه أمام الأكاديمية العسكرية "إنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة لشن حرب على الإرهاب ضد ستين دولة"[2]، يعتمد نجاح المسرح المتقدم للعمليات العسكرية الأمريكية المستقبلية على مرونة انتقال القوات الأمريكية عبر المحيطات من مواقع خلفية بعيدة إلى مسارح العمليات لإسناد القوات المتقدمة المتمركزة في قواعد متناثرة في المفاصل الإستراتيجية ولاسيما حول الخليج العربي وفي أسيا الوسطى، واعتمدت وزارة الدفاع الأمريكية في هذا السياق مؤخراً مشروعاً باسم أنظمة المعارك المستقبلية كلفته 145 بليون دولار زيادةً على 25 بليون دولار لشبكات الاتصالات الخاصة بالمشروع ويتضمن هذا المشروع. تزويد القوات الأمريكية بأحدث مبتكرات التكنولوجيا ومن ذلك دبابات قابلة للتفكيك وإعادة التركيب سريعاً وبسهولة تُنقَلُ جواً إلى مناطق بعيدة وبتجهيزات أكثر فاعلية وأقل عبئاً لدى نقلها جواً عبر المحيطات[3] .

منذ سبتمبر (أيلول) 2001 اعترفت وزارة الدفاع الأمريكية بأن هناك أكثر من 740 قاعدة عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية ولكن الواقع يشير إلى أكثر من ذلك، إذ هناك الكثير من القواعد التي تستأجرها الولايات المتحدة الأمريكية أو

---

(1) www.dw-world.de/deutsche welle. 05/01/2012.

(2) اللواء حسام سويلم . مصدر سبق ذكره ، ص77-78 .

(3) د. خير الدين عبد الرحمن . مصدر سبق ذكره ، ص110 .

الداخلة في أطار الاتفاقات غير المعلنة أو المتخفية تحت ستار نشاطات أخرى، وتنص الاتفاقيات المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي تقبل إقامة قواعد عسكرية أو تسهيلات على أراضيها على أن توافق هذه الدولة على عدم المساس بأي فرد من أفراد تلك القواعد العسكرية، إذا ما ارتكب جريمة في حق أحد مواطني تلك الدولة، والقواعد ذات مستويين، المستوى الأول (قواعد عمليات متقدمة) وهي بمنزلة مراكز إعداد لوجستي، أما المستوى الثاني فهو (محلات عمليات متقدمة) وتتميز بكونها قريبة من مسرح العمليات، كما تتوزع القيادات الإقليمية الستة للمحاربة حول العالم على النحو الآتي[1] .

أ. القيادة المركزية – فلوريدا / تابا .

ب. القيادة الجنوبية – ميامي .

ج. القيادة الأوربية – ألمانيا / شتوتغارت .

د. قيادة المحيط الهادي – هونولولو .

هـ.القيادة الشمالية – كولورادو .

و. القيادة الأفريقية – شتوتغارت / مؤقتاً* .

مع انتهاء حقبة الحرب الباردة وحل حلف وارسو ظن بعضهم أن حلف الناتو انتهى انتهاءً مُسوغاً، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت الإبقاء عليه وتطويره بما يُسهِم في تحقيق الهيمنة الأمريكية، فبدأت بتوسيع عضويته بضم كل من المجر وبولندة وجمهورية التشيك في سنة 1999، وفي سنة 2002 انضمت (7) دول أخرى هي سلوفاكيا وليتوانيا ولاتفيا واستونيا ورومانيا وبلغاريا وسلوفينيا والباب مفتوح لانضمام كل من أوكرانيا وروسيا الاتحادية وروسيا البيضاء زيادةً على كرواتيا، كما حصل في

[1] مايكل كلير . دم ونفط ، مصدر سبق ذكره ، ص19-20 .

* أشيع مؤخراً نية إعادة تمركز قوات مسلحة للولايات المتحدة في قاعدة (هويلز) في ليبيا التي ظلت أكبر قاعدة أمريكية عسكرية خارج أراضي الولايات المتحدة حتى إخلائها في العام 1970 ، للمزيد ينظر :

د. خير الدين عبد الرحمن . مصدر سبق ذكره ، ص112 .

العقيدة العسكرية تَغييرٌ مُوازٍ في الحجم والنوعية أو الطبيعة للوحدات والتشكيلات العسكرية لحلف الناتو، فأصبحت صغيرة الحجم خفيفة التسلح سريعة الحركة تستطيع أن تُنَفذ المهام العسكرية الجديدة المطلوبة خارج أراضي الدول الأعضاء في معظم الأحوال، سواء أكانت مهام تدريب قوات دول أجنبية أم كانت الإسهام في عمليات حفظ سلام أو قيادتها، أو التدخل السريع في مواقع الأزمات أو الإشراف على تأسيس أكاديميات عسكرية وغيرها من المهام والأنشطة التي أتسمت بها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وحصل ذلك لتغير طبيعة التهديدات الموجهة إلى دول الحلف ، وإدراكها تلك التهديدات فقد تغير المنظور والمفهوم والمنهج في إستراتيجية الناتو من المواجهة إلى التعاون لاحتواء الأزمات القائمة ومحاولة منع الأزمات المحتملة إذا أمكن، ثم جاء زمن ما بعد أحداث سبتمبر (أيلول) 2001 لتجديد الحلف مرة أخرى وليكون لاعباً مؤثراً أو في الأقل موجوداً في الأحداث والتطورات وإدارة الصراعات وحل الأزمات وحفظ السلام ومواجهة التهديدات في المناطق المختلفة وهو تحول جديد في التخطيط والتفكير الإستراتيجي لمواجهة التهديدات والمخاطر الجديدة، فالناتو ما زال خاضعاً بالأساس لتوجهات الإستراتيجية الأمريكية وإن تبعية الحلف ازدادت في ظل نظام الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية، فهو أداة من أدواتها التنفيذية لحماية المصالح الحيوية الأمريكية في العالم[1].

3. تحديد جهوزية القوات العسكرية .

تُعتمد التقويمات التي سنذكرها معياراً لجاهزية القوات المسلحة الأمريكية للتعامل مع البيئة الأمنية الدولية، وذلك على فق الآتي:

أ. تقويم المحللين:

في شهر كانون الثاني من كل سنة يُجري المحللون بمعهد الدراسات الإستراتيجية في الكلية الحربية التابع للجيش الأمريكي تقويماً للتوجهات المحلية والدولية على مدار السنة الحالية وما بعدها، وهو يفضي إلى نتائج من شأنها أن تفتح آفاقاً

---

[1] مصطفى علوي سيف . إستراتيجية حلف شمال الأطلسي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، العدد 129 ، 2008 ، ص11-24 .

جديدة لتحديد السياق الإستراتيجي الذي يستعين به المخططون العسكريون والسياسيون المسؤولون في عملية صنع القرار[1] .

ب. المراجعة الدفاعية الرباعية:

استناداً إلى مراجعة هياكل القوات المسلحة القوات المسلحة الصادر سنة 1996 والمعروف باسم (تعديل ليبرمان) كُلفَ وزير الدفاع بإجراء المراجعة الدفاعية (التي تجري مرة كل أربع سنوات) للانتهاء منها في سنة 1997، ولكن نص القانون تضمن المراجعة الدفاعية (دراسة شاملة للإستراتيجية الدفاعية وهياكل القوات، وخطط تحديثها والبنية الأساسية وغير ذلك من عناصر البرنامج الدفاعي والسياسات الدفاعية بهدف تحديد الإستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية والتعبير عنها، ووضع برنامج دفاعي منقح حتى سنة 2005) [2] .

إن مسألة الدور الأمريكي في الخارج وتوسيع نطاق هذا الدور بلا شك من المبادئ الأساسية للإستراتيجية وكذلك من المستبعد أن تتغير المفاهيم الإستراتيجية التطبيقية الأساسية تغيراً جوهرياً، إذ تبقى منصبة على الردع وهزيمة العدوان الإقليمي، عند الضرورة والإبقاء على الوجود الخارجي للقوات الأمريكية مع الاحتفاظ بمصداقيته، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإسهام في عمليات السلام المتعددة الأطراف، ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات[3].

وتمثل المراجعة الدفاعية جهداً مشتركاً بين مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة، وقد تضمنت قدراً كبيراً من التشاور مع الإدارات العسكرية والقادة العاملين والقيادات القتالية، فالمراجعة تقويماً موجهاً توجهاً إستراتيجياً أكثر منها إجراءً بتخصيص الميزانية، فهي تعبر عن رؤية وزارة الدفاع للمناخ الأمني العالمي في المستقبل .

---

[1] أيرل تيليفورد . مصدر سبق ذكره ، ص7 .

[2] إيرال تيلفورد . المصدر السابق، العدد 23 ، ص23-24 .

[3] أيرل تيلفورد . المصدر السابق ، العدد 13 ، ص73 .

ويذكر تقرير المراجعة الدفاعية سنة 1997 إستراتيجية دفاعية جديدة لحماية المصالح القومية الأمريكية وتعزيزها إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تعزل نفسها ولا أن تصبح "رجل الشرطة العالمي" ويوضح التقرير أنها سوف تواصل انتهاج إستراتيجية الأمن القومي التي تقوم على المشاركة ومتى أمكنها أن تعمل متعاونةً مع الحلفاء فسوف تفعل ذلك، ومتى دعت الظروف إلى العمل الفردي فسوف تقوم به وحدها وتشمل هذه الإستراتيجية ثلاثة عناصر رئيسة وتهدف هذه العناصر إلى حماية المصالح القومية الأمريكية حول العالم وتعزيزها وهي[1]:

أولاً. تشكيل المناخ العالمي .

ثانياً. الاستجابة للأزمات على اختلاف أنواعها .

ثالثاً. التهيؤ للمستقبل المجهول ابتداءً من اللحظة الحالية .

ج. تقرير لجنة الدفاع القومي:

أُوجدَ هذا التقرير تسهيلاً على وزارة الدفاع في (إجراء مراجعة مستقلة لتقرير المراجعة الدفاعية ، إلى جانب دراسة مجموعة واسعة من القضايا الأمنية، وتم تكليف اللجنة بتحديد التعرف على التهديدات المحتملة، وهي أسلحة الدمار الشامل التقليدية، وجوانب الضعف في التقنية الأمريكية، والإرهاب، وهياكل للقوات المسلحة تسمح بنشر قوات برية كافية خارج الأراضي الأمريكية لتوفير الردع الفعال للصراعات وتهيئة الفرصة للاستجابة العسكرية لتلك السيناريوهات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية)[2]، وينص القانون على أن يقوم وزير الدفاع بتشكيل لجنة دفاع قومي مستقلة غير حزبية من رئيس وثمانية أعضاء، يختارهم وزير الدفاع بالتشاور مع قيادة اللجنتين المعنيتين بأجهزة القوات المسلحة، الأولى هي اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ والثانية هي لجنة الأمن القومي التابعة لمجلس النواب، ويلاحظ أن أعضاء اللجنة بوصفهم شخصيات

---

[1] أيرل تيلفورد . المصدر السابق ، العدد 23 ، ص25 .

[2] إيرال تيلفورد . المصدر السابق ، العدد 23 ، ص31 .

غير حكومية يجب أن يتمتعوا بالخبرة في الأمور المتعلقة بالأمن القومي، وتَخطَرُ اللجنة بكل ما يحدث في سياق المراجعة الدفاعية الرباعية، على أن تقدم تقويماً مستقلاً مع توصياتها إلى وزير الدفاع في موعد أقصاه 14 آذار 1997، وبالانتهاء من عملية المراجعة الرباعية، يقدم رئيس لجنة الدفاع القومي ورئيس هيئة الأركان المشتركة تقريرين مفصلين عن عملية المراجعة لوزير الدفاع في الوقت المناسب للاطلاع عليهما وإدراجهما في ضمن التقرير النهائي المقرر رفعه إلى اللجان المعنية بأجهزة القوات المسلحة والأمن القومي بمجلس الشيوخ والنواب في موعد أقصاه 15 أيار 1997[1]، واستمر على هذا السياق على وفق توقيتاته الزمنية.

[1] أيرل تيلفورد . مصدر سابق ، العدد 13 ، ص71 .

المطلب الثاني

التحديات التي تواجهها الأجهزة الاستخبارية

أنشئت الاستخبارات لجمع المعلومات السرية المتعلقة بمجموعة متفردة من القضايا التي يعتقد أنها تهدد المصالح الحيوية الأمريكية وقصد منها تقديم خدمة أشمل للعثور على معلومات تتعلق بسلسلة واسعة من موضوعات السياسة الخارجية والأمن القومي وتقويمها. فهي مدخلٌ مهمٌّ للأمن القومي بدءاً من ردع الأعداء والحيلولة دون وقوع أزمات، مروراً بمعالجة مشكلات السياسة الخارجية الدائمة ودعم المفاوضات وانتهاء بالاستخدام الأكثر خطورة للاستخبارات في دعم اتخاذ القرار السياسي باستخدام القوة العسكرية[1] .

الاستخبارات كناية عن عمل سري يهدف إلى فهم ما يحدث في الخارج أو تغييره وقد سماه الرئيس (دوايت أيزنهاور) "الحاجة الكريهة ولكن الحيوية"، إن الأمة التي تريد بسط سلطتها على ما هو أبعد من حدودها وأن تنظر إلى ما هو أبعد من الأفق وتعرف الذي سيحدث وتدرأ الهجمات عن شعبها عليها أن تسبق المفاجأة بالقيام بالعمليات الاستخبارية الخفية الشبيهة بالطعنات العمياء في الظلام، إنها إدارة للحرب السياسية السرية والمخادعة لقلب الموازين السياسية في عواصم العالم[2] .

لقد أشارت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لسنة 2002 إلى أن مشروعية "القوة الاستباقية" تعتمد على قدرات استخبارية فائقة وعلى تنسيق وثيق مع الحلفاء بغية تكوين تقويم مشترك لأخطر التهديدات، فالدرس المستفاد من حرب العراق هو أن المعلومات الاستخبارية لم تكن سيئة فقط بل إن دولاً قليلةً وافق تقويمها تقويم الولايات المتحدة الأمريكية للخطر العراقي ومن ذلك صلته بالإرهاب، فإذا ما تم تحسين استخبارات الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تقويمها دولياً فسيكون من السهل توليد الثقة المشتركة،

---

[1] أيلين ليبسون . الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر – سد الثغرات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، العدد 92 ، ص33-34 .

[2] تيم واينر . إرث من الرماد – تأريخ السي أي أيه ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص15-16 .

فالاستخبارات يمكن أن تقدم أدلة لازمة من أجل القيام بعمليات تفتيش دولية أو تحقق تعاونية ضد الانتهاكات، وهو الأمر الذي يعزز الجهود الرامية إلى القيام بعمل عسكري مشترك يعتمد على عنصرين عند تقويم الاستخبارات هي[1]:

1. إذا لم تكن المعلومات الاستخبارية على درجة كافية من الدقة فيما يتعلق بمواقع الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيماوية وما يتصل بها من بنية تحتية، فعندئذ يزداد الشك في أن الاستخبارات إنما تسوغ غزو دولة ما، إذا كانت هذه الأسلحة هي المسوغ للقيام بالغزو .
2. عندما تكون عمليات تقويم الخطر غير يقينية، فأنه يتعين على صناع السياسات عدم صرف النظر عن التحذيرات وحالات عدم اليقين في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات الملاذ الأخير "أي استخدام القوة" وقد يظل استخدام القوة سياسة سليمة، لكن يتعين على صناع القرار أن يكون بوسعهم إثبات سلامتها دون التقليل من حالات عدم اليقين الاستخبارية .

لقد اقتضت متطلبات الهيمنة الأمريكية وجوب التكافؤ بين قدرات أجهزتها الاستخبارية والمهمات المنوطة بها المتمثلة بمعرفة قدرات الدول الأجنبية وقيادتها ونشاطاتها والقيام بعمليات تخريبية في الخارج ضد أعدائها، كما يتطلب الأمر من تلك الأجهزة الاستخبارية أن تتكيف مع التغيير وتحدد القصور في اكتساب آليات النفاذ وفهم السلوك المحتمل للخصوم المؤكدين، فأن التحول من تهديد فردي قائم من عدو مكافئ وهو الاتحاد السوفيتي السابق إلى عصر الأزمات والمشكلات الصغيرة المتغيرة بسرعة كبيرة كان مروعاً ، فالنظم التقنية، من الأقمار الصناعية إلى أجهزة المراقبة والاستشعار التي طورت بحسب طبيعةٍ وتحد سياسي معين، وجد أنها غير مناسبة وضعيفة عندما يكون الهدف موضع اهتمام دولة صغيرة غير مستقرة ذات أهمية قليلة للولايات المتحدة الأمريكية أو جهات غير حكومية لها أعضاء منتشرون، ومؤسسات موزعة في أنحاء مختلفة من العالم، ومتنقلة بصورة كبيرة ومتعددة الجنسيات ، فقد مثلت أحداث 11 سبتمبر (أيلول)

[1] جورج بيركوفيسش . جوزيف ينسيون . جيسيكاني ماثيوز . روز غوتيمولر . جون بي وولفستهال . الامتثال العالمي ، إستراتيجية للأمن النووي ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص72 .

2001 فشل الاستخبارات الأمريكية بعدم قدرتها على تحذير الرئيس من الخطر المحدق الذي قد يتعرض له مواطنون أمريكيون أو ممتلكاتهم أو مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وعن طريق البحث الطويل لتفسير لما حدث ولفشل الحكومة في منع ما حدث أصبحت الأجهزة الاستخبارية الأمريكية تواجه تهديدات متنوعة[1]:

1. <u>الحرب على الإرهاب غير التقليدي</u>: وهي الكيفية التي تتعامل بموجبها الاستخبارات مع تنامي التهديدات المدمرة والمستمرة من جهات متنقلة غير حكومية وأهمها:

أ. <u>الإرهاب النووي</u>*: يعد الإرهاب النووي الأكثر خطورة فقد كان الخوف من الرد الانتقامي كفيلاً بردع الدول من استخدام الأسلحة النووية، في حين يتعذر ردع الإرهابيين الذين ليس لديهم ما يحمونه من أرض أو شعب أو مستقبل وطني، لهذا فأن حيازة الإرهابيين للأسلحة النووية يشكل أكبر خطر نووي منفرد، ويتمثل الخطر الأعظم بوصول الإرهابيين إلى مخزون الدول من الأسلحة النووية والمواد الانشطارية لأن حيازة كمية من المادة النووية خلافاً لصنع السلاح نفسه يظل أصعب تحد تواجهه أي جماعة إرهابية وعلى العكس من ذلك، فأن الدول المسماة بالخارجة عن القانون لا تعد مصدراً أكثر خطراً من الجماعات الإرهابية، فمخزونها صغير وبالغ القيمة ومن ثم فأنه محمي حماية جيدة كما أنه من غير المحتمل أن تعطي هذه الدول غيرها ما ترى أنه جواهر التاج في تيجان أمنها، بل إن أكثر المصادر المحتملة للأسلحة النووية والمواد النووية للإرهابيين هي

---

[1] أيلين ليبسون . مصدر سبق ذكره ، ص10 .

* عبر وثيقة "الإستراتيجية الوطنية لممارسة الإرهاب" ووثيقة "الإستراتيجية الوطنية لمواجهة أسلحة الدمار الشامل" الصادرتين عام 2002 اللتين أفادتا أن الخطر الذي تواجهه الولايات هو الإرهاب ودارت إستراتيجية محاربة الإرهاب حول ثلاثة مرتكزات أساسية :
- ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والأستخبارية والقانونية (ما وراء كل التعقيدات والضوابط الدبلوماسية والقانونية الاعتيادية) .
- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة .
- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها بوصف هذه القيم دعامة للأمن القومي الأمريكي وغيابها يمثل مصدراً رئيساً للإرهاب والتطرف .

للمزيد ينظر :

د. السيد ولد أباه . عالم ما بعد إستراتيجية 2001 – الإشكالات الفكرية والإستراتيجية ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص79-80 .

مناطق التخزين في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وفي باكستان، ومواد محتفظ بها في عشرات المواقع المدنية حول العالم، وتمتلك روسيا الاتحادية وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق آلاف الأسلحة النووية ومئات الأطنان من المواد النووية غير المؤمنة بشكل كاف، وثمة منظمات إرهابية وجماعات أصولية متطرفة تعمل داخل الحدود الباكستانية ولاسيما أن دولة باكستان تمتلك السلاح النووي، فعدم الاستقرار الوطني أو التغيير الجذري المتطرف في الحكومة يمكن أن يؤدي إلى انهيار رقابة الدولة وتحكمها بالأسلحة والمواد النووية وإلى هجرة العلماء النوويين للعمل لدى دول أو جماعات أخرى، وثمة خطر كبير أيضاً بأن يقوم الإرهابيون بسرقة المخزون النووي في أكثر من أربعين بلداً حول العالم، والوصول إلى مادة اليورانيوم العالية التخصيب التي تستخدم في الأسلحة النووية أو العمل لزيادة تخصيبه ليصبح صالحاً للأسلحة وثمة أيضاً مخزون كبير من البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في بعض الأسلحة وإن كان بمزيد من الصعوبة[1]، فمن المستبعد أن تتمكن أي منظمة إرهابية من إنتاج أي سلاح نووي بنفسها، وأما بالنسبة للقنبلة القذرة أو الإشعاعية فمن المستبعد أن تؤدي هذه القنابل فور تفجيرها إلى وقوع خسائر في الأرواح بسبب المواد المشعة المستخدمة فيها، وإنما هو نتيجة مباشرة لانفجار شحنتها التقليدية إذ إن أخطر القنابل الإشعاعية هي تلك التي تحتوي على كميات من الوقود النووي البكر غير المستنفد، وفي الحقيقة قد تكون الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والانعكاسات السياسية الناجمة عن تفجير مثل هذه القنابل أكبر بكثيرٍ من آثار إشعاعاتها في صحة الإنسان، إن الفرضيات المذكورة آنفاً بشأن الإرهاب النووي لا يمكن تجاهلها بل إن طبيعة التهديد تملي الاهتمام المتزايد لمخاطر تواجه الولايات المتحدة الأمريكية مهما كانت محدودة وغير محتملة، إلا أنه لا ينبغي السماح للصورة الوهمية المروعة للإرهابي الذي يمتلك قنبلة نووية ويريد تفجيرها داخل الولايات المتحدة الأمريكية بأن تمنع من ضرورة حماية الشعب الأمريكي والدفاع عن البلاد من أكثر أوجه الإرهاب النووي احتمالا، ومنها استهداف المفاعلات النووية أو باقي منشآت دورة الوقود النووي أو احتمال الاستهداف بقنابل قد تحتوي على مواد إشعاعية قوية،

[1] الأمتثال العالمي . مصدر سابق ، ص27-28 .

كالوقود النووي غير المستنفد أو المواد المشعة المستخدمة لأغراض طبية كما ينبغي التركيز على كل المنظمات الإرهابية في العالم وليس على تنظيم القاعدة فقط[1]، ولاسيما مع وجود المخاوف التي أبداها خبراء مكافحة الإرهاب في اجتماعهم المنعقد في آذار مارس 1998 في مانيلا برعاية الأمم المتحدة من أن خطر اللجوء إلى الإرهاب النووي واقعي وصحيح، لوجود سابقة في هذا المجال ففي كانون الأول (ديسمبر) 1995 هدد ناشطون شيشان بتفجير قنبلة إشعاعية في موسكو، أي قنبلة تشتمل على رواسب مشعة موضوعة في متفجرات تقليدية ولإثبات جدية عملهم ، تركوا بعض الكميات من مادة السيزيوم 137 في حديقة عامة في المدينة[2] .

ب. الإرهاب الالكتروني: يمثل شكلاً جديداً من أشكال الإرهاب، إذ يُستعان بتكنولوجيا الحاسب الآلي والانترنت في تنفيذ أعمال وأنشطة إرهابية، لذا أصبح الإرهاب الالكتروني يمثل تهديداً وخطراً حقيقياً للإنسان المعاصر بالمقارنة بالأسلحة البيولوجية والنووية والكيماوية، ولقد أعلن "رونالد ديكا" (Ronald Dika) مدير مركز حماية البنية التحتية القومية بمكتب المباحث الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية، أنّ هناك شكلاً جديداً من الإرهاب بدأ في الظهور هو الإرهاب الالكتروني ويعتمد أيضاً على استخدام الحاسب الآلي في تدمير البنية التحتية التي تدار بالحاسب الآلي أو تعطيلها؛ ويقول "إن الهيئات الحكومية دائماً ما تتعرض لمثل هذا النوع من التهديد"، ويتضمن مفهوم الإرهاب الالكتروني القيام بالنشاط الإرهابي في الفضاء الالكتروني (Cyberspace) باستخدام الحاسب الآلي، فهو نشاط إجرامي متعمد ذو طبيعة هجومية وله دوافع سياسية ضد أهداف مدنية تُنفذُهُ الجماعات أو المنظمات الإرهابية وهو موجه ضد أنظمة الحاسب الآلي، لقد كان الاختلاف بين الإرهاب الالكتروني والإرهاب التقليدي اختلافا في الدرجة لا في النوع، أي اختلافاً في طريق التنفيذ ووسائله، أما الدوافع فهي متشابهة، كما أن الأهداف المحتملة لهذا الهجوم تشمل وسائل الاتصال وشبكات المعلومات والغاز والبترول

[1] روبين فروست . الإرهاب النووي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2008 ، ص14-16 .

[2] جان لوك ماريه . تقنيات الإرهاب ، وسائل الإرهاب وممارسته ، تعريب يوسف خواطر ، المكتبة الثقافية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص33 .

والنقل وشبكات المياه وخدمات الكهرباء والخدمات الحكومية وخدمات الطوارئ والبنوك وشركات المال والقواعد النووية وسرقة أسرار عسكرية وإرسال أوامر بطريقة الخطأ إلى السفن الحربية لبدء الحرب[1] .

2. سباق التسلح: وهي ديمومة المشكلة الاستخبارية التقليدية المتمثلة بتعقب قدرات الخصم العسكرية القائمة في مكان محدد جغرافياً. فالحرب معلم تأريخي دائم من معالم السياسات العالمية، هي لا يحتمل زوالها فما زالت (معضلة الأمن) التي لا يمكن التخلص منها السمة البارزة، فمحاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات يعد الهاجس الأكبر لها وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات فأنها تؤدي إلى زيادة تعرض دول أخرى للخطر إذ إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً ضده، وفي ظل اختلاف وجهات النظر المذكورة آنفاً وزيادةً على البيئة الدولية السائدة التي تحرص كل دولة فيها على تغليب مصالحها على مصالح الدول الأخرى التي تسهم بتنامي الشكوك التي يصعب تسويغها إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى ، فهل يقصد بهذه الاستعدادات الدفاع المجرد عن النفس أو هي جزء من خطط أكثر عدوانية ولما كانت الشكوك صعبة التسويغ بقيت الدول في حالة من عدم ثقة بعضها ببعض ومن ثم فإذا كان عدم الثقة متبادلاً فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى دوامة الفعل ورد الفعل وإلى ازدياد مخاوف الطرفين إلى حد كبير، إن الشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى مزيد من الإحساس بانعدام الأمن وهذا يجعل احتمال قيام الحرب أمراً ممكناً على الدوام، إن الخوف وانعدام الثقة هما من صميم معضلة الأمن، وعندما يسود الاعتقاد بأن دولة ما تظهر نيات حسنة ، يظل هنالك شعور بأن هذه النيات يمكن أن تتبدل، وأن من يبالغ في حسن الظن يفتح الباب واسعاً ليكون فريسة للاستغلال، وهذا يؤدي إلى عواقب كارثية ، فهذا الخوف المستمر يولد مأساة مروعة على مستوى العلاقات

[1] هاني خميس أحمد . الإرهاب الالكتروني ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، العدد 27-السنة الثالثة ،القاهرة ، 2007 ، ص9-11 .

الدولية، إن وراء الصراعات الهائلة التي يمارسها الجنس البشري مأزقاً عسيراً يكمن في قلب المشكلة وهو أنه ليس هناك ما يشير إلى أن الجنس البشري قادر على التغلب على هذه المعضلة المستحكمة[1]، وهذا يؤدي إلى تنامي دور الاستخبارات التي كانت وما زالت القبضة المعبرة عن قوة الدولة في تفاعلاتها مع العالم الخارجي، وخلاصة عناصر قوتها بأبعادها الشاملة والمتعددة، كما تعد أداة الدولة في الصدام العضوي مع الدول الأخرى لتحقيق أهدافها ولذلك ما زالت معظم الدول في النظام العالمي تسعى إلى زيادة قواتها الإستخبارية وحماية مصالحها القومية بالتجسس على الأطراف الأخرى[2].

3. حرب المعلومات:

تعد حرب المعلومات (Information Warfare)، حرب المستقبل، أو الحرب المرتبطة بعصر المعلومات، وهو استخدام المعلومات في تحقيق الأهداف (المصالح) الوطنية، فالمعلومات مفتاح للقوة الدولية ، وهي مصدر وطني حيوي يدعم الدبلوماسية والاقتصاد ... الخ، وتأثير المعلومات مهمٌّ ولاسيما في مجالات الأفكار والمعاني، والتفكير الإنساني، والطريقة التي يتخذ بها القرار، والتأثير في الإنسان وفي القرارات التي يتخذها، فحرب المعلومات تعني تخريب المعلومات أو تدميرها أو سرقتها أو تحريفها، أو إساءة استخدامها، أو المنع من الوصول إليها، أو تقليل موثوقيتها، أو استخدامها ضد أصحابها، إنها باختصار استخدام المعلومات ضد المعلومات، إنها سرقة الأسرار، إنها قلب المعلومات ضد أصحابها، إنها حرمان الطرف الآخر (العدو) من استخدام معلوماته أو منعه من استخدام تقنياته ومعلوماته إنها تحول الطرف المستهدف إلى أصم وأبكم، وأعمى معلوماتياً بما يسهل التحكم به والسيطرة عليه[3]، وهناك ثلاثة أنماط لهذه الحرب وهي[4]:

---

[1] جون بيليس وستيف سميث . عولمة السياسة العالمية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2004 ، ص418-419 .

[2] سعيد الجزائري . حرب المخابرات في العالم ، دار الجيل ، بيروت ، ص110 .

[3] أ.د. ذياب البداينة . مصدر سبق ذكره ، ص153-154 .

[4] هاني خميس أحمد . مصدر سبق ذكره ، ص10 .

أ. الحرب من أجل الحصول على المعلومات War For Information، وتتضمن الحصول على المعلومات المرتبطة بوسائل العدو، وإمكاناته، والإستراتيجيات التي يتخذها للدفاع عن نفسه .

ب. الحرب ضد المعلومات War Against Information، وتشمل الشروع في تدمير نظم المعلومات التي يمتلكها العدوّ .

ج. الحرب بالمعلومات War Through Information، وتتمثل في نشر معلومات زائفة لتضليل العدو وخداعه .

لقد ظهرت الفكرة لأول مرة في إستراتيجية الأمن القومي التي قدمها الرئيس ريغان في سنة 1981 التي تقترح فكرة المعلومات بوصفها مصدراً رابعاً للقوة القومية بعد السياسية والاقتصادية والعسكرية والكيفية التي تطبقها في الهجوم والدفاع ودلالاته في ما يتعلق بالردع والإكراه، زيادةً على ما تعنيه في ما يتعلق بالتحالفات وحل النزاعات بالتركيز على أمن الفضاء الالكتروني وسلامته الذي يشمل حماية البنية التحتية وضمانها والكشف عن عمليات التدخل وحرب معلومات إستراتيجية أساسها الاستجابة السريعة والتنسيق بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستخبارات[1] .

وتؤكد هيئة الدفاع القومي أن تصدي الولايات المتحدة الأمريكية لتهديدات حرب المعلومات قد يمثل التحدي الأكبر في الاستعدادات للبيئة الأمنية في المدّة بين (2010 – 2020) لكنها تقول أيضاً إن التهديد منتشر وغير محصور ومن الصعب تحديده[2]، ويجب على وجه التحديد أن تقترن تقنية المعلومات بوجود شبكة استخبارات نشطة لرفع مستوى الإنذار الإستراتيجي إلى درجة كبيرة كماً وكيفاً، وتستطيع القدرات الاستخبارية، التي تدعمها تقنية المعلومات في القرن الحادي والعشرين، أن تجعل لجوء الخصم إلى عنصر المفاجأة الإستراتيجية احتمالا نادراً[3]، وقد حذر مدير الاستخبارات المركزية الأسبق (جون

---

[1] توماس كوبلاند . ثورة المعلومات والأمن القومي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، العدد 46 ، 2003 ، ص126-127 .

[2] لورنس فريدمان . مصدر سبق ذكره ، العدد 23، ص73 .

[3] إيرك نيلفورد . مصدر سبق ذكره ، ص13 .

دوتش) من أنّ الإلكترون هو "السلاح الحاسم الموجه توجيهاً دقيقاً ويمكن تسديده مباشرة إلى الهيكل القيادي والعقلي لنظمنا العسكرية وأجهزتنا"[1] .

إن الأداة الأساسية للأمن القومي هي حرب التكنولوجيا (War of Technology) التي تجري أساساً في المعامل حيث المنافسة التكنولوجية بين المؤسسات والشركات الصناعية، أما الحرب التكنولوجية (Technological war fare) فهي الأداة الأساسية للأمن الحربي وتستخدم الحرب التكنولوجية لتحقيق الردع أي الحصول على الغرض بلا قتال أو باستخدام القوة إذا فشل الردع[2] .

وأمام هذه التهديد الخطير فأن مكتب التحقيقات الفدرالي لم يتساهل في تطبيق قانون الجاسوسية الاقتصادية لسنة 1996 مع أي شركة أو حكومة أجنبية تحاول سرقة أسرار التجارة الأمريكية ولاسيما شركات التقنية الالكترونية، فقد أفاد تقرير للكونغرس سنة 1997 أعدّهُ وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي والاستخبارات العسكرية بأن الجاسوسية التجارية التي تدعمها حكومات أجنبية تشكل خطراً مباشراً على ازدهار الاقتصاد الأمريكي وقدرته التنافسية والمتهمون على الدوام هم الصين وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة والمكسيك وروسيا وكوريا الجنوبية وتايوان[3] .

---

(1) لورنس فريدمان . مصدر سبق ذكره ، ص68 .

(2) جمال محمد غيطاس . مصدر سبق ذكره ، ص13 .

(3) مارك باري . آدم ينبزع . وكر الجاسوسية ، تعريب فواز زعرور ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003 ، ص23 .

الخاتمة والإستنتاجات

تضطلع الأجهزة الاستخبارية والأمنية في أي دولة بمهمة حماية أمنها القومي وصيانته، فهي مركز الثقة وصمام الأمان الذي تختزن فيه أسرار الدولة سواء أكان ذلك على الصعيد الداخلي أم الخارجي، ومن ثم فأن وجود الدولة ومستقبلها مرتهنان بنجاح هذه المهمة .

أما ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فالأمر لا يختلف بل تزداد أهمية هذه الأجهزة ولاسيما أجهزة الاستخبارات المعنية بالشؤون الدولية فهي الذراع القوي واللغة التي تخاطب بها الدول بأسلوب متخفٍ عن طريق خلق الأزمات واندلاع الحروب وترتيب الانقلابات وتغيير حكومات واعتقال رؤساء وتنفيذ الاغتيالات .

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الرئيس في السياسة الدولية ترتب على ذلك أهمية استثنائية للأجهزة الاستخبارية في السياسة الخارجية، فلم يتجاهلها أي من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرين ولاسيما أنهم يطلعون على التقارير التي تعدها الأجهزة الاستخبارية لتضعهم أمام الضوء الكاشف لبيان صورة الواقع الأمريكي والدولي، وكيفية إدارة السياسة الخارجية، ويصعب أن يهمل توصياتها وتنبؤاتها فهي عالم كامل ويسميها بعضٌ من داخل الولايات المتحدة الأمريكية (بالحكومة الخفية) لأنها هي التي تحدد الخيارات وتصنع القرارات الأمنية المنبثقة من حصيلة نشاطاتها السرية في جمع المعلومات وتحليلها وعلى أثرها ترسم السياسة الخارجية .

وعلى مدار الحرب الباردة وما بعدها كان لأجهزة الاستخبارات الأمريكية دور متميز في نجاح السياسة الخارجية الأمريكية، وقد تجلى ذلك بتفكك الاتحاد السوفيتي وتشظيه إلى (15) دولة جديدة، لتنفرد بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الشؤون العالمية، لذلك من المتوقع في المستقبل القريب أو البعيد أن تتزايد أهمية تلك الأجهزة وأدوارها نظراً للتهديدات المستجدة في السياسة الدولية ، وفي مقدمتها ذات التأثير على محافظة الولايات المتحدة الأمريكية من الاستمرار في قيادة العالم والتفرد في النظام السياسي الدولي وعدم السماح بظهور منافسين، وكذلك الحرب على الإرهاب التي تنامت بعد أحداث

11 سبتمبر (أيلول) 2001 ومنع انتشار الأسلحة النووية التي تهدد الأمن القومي الأمريكي والمصالح العليا للولايات المتحدة وأهم الاستنتاجات التي توصل إليها المؤلف:

1. إن نظرية الأمن القومي الأمريكي نمت وتطورت بمراحل متعددة، وعبر عقود زمنية متأثرة بأحداث مفصلية من تأريخ البشرية، ابتداءاً من مبدأ مونرو سنة 1823 ومروراً بالحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الباردة، وانهيار جدار برلين الذي مثل نهايةً للقطبية الثنائية في النظام الدولي، وظهور النظام الدولي الجديد ذي القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتزامن ظاهرة العولمة والنظام الدولي الجديد، وهو الأمر الذي أدى إلى تغير المجال الحيوي للأمن القومي الأمريكي من مرحلة الانعزال في القرن الثامن عشر إلى مرحلة الارتباط بالأمن والسلم الدوليين في القرن الحادي والعشرين، وهي حالة غير مسبوقة في تأريخ العلاقات الدولية أن يكون الأمن القومي لدولة بمفردها بهذا المجال الحيوي وإذ ما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من صيانة أمنها القومي خلال القرن الحادي والعشرين فأنه من الصعوبة بمكان تحديد تصورات عن طبيعة العلاقات الدولية التي ستسود خلال هذا القرن ولعل الصعوبة أكبر برسم الصورة التي سيؤول إليها النظام الدولي عند أخفاق الولايات المتحدة الأمريكية من المحافظة على أمنها القومي بوضعه الحالي .
2. في أثناء المراحل المذكورة آنفاً كان الأمن القومي معبراً عن السياسات العليا ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مباشرة، وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات ربما تكون متناقضة من أجل صيانة الأمن القومي وحماية مصالحها في مناطق مختلفة من العالم، وهذا دفعها للاشتراك بالحروب الخارجية بصورة فعلية، أو بدعمها لأنظمة حليفة لها شاركت في الحرب معها، كما سعت إلى بناء أنظمة سياسية ديمقراطية مماثلة لنظامها السياسي في الدول التي خضعت لهيمنتها ونفوذها السياسي، وأدخلتها في نظامها الاقتصادي الدولي ، القائم على قاعدة اقتصاد السوق زيادةً على أنها أقامت علاقات سياسة واقتصادية وعسكرية وأمنية مع أنظمة شمولية بما يخدم متطلبات الأمن القومي الأمريكي إبان مرحلة الصراع بين القطبين الدوليين

وما بعدها على الرغم من النقد الذي كان يوجه إليها في مجالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية .

3. لضمان ديمومة الأمن القومي الأمريكي ولحمايته من التهديدات والتحديات والمخاطر المحدقة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها استحدثت أجهزة استخبارية اتحادية قادرة على جمع المعلومات البشرية والفنية وتحليلها، ورفد مؤسسات صنع القرار السياسي، وعرضها على متخذ القرار في ظروف صعبة وحرجة ومعقدة، وفي أوقات قصيرة وضاغطة، كما برعت تلك الأجهزة في تزويد متخذ القرار بخيارات وبدائل متعددة في أثناء إدارتها للأزمات السياسية الدولية المتعددة والمتنوعة .
4. شهد النظام الاستخباري الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية تطوراً أفقياً وعمودياً بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001، إذ أرتكز على عدة مبادئ من أهمها التخصص في المهام والواجبات، وتحديد ساحات العمل والتنسيق والتعاون والتكامل بين الأجهزة الاستخبارية، عبر مظلة استشارية الأمن القومي الأمريكي، لردم الثغرات الأمنية، وجرى ذلك بمنظومة تشريعات قانونية وإدارية وفنية عبر عقود زمنية متلاحقة، واكبت مختلف التطورات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، بما يمكن تلك الأجهزة من مواجهة مختلف التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية والمخاطر، بمختلف صورها وأشكالها ، كما تميز النظام الاستخباري المذكور آنفاً بآليات صنع القرار الأمني وتنسيقه مع الحلقات العليا لمتخذ القرار السياسي .
5. انبثق النظام الاستخباري للولايات المتحدة الأمريكية من رحم النظام السياسي الديمقراطي، فكان مجسداً لفلسفة الدولة، وشكل نظامها السياسي والأيديولوجي والدستوري والقانوني، وبذلك خضعت لمنظومة رقابية سميت بمصطلح (المساءلة الديمقراطية) تمثلت بالرقابة الإدارية الهرمية من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والقضائية، والمالية لتدقيق أنشطتها الاستخبارية وميزانيتها السرية، وهي رقابة خاصة تراعى فيها الجوانب السرية لعمل تلك الأجهزة الاستخبارية، وتضمن سلامة الأداء على وفق السياسات الموضوعة لها، وعدم مخالفتها للقوانين النافذة .

6. تمكنت الأجهزة الاستخبارية الأمريكية من تأدية مهامها بنسبة عالية من التفوق على وفق ما حدد لها من سياسات استخبارية وأهداف مقررة عن طريق الآتي:

أ. مواكبتها المستمرة للتقنية العلمية وتفوقها على جميع الدول، واعتمادها بوصفها أساساً في عملها الاستخباراتي.

ب. تحليها بالواقعية، عبر إعادة التقويم المستمر للسياسات الاستخبارية، والإستراتيجيات والخطط التي تعتمدها، وقد أدى ذلك عبر عقود زمنية إلى إجراء إصلاحات قانونية وإدارية وفنية متتالية على مختلف المستويات بما يحقق أفضل النتائج، لمواجهة التهديدات والتحديات والمخاطر .

ج. خلق حالة التوأمة بين المجتمع الاستخباري والمجتمع الأكاديمي، وانفتاح بعضهما على بعضٍ، واستثمار النشاطات العلمية المختلفة لمصلحة المهام المنوطة بتلك الأجهزة .

7. شهد الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً مهماً عبر تفاعل طيف كبير من العلماء والمنظرين في مختلف الاختصاصات، ونُمي هذا الفكر عن طريق مؤسسات متخصصة لتطبيق تلك الرؤى والنظريات المستقبلية اعتمادا على مبدأ التخطيط العلمي الشامل لحشد موارد الدولة وإعدادها وإدارتها بشكل متوازن، وحسن إدارة مؤسسات الدولة في أوقات الحرب والسلم، ولاسيما في الجوانب الدفاعية والخارجية، وهذا أدى إلى انبثاق إستراتيجيات عظمى، تفرعت هي أيضاً إلى إستراتيجيات فرعية اختصاصية، كإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي جرت عليها تعديلات متعددة، واكبت مراحل وأدواراً والتزامات للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي ساعد الأجهزة الاستخبارية في أداء المهام الموكلة إليها بنجاح في ذروة الصراع إبان الحرب الباردة، تجسدت بالمنازلة العتيدة بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (C.I.A)، وجهاز الاستخبارات للإتحاد السوفيتي (K.G.B)، فضلاً عن الصراعات السياسية والاقتصادية العالمية في الوقت الحاضر التي لا تجنح نحو الصراع المسلح إلا في الضرورات القصوى .

8. إن النظام الدولي الجديد فرض تحديات وتهديدات جديدة للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ومنها الإرهاب الدولي، والمنافسة الاقتصادية، والتقدم التقني الحديث في وسائل الاتصال وسعي الدول للحصول على أسلحة الدمار الشامل، التي باتت المفاتيح الرئيسة لتوزيع النفوذ والسلطة في العالم، وهذا أدى إلى لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى استحداث مناصب جديدة في نظامها الاستخباري، ومنها وزارة الأمن الداخلي، ومنصب مدير الاستخبارات القومي، زيادةً على إجراء تعديلات تشريعية كانت من المقدسات لحقوق الإنسان، ومنها التنصت على المكالمات الهاتفية للمواطنين الأمريكان وغيرها، وقد جاء ذلك كله بعد أحداث الحادي عشر من 11 سبتمبر (أيلول) 2001 وتأثيره في الأمن القومي الأمريكي، وهذا يدل على حيوية النظام الاستخباري الأمريكي وفاعليته وتكيفه مع المتغيرات الدولية وعدم جموده .
9. وبالنظر إلى نموذج النظام الاستخباري للولايات المتحدة الأمريكية ومقارنته بأنظمة استخبارية أخرى في العالم نجد أن مفهوم الدولة والسلطة يطرح نفسه في مجال العمل الاستخباري، لأن الأجهزة الاستخبارية مرتبطة بوجود الدولة واستمراريتها، لا بوجود السلطة المتغيرة التي تصل إلى الحكم في مدد زمنية مرتبطة بالانتخابات أو الوسائل غير الديمقراطية، ومن ثم فأن السلطة المتغيرة يمكن أن تؤثر في تلك الأجهزة تشريعاً وتنفيذاً ولزمن محددٍ، ولكنها لا تستطيع أن تمس الثوابت الرئيسة لها، وهي تختلف أيضاً عن بعض دول العالم الثالث الدكتاتورية في إشكالية العلاقة بين الحكام والأجهزة الاستخبارية وأي الجهتين تتحكم بالأخرى، فإذا ما سيطرت الأجهزة على الحاكم فأنها تتحكم بالنظام عن طريقه، وأما إذا سيطر الحاكم على الأجهزة الاستخبارية فسوف يحول تركيزها من مواجهة العدو الخارجي إلى تصفية خصومه .
10. إن نظرية الأمن القومي لأي دولة مرتكزة على مبادئ أساسية تهدف للحفاظ على المصالح العليا الدولة، ولما كانت هذه المصالح متباينة في أولوياتها بين الدول على وفق وضعها في النظام الدولي والظروف المحيطة بها، لم يكن ثمة مناص للأجهزة الأمنية والاستخباراتية، من أن تتكيف على وفق تلك الظروف والمتغيرات وتبتكر سياسات ووسائل وأساليب جديدة لضمان تحقيق المصلحة العليا للدولة .

المصادر

المصادر العربية

كتب وبحوث

1. إبراهيم أبو خزام . الحروب وتوازن القوى ، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام . بيروت ، منشورات الأهلية 1999.
2. إبراهيم عبد المجيد . مبدأ مونرو وتطوره ، دراسة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية1823-1915 . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية 1988 .
3. إبراهيم عبد المجيد محمد . مبدأ مونرو وتطوره ، دراسة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية1823-1915 . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية 1988 .
4. اجي ، فيليب . أساطير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية . ترجمة حمدي الصاحب . دمشق ، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية 2004.
5. اجي ، فيليب ، وايلين لبسون . الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر ، سد الثغرات . أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2005 .
6. أحمد أبو الوفا . القانون الدولي والعلاقات الدولية . القاهرة ، دار النهضة العربية 2006 .
7. أحمد نايف ، وخليل العناني . العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2007 .
8. د. أشرف منصور . الليبرالية الجديدة ، جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2008.
9. أرنسون ، جنيفري . البرنامج النووي الإيراني والوقائع والتداعيات . ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2007 .
10. اساطير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، ترجمة حمدي الصاحب . دمشق ، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية
11. إسماعيل صبري مقلد . الإستراتيجية والسياسة الدولية ،ط2 . الكويت ، 1985 .
12. اشتون ، ب.كارتر . ويليام ج.بيري . الدفاع الوقائي ، إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن ، ترجمة أسعد حليم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2001 .
13. امونيه ، اينيا سيور. حروب القرن الحادي والعشرين ومخاوف ومخاطر جديدة ، ترجمة : أنطوان أبو زيد . بيروت ، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع 2007 .
14. إندك ، مارتن . أبرياء في الخارج ، ترجمة عمر سعيد الأيوبي . بيروت ، دار الكتاب العربي 2010.
15. أنيس الدغيدي . السي . أي . أيه وملفات الحكام العرب . دمشق ، دار الكتاب العربي 2006 .
16. أولبرايت ، مادلين . الجبروت والجبار ، تأملات في السلطة والدين، والشؤون الدولية ، ترجمة عمر الأيوبي . بيروت ، الدار العربية للعلوم – ناشرون 2007 .

17. ايفانز، غراهام . و جيفري نوينهام . قاموس بنغوين للعلاقات الدولية . دبي ، مركز الخليج للأبحاث 2004 .
18. إينيا ، سيو رامونيه . حروب القرن الحادي والعشرين – مخاوف ومخاطر جديدة ، ترجمة أنطوان أبو زيد . بيروت ، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع 2007 .
19. باربر ، بنجامين ر . إمبراطورية الخوف ، الحرب والإرهاب والديمقراطية . بيروت ، دار الكتاب العربي 2005 .
20. بارنت ، ريتشارد. حروب التدخل الأمريكي في العالم ، ترجمة منعم النعمان . بيروت ، مكتبة الوحدة 1984
21. باري ، مارك ، وآدم ينبزع . وكر الجاسوسية ، تعريب فواز زعرور .الرياض ، مكتبة العبيكان 2003 .
22. باسيفيتش ، اندرو. الإمبراطورية الأمريكية ، حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية . بيروت ، الدار العربية للعلوم 2004 .
23. بامفورد ،جيمس . هيئة الأسرار ، وكالة الأمن القومي تحت المجهر ، ترجمة بحر جبلي وأمين أيوب . بيروت ، دار الكتاب العربي 2002 .
24. بانارين ، الكسندر. التوازن الإستراتيجي المفقود في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة د. فؤاد المرعي . دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب 2006 .
25. بانون ، زيان ، ويول كوليير . الموارد الطبيعية والنزعات المسلحة – قيادات وتحركات ، ترجمة فؤاد سروجي . عمان ، الأهلية للتوزيع والنشر 2005 .
26. باير ، مايكل كولينز. كهنة الحرب الكبار "، ترجمة عبد اللطيف ابو البصل . الرياض ، مكتبة العبيكان 2006 .
27. براون ، كريس. فهم العلاقات الدولية . دبي ، مركز الخليج للأبحاث 2004
28. بريجنسكي ، زبيغنيو . الفرصة الثانية ، ثلاثة رؤساء وأزمة القوى الأمريكية .بيروت ، دار الكتاب العربي 2007 .
29. بريجنسكي ، زبيغنيو. الفوضى ، الاضطراب العالمي عن مشارف القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : مالك فاضل . عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع 1998
30. بريجنسكي ، زبينغيو . الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم .بيروت، دار الكتاب العربي 2004 .
31. بلوم ، ويليام . قتل الأمل ، تدخلات العسكريين الأمريكيين ووكالة الاستخبارات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية ،نقله إلى العربية – د. أسعد ألياس . الرياض ، مكتبة العبيكان2005 .
32. بلير، توني ، وآخرون . المحافظون الجدد ، تحرير : أرون سلزر ، ترجمة فاضل جتكر . الرياض ، مكتبة العبيكان 2005
33. بول ، هيدلي . المجتمع الفوضوي ، دراسة النظام في السياسة العالمية ، ط3 . دبي ، مركز الخليج للأبحاث 2006 .

34. بولتون ، جون . الاستسلام ليس خيارنا ، دفاعاً عن أمريكا في الأمم المتحدة والعالم أجمع . بيروت ، دار الكتاب العربي 2008 .
35. بيركوفيسش ، جورج ، وآخرون . الامتثال العالمي ، إستراتيجية للأمن النووي . دبي ، مركز الخليج للأبحاث 2005 .
36. بيلي ، فرانك . معجم بلاكويل للعلوم السياسية . دبي ، مركز الخليج للأبحاث 2004 .
37. تاير، ا. برادلي . السلام الأمريكي والشرق الأوسط ، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول ،ترجمة د. عماد فوزي شعيبي .بيروت ، الدار العربية للعلوم 2004 ..
38. التسلح ونزاع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي . بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2009.
39. تشومسكي ، نعوم . النظام العالمي القديم والجديد ، ترجمة عاطف محمد عبد الحميد .القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2010.
40. تشومسكي ، نعوم . تواريخ الانشقاق : أمريكا ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، ترجمة هادي حسن عليوي ، بغداد ، مطبعة المرتضى 2008 .
41. تشومسكي ، نعوم . وجلبير الأشقر . السلطان الخطير – السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، ترجمة ربيع رهبة . بيروت ، دار الساقي 2007 .
42. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ، الأزمة المالية والاقتصادية المالية الأمريكية والعالمية . القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2009 .
43. التقرير الإستراتيجي العربي . القاهرة ، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية ، 2006 – 2007 .
44. التقرير الإستراتيجي العربي . القاهرة ، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية 2008 – 2009 .
45. تنيت ، جورج . في قلب العاصفة . بيروت ، دار الكتاب العربي 2007 .
46. تود ، ايمانويل . ما بعد الإمبراطورية ، دراسة في تفكك النظام الأمريكي ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل . بيروت ، دار الساقي 2003 .
47. تولي ، اندرو . حقيقة الجاسوسية الأميركية ، كما يرويها المطلع اندرو تولي ، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب . بيروت ، دار الأديب 1964 .
48. تيري ، جانيس ج . السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط , دور جماعات الضغط ذات الاهتمامات الخاصة . بيروت ، الدار العربية للعلوم – ناشرون 2006 .
49. تيريل ، روسي . الإمبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة محمد محمود العشماوي . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2010 .
50. تيليفورد ، ايريل . دراسات عالمية ، رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية . ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد([3) 1997 .
51. ثامر كامل الخزرجي . العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات . عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2005 . ص25 .
52. جارنم ، ديفيد. مستلزمات الردع ، مفاتيح التحكم بسلوك الخصم . ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية1998 .دراسات عالمية، العدد (2) .

53. جارنو ، ديفيد. أساسيات الأمن القومي . ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1998.
54. جالي ، ست ، وجيربي أيرب . اختطاف كارثة . الرياض، مكتبة العبيكان 2007 .
55. جمال محمد غيطاس . أمن المعلومات والأمن القومي . القاهرة ، نهضة مصر للطباعة والنشر . 2007
56. جولياني ، رودولف ، و جون ادواردر . رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية جمهورية وديمقراطية . ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية . دراسات عالمية . العدد 72 ، 2008 .
57. جون روبرت . العلاقات الخفية بين أمريكا والدول العربية ، أعداد إيهاب كمال .القاهرة ، الحرية للنشر والتوزيع 2006 .
58. حامد عبد الماجد قويبس . المشروع الإمبراطوري الأمريكي وإستراتيجية مقاومته في المنطقة . القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية 2009 .
59. حسام سويلم . الهيمنة السريعة . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2007 .
60. حسن البزاز . عولمة السيادة .بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 2002 .
61. حسين كنعان . مستقبل العلاقات العربية – الأمريكية . الكويت ، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع 2005 .
62. حمدي شعبان . الأعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث . القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2005.
63. خديجة عرفه . أمن الطاقة . القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2008 .
64. خليل حسين . الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي ، المسؤولية الجنائية للرؤساء والأفراد . بيروت ، دار المنهل اللبناني 2009 .
65. خليل حسين . النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية . بيروت ، دار المنهل اللبناني 2009 .
66. خير الدين عبد الرحمن ، تصدعات في القلعة الأمريكية ، تحليل استشرافي إستراتيجي . دمشق ، منشورات اتحاد الكتاب العربي . 2006
67. دالدر ، ايفون ، وآخرون . هلال الأزمات – الإستراتيجية الأمريكية – الأوربية – حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني . بيروت ، الدار العربية للعلوم – ناشرون ، 2000.
68. دايتنو، فرانك . وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، حكاية سياسية (1947 – 2007) . بيروت ، مؤسسة الانتشار العربي ، 2009 .
69. دبن ، تيري ل . إستراتيجية الشؤون الخارجية ، منطق الحكم الأمريكي ، ترجمة د. وليد شحاده . بيروت ، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2009 .
70. دوغلاس ج . فايث ، دوغلاس ج . الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب ، تعريب سامي بعقليني . بيروت ، مؤسسة الإنتشار العربي 2010 .

71. ديفيد كيه. نيكولز . أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة ، ترجمة صادق عودة ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997.
72. ذياب البداينة . الأمن وحرب المعلومات . عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع 2006 .
73. رايزن ، جيمس . حالة حرب، التأريخ السري للسي آي أيه وإدارة جورج بوش . بيروت ، دار الكتاب العربي 2006 .
74. روس ، دينيس. فن الحكم ، كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم ، ترجمة هاني تيري . بيروت ، دار الكتاب العربي 2008 .
75. روسيل ، وولتر. هل هي بلد الرب ؟، دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية ، تعليق د. سمير مرتضى . القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية . العدد(23) 2009 .
76. رونسبون ، بول . قاموس الأمن الدولي . ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2009 .
77. ري ، جيمس لي . الحروب في العالم . ابو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.العدد"(1) .
78. رياض الراوي . البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط . دمشق ، الأوائل للنشر والتوزيع 2006 .
79. ريمون حداد . العلاقات الدولية . بيروت ، دار الحقيقة ، 2000 .
80. زاوتر، اوتو . رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 وحتى اليوم . لندن ، دار الحكمة 2006 .
81. زلمي خليل زاد . التقييم الإستراتيجي . ابو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1997 .
82. ستيرن ، جيفري. تركيبة المجتمع الدولي .دبي، مركز الخليج للأبحاث 2000 .
83. ستيغليتز ، جوزيف . السقوط الحر ، أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي ، ترجمة عمر سعيد ألأيوبي . بيروت ، دار الكتاب العربي 2011 .
84. ستيغليتز، جوزيف . حرب الثلاثة تريليونات دولار ، ترجمة سامي الكعكي . بيروت ، دار الكتاب العربي 2009.
85. ستيل ، بن وستيفن دوناواي . الأزمة المالية العالمية . أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد (85) 2009 .
86. سعد حقي توفيق . النظام الدولي الجديد ، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة . عمان ، مكتبة الأهلية ، 2002 .
87. سعيد الجزائري . تأريخ التجسس في العالم . بيروت ، دار الجيل ، بيروت 1997 .
88. سعيد الجزائري . حرب المخابرات في العالم . بيروت ، دار الجبل .
89. سعيد اللاوندي . وفاة الأمم المتحدة ، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية . القاهرة ، نهضة مصر للطباعة والنشر 2004 .

90. سكاون ، بيتر. أمريكا الكتاب الأسود ، الدار العربية للعلوم ، ترجمة إيناس أبو حطب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2003 .
91. سمث ، توني . حلف مع الشيطان ، سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي ، ترجمة هشام عبد الله . بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2010 .
92. سميث ، كارن اي . ومارغوت لايت . الأخلاق والسياسة الخارجية ، تعريب فاضل جتكر. الرياض، مكتبة العبيكان 2005 .
93. سمير التنر . أمريكا من الداخل ، حروب من أجل النفط . بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 2010 .
94. سوسن العساف . إستراتيجية الردع ، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي .بيروت ، الشبكة العربية للإعلان والنشر 2008 .
95. السيد ولد أباه . عالم ما بعد إستراتيجية 2001 ، الإشكالات الفكرية والإستراتيجية . بيروت ، الدار العربية للعلوم 2004 .
96. السيد ياسين . التقرير الإستراتيجي العربي . القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2010 .
97. سيك ، جاري . الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي ، تحديات سياسية وأمنية . دبي ، مركز الخليج للأبحاث 2005 .
98. سيوم براون . وهم التحكم – القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين ، تعريب فاضل جتكر . بيروت ، شركة الحوار الثقافي ، 2004.
99. شاهر إسماعيل الشاهر . أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 . دمشق ، الهيئة العامة السورية 2009 .
100. شايمر، جون مير . اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية . بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 2007 .
101. شايمر، جون مير . وستيفن والت . اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية . ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد (66) 2008 .
102. شرام ، فيلهلم ريترفون . الاستخبارات في الحرب العالمية الثانية ، تعريب : ميشيل كيلو . الرياض ، مكتبة العبيكان ، الرياض 2004 .
103. شوقي جلال . العقل الأمريكي يفكر – من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات . القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب 2010 .
104. شوير، مايكل . الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب ، ترجمة سمه محمد عبد ربه . بيروت ، الدار العربية للعلوم 2005.
105. شيرو ، جيمس ج . رسائل مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي ، إرشادات حول الإدارة الناجحة يقدمها أبرز المدراء التنفيذيين في أمريكا ، تعريب أيمن الأرمنازي . الرياض ، مكتبة العبيكان 2001 .
106. شيلينج ، توماس . إستراتيجية الصراع ، ترجمة نزهت ، واكرم حمدان طيب . بيروت ، الدار العربية للعلوم- ناشرون 2010 .

107. صالح يحيى الشاعري . تسوية النزاعات الدولية سلمياً . القاهرة ، مكتبة مدبولي 2006 .
108. صبحي حديدي . المقدمة . في " كتاب: ادوارد سعيد وآخرون . الحرب العالمية الأولى ، ترجمة صبحي حديدي . قبرص ، دار قرطبة للنشر 1991 .
109. صحيفة الاقتصادية الالكترونية . العدد ("6206) ، 1431/10/29 الموافق 2011/10/8 ، www.aleqt.com .
110. صدام مرير الجميلي . الإتحاد الأوربي ودوره في العالم الجديد . بيروت ، دار المنهل اللبناني 2009 .
111. ضاري خليل محمد . باسيل يوسف . المحكمة الجنائية الدولية ، هيمنة القانون أم قانون الهيمنة . بغداد ، بيت الحكمة 2003 .
112. ضياء الدين سردار، وميديل وين ديفتيز . الحلم الأمريكي كابوس العالم . الرياض ، مكتبة العبيكان 2006 .
113. عادل سعيد بشتاوي . تأريخ الظلم الأمريكي وبداية زمن الأفول الإمبراطوري المديد . بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2007 .
114. عبد الحي يحيى زلوم . نذر العولمة . بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1999 .
115. عبد الخالق عبد اللـه . العالم المعاصر والصراعات الدولية .الكويت ، عالم المعرفة 1989 .
116. عبد القادر محمد فهمي . المدخل الى دراسة الإستراتيجية . عمان ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع 2006 .
117. عبد القادر محمد فهمي . النظرية الجزئية والكلية في العلاقات الدولية . عمان ، دار الشروق 2010 .
118. عبد القادرمحمد فهمي . الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري .عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع 2009 .
119. عبد المنعم سعيد . حرب أكتوبر، السلوك الأمريكي بعد إحدى عشرة سنة . في كتاب " السياسة الأمريكية والعرب ، ط2. بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1985.
120. عبده مباشر . جاسوسية وجواسيس . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2007 .
121. علي حميد العبدي . مدخل لدراسة القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني .القاهرة ، شركة العاتك لصناعة الكتاب 2010 .
122. علي سيد النتر . السياسة الخارجية للصين ، وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية.القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2009 .
123. عمر عبد العاطي . أفاق المستقبل . ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2006 .
124. عمر يوسف . أسرار مذهلة من ملفات (CIA) كوارث وحروب . القاهرة ، مكتبة معروف اخوان 2004.
125. عمرو عبد العاطي . تحولات النظام الدولي اللاقطبية ، الموقع الالكتروني: www.siyassa.org.eg
126. غرانيل ، بول. الاعتداءات غير الشرعية للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية ، ترجمة عن الفرنسية محمد الصياغ . دمشق ، دار الفكر 2006 .
127. غريفيش ، مارتن . خمسون مفكراً في العلاقات الدولية . دبي ، مركز الخليج للأبحاث 2008 .

128. غريفين ، دافيد راي . تقرير لجنة 11-9 التجاهلات والتحريفات ، ترجمة بسام شيحا. بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2006 .
129. غوردن ، مايكل ، والجنرال برنارد ترواينور . كوبرا 2 ، التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله .بيروت ، الدار العربية للعلوم . ناشرون 2007.
130. غيل ، باتس . النجم الصاعد ، الصين ودبلوماسية أمنية جديدة ، ترجمة دال ابو حيدر .بيروت ، دار الكتاب العربي 2009 .
131. غيلين ، روبرت . الحرب والتغيير في السياسة الدولية ، ترجمة عمر سعيد الأيوبي . بيروت ، دار الكتاب العربي2009.
132. فروست ، . الإرهاب النووي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. دبي ، مركز الخليج للأبحاث 2008.
133. فريدمان ، لورنس . الثورة في الشؤون الإستراتيجية . ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإسترتيجية ، العدد (30) 2000 .
134. فندلي ، بول. من يجرؤ على الكلام . بيروت ، الدار العربية للعلوم 2008 .
135. فهد العرابي الحارثي . أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل . الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية 2007 .
136. فوكوياما ، فرانسيس . أمريكا على مفترق طريق ما بعد المحافظين الجدد ، ترجمة محمد محمود التوبه . الرياض ، مكتبة العبيكان2007 .
137. قحطان أحمد سليمان الحمداني . النظرية السياسية المعاصرة . عمان ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع 2003 .
138. كاظم حطيط . استعمال حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن . القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب . 2000
139. كريم نعمه النوري . آفاق العولمة في البلدان النامية . دار مدار البلغارية ، جامعة فيليوترنفو ، 2005 .
140. كلوفيس مقصود . حقيقة أمريكا . بيروت ، دار الكلمة 1988 .
141. كلير، مايكل . الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية ، ترجمة عدنان حسن . بيروت ، دار الكتاب العربي 2002 .
142. كمال مساعد . الإستراتيجية الفضائية الأمريكية وشبكة معالجة التحولات العسكرية . بيروت ، دار الفارابي . 2008
143. كوبلاند ، توماس . ثورة المعلومات والأمن القومي. ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2003 .دراسات عالمية . العدد(46).
144. كوكس ، مايكل . أفاق المستقبل . ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية . 2010
145. كيسنجر، هنري . هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين . بيروت، دار الكتاب العربي 2003 .
146. كيلر، مايكل . دم ونفط ، أمريكا وإستراتيجيات الطاقة إلى أين ؟ بيروت ، دار الساقي2011 .

147. لانداو ، سول . الإمبراطورية الاستباقية ، ترجمة ليلى النابلسي ، بيروت ، شركة الحوار الثقافي 2005 .
148. اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل Mass Destructive Weapons Committee (MDWC) ، أسلحة الرعب أخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية . بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2006 .
149. لهيب عبد الخالق . بين انهيارين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة . عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع 2003 .
150. ليبسون ، ايلين . الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر ، سد الثغرات . ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد (92) .
151. ليون ، مارك . لماذا سيكون القرن 21 قرناً أوربياً ؟ نقله إلى العربية احمد محمود الحجاج . الرياض ، مكتبة العبيكان 2009 .
152. ماريه ، جون لوك . تقنيات الإرهاب ، وسائل الإرهاب وممارسته ، تعريب يوسف خواطر. القاهرة ، المكتبة الثقافية 2007 .
153. مايلز ، ستيفن هـ . خيانة القسم – التعذيب والتواطؤ والحرب على الإرهاب .بيروت ، الدار العربية للعلوم – ناشرون 2007 .
154. مجدي كامل . الأسرار النووية . دمشق ، دار الكتاب العربي 2008 .
155. مجدي كامل . حرب جواسيس القرن الـ21 . القاهرة ، دار الكتاب العربي 2008 .
156. محمد حافظ الرهوان . التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب . القاهرة ، هلا للنشر والتوزيع 2006 .
157. محمد عبد السلام . المصالح القومية – المفتاح الأساسي لتحليل العلاقات الدولية . القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، 2006 ، العدد (18).
158. محمد فتوح محمد عثمان . رئيس الدولة في النظام الفيدرالي . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977 .
159. - – محمد محمود ربيع ، ود . إسماعيل صبري مقلد . موسوعة العلوم السياسية . الكويت ، جامعة الكويت 1993- 1994 .
160. محمد مقدادي . أمريكا وهيكلة الموت . بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2004 .
161. محمد قدري سعيد . مستقبل السياسات الدفاعية في العالم ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 187 ، المجلد 47 ، 2012.
162. محمد سالمان طايع . السياسة الخارجية: تغييرات منضبطة و"مصالح دائمة" ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد 187 ، 2012.
163. محمود شريف بسيوني ، القانون الدولي الإنساني ، ط2 ، القاهرة ، دار النهضة العربية 2007 .
164. مدين عبدو حميه . خصائص الاستخبارات والأمن القومي .الجزائر، بيان للنشر والتوزيع والإعلام 2008 .

165. مصطفى علوي سيف . إستراتيجية حلف شمال الأطلسي . ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد (129) 2008 .
166. معهد بروكنيجز . الدبلوماسية والأمن بناء أجندة صلبة للسياسة الخارجية الأمريكية ، تعليق أبو بكر الدسوقي .القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية 2007 .
167. منصور عبد الحكيم . الإمبراطورية الأمريكية البداية .. والنهاية . دمشق، دار الكتاب العربي 2005 .
168. منير شفيق . الإستراتيجية والتكتيك في علم الحرب . بيروت ، الدار العربية للعلوم _ ناشرون 2008 .
169. موردن ، ميشال برغنون . أمريكا التوتاليتارية ، الولايات المتحدة والعالم : إلى أين ؟عربه خليل أحمد خليل . بيروت ، دار الساقي 2002 .
170. موسى الزعبي . الجيوسياسية والعلاقات الدولية .دمشق ، مكتبة الأسد 2004 .
171. موسى الزعبي . دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي . دمشق ، منشورات اتحاد الكتاب العرب 2001 .
172. موسى مخول . موسوعة الحروب والأزمات في القرن العشرين . أميركا .
173. ميسان ، تيري . الخديعة المرعبة ، ترجمة سوزان قازان ، ومايا سلمان . دمشق ، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع 2002 .
174. نابوليوني ، لوريتا . الاقتصاد العالمي الخفي ، ترجمة لبنى حامد عامر . بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون 2010.
175. ناظم عبد الواحد الجاسور . موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية. بيروت دار النهضة العربية 2008 .
176. ناي ، جوزيف س.(الابن) . مفارقة القوة الأمريكية – لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها ، تعريب د. محمدتوفيق البيجرمي . الرياض ، مكتبة العبيكان 2003 .
177. نظام بركات . 11 سبتمبر والنظام الدولي الجديد . الجزيرة دراسات ، 2008 .
178. هاري آر.يارغر . الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، 2011 .
179. هادي قبيسي . السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية .بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون 2008 .
180. هارمن ، باتريك. النظام العالمي الجديد : القانون الدولي وسياسة المكيالين ، ترجمة د.أنور نغيث . سرت ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1995 .
181. هاس ، ريتشارد .ن ، ومارتن آنديك . استعادة التوازن الإستراتيجي للشرق الأوسط ، برسم الرئيس الجديد ، مجلس العلاقات الخارجية ، مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكنغز ، ترجمة سامي الكعكي . بيروت دار الكتاب العربي 2009 .
182. هالة أبو بكر سعودي . السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973 ،ط2. بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 198

183. همام عبد الخالق عبد الغفور ، وعبد الحليم إبـراهيم المجـاح . إسـتراتيجية البرنـامج النـووي في العـراق . بـيروت ، مركـز دراسـات الوحدة العربية 2009 .
184. هوهتاتين ، هيدي ، واخرون . الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي دبي ، مركز الخليج للأبحاث 2005 .
185. هيثم الناهي . السياسة النووية الدولية . لندن ، دار العلوم الأكاديمية 2004 .
186. وايز ، ديفيد ، وتوماس روس . الحكومة الخفية ، ط2، ترجمة جورج عزيز. القاهرة ، دار المعارف بمصر1966.
187. وائل محمد إسماعيل . رقعة الشطرنج الشرق أوسطية . بغداد ، مطبعة دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، 2011 .
188. وائل محمد إسماعيل العبيدي . المتغيرات الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية . في مجلة الشرق الأوسط . العدد الخامس .
189. واينر، تيم . أرث من الرماد – تأريخ السي آي أيه . بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 2005 .
190. وليد محمود عبد الناصر . من بوش إلى أوباما . القاهرة ، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع 2010 .
191. د. وحيد عبد المجيد . نهاية الليبرالية ، باراك أوباما وروح أمريكا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2009.
192. وودوارد ، بوب. خطة الهجوم ، ترجمة فاضل جتكر . الرياض ، مكتبة العبيكان 2004 .
193. يكور، ماكسويل ، واخرون . الإستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينيات .بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، 1981 .
194. يوست ، براهام . تكنولوجيا التجسس . بيروت ، الدار العربية للموسوعات 1994 .
195. يوفارد ، جايمس . خيانة بوش – سحق الحرية والعدالة والسلام بحجة تخليص العالم من الإرهاب والأستبداد . بيروت ، الدار العربية للعلوم 2006 .

الرسائل والأطروحات الجامعية

1. أياد رشيد حميد . العولمة والتحدي الثقافي . (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد 2003.
2. باسل مهنا حسين . إستراتيجية الضربة الاستباقية : رؤية تحليلية . (رسالة ماجستير غير منشورة) بغداد ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية – قسم الدراسات الدولية 2006.
3. داود مراد حسين الداود . سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي . (رسالة ماجستير غير منشورة) . كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد 1992.
4. معتز سلامة . تأثير أحداث أيلول في المفهوم الأمريكي للأمن القومي (أطروحة دكتوراه غير منشورة) قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 2008.

5. وائل محمد إسماعيل العبيدي . قوة الانتشار السريع : مسارات السياسة الأمريكية الراهنة في الخليج العربي . (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد 1994.
6. ----------------. النظام السياسي الأمريكي ، دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية .(اطروحة دكتوراه غير منشورة) كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد .

الدوريات

1. اتجاهات نظرية السياسة الدولية . ملحق مجلة " السياسة الدولية " . العدد(185) المجلد (46) 2011 .
2. بوش ، جورج . خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الكونغرس في 1991/9/11. صحيفة الحياة 1 وائل محمد إسماعيل ، ايلول 1991.
3. حسيب عارف العبيدي . النظام الرأسمالي والولايات المتحدة . في مجلة " الحكم " . العدد(3) 2001.
4. حميد الجميلي . اقتصاد الوفرة الأمريكي . في مجلة " قضايا سياسية ". العدد(3) 2002.
5. حنان قنديل . الصين ونموذج جديد للقوة الصاعدة . في مجلة " السياسة الدولية ". العدد (173) 2008.
6. سيد امين الشبلي . الجدل حول مستقبل القارة الأمريكية . في مجلة " السياسة الدولية " العدد(183) المجلد (46) 2011 .
7. د. غازي فيصل حسين . تحليل إستراتيجية الأمن القومي الجديدة . في صحيفة المنار اللبنانية ، العدد "(2561) 2010/8/11 .
8. كارن ابو الخير . تحولات القوى في عالم بلا أقطاب . في " السياسة الدولية " . العدد(185) يوليو 2011 .
9. محمد إبراهيم الدسوقي . اليابان ، نحو دور اكبر في النظام الدولي . في دورية " كراسات إستراتيجية " . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . العدد(189) السنة (18) 2009 .
10. محمد محمود الزبيدي . المحكمة الجنائية الدولية وأزمة دارفور ، رؤية قانونية . في " السياسة الدولية " . العدد(174)2008.
11. مغاوري شلبي علي . الولايات المتحدة ، القيادة في عالم متغير . في مجلة " السياسة الدولية "العدد(179)2010 .
12. النشرة الإستراتيجية . تطور دور مجلس الأمن القومي الأمريكي . لندن . المجلد (8) .العدد(15) . 20 اب 1987.
13. نظام والية عمل الاستخبارات العسكرية الأمريكية ، ترجمة د. احمد سكرن العامري . في مجلة " الفاع الوطني " – جامعة البكر العدد(7) 1999.
14. وائل محمد إسماعيل العبيدي . أحداث 11 أيلول : رؤية علمية . في مجلة قضايا سياسية . العدد(2) 2001.
15. --------------------------. مبدأ كارتر والتدخل العسكري في الخليج العربي . في مجلة " كلية التربية " – الجامعة المستنصرية . العدد(6) 1996.

16. ------------------------. المتغيرات الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية . مجلة " الشرق الأوسط " العدد(5) .
17. هاني خميس احمد .الإرهاب الدولي. في مجلة " المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية " العدد(27) السنة الثالثة 2007.

المصادر الأجنبية

1. Arnold Wolfers. Chapter 10, National Security As An Ambiguous Symbol, Discord and collaboration . Baltimore: The Johns Hopkins press 1962. PP.147-166.
   http://www.nasiriyahnews.com/news.php?action=view&id=1397
   Http://www.uni-svishtov-bg
2. American National SecurityThe Johns Hopkins University Press Baltimore, Sixth Editon, 2009 .
3. A Nationl Security Strategy for a new century. Washington DC: December,1999.
   Http://www.dtic.mil/doctrine/jeay/other-pubs/nssr 99.pdrf. 36.
4. Counil National Intelligence, Global Trends 2025: Trans Formed World, Foreign Affairs, Vol. 89m Nov/ Dec 2010.
5. Daniel Yergin. Shattered Peace, The Origins of the Cold War and the National Security State. Boston: Hougtion Mifflin.
6. Dr. Renee Graphia Joyal. International Association Law Enforcement Intelligence Analysts, I.N.C. Journa.Vol.19.No.1..2010.
7. George Lardner Jr. and Walter Pincus . CIAS Gates Opposed To Commercial Spying , The Washington Post , 12 December , 1991.
8. Gorge E.Ball . U.S.Policy in The World . Time, February 24 1999.
9. Karen Morton. American Security Policy and Policy Making. New york, Norton 1998.
10. Rishard A.Best Jr. January 20, 2011, Crs Report for Congress Printed in U.S.A .
11. The Washington Post , 20 September 1992 .
12. www.dw-world.de/deutsche welle. 05/01/2012 Cheryl A.Ruben berg .U.S Policy toward Nicaragua and Iran and The Iran-contraaffair. "Third World Quarterly". Vol,10. No.4 (October, 1998) .

Introduction

From very old times man knew the intelligence activities and the need increased there to with the appearing of the nations that have been established and their pillars have been destroyed based on their mastery of the arts of getting information and the method of their usage in the right time and place to maintain their survival and teasing their enemies in the frame of permanent conflict since the creating of mankind .

It has been mentioned in the old testament of the bible how the prophet Musa (peace be upon him) implemented the order of the God to send His men to explore the lands of Kanan in addition Islam gave extraordinary importance to the gathering of intelligence information about the foe the prophet Muhammad (peace be upon him) emphasized always the patience in decisions according to his dealing with event mentioned in the blessed verse (If the immoral man come with news don't react quickly in order not to repent AL-Hug rat Chapter Verse No.6) as well as the Mongolian leader Swewtay used men , women and children to penetrate his strongest enemies and armies by collecting information and he was the winner always and he attributed his victories to the spying and not to the military boldness or courage in spite of their importance.

Suntoos described the importance of the information in the war by saying (your knowing the states and yourself in hundreds of battles will not expose you to loss and when you ignore the enemy and know yourself then your opportunity in the victory or loss is equal and if you ignore yourself and your enemy then be sure that you will be the looser in every battle) and the French military leader Nabelion said (the leader who manages the war operation without information about it doesn't know anything about his industry) .

During the WW2the fears of the USA aggravated from the intelligence information that it obtained which indicate that a group of scientists who were working with Hitler developed the pace of the jet airplanes and balist missiles crossing the continents and they are about to manufacture the atom bomb that can be put in the missiles and planes and shooting them down on the allies and their armies in England , France and Russia in addition to the attacking of New York city the matter that motivate the allies to stop this activity with air attack targeted the factories of those weapons .

In the 21th century the importance of intelligence multiplied in a very quick and strange method that its role was not only the gathering of information about the armed forces , their movement , the methods of their fighting and the constituents of their armament and the studying of their leaders personalities and the general characteristics of their soldiers but this role is expanded with the expanding and the development of the world and technology and it includes also political and economic studies in addition to the military studies about the enemy and friend peoples, analyzing the positions and inferring the results quickly and accurately at the same time to serve the purposes defined there to and achieving the goals they sought in the time and place required.

The fear of the states from the unknown motivated them to pay great attention to the intelligence systems then how if those states possess the basics of strength and entrepreneurship like USA and which their intelligence systems played the roles that cannot be ignored in any objective analysis of American national security and as it is a huge and important warehouse of very sensitive information it was many times the main referent in the important, right ,accurate and quick decision and in spite of the scandals of the American C.I.A and other intelligence systems the thing that cannot be denied that each president of USA doesn't find his image except through the intelligence systems , they are his policy in the work and they are his top secret and ambiguous performance as well as they reinforce his internal powers inside the congress to justify the foreign policy in the world as well as the systems performed an outstanding role in creating the legendary of the great state by supporting the allied states , forming other states and ending fundamental and unique states .

The American intelligence systems passed through different paths since the end of the WW2 and the decades of cold war between USA and the Soviet Union and their allies then the exchangeable penetration operations escalated between the two parties , the thoughts war and the violent appearing of the state and the gathering of the information and gaining them have a significant importance in a lot of the international crises that attacked the world at that time and the American intelligence systems were innovative in the pre recognition in preparing the accurate perception of the

international political position and building the right and successful strategies .
At the end of the cold war A great attention were paid by the American intelligence systems to treat the new threats emanated from the removing of the effect of the balancing pole at that time (Soviet Union) and by the influence of geo strategic factor and the demographic , housing, economic . political and military changes in the world that the role of the intelligence systems in the foreign policy become grow directly with the threats and challenges that face the American dominance and their role increases and the inverse if those threats and risks vanished .

All that explains the influence of the American intelligence systems in the process of policy making and decision taking in the USA . The aim of this book is to shed the light on the role of the strongest state in the world regarding the constituents ,influence and ability that possesses the strongest intelligence systems in the world and promoting them in its mass media that it percepts before people think and knows before others imagine and it preceding all people in decades and it knows even the crawling of the ants and this image has been destroyed after 11th\september and imposed on the USA a comprehensive reorganization of the intelligence community in a different way that harmonizes with the requirements of American national security in the 21th century and the reflection of its effects on the international security and peace.

The author
Professor doctor
Nasseer Muttar Al Zubaidi
Baghdad
2012

Conclusions and results

The intelligence and security systems at any state are vested with protecting and maintaining its national security , they are the center of confidence and the security valve that contains the state secrets on internal or external level , thus , the state existence and future are connected with the success of this task .

Regarding USA the matter doesn't differ but the importance of these systems increase especially intelligence systems concerned with the international affairs ,they are the strong arm and the language that addresses the states in a hidden style by creating crises , breaking out wars, arranging coups de etat, changing the governments , arresting presidents and implementing the assassinations.

The intelligence systems has an extraordinary importance in the foreign policy according to the USA status that no one of the USA contemporary presidents ignore them especially that they acquainted on the reports prepared by the systems to put them in front of the light to show the image of American and international reality and the method of managing the foreign policy and it is difficult to neglect their recommendations and predictions , they are world in itself that some of people inside USA name them the hidden government as they determine the choices and make the security decisions emanated from their secret activities in gathering information and analyzing them and then the foreign policy is drawn Within the cold war and after it American intelligence systems have a unique role in succeeding the American foreign policy and this is illustrated in the unraveling of Soviet Union and its fragmentation into 15 new states and the USA dominated in the managing the world affairs thus , it is expected in the recent and distant futures the importance and roles of these systems increase according to the threats renewed in the international policy at the head are the continuity of USA in leading the world and to possess the international political regime , the non allowance of competitors appearing as well as the war on terrorism and the preventing of mass destructive weapons diffusion that threaten American national security and USA high interests, The most important conclusions that the author reaches to:

1- **The theory of American national security grown and developed in many stages and across time affected by basic events in the human being history as from Monero principles in 1823 , the two world wars , the cold war , the collapsing of Berlin wall , the appearance of the new international order of one polar by the leadership of USA and the coincidence of globalization phenomenon with new international order the matter that led to the changing of vital field of the American national security from the period of separation in the18th century to the period of connection with the international security and**

peace in the 21th century and this is unprecedented situation in the history of international relations that the national security of one state be in this vital field and if the USA was able to maintain its national security then it is very difficult to define the perceptions about the nature of the international relations that will dominate this century and the greater difficulty is to draw the image of the international order if the USA failed to maintain its present national security .

2- **Through the above mentioned periods the national security expressed the USA high policies and interests directly and USA followed contradicted policies to maintain the national security and protecting its interests in the different regions of the world the matter which motivated it to participate in external wars actually or by its supporting the allied regimes that participated the war there with as well as it endeavored to build democratic political regimes similar to its political order in the states that surrendered to its dominance and political influence and incorporated them in its international economic order based on the market economy and it formulated political ,economic, military and security relationships with total regimes in a way that serve the requirements of the American national security in the period of the international poles and after it despite the criticism directed there to in the fields of human rights and democratic basic liberties.**

3- **To ensure the continuity of American national security and to protect it from threats ,challenges and risks inside and outside USA it has been required to renew federal intelligence systems that are able to collect and analyze human and technical information ,supporting the institutions of political decision making and to show them to the decision taker in very difficult ,critical and complex conditions and in short and compacted times and in reality those systems were able to provide the decision taker with and alternatives during its managing of many international political crises .**

4- **USA federal intelligence system witnessed vertical and horizontal development after the WW2 and after the cold war and the events of September 2001 based on many principles and the most important among them are the specialization in the tasks and duties ,defining the work fields and the coordination , cooperation and integration among the intelligence systems across the umbrella of American national security to close the security gaps and this is implemented through the system of legal , administrative and technical legislation formulated across consequent time decades accompanied the different developments time decades accompanied the different developments the USA witnessed in away that enable those**

systems to confront the different external threats and internal challenges and risks in all their images and forms as well as the above mentioned intelligence system is characterized with the mechanisms of security decision making and its coordination with the high circles of political decision making taker .

5- USA intelligence system emanated from the womb of the democratic political system that it embodied the state philosophy and it formed its political , ideological , constitutional and legal system and thus it subjugated to the controlling system named (democratic questioning) represented by the hierarchal managerial controlling from the executive power , legislative power ,judicial power and the financial power to audit its secret budget , it is a special control that take secret aspects into consideration for the work of intelligence systems and it guaranties the performance safety according to policies put there to and its non contravening the laws in force.

6- The USA intelligence systems were able to perform their task in high proportion of superiority according to what have been defined there to of intelligence goals and policies decided through the following reasons :

A-Their continuous accompanying of the scientific technique and their superiority on all states and considering them as a base in their intelligence work .

B-They are characterized with realism by,re evaluating the intelligence policies, strategies and plans they depend there upon and that led through time decades to carry out consequent administrative and technical reforms on different levels in a way that achieves the best results to confront threats, challenges and risks .

C-Creating the twining situation between the intelligence society and the academic society and the openness between them and the investment of different scientific activities for the favor of the task vested with those systems .

7- American strategic thought after WW2 witnessed an important development by the interaction of a large spectrum of scientists and theorists in different specializations and this thought has been grown through the specialized institutions to apply those futuristic visions and theories based on the principle of comprehensive scientific planning to gather, prepare and manage the state resources in a balanced form and the state institution management in the war and peace time efficiently especially in the defense and external aspects the matter that led to the flowing of great strategies branch in their turn to branch specialized strategies like the

strategy of American security that is subjugated to many amendments accompanied USA roles and obligations on the level of international relations the matter that help the intelligence systems to perform the tasks vested there with successfully during the violent battle between C.I.A, and K.G.B , in addition to the world economic and political conflicts at the present and that didn't recourse to the armed conflict except in the high necessity .

8- The new international order imposed new challenges and threats for the USA national security among them the international terrorism , and the modern technical progression in the communications means and the states endeavor to gain mass destructive weapons that become the main keys to distribute influence and power in the world the matter that led the USA to modernize new posts in its intelligence systems among them the ministry of homeland security , the post of national intelligence director in addition to the carrying out of legislative amendments that were among sacred human rights like the eavesdropping on citizens phone calls and others and all that came after 9th September events and their effects on American national security that indicates the vitality and efficiency of American intelligence system and its adaptation with the international variables .

9- Through the model of American intelligence system and its comparison with other intelligence systems in the world we find that the concept of the state put forth itself in the field of intelligence work as the intelligence systems are connected with the existence of the state and its continuity and not with the existence of variable power that reach to the rule in time periods connected with elections or undemocratic means and then the variable power can affect those systems legislatively and executively for a defined time but it cant touch their main dependents and they are different from some of the dictatorial third world states in the problem of the relationship between the rulers and the intelligence systems and which one rules the other and if the systems controlled the ruler then they govern the system by him and if the ruler controlled the intelligence systems then their focus will be transferred from confronting the external enemy to the elimination of the foe.

10-The theory of national security of any state based on main principles aims at maintaining the state high interests and as these interests are variant in their priorities between states according to the situation of the international order and the circumstances surround them then the security and intelligence systems must adapt to those circumstances and variables and create new policies, means and styles to ensure the achievement of the high interest.

دور الأجهزة الإستخباراتية الأمريكية

في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي

عمان - العبدلي - مركز جوهرة القدس التجاري
تلفاكس: ٤٦٥٩٨٩١ ٦ ٠٠٩٦٢ - خلوي: ٩٥٧٤٧٤٦٠ ٧ ٠٠٩٦٢ - ٩٦٢٩٥٤٥٧ ٧ ٠٠٩٦٢
ص.ب ٩٢٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail: dar_jenan@yahoo.com

Uranus